

۱۶۹۳۴
۲۰۸۰۹۹

از خزانه
کتابخانه
جمهوری اسلامی ایران
تاریخ ثبت
۱۳۵۵

از خزانه
کتابخانه
جمهوری اسلامی ایران
تاریخ ثبت
۱۳۵۵

از خزانه
کتابخانه
جمهوری اسلامی ایران
تاریخ ثبت
۱۳۵۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب شرح سوره العنبر

شماره ثبت کتاب

مؤلف

مترجم

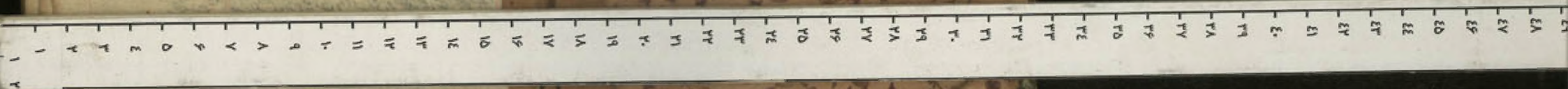
شماره قفسه ۱۶۹۳۴

۲۰۸۰۹۹

۱۶۹۳۴
۲۰۸۰۹۹

از خزانه حرمه آدرس
از قفسه
کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تاریخ ثبت در دفتر اسناد
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی
شماره ثبت کتاب
۲۰۸۰۹۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب شرح سوره النبی		
مؤلف		شماره ثبت کتاب
مترجم		۲۰۸۰۹۹
شماره قفسه	۱۶۹۳۴	



سید محمد علی

عبد السلام بن محمد
ابن اسحاق العلوي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

فقد غلبت هذه القول بغير ان قوله ان العلم قد يستتر في غيبات الاشياء فان كل نكرة بالنظر الى العلم في الحقيقة الا انه بالنظر الى العلم في الحقيقة غلبت هذه القول بغير ان قوله ان العلم قد يستتر في غيبات الاشياء فان كل نكرة بالنظر الى العلم في الحقيقة الا انه بالنظر الى العلم في الحقيقة غلبت هذه القول بغير ان قوله ان العلم قد يستتر في غيبات الاشياء فان كل نكرة بالنظر الى العلم في الحقيقة الا انه بالنظر الى العلم في الحقيقة

بقره ادر پاكش آه
عظمت و اراده الهه مخصوصه منزل
ضمیمه ان استغفار بمقام اینست که میخواند
ای درج بر اراده الهه مخصوصه و بطبقه

کتابخانه مؤسسه تحقیقاتی
کتابخانه مؤسسه تحقیقاتی

فيها الطبيعة النوعية يقتضيه الاستعداد والحركة ويكون فصيحة
ان ينماذج احوال جسم طبيعي من جهة استعدادها وحركتها ويكون
وهو الماروي في طبيعة المادة على ما هو ان ذلك في صورة الاستعداد
بالتي لا يلاحظ هذه الجهة يخرج عن الطبيعي وقد روي في تحقيق
ذلك بطريق حاشية على شرح الاشارات **في الباب** ومبادئ
منه الثالث اي احوالها واساسها على مقتضى اللفظ من جهة
الطبيعية لا التمهيد وذلك لان في تقسيمها الى ما يتعلق بالملك وال
والى ما يتعلق بالنبوة والعشر وذلك لان هذا القسم من الحكمه
بل كلها او بعضها الذي الانبيا عليهم السلام على ما يدل عليه
كتاب السيرة والتواريخ وهي كلها من جانب الشر وبعضها من
التي فالطريق العشر افاضت قبلها من الاكفار المتطرفة وهي فيها
لا حاجة في توجيه كلام الشر الى ما ركبته قد مره حيث قال
اي بعض هذه الامور معلومه من جانب الشر **في القدر** وبما في
الظاهر ان الشك في قول لومي اذ ربه الشر فهذا معنى آخر فخص
من الاول **في الباب** اي التامه للحدود والماوي ومقابلها
اقول كقول من يكون مقابلها معطوفا على قوله التامه فليكن
العدم والاستيعاب واخلاق في الامور العامة ولم يكن بحيث
عناني مقابل الامور العامة نظفها وبما ان يكون معطوفا
على الامور العامة فلم يوافق واخلاق في الامور العامة فليكن

[illegible]

فيكون البحث عنها لطيفا بما على انهما معا لا وجود ولا إمكان
 وهما من الامور العامة فانه قد افترقا في الوجود العامة المصدق
 والاعمال المحققة بايجابهما المتساوية على الاحوال المجرودة وما في
 من كون ان ين ان تلك الاحوال اختلفت في الامور العامة بالمعنى
 المزدوجا او المراد بالامور العامة قدما لا ينطبق الى المادة
 لكن يقارنهما وهو ما بحث عنه في الفلسفة الاولى والعلم الكلي
 على عامر انما فانه بحث قسم الاتي بالعلمي العام في تبيان الاتي
 والعلم الكلي ثم ذكر ان المقالة الاولى في الامور العامة فممن منه
 ان المراد بالامور العامة ما بحث عنه في القسم الثاني من الاشياء
 وهو الذي يسمى بالعلم الكلي ولا يندم ان يكون هذا العلم
 للامور العامة موافقا لما اشتهر في الكتب الكلامية بل هي ما شئ
 وهو ان العلية والمعلولة من الامور العامة جميعها شبيهة
 ولم يذكرها المفسر في المقالة الاولى التي وضعها للامور العامة
 لان جزء المصدق به بالبداهة لا يجب ان يكون بداهيا
 لا يجب ان اريد بالتصديق ما هو رأي الحكم من الحكم فلا يكون
 للمصدق جزء لان المصدق به على هذا الرأي هو النسبة ونسبة
 بسيط على عامر به الظهور وان اريد ما هو رأي الامام من القول
 الثالث والحكم فتوجه ان التصديق عند الامام لما كان عبارة
 عن هذا الجرح فلا يكون بداهيا الا اذا كان جميع اجزائه بداهيا

جسد من استعد وادخله الله تعالى
 فليس من راضع المذنبات التي هو الرب
 وجميع ما نزلت من الله تعالى
 والرب حكيم القابض والباطن
 فان الرب الحكيم القابض والباطن
 والرب الحكيم القابض والباطن
 فليس من راضع المذنبات التي هو الرب
 وجميع ما نزلت من الله تعالى
 والرب حكيم القابض والباطن
 فان الرب الحكيم القابض والباطن

فما قبله
جاءه ان غرقوا في البحر
انما يكونوا قاتلا في البحر

ان ارجا حش بقول لا ازم منه بد بته هذا المقدم المركب بته جميع ارجا بد بته لا ازم منه بد بته
ببي ارجا بد بته ارجا بد بته لا ازم منه بد بته لا ازم منه بد بته لا ازم منه بد بته لا ازم منه بد بته
القديم التقدو بته ارجا بد بته لا ازم منه بد بته لا ازم منه بد بته لا ازم منه بد بته لا ازم منه بد بته
فما ترك ما يعبر عنه من غير فرق ولعل اعمد الامر بالناس فاقم في الشرح

[illegible]

وحق كان منع العلم وحقه كان في ضمن التصديق على ما اشار اليه
 في لا يلزم من تصور الوجود وجوده بالضرورة ^{بأنه لا يلزم من تصور الوجود وجوده بالضرورة} منع البديهة
 بتصوره الوجود حقيقة كافي التمس الاول ما بناه على حصوله في
 في التصديق على ما اشار اللاحق او على ان هذا المنع يرفع بان
 لا يقدر على الاكتساب من البلد القيان يحصل له التصديق
 والتصديق لا يحصل بدون التصور ^{والا} والى ما يذهب ما يحصل لكل
 حتى من لا قدره على التمس ^{الاول} على ان هذا المنع مما اشار اليه
 توجيه اخبارنا فقط التصور على التصديق وهذا ان حصل قبله في اللاحق
 على انه لا فرق بين كل من حصل على التمس ويكون اللاحق ان اللاحق
 من كون ذلك التصديق بديهة ان يكون ذلك الشيء متصورا في
 من حصول ذلك التصديق ولا يلزم مجرد ذلك ان لا يلزم كونه متصورا
 بالتحقيق بل يكفي ذلك كونه متصورا بوجه ما ولا يلزم كون ذلك التصور
 بديهة بل يجوز ان يكون نظريا اذ يكفي في التصديق البديهي ان
 حكمه غير محتاج الى النظر في ذاته على ما هو المتصور عنه ^{والا}
 سواء كان معلوما الاختصاص مع متساوية اقول هذا اذا لم يصح ادراكه
 زوال عتقا والخصوصية باعتبار خصوصية اخرى لا يخرج حصول
 الجزم بانفكا، انفسج والجزم بانفكا، انفسج به بان في الجزم شخص
 ما علم اختصاصه به او تلك به اذ ينتج الجزم بان الجزم بعدم اختصاصه
 واما ادراكه زوال عتقا والخصوصية بالزود في خصوصية كما اشار

قال الشيخ رحمه الله تعالى في نقد بعض المنه بالفتنة وعدم كون لزوم بديهة الاطراف بالوجه الفتح عند بديهة
المتقيد في سقاده وفي الكلام وجه استفادة تحقيق نقد عمل كونه على الاطراف هو انه بغير الخفاء انه لا يترك كون
العلم بالتحقيق بديهة بل لازم تصور الاطراف بالوجه في غير تقدير بديهة الاطراف ونظرهما كسطح العلم

[illegible]

والعلم ان اثباته اربع صور اربعة زوال اعتقاد والتخص بالاعتقاد بالتحقق في الآخر وكان الاختصاص معلوما وانما لا يكتفي بالعلم
كشبه كون الاختصاص سلوكا والاشكال زوال اعتقاد والتحقيق بالتردد في خصوصية عين بالاختصاص في الزمان يكون
الزوال بالتردد ولكن سلكنا في الاختصاص قال الحق رباعا امة لمصلحة لطيران زوال الاعتقاد واذ كان بالاعتقاد
الآخر سواء كان الاختصاص معلوما او سلوكا فزوال اعتقاد بخصوصية ابي المحقق بزوال اعتقاد والتحقيق اما اذا كان
الزوال بالتردد فلا يلزم وطء الكلام انه لا يلزم مطلقا اى مع نسبة لشيء ما ذكر في الدليل مخصص بوجه نسبة قال لاسا في
النك والبرود فيما سلك في اختصاصه به في كون قوله في الوجود اى لا يلزم على الإطلاق لانه لا يلزم مطلقا في الوجود ممتنع
فواحد من العصور الاربعة وما افاده بهتمت عليه الاستاذ اى لا يلزم مطلقا اى في صورة انك الاختصاص فطو اما
في صورة الجزم فلا احتمال ان يقبل العلم بالاختصاص في النك بغيره فنعلم ان منع الدلالة بغيره في العدم بين من العلم بالاشتراك
كشبه بحث اما ولا يلزم فانه لا يلزم الكلام في الجزم كما عرفت لان ابن الكلام على جمل التمسك اما ثابت فلا جزم في ذلك
في العصور التي تليها من العصور الاربعة بان ابن الجزم بانقضاء التحقيق لاسا في الجزم بوجود التحقيق فيما سلك في اختصاصه
بجواز انقلابه الى العلم بعدم الاختصاص واخر في الاستاذ على قوله لاسا في انك التردد فيما سلك في اختصاصه لان
الطائفة لانه عند التردد في التحقيق يحصل النك الاختصاص احتمال عدم التحقيق فيحصل احتمال عدم التحقيق فلا يكون
له الجزم بوجوده وقال في جوابه حرث في نفس الزمان وفيه ان احتمال التحقيق والتردد فيه لا يمكن احتمال عدم
ما سلك اختصاصه لانه احتمال عدم الاختصاص كما في الجزم بوجود التحقيق فيكون في ذلك التحقيق ولم يكن اختصاصه
او لم يزل ويكون اختصاصه ان يقتضيه في ذلك العلم والاطمئنان والاطمئنان على العلم العلم

من بود مع قوله و هو مستر ب حوى ان مثل هذا الاستر ان چرا

والله ان هذه اشياء آية اي شئ لا يوجد والحق وموجود واقعة ما يقع النظر عنه يكون المقسم هو اللفظ نفسه وبذلك
المقسم هو اللفظ وان المقسم بغير المقسم اللفظ عين المقسم فمعلوم انه مشترك بمعنى مختلف فلفظ المقسم العين
ثانية ليس بصحيح بل دعوا المقسم بدون ارادة المقسم او نحوه وفيه انه قد يجوز ودعي عن الوجود
على تقدير كونه مشتركاً لفظياً لا فرق بينه وبين العين وليس لهذا الامر ما يلحق احوال على مراتب وفيه

سبب جهل من الغفوة ان لم يكن كونه ممكنا في كل احوال الغفوة التي هي كونه
سببا لعدم اليقين في كل احوال الغفوة لان الاعتقاد بالغفوة ان لا اعتقاد في كونه
ان يبق كونه سببا لعدم اليقين انما يكون في الغفوة الموصولة بالاعتقاد بانها لا تكون في كل احوال
هذه احوال لان وقد عرفت انما تتروى احوال

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and covers most of the page, with some marginalia visible on the left and right edges. The script is cursive and characteristic of older Arabic manuscripts.

الشئ نفسه ضروري واما قال ان ذلك ولم يقطع به الا ان
 الشئ نفسه لما يلزم ضرورة اذ كان الشئ مع حيله متصفا وحقا
 متصورا بوجه واحد وذلك غير لازم **فان** انما لو كان
 نعم مع اذ ان قولنا ان كان متصفا بذلك لا يحتمل ان يكون متصفا
 بالانفصال مع انه غير لازم او انفصال عن النفس فيكون متصفا بوجهين متساويين
 سبوح الانفس من سبوح المتصفيين المتوجهة واصلها انهم متساوية في مرتبة جبره انه وان لم يمعن في المتساوية ان انفصالها
 قد عرفت انه لا فرق بين متصور ومتساوي في تلك الحالة فلا انفصال ووجه الانفصال ما شبه اليه بقوله الانفس المتساوية
 فانهم متساوية

[illegible]

وكان مستورا في القيد وهو ليس من اهل الجود
سعدون القيد في القيد انما هو من الجود
او المعقول ان واما ليس من الجود
فليس هو المستور على الجود
فليس هو المستور على الجود

بنی اسحاق

كان منه
المستوفى من
الغازيل في
شأنه
فالحق ان
العلم ان
العلم ان

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, located at the bottom of the page.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a list of names, located at the bottom of the page.

والله اعلم
الافضل
سبح
قدوة

[illegible]

والله اعلم بالصواب

فما من احد من هذه الاكلام من غير ان ياتي بها في ما قرر في هذا الشئ الذي ذكره

51. *Handwritten signature*

الملك الوفي محمود
تعالى الله

بسم الله الرحمن الرحيم

نصف مائة الف

五

والمؤمنين

بجنت مری

...

100

19

22

ازدی لا کونک کره

در نقطه اول مضام

انما كان المداون الرجوع الذي لا يكون شتر كالقطا ولا منى ما
شتر به وهو منى الخفا في موهود موهود ووهود ووهود الذي لا

سبحان من لا يلهي عنه شيء
سبحان من لا يلهي عنه شيء
سبحان من لا يلهي عنه شيء

اللفظ هو عدم صحة الانقسام الوجودي لخصوص موجود موجودي

اللفظي لا عدم صحة الفهم لفظاً الوجود وذلك في كل شيء غير الله
والموجود لا اول أصحاً إلى الله بل مع انه حكيم وورود اللفظ عليه

لم يكن مشركاً لا معني ولا نقلاً المعنى الخصوصي بوجوده ووجوده اذا
 لم يكن نقلاً الوجود من غيره

خلق المعادن الممتزجة في معنى الوجود والمتميز عليه وعدم

وتمنع على الفرض المذكور وفيه قدس سره وكنه ما يندفع من

الحق في ذلك الحق في ذلك

وكل ما يقع في
المنطق عليه

كتاب في معرفة...

خبر کون از دم عدم
که لا زلف و لا منی کار

فقط از نظر انفسی
شیراز فقط
فاخر و ده معانی

اندي اوتو
كوتف فان القفص

1911

تفسيره في قوله الذي لم يشرك به احد الا الله تعالى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

1844

فصل في محال لقول من الطوائف الكون على ما لا يدرك بالحواس

وطلوع الفجر الاشرق انما هو من طلعته على قدره من على نفسه

[illegible]

ما بعد از قبول مسأله دوم

[illegible]

[illegible][illegible]

وہاں

هذا المنع الذي اوردته العلامة بسبب
فقدان نفس الثالث ونقص علم الوجود مستحق
رب يكون وليس بطلان مستحق

[illegible]

درب کون دیس بطون انا
منوعه
دش

وذلك لأن الحبس
قوله الساطرة كمنزلة
السؤال بحيث يرتب جواب
من جملته إلى ما
من جملته إلى ما
من جملته إلى ما
من جملته إلى ما

هذا الفن الذي اوردته العلامة بقوله وهو علم فقولنا في ذكره من غير ما حصل عن عرض العلامة عند الركن
وهو انما ينقص الثلث وينقص عن الوجوه **مسح** **مسح** العلم الذي لا يبعد عنه ان ينقلب يكون وليس بطريق **مسح**

ما تضمنه من مصاديق على ما هي عليه لا المركب بل مع قول ان السواد مفهوم الوجود وهو ذلك
فبشيء من احواله العلاقة التي تضمن احواله في الحقيقة ولكن برؤية الشيء الاول منه ولا يخرج عن كونه
بشيء من احواله نظر ان السواد تدبر عليه

جميع في نفسه غير مفيد على تقدير تسببه او لا على ان مع قول السواد
الوجود كذا وليس ان المركب السواد والوجود كذا هو عين
بل توجه كلامه هو انما اذا اطلقنا امر العنوان وعلينا عليه حكم
فيما يلي مصاديق في نفس الامر غير قيدنا العنوان به كذا عنوان
نفس ذلك العنوان او بجزئه اي لا اطلقنا الموضوع مرة اخرى
به كذا العنوان نفسه وبجزئه مرة اخرى لا يخالف هذا الحكم او
الافتقار في العنوتين في الملاحظة لاني ذات الملاحظة مثل
وذا صدق قولنا الحيوان ان لم يوجد جرم بعدد الحيوان ان لم
الذي هو حيوان ما لم يوجد جرم والحيوان الذي هو حيوان
كذا ضرورة انه لا ماض ولا مضى شيئا بعنوان مكررا في تبدل
ان الحكم العاقد في كل شيء في نفس الامر فعلي ما ذكرنا الحكم على
الحيوان ان لم يوجد المقيّد بان لم يكن حكم على حيوان ان لم يوجد
بكونه ما لم يكن لا على الحيوان ان لم يكن ان لم يكن ممكن في
بكونه ان يخالف هذا الحكم الحكم على حيوان ان لم يكن في نفسه
فيه شيئا من اللاحق اقول لا معنى في احد انه اذا صدق على كونه
انه قابل للوجود والعدم فلا فائدة بعنوان الموجود في ذاته
من هذا الصدق كما عرفت برفع وان صح الملازمة لكن يظهر
بطلان الثاني ثم قد اثار ان قلت تعيد الشيء نفسه وبجزئه تصور
بوجهين اهدما تعيد بهما بعد هو بان بين مثل الاول والثاني

اي ما تضمنه من مصاديق على ما هي عليه لا المركب بل مع قول ان السواد مفهوم الوجود وهو ذلك
فبشيء من احواله العلاقة التي تضمن احواله في الحقيقة ولكن برؤية الشيء الاول منه ولا يخرج عن كونه
بشيء من احواله نظر ان السواد تدبر عليه

بأنه ان لم يكن في نفسه مصاديق على ما هي عليه لا المركب بل مع قول ان السواد مفهوم الوجود وهو ذلك
فبشيء من احواله العلاقة التي تضمن احواله في الحقيقة ولكن برؤية الشيء الاول منه ولا يخرج عن كونه
بشيء من احواله نظر ان السواد تدبر عليه

فبشيء من احواله العلاقة التي تضمن احواله في الحقيقة ولكن برؤية الشيء الاول منه ولا يخرج عن كونه
بشيء من احواله نظر ان السواد تدبر عليه

فبشيء من احواله العلاقة التي تضمن احواله في الحقيقة ولكن برؤية الشيء الاول منه ولا يخرج عن كونه
بشيء من احواله نظر ان السواد تدبر عليه

اولا ان كذا او لا انك الحيوان كذا او مسلم ان التعبد بهذا الوجه
لا يصير شيئا اخر من الحكم واما تعبد بهما فهو محذور في
ولا يربط ان الحكم على الشيء قد يحتاج الحكم عليه او يفيد هو بانه ذو
لان المقصود من ذو هو غير المقصود من هو هو فهو با حقيقه تعبد
الشيء بغيره ليس قولنا الوجود الخارجي عارض للشيء ما وقع
قولنا الوجود الذي هو ذو الوجود في الخارج عارض للشيء وعلى
تقدير ان يكون الوجود عين السواد او دخل فيه لا يكون
في قولنا السواد الموجود كذا تعبد الشيء بنفسه وبجزئه بهما هو
بل هو ذو هو فان كون السواد موجودا عبارة عن كونه ذا وجود
فكأنه اذ وقع لان الماد من الوجود في قولنا الوجود ايد
هو الموجود في قولنا السواد الموجود كذا لو كان الموجود عين
السواد او دخل فيه لكان تعبد الشيء بنفسه وبجزئه بهما هو
فانه من دفع بان المنزوع في ان الوجود ذاب في المقيّد ام لا
لا يتصور ان في المقصود من الموجود لا بما صدق عليه الوجود
او ما صدق عليه الوجود هو عين المقيّد بوجهه ولا مجال للشك
والخلاف فيه تعبد مفهوم الموجود بالموجود يتصور اليهم كون
اذا ما انبرأوا بالموجود الثاني ايضا مفهوم الموجود في كون
مع قولنا الوجود كذا الوجود كذا ان المقصود من الوجود الذي
هو هذا المقصود كذا لو كان مثل قولنا زيد الذي هو زيد كذا وقع

فبشيء من احواله العلاقة التي تضمن احواله في الحقيقة ولكن برؤية الشيء الاول منه ولا يخرج عن كونه
بشيء من احواله نظر ان السواد تدبر عليه

ما علة ان القسمة ان يكونوا الخلفاء ما علة ان
 يكونوا من غير فخذت الفرقان الفرقان فينب
 لا فرق فينب
 ما علة ان القسمة ان يكونوا الخلفاء ما علة ان
 ما علة ان يكونوا من غير فخذت الفرقان الفرقان فينب
 ما علة ان يكونوا من غير فخذت الفرقان الفرقان فينب

الوجود لا يبعد عن غيره ذلك قولنا ان اربابا لساو ادم الوجود واما
 السوا و الوجود فقدم حدس ذلك المقوم عليه بما على ان يكون
 غير قابل للوجود وان اراد نفس السوا المقوم اليه الوجود فقدم
 على ان هذا المقوم غير قابل للعدم الا ان اراد الوجود على
 النفس بان يكون القيد خارجا والمقيد داخل اذ في هذا المقيد
 لا يضر لا يكون قابل للوجود **فان** ما قد قال للوجود انفسه
 ولعدمه انفسه فيه اعتراف بزيادة الوجود فان السوا ان كان
 قابلا للوجود يكون موجودا وبغيره باعتبار قبول الوجود لا باعتبار
 كونه وجودا وباطاله لو كان وجودا الشيء عين ذاته او داخل
 ان يكون موجودا وبغيره باعتبار ذاته او باعتبار غيره لا باعتبار
 امر زائد على ذاته لا يكون محال ضرورة ان ما يكون موجودا
 بذاته لا يجوز عدمه وكل ما يجوز عدمه فاعتبار وجوده امر زائد
 على ذاته لا عين ذاته وليس للواجب عندهم معنى سوى الوجود
 بذاته وبه اشار صاحب التجويد بقوله وتحقق الامكان
 والارادة بحيث ان الامكان عبارة عن تساوي نسبة الوجود
 والعدم متساويا الى الشيء وكون الشيء عين الوجود لا ينافي
 تساوي نسبة الوجود والعدم اليه متساويا لجواز ان يكون
 نسبة الشيء ونفسه الى نفسه متساويا متساويين فان الوجود
 المحض كونه موجودا بالوجود المحض الذي هو نفسه ومعد
 اي لا يكون قابلا للوجود والعدم من انفسه ثم الوجود وحده لا يكون قابلا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والله اعلم بالصواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منه انزل
الوقت من ال
عالم على ارضه
في الاصل
فانزل في الارض
فانزل في الارض
فانزل في الارض

اولی الامر بعد رسول الله

سید
میرزا
احمد
و میرزا
میرزا
میرزا
میرزا
میرزا

سید
میرزا
احمد
و میرزا
میرزا
میرزا
میرزا
میرزا

الشك زيد على الحقيقة ولا بد ان يكون الوجود المانع ابداعا لا
 ان ثبت ان المانع نفسية المانع وجزا ولم يثبت انه من
 للأزادة واما النفس التي سماها كانت جزاؤه انه ليس نفس في
 سة وتوجيه كلام الحكم المانع وبيان انه ذات في المقصود وهو الازة
 على ما فهم من نه يكن ثم شي آخر انه البعد منه او تعميم على اختلاف
 وعلى هذا لا مجال لوجود بحيث الذي رويده **العلم** اذ لا
 اعلم منه قبل قول فيه نظر اذ لا يلزم من نفي الازة من سائر الاشياء
 الازة للوجود على تقدير كونه ذاتا وهو ظرف لجزاؤه لا يكون بعض
 الذاتيات اعلم من الوجود ولا يكون الوجود ايضا اعلم منه واعلم
 الذاتيات اعلمه موقوف على كونه من الاجزاء المجردة الازة وهو
 والحق ان فرضه حال الوجود في صفة الميتا الممكنة يستلزم ترك
 كل مزية ممكنة من اجزاء جزئيات مرتبة من غير ارتباط الى ارتباط
 اعلم الوجود ثم منسبة ثم اثبات التفصيل المجردة وذلك بان
 لا كان الوجود جزاؤه الممكنة لان لمية الوجود جزاؤه وجود
 ضرورة امتناع تقوم الوجود بالعدم وبذلك جزاؤه وجود
 آخر وجود يمكنه الى جزائياته اقول انه الكلام من احسن
 على ما تقرر عندهم انه لا يجوز تركيب لمية نوعية كانت وحسب
 من امرين مثبتيين اذ لا يلزم من تحقق الذاتيات ما ذالم
 يكون ذالا اعلم منه فهو يكون اعلم الذاتيات او ليس هذا من قبل

ارجيه بالحد على الحد وبارحى ان المروءة باجم الزايات الاولانى اعم منه
 وتفسير اعم الزايات بهذا المعنى انه قد فرغ الى كماله وخبره وادراكه الى
 اولى مدته لوجب التمس الكلام عليه فيغفر ان لا يورد على العلاقة ما اورد
 به من قال في قوله لو كان الله على شيء لم يزل ^{انما هو} مستغفرا عليه ثم كان
 المعلوم في الموجود وان دفع احكامه من الزايات الى رجبه وما صدق
 بالحق من كون في الشيء الجذب بالترتيب وسجرا الى الجذب في آخره
والله اعلم بالحق لا حاجة الى قول الله آه قيل قول الحق هذا الذي اورد
 او قول الله تعالى على ان الوجود مفهوم مشترك بين لقوله اذ لا فائدة
 اعم منه الوجود الذي هو عكس لاعم الوجود وتوجيه كلامه هو ان الوجود
 اعم من الزايات اذ لا فائدة من الزايات لانه مشترك اعم منه لسان الوجود
 مشترك بين سائر الموجودات وتمامه ما يتصور من الاشتراك بهونه
 فلو يكون شيء من الزايات مشترك اعم منه واذا كان ايراد قوله
 بيان اعم الوجود فاني سبيل الى الاخراف عليه بان الاعم يستلزم
 الاشتراك فلا حاجة الى ذكره وثالث افهم انه قد سره علام من قوله
 ما ورد عليه ما اوردته او قول الحق هذا الذي اورد او قوله
 قول الله مشترك عما قبلها فمعه انه حصل قوله بناء على الاشتراك كما
 ان قوله الاولانى اعم منه جعل على قول الله اعم الزايات وحاصل
 ان الله عز وجل امر من احد ما كان الوجود اعم الزايات وقوله
 بقوله اذ لا فائدة من الاعم وتمامها كونه من الزايات مشترك وعمله

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
موسى عليه السلام
موسى عليه السلام

الابد انتمثل بوجوده لا يكون من الاجزاء المتخلية واما انما في قوله
 انشي انوارا من شمس على جزءا افضل وذلك لان يكون انتمثل على
 الاجزاء ولهذا اني غير النامية يكون هناك كثره باعتبار كل الاجزاء
 اجزاء الاجزاء بالغا ما بلغ في واحد تلك الكثرة لا يجوز ان يكون شمس
 على الجزء بالفضل الا ان يكون ما فرض واحد او اى واحد ^{او اى} واحد
 من الكثرة من كثره شمس على اعداد تلك الكثرة ولتقدم بيان ذلك في
 مع ان الكثرة التي يكون باعتبارها اجزاء انشي لا يكون ذلك انشي
 واحد منها شمس او اى عشرة من ثبوت يكون هناك كثره ما لم
 من عشرة اعداد وكون واحد باين واحد او اى تسعين كون
 اى عشرة اجزاء يكون هناك كثره ما لم من اعداد اعداد وواحد
 تلك الكثرة لا يجوز ان يكون واحد من البسوت بل يكون ^{واحد}
 جزءا من عشرة اجزاء واحد من اعداد اعداد اعداد
 اى كونها خيرا لا اعداد باعتبارها الاجزاء واوراء الاجزاء
 بالغا ما بلغ لا يجوز ان يكون ما فرض واحد منها شمس على الاجزاء
 لانه لو كان اجزاء كان تلك الكثرة باعتبارها قد يكون
 واحد منها لا عرفت من ان الكثرة اذ كانت باعتبارها اجزاء
 انشي لا يكون ذلك انشي واحد منها فافهم اقول ان الاجزاء
 المتخلية كالجسم النفس موجود في الحس موجود في الحس في الذات
 وما هو من الحس عما هو بعضه كونه اذ لم يتحقق الابد والوجود

والصورة التي جسدته ولا تغير منها مفسد ما كان خارجا له ومن قال بخبرية
الوجود لا يقول ان الحقيقة موجودة بالوجود بل هو مفسد لجزئية بل حقيقة
ذاته وقد عرف ان ذاته غير متاخرة بل قد تقدم واما ان لا يوافق
فجوابه ان الاستاذ الحق منع كون البسيط الحقيقي مبدا المركب بل
بالبسيط الحقيقي لا يكون له اجزاء بالفضل لا يقبل التحليل الى اجزاء
ايضا والظاهر ما ذكره على تقدير صحة انما يدل على استحالة المركب على
جزء واحد بالفضل اي جزء لا يشبه بالفضل واما ان لا يقبل الانقسام
والتحليل فلا يدل عليه اذ كون الجزء واحدا لا ينافي ان كان تحليله
الى اجزاء وما بعده من المقدس ان الكثرة اذا كانت باعتبار
اجزائه لا يكون ذلك الشيء واحدا منها سمك كمن لا يقنع في هذا
الموضع اذ الكلام في ان ما قلنا تحليله الى غير النهاية اذ لم يكن
لم يكن كثيرا من حيث الاجزاء حقيقة والكثرة فيها انما يكون حقيقة
وما يمكن منه يكون واحدا حقيقة ولا يكون كثرة حقيقة لكنه يقبل تحليل
والكثرة نعم ما ذكره غلط بين ما بالقوة وما بالفضل فالحق **قال السيد**
هذا اذا كان الوجود غير متحقق بفضة تحليله لا اذ كان متحققا
لانه لو لم يكن غير متحقق لكان تحليله ان نقبضه وان يكون جزء
طبيعي الحياتي اذ اذ كان الكلام على تقدير كون الوجود جزءا طبيعيا لكان
لا بد من النظر المذكور وهو ظاهرا ان كان المدعى ان الوجود ليس جزءا
بعض الحياتي لكان نقبضه ما يكون جزءا لبعضها فلا يلزم الابطال فلا يلزم

[illegible]

منه يكون الوجود جزا لبعض المبدأ وتكون في الفصول الوجودية في
 تلك المبدأ قول هذا ان المبدأ واحد وكله من العلاقة في ان المبدأ
 من قول ليس جزا لبعض المبدأ السلب كبح وتقبضه لجزءه الاسباب
 فلا يتم الدليل او لا يلزم من جزئه بعض المبدأ ثوب لا جزاء المبدأ
 وكذا قوله انه ليس جزا لبعضها مخرج في سلب جزئه وكان تقبضه
 اجابا لكي يتم الدليل وذلك ظن من مختصات كتب المرات **قوله**
 اما لو كان الذي انه ليس جزا لبعضها يتم الدليل فذلك لان تقبضه
 انه جزا لبعض ولو كان جزا لبعض حتى ينفصل يلزم ما نزل وقول في
 هذا الكلام تام لان هذا الكلام على هذا الوجه يصير كلاما بلا
 او لا يفصل بين ما قبل القول بان مفوضا من المفوضات جزا لبعض
 المفوضات كيف وفي يلزم ان يختار المفوض في الوجود فاما من قبل
 فلو كان الوجود ليس له المبدأ التوجه او التوجهية بل طلاق
 التوجهية على النفس غير متعارف عندهم وان كان الفصل من كون مفوض
 موجهة نوعية بالقبول في نفسه وفي قوله قد حسره ولا شك ان
 في اللفظ لا يتم ايضا وانما الى ان هو واحد ان في الدليل في
 المقتضى ان كتاب مجاز بان جعل المبدأ على المبدأ كذا والمفوض على
 المبدأ وكان هذا الكلام توجيها لما في المتن لا تركه وادركه وليس
 من عند نفسه كما هو المراد في الشرح في ما يودي النظر **قوله** يمكن
 ان يكون صدق تقبضه آه قبل قول قد عرفت ما فيه او تقبضه

منه يكون الوجود جزا لبعض المبدأ وتكون في الفصول الوجودية في
 تلك المبدأ قول هذا ان المبدأ واحد وكله من العلاقة في ان المبدأ
 من قول ليس جزا لبعض المبدأ السلب كبح وتقبضه لجزءه الاسباب
 فلا يتم الدليل او لا يلزم من جزئه بعض المبدأ ثوب لا جزاء المبدأ
 وكذا قوله انه ليس جزا لبعضها مخرج في سلب جزئه وكان تقبضه
 اجابا لكي يتم الدليل وذلك ظن من مختصات كتب المرات **قوله**
 اما لو كان الذي انه ليس جزا لبعضها يتم الدليل فذلك لان تقبضه
 انه جزا لبعض ولو كان جزا لبعض حتى ينفصل يلزم ما نزل وقول في
 هذا الكلام تام لان هذا الكلام على هذا الوجه يصير كلاما بلا
 او لا يفصل بين ما قبل القول بان مفوضا من المفوضات جزا لبعض
 المفوضات كيف وفي يلزم ان يختار المفوض في الوجود فاما من قبل
 فلو كان الوجود ليس له المبدأ التوجه او التوجهية بل طلاق
 التوجهية على النفس غير متعارف عندهم وان كان الفصل من كون مفوض
 موجهة نوعية بالقبول في نفسه وفي قوله قد حسره ولا شك ان
 في اللفظ لا يتم ايضا وانما الى ان هو واحد ان في الدليل في
 المقتضى ان كتاب مجاز بان جعل المبدأ على المبدأ كذا والمفوض على
 المبدأ وكان هذا الكلام توجيها لما في المتن لا تركه وادركه وليس
 من عند نفسه كما هو المراد في الشرح في ما يودي النظر **قوله** يمكن
 ان يكون صدق تقبضه آه قبل قول قد عرفت ما فيه او تقبضه

منه تقبضه هو ان يكون الوجود واصل في جميع لان يكون واصل في
 اولها فحق في قول ان الوجود ليس واصل في جميع المبدأ بل يكون
 في بعض فلهذا قول قد عرفت ايضا عليه **قوله** وفي قوله لو كان
 آه وقول ليس كلام العلاقة معناه ان الوجود تام على هذا التقيد
 اي على تقدير تسليم المشترك كغيره في المقدمات وهو ان الوجود
 اعم من المبادئ بما على ما هو المشهور من نفع تركيب المبدأ من
 شيئين فتماس **قوله** لا عاقل في بعض اثبات التركيب انما هو
 هذا اي على ما عرفت قول الشرح على غير ما عرفت قول الشرح ولا يكون
 شيئا اي المبدأ المكنة في الوجودات باسرها على ما يدل عليه قوله بعد
 ذلك سطران وكان امين ان الواجب من الممكن مفصول قواذ
 في الحاشية الاخرى فقد شارك الواجب المبدأ المكنة في الوجود
 يعني على ارجاء الغير الى المبدأ المكنة ولا يلزم الاستدراك في المتن
 فقله وكذا قال بعد ذلك عند قول الشرح وليس في ذلك محذور بل
 المحذور في لزوم الاستدراك **قوله** وتوجه كلام العلاقة لما كان
 كما هو كلام العلاقة انه بعد تسليم كون الوجود شيئا من التركيب
 كونه جزا وهذا هو مراد الشرح في توجيهه **قوله** لا يكفي ان
 عدم عرفت الوجود للمبدأ قول كلام الشرح يعني على ما قبل المبدأ في قول
 غير ما عرفت من المبدأ على المبدأ المكنة على ما يدل عليه قوله
 من ان المبدأ لفظ المكنة على الواجب غير ما عرفت عند تقبضه

منه تقبضه هو ان يكون الوجود واصل في جميع لان يكون واصل في
 اولها فحق في قول ان الوجود ليس واصل في جميع المبدأ بل يكون
 في بعض فلهذا قول قد عرفت ايضا عليه **قوله** وفي قوله لو كان
 آه وقول ليس كلام العلاقة معناه ان الوجود تام على هذا التقيد
 اي على تقدير تسليم المشترك كغيره في المقدمات وهو ان الوجود
 اعم من المبادئ بما على ما هو المشهور من نفع تركيب المبدأ من
 شيئين فتماس **قوله** لا عاقل في بعض اثبات التركيب انما هو
 هذا اي على ما عرفت قول الشرح على غير ما عرفت قول الشرح ولا يكون
 شيئا اي المبدأ المكنة في الوجودات باسرها على ما يدل عليه قوله بعد
 ذلك سطران وكان امين ان الواجب من الممكن مفصول قواذ
 في الحاشية الاخرى فقد شارك الواجب المبدأ المكنة في الوجود
 يعني على ارجاء الغير الى المبدأ المكنة ولا يلزم الاستدراك في المتن
 فقله وكذا قال بعد ذلك عند قول الشرح وليس في ذلك محذور بل
 المحذور في لزوم الاستدراك **قوله** وتوجه كلام العلاقة لما كان
 كما هو كلام العلاقة انه بعد تسليم كون الوجود شيئا من التركيب
 كونه جزا وهذا هو مراد الشرح في توجيهه **قوله** لا يكفي ان
 عدم عرفت الوجود للمبدأ قول كلام الشرح يعني على ما قبل المبدأ في قول
 غير ما عرفت من المبدأ على المبدأ المكنة على ما يدل عليه قوله

منه تقبضه هو ان يكون الوجود واصل في جميع لان يكون واصل في
 اولها فحق في قول ان الوجود ليس واصل في جميع المبدأ بل يكون
 في بعض فلهذا قول قد عرفت ايضا عليه **قوله** وفي قوله لو كان
 آه وقول ليس كلام العلاقة معناه ان الوجود تام على هذا التقيد
 اي على تقدير تسليم المشترك كغيره في المقدمات وهو ان الوجود
 اعم من المبادئ بما على ما هو المشهور من نفع تركيب المبدأ من
 شيئين فتماس **قوله** لا عاقل في بعض اثبات التركيب انما هو
 هذا اي على ما عرفت قول الشرح على غير ما عرفت قول الشرح ولا يكون
 شيئا اي المبدأ المكنة في الوجودات باسرها على ما يدل عليه قوله بعد
 ذلك سطران وكان امين ان الواجب من الممكن مفصول قواذ
 في الحاشية الاخرى فقد شارك الواجب المبدأ المكنة في الوجود
 يعني على ارجاء الغير الى المبدأ المكنة ولا يلزم الاستدراك في المتن
 فقله وكذا قال بعد ذلك عند قول الشرح وليس في ذلك محذور بل
 المحذور في لزوم الاستدراك **قوله** وتوجه كلام العلاقة لما كان
 كما هو كلام العلاقة انه بعد تسليم كون الوجود شيئا من التركيب
 كونه جزا وهذا هو مراد الشرح في توجيهه **قوله** لا يكفي ان
 عدم عرفت الوجود للمبدأ قول كلام الشرح يعني على ما قبل المبدأ في قول
 غير ما عرفت من المبدأ على المبدأ المكنة على ما يدل عليه قوله

وكان من الجودات آة وهو بعد نكاحها
 ثم من الجودات آة وهو بعد نكاحها

عبدالعزیز دہلوی

مجلس راجی

حتى يستغنى وجوده من غيره وذلك ان غيره ماسا له اما ان يكون
 ما يشيخه من ذاته فيلزم تقدم الذات بالوجود على وجوده او على
 فيلزم ان يتقارر الواجب الى الواجب فهو متعوض عنه لانه ان اراد
 كونها بالاشياء فان المتبادر ان الشيء به سواء كان ذلك لا يقتضيه
 او يمكن الاستغنى عن العلم بغيره لانه من قواعدهم ان
 استهويه هو ان العلم لا يحتاج الى الامكان وبقية الضرورة
 حاكمه بان شأن العلم بالبرهان فادرك ان لا يتقارر ما في
 الى التبرير وما ينبغي التبرير في وبقية لم تروى ان العلم لا
 لا بد من العلم والاشياء كون الغير المتساوي مقصورا على
 ذو المقصورين اثنين يكون متساويا سواء بغرض حاد او خالف
 موجودة على سبيل التعاقب وعلى سبيل الاجتماع الا يرى انهم
 يستعملون على امتناع حصول جميع الالامات المفروضة في الدين
 بالفضل بل على تقدم وجودها بالفضل يلزم ان يتقارر الغير المتساوي
 بين الظاهرين ولا شك في حصول الجزاء الزمان والالامات المفروضة
 في سبيل التعاقب التي ان المخدوم هو تعدد الوجود
 والمفروقات حاكمه بان الشيء لا يجوز ان يكون موجودا بوجودين
 ففصل عن الموجودات الغير المتساوية فان قلت تعدد الوجود
 الخارج لا تعدد الوجود مطلقا اذ لا شك في تجزئ كون الشيء
 موجودا في الدين بوجودات متعددة والاتصاف بوجودها

الكل

الممكن بغيره وان انقسم مما بين اثبات الصانع الى نوعين الاول
 والانيه عن الممكن ولو كان متعاقبة لكانت متعاقبة لكون
 ان المتعاقبة ربا او اولى او لا فلهذا لم يستلزم الاتصاف الى العلم
 لا احتياج الى ذلك بل كان لهم ان يقولوا على تقدير الاول
 والانيه ان الاتصاف بالهبة بالوجود سواء كان الاتصاف او
 ام لا يحتاج الى حقه وعلته لا يجوز ان يكون نفس الممكن والا
 لزم تقدم الشيء على نفسه بالوجود او كونه موجودا بوجودات
 متعددة فيكون موجودا آخر غيره وينقل الكلام اليه الى آخر
 ما لا بد في اثبات الصانع من ذكره فانه ان كان كل ما يتاخر
 الشيء فان الاتصاف بالشيء به وجوبه له اليه يكون ممكن
 الى برهان وليس في الكلام عن هذا الذي ولا يمكن ان
 بين ولا غير وبقية لزم ان كل ما يتاخر الشيء يكون اتصاف
 ذلك الشيء به ممكن لكان كافيا في ان وجود الواجب ليس
 زائدا عليه لان كل ما هو وجوده زائدا عليه ممكن يكون اتصاف
 بالوجود ممكن على ذلك التقدير ولا وجبا لكونه لباقي
 المقدمات وحق في البرهان اقول لا يرد الذي ذكره
 انه كونه في شرح الجواب لا يرد الجواب الذي ذكره من الممكن
 ليس من حيث كونه ممكن الوجود بل من حيث كونه واجب
 لهذا ان الشيء لا يتاخر الوجود في نفسه اجبا وممكن

فيكون علمه على الوجود والعدم
 فيكون علمه على الوجود والعدم

كذلك يصير باعتبار الوجود وغيره متصفا باحد جانبيه **الاستعداد** والحق
 ولكن هذا باعتبار ان لا يخرج عن المكان الوجودي نفسه مكانه
 انشئ لذاته ولا يخلو على شئ انشئ نفسه من حيث انشئ
 غير مستقيم في نفسه لا يخلو ولا يخرج عن مكانه في هذا التفسير
 ثم لا يخلو ان انشئ الذي ذكره الله الجدي للوجود وما اجابته
 جواب التخليط لروى نفسه السبيل عند استكناه الله تعالى
 في حاشيته على التجريد وهذا المعنى قد اقبل منه واقول في وجهه
 من ان الله كونه من كونه الاتصاف المذكور مكانه لذاته
 اي نظر الى ذات ذلك الاتصاف وان كان انما ليس مكانه
 لا يقتضيه الى الله وما ذكره من كونه مكانه نظر الى الوجود
 اراد ان الوجود يقتضيه المكان الذي ذكره هو المكان
 الذي اقبله وان ارادهم اتصاف الوجود وجوده
 والاتصاف ولا يخلو من كونه المكان بالقياس الى غيره
 لا يقتضيه الاتصاف الى الله كونه هو قياس الوجود الى الله
 ضرورة انه لا شئ من الاشياء يقتضيه وجوده الواجب له
 فالواجب بقياس الى جميع ما هو ممكن قلت في جواب عن
 ابراهيم الله كونه الاتصاف نسبة والنسبة مما قد في
 النظر من الخارج الى الغير يكون مكانه لذاته كونه
 واقول بان المكان ما يحتاج فيه وجوده الى الغير

من كونه
 كونه
 كونه

كونه
 كونه
 كونه

والنسبة ليست من الوجود والنسبة فيه ما فيه من الوجود
 ونسبة ما ذكره الاستعداد والحق في حاشيته التجريد
 انشئ من التجريد الذي اراده عليه انشئ كل ما في
 ان الذي لا يخلو وان توسط جعل بين الشئ وذاته
 غير مقتول وانما المعنى فصل الله عما يقتضيه
 في عرف بعضهم الذي لا يخلو والعرضي بما يخلو
 انما هو ما يخلو الله ان الملازم المكان والاتصاف
 ذات الاتصاف وهذا يقتضيه المكان الواجب
 واجب نظرا الى ذات الواجب كما قاله في حاشيته
 ولا يتقرب من حيث الى آخره ليس الذي ذكره **عالم الله**
 ان الله لا يخلو للوجود بل ان يكون له وجوده
 بان حيث لا يشعرب الا من كونه انشئ وجوده
 يرتب عليه انما روي لا يخلو كونه حيث لا يخلو
 الاثر المترتب عليه لا يرتب على ذاته وهو بذاته
 الاثر ومقتضى المقتضى فان آثاره يرتب على وجوده
 وانما حلت هذا في مراتب ما في كونه ذات الواجب
 في نفس الوجوده لان وجوده على ذلك التقدير
 الاثر وهو الوجود الواجب فيكون ذاته

كونه
 كونه
 كونه

كونه
 كونه
 كونه

الى غيره والاضحى في وجوده الذي لا ينفك في الوجود بضرورة
افتقار الى الذات فيه فكيف الاضاح في الوجود الذي
بضرورة ولا يمكن الجواب ان مراد العلاقة من ان كان
باعتبار ثبوت الذات واتصاف الذات به او لا شك ان
الافتقار نسبة يفتقر الى الطرفين فلا يكون واجبا لذاته
كان يمكن لا يفتقر الى الوجود بل يفتقر الى الذات
اتصافه به نظر الى ذات الاتصاف يفتقر الى سبب لا
يكون اسبب ذات الواجب لانها عين الوجود والافتقار
ان الوجود لا يفتقر الى غيره فافتقر الواجب الى
سبب منفصل وانما هذا التوجيه للامام العلامة غير ما
قصد الله حيث اورد عليه الاخر اعم بان الممكن الذي
لا يفتقر الى سبب واجبا بان عدم سبب الوجود سبب لعدم
وذلك لان ثبوت الصفة العينية للموضوع كثبوت الوجود
يفتقر الى ثبوت سبب وجودي وليس سبب عدم سبب ثبوت
صفة الوجودية **قال الله** ولا مانع من ان يكون الممكن في
نفسه واجبا **ه** اقول التجرد اعم من ان يكون باعتبار وجوده
نفسه ممكنا لا ممكنا واجبا باعتبار وجوده الذي لا ينفك
ممكنا فلا يكون مقصودا ههنا اذن قال انه يلزم افتقار
الواجب الوجودي في وجوده الى سبب منفصل لا يريد انه يلزم

يلزم افتقار الواجب الوجودي في وجوده الى سبب منفصل لا يريد
انه يلزم افتقار وجوده في وجوده الى سبب منفصل لان
الوجود الذي يفتقر الى سبب منفصل لا يفتقر الى سبب منفصل
وهذا الذي في الواجب في الممكن في الجواب ان يفتقر الى
الواجب يكون واجبا بغيره ولا ينفك في ذلك مكانه نظر الى ذاته
ان ثبوت الذات واجبا بغيره ممكن في نفسه ويمكن حمل كلامهم
عليه بان حمل الممكن في نفسه على ان يكون التجرد ممكن لثبوت
الذات في نفسه ويمكن وجوب الحصول بغيره على ان بغيره قد
لواجب ويكون متعلق الحصول بقدره الى الذات او على
ان يكون قيدا للحصول والمراد الواجب بغيره ولا دلالة
لان مناط الفرق ووضوح الاخر اعم من ان الواجب بغيره
ولا مكان بالذات لكن ما كتبه قد ولى ان الوجود على
شبه آه يلزم التوجيه الثاني في هذا ولكن ما ذكره الله من
الاخر اعم من الجواب اوله لا يلزم حمل كلامه على ان الله
اراد بكون التجرد واجبا او ممكنا انه واجب لثبوت الممكن
الثبوت لذات على ما عرفت واما فتحة **ه** الوجود فتدبر
على شقين وجود الشيء في نفسه وبين وفيه نظر لان حمل كلامهم
على ان التجرد في نفسه ممكن وان كان ثبوت الواجب عزوه
اي واجبا غير صحيح اوله شك ان التجرد على وجوده

في ثبوته

في نفسه متحقق فلو كان ثبوت الخواص في نفسه متحققا لانه
 معنى ثبوته كماله الى الله وثبوته الواجب واجب فاما ثبوته الى الله
 فلا في نفسه ولا في ثبوته بغيره بل مقتضى هو ان ثبوت الخواص
 لذات الواجب ان كان بالنظر الى ذات الواجب ووجوبه
 كماله بالنظر الى ذاته الخواص كماله الى الله بالنظر الى ذاته الخواص كماله
 ان يكون ثابتا للواجب ويجوز ان لا يكون ومنه كماله ثبوته
 محتاج في ثبوته الى كماله سواء كان ثبوته كماله ثبوته في ذاته
 او ثبوته بغيره فلو كان كماله في نفسه يكون ثبوته سواء
 كان ثبوته في نفسه وثبوته بغيره كماله بالنظر الى نفسه ذاته
 لما لا يكون ثبوته في ذاته اي وجوده الحاصل به كماله فاقم
 وقول فيه بحث اما اولها علمت ان ما اورده من ان ثبوته الى الله
 وجوده بغيره بل على ان حصل امكن ان الخواص على امكن ان ثبوته الى الله
 هو عدم العوض واما الثاني سببه عدم سببه لوجوده واما
 ثانيا فلان الكلام على ثبوته ان لا يكون الوجود مقتضى الخواص
 فلو كان عند تحقق عين الواجب فلو كان الخواص ووجوبه
 الى ذات الواجب ان مقتضى الوجود والعوض فلو كان
 ثانيا فلان هذا الكلام واما في وجوب الواجب لثبوته بغيره
 وان ثبوته الى الله سببه مطلقا كماله ثبوته الى الله الذي
 حيث حصل فيه سببه الخواص لذات كماله ثبوته الى الله الواجب

الواجب

الواجب في وجوده الى سببه فلو كان المستدل وتوحيده
 ان هذا الكلام مشعر بطلان الخواص ووجوب ثبوت لذات الخواص
 الى الذات وبعد تسليم انه واجب النظر الى الذات كانت الذات
 سببه في نفسه بغيره الى سببه فلو كان الواجب عدم تسليم كماله
 في نفسه بل كماله هو كماله ووجوبه بغيره كماله ذلك الغير هو
 الذات او غير ما وذلك لذات في امكنه بالذات على ما قررنا
 واما رابعها فلان ثبوت الخواص في نفسه على كماله يكون مقتضى الواجب
 ثبوته في الخواص واما لو اراد ثبوته في نفسه لا غير فلو كان ثبوته
 ثبوته في نفسه لا يقتضي وجوده كماله فلو كان ثبوته
 واجبا الواجب والاتصال بالخواص الى الله في وجوبه كماله
 وجوده في نفسه الى الله من غير ثبوته في ذات كماله
 في نفسه كماله في مس في اليقين ان ثبوته على كماله يكون موجودا
 في نفسه سببه ان يكون موجودا في نفسه **وقوله** وبطلان مقتضى
 هذا الكلام انه ان ثبوته الى الواجب والامكان ان يكون
 كيفية ثبوته الوجود الى الذات اي الوجود الذي يكون موجودا
 الذات بغيره فلو كان ذلك الوجود في الواجب هو ثبوته الى
 كماله الوجود بالنظر الى الخواص كماله ثبوته بالنظر الى
 سببه الوجود لثبوته كماله ثبوته في الوجود كماله ثبوته هذا
 من الخواص فلو كان الذات مقتضى الوجود على كماله ثبوته

كونه فرد الوجود لا على كونه متفصيلا كونه الوجود بالوجود
المتعلق متصفا به على انه لو كان على هذا الزعم من عودته بعد
لواجب كون الواجب موجودا في مرتبة الوجود الذي هو
مرتبة الوجود المتعلق بالخاص والقبول بان الواجب لا
يكون الوجود الخاص كونه ليس موجودا بالوجود الخاص وانما
وجوده هو الوجود المتعلق فانه انما هو موجود خاص في
بالوجود المتعلق ففرد بان الواجب يكون مشاركا لساير
الصفات في ان موجوديته بعد وفرد الوجود لا يكونه على
الذي هو واجب الملك واللازم بالوجودات الخاصة والغير
بنا على ذلك على وجه ما ذكره في الجواب غير تام او لا يفرق
اجتناب الوجود الخاص في نفسه على غيره واجبا في كونه فردا
لوجود المتعلق الى ذلك بغيره فان فرد السواد مثلا يحتاج في
نفسه الى المحل وليس في كونه فردا للسواد محال الى ذلك
السواد لا يصير سوادا للمحل الذي ليس هو ذاته موقوف على
المحل وكونه كان موجودا موقفا عليه هذا ويمكن ان يكون
الموجود باقتضاؤه الوجود الخاص لوجود المتعلق اقتضاؤه
الاقتضاؤه استلزاما الى اقتضاؤه كونه فردا الوجود المتعلق
وانما يلزم كون الواجب موجودا في مرتبة الوجود الذي هو
باعتباره ذلك لا اقتضاؤه ايضا وليس له ان يكون موجودا في مرتبة

باعتباره كونه عين الوجود الخاص بحيث ان ترتب ذلك على
هذا الوجود ولا مدخل للملك في ذلك لترتب اما الوجود المتعلق
فقد اقتضاؤه صفاته وعارض من عوارضه وهو انه اقتضاؤه
الى الواجب كونه انه بحيث يمكن ان يترتب منه هذا العارض
وهذا رتبة الوجود بخلاف الملكات فان عود الوجود بها
بواسطة الغير اقول ما ذكره في اول الماشية الى قوله ويمكن
ان يكون في السواد الجذب بالوجود سوى قوله في ما ذكره في
الجواب غير تام وقد ان كل ما مدخل في وقوع الاشياء في
الخاص فله مدخل في اقتضاؤه شيئا ضرورة ان الاقتضاؤه
وقوعه اقتضاؤه والاصل ان الكلام في اقتضاؤه الوجود الخاص
صدق المتعلق عليه والانتظار فردية السواد الخاص للمتعلق
ليس مما نحن فيه السواد المتعلق ذاته لفردية فلا يتصور ههنا اقتضاؤه
والمراد بالاستقلال في الاقتضاؤه عدم الاقتضاؤه الى شيء آخر
وهذا لا ينافي ولا بالواسطة والماثلة في العبارة قد مر
القبول ليس شيئا اقول بان الجواب عن قوله لا يلزم في وجوده
فانه يقتضي صدق المتعلق بوجه آخر وهو منع كون وجوده في
مقتضاؤه الصدق المتعلق عليه وما ذكره لا ينافي بان يكون المتعلق
ذاتيا للمحل في بناء على عدم تحقق وجوده خاص سوى اطلاقه فيكون
الاقتضاؤه وانما ثانيا فهو ان يكون عرضيا مستند الى غير

الوجود الذي يعقد في الواجب ولا يوجد الكثرة في الواجب
بالا وكونه في الواجب بان يكون قد مر على نفسه او في غيره
في بعض آخر كما لو وجد في قول في الواجب الممكن بالاد
فان الواجب اولى بالوجودية من الممكن لان الموجودية لذاته
ووجودية الممكن بقدره وما قبل تحقيقه او كما هو في الممكنات
والصدق والعقد في القول بان شكك في بيان الفرق بين الواجب
والعقد ان القول بان شكك هو المستحق وهو مفهوم واحد
والصدق في المبدأ المثلث المقدم من الواجب في معنى واحد
من جنس البياض باعتبار نسبة الى معرفته فهو واحد والخلاف
هو افراد البياض والاختلاف في تلك الافراد يرجع الى
تعدد اقسامه المتعددة الى جنسها الشئ في معنى واحد
احد الغرض في الشئ كونه بحيث يستخرج منه العقل بغيره
امثال الاختلاف وتلك البياض بغيره من العقل في نظر
او لا فلا بد من علمه ان لا يكون المقدم الواحد الى اصل
والبياض وانما في ذلك بين الواقع على افراده بالاختلاف
مقول على تلك الافراد بان شكك ولا شكك انه ليس مقولا
بالا في الواجب في القول بان التواطؤ لا يتواطؤ في
والتحقق مع ان في جميع رسالهم يعبر بان الواجب باعتبار
معناه في الواجب مقول على افراده او بالتواطؤ او بالتواطؤ

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
في الواجب بان يكون له وجود
في نفسه او في غيره

بان شكك لا بد من هو واصل في الواجب او لا يستلزم عدم ان يكون
معتبر في الشئ من الواجب في الواجب بان يكون له وجود
في نفسه او في غيره بان يكون له وجود في نفسه او في غيره
بكونه مفهوم لا فراده في الواجب بان يكون له وجود في نفسه
فان شكك في غير نفسه في نفسه دون نفي في الشئ في الفصل
من المقالة الاولى من الفقه في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
الشئ ان من الامور المتكلمة المتكلمة بان يكون له وجود واحد
وذلك على وجهين فانه اما ان يكون على طريق التواطؤ واما
ان يكون على غير طريق التواطؤ وطريق التواطؤ ان يكون
الاسم اما واحد او قول الجواهر في هذه الذات او غيرها
يقسم من ذلك اسم واحد من كل وجه شكك في الواجب ان
على الانسان والفرس والشئ من زيد وعمر وهذه الحركة
وذلك الشئ فان جميع ذلك بغيره اما ما ذكرناه واحد وان
يحد او برسمه واما على ان عا في مقول الجواهر في الاصل
على معنى الذات فينا كما كان رسما او حدة اقسام القول على
كل معنى وجه واحد منها من كل وجه اي واحد بالمتن وواحد
لا يكلف فيها بالادنى ولا اخرى والتقدم والاختلاف
والصدق ويجب ان يكون في المتواطؤات في القول الذي
يجب فيه الاسم فانه اذا وجد قول آخر بغيره وبشرك لم

يكن تحت هذا الاسم لم يعرف الاسم مقولاً بالتوالم وكن تحت هذا
بالاسم كل نقطه والى سوا كان ما يتبع اسم الاسم او كان ما يتبع
باسم الاسم وواضح ان الذي لا يدل ولا بالشركه كما سيأتي
بيان بعد فتدعوا على سبيل التوالم واما ما سبق بسبب
التوالم فان جميعه قد بينا انه باقيا الاسم وينقسم الى
اقسام عليه وذلك لانه اما ان يكون المعنى فيها واحداً فله
واحد اختلاف من جهة اخرى واما ان لا يكون واحداً وكن
يكون شيئاً شابهة واما ان لا يكون واحداً ولا يكون شيئاً
شابهة والذي يكون المعنى فيها واحداً وكن يختلف بعد
فصل من الموجوداته وواحد في اشياء كثيرة كلف فيها
فانه ليس موجوداً فيها كصورة واحدة من كل وجه فانه هو
بعضها قبل وبعضها بعد فان الوجود للجوهر قبل الوجود لاسم
ما يتبعه وايضا ان الوجود لبعض الجوهر قبل وبعضه هو
بعد وكدلك الوجود لبعض الاعراض فتدعى طريق التقسيم
والى حروف كلف قد يختلف من طريق الاولى والى الاخرى فان
الوجود لبعض الاشياء من ذاته وبعضها من غيره والوجود
له ذاته والى بالوجود من الوجود بغيره وكل ما هو متقدم على
فتدعى الى يد من غير كلف فقد يكون سبباً لان في معنى عدم
العلم وليس هو لانه ما قبل من ان كان معاً كلف احد احوال

[illegible]

وجود البعض بالتقدم والآخر بالتأخر ليس وجودا بل هو كونه
وجودا مقدما على وجود البعض في كونه وجودا وان كان
الوجود في كونه وجودا مقدما على البعض في كونه وجودا
ولا يغير وجود الوجود بمدة ليس ولي كونه وجودا
الموجود بطرد وان كان الوجود لذاته اولى بالوجودية
من الوجود بغيره وقوله ان التقدم من المطلق في هذا
الاخرى نقلها عنه بنسبة على وجه لزوم التسلسل في بعض
الامثلة لان التشكيك على ذلك التحقيق انما يحقق فيما كان
المقدم منه بالنسبة الى ما ياتي ويحل عليه ذلك التقدم
مختلفا المقدم الذي لا يكون بالنسبة الى افراده مختلفة
لا يكون شكلا بالنسبة اليها وان كان تحققه في معرفة ما
مختلفة وهذا لا خلاف في ان يوجب التشكيك ان لا يكون
قوى الشئ منه على افراده بالتشكيك وانما ياتي فيكون مثل
هذا التحليل يجرى في الذي ايضا فلا تنقل قول القائل هو
الاستاذة لبعض الجواب من ايراد ان ابياس في بعض
البياسي الشديدا والضعيف وندم ان الذي في بعض
في اقرم عليهم من عدم كون ابياس في قول التشكيك على ابياس
ليس بلا عنه من اولى عند ان لا اختلاف في هذا في
على ابياس في نعم تحقيق ولا خلاف بين نفس ابياس في

ابياس في كون نفس ابياس في الشئ من نفس بعض الحاج
لا انه اشد منه في كونه بياسي ولا بعض مختلفا في كونه
في الشئ والبياسي نعم برز على الاستدلال في هذا في
ولا بعض على كونه لا كان باعتبار ان نفس ابياس في بعض
كما حقق في هذا الموضع في نقلها عنه على ان الشئ الجديد في هذا
يكون حلق في ابياس في على ابياس في مختلفا باعتبار ان نفس
البياسي فيكون اشد من نفس ابياس في الاخر اولى ونظيره ما
الايدي والذات في كونه بقوله وانما ياتي فيكون اريد به ما ذكرناه
فقد كان مما بين الطبقة شهور في اكثر حواشي المتعلقين
على حاشية الجريدة كونه كونه في هذا في نقلها عنه على
البياسي فيكون اشد من ابياس في كونه في كونه في كونه
فما يشرح على ذلك وعلم ان التقدم في ابياس في قول الامام
كما ذكر كون الوجود مقولا بالتشكيك بالنسبة الى المليات
لا كون الوجود مقولا بالتشكيك بالنسبة الى الوجودات
لان انصاف العلم بالوجود مقدم على انصاف المعبر لان
انصاف وجود العلم كونه وجودا مقدما على انصاف وجود
كونه وجودا اخر وانه ان الشئ كما كان العلم صار في كونه
نصا بالعلم بوجوده واولي صار وجود العلم وجودا
العلم وجودا **وقوله** يكون الوجود في احوال الطين كمال

وتم ترتيبها على السواد والقوى اكثر مما ترتب على السواد والضعف
كثرت وكونها على القول على اشياء يكون ترتيبها كما ذكرنا على بعضها
اكثر على البعض الاخر فمقتضى التشاكك مطلقا فكان جمع ما يمكن
على السواد والقوى والضعف كالشيء والموجودات الممكنة وبقية
من المقدمات متقولا عليها بالتشاكك والضعف على بعضها انها
مقتضى ترتيبها على بعضها اكثر منه على البعض الاخر
وقولهم كنهنا سادس مذكورة وانما انه لا يوجب الاشياء في
الوجود مطلقا فانما هو على سبيل التحقيق بانها على ان الاشياء
والضعف من خواص الكيف لا الكيف في محته على سبيل السببية
بما ينشأ من صفاته وان كان اشياء انما رده وهو تقرير البعض
اكثر مما رده وهو انقضاء بقوله وكون القول على اشياء يكون
ترتيبها كما ذكرنا على البعض اكثر منه فوجب ان ترتيبها لا يمار
في صفات الموجودات على نفس الوجود وما ذكرنا ما هو المشهور
من الوجود وبقية الاول انما يرد على من قال ان الممكنة لا ترتب
على الاول ولا وجوده ان كان **كذلك** لان البعض اكثر من
الاشياء التي هي القول انما اختلفت في ان لا يكون له وجود
فقد رده وهو ان القوة في نفسه وهو محتمل والمنتهى على الاشياء
وهو ان الذي في غير محتمل في البعض بالقوة والى الذي لا يمكن ان يكون
لان ذلك مشروط ان يكون او وجودا سبب في غير ما ذكرنا في ان صفاته

ان جعل كون الواجب مبدءا لكل ما بعده من الوجودات غير ممكنة
الشيء لا يواحد منها فقط كما حقه وكونه في ان صفاته
بالاشياء والضعف لما كان باعتبار كثرته انما كان كون الواجب
مبدءا لكل ما بعده يكون آثاره اكثر فيكون الوجود فيه اشياء
وانما الله ولو لم يكن له مبدء او خلقه فان قلت فمع هذا يلزم
الادوية الى الله فمقتضى هذا يقال فيها قلت الاول ان
من الاشياء مبدءا في غير ما بالضرورة والاشياء على انما هو ان
الاشياء وقد تحقق في الاشكال من القول في ان القول بالاشياء
الوجود وادوية من الاشياء وانما القول بالاشياء الوجود
فهو لا يقبل التاويل في تغيير الوجود الى الوجود غير الضيف
لان الوجود لا يقبل الاشياء والضعف وما ذكرنا ان ترتيبها
انما رجع الوجود الواجب اكثر منه فوجب بان لا يلزم من محتمل
مقدم ووجه على اشياء يكون ترتيبها كما ذكرنا على البعض اكثر من
ترتيبها على البعض الاخر ان يكون ذلك المقدم مقولا عليها
بالتشاكك وانما يلزم التشاكك لو كان تحقق وترتيب الاشياء
الاخر فوجه على بعض تلك الاشياء اكثر لا تعرف من ان
يجب ان يكون باعتبار تحقق المقدم المشاكك كالسواد والقوى
بالتشاكك بالاشياء والضعف على السواد والقوى والضعف
فان ما يقتضيه البعض لا يخفى في مقدم السواد والقوى وترتيبها

بالشيء في الصفات فلو ان الذي هو في ذاته لا ينفك عن صفاته
والواحد قد عرفت انه باختياره ان يكون له صفات يتحقق في ضمن
بعض افراده اكثر في ضمن بعض افرادها اكثر في ضمن مفهوم واحد
من حيث العروضة فلو ان لا يتحقق العقل بوجهه بعد ان يتحقق
بالشيء الذي ذكرناه وانما اكثر في تحققه من حيث الذات فهو
لا يتصور ان يكون ذاتيا لبعض افراده اكثر مما يتصور
اخره ان يكون مشتركا لبعض افراده مرة وببعض افراده
وانما نرى ما هو الا ان كانت ان يكون شيئا وحده
اشيئ اخرين غير مقتول فان قلت لم لا يكون ان يكون مفهوم
واحد ذاتيا لافراده ثم تتركب بعض على ملك لافراد من حيث
العروضة بالشيء في الصفات فيكون ذاتي الاشياء مقول عليه
بالشكك لا بد ان يقع هذا من قبل قلت يكون مقول بالشكك
على افراد من حيث العروضة من حيث الذات والشيء وكذا في
معد ونفع والشكك بهذا الوجه من الذي من ليس مقتولنا
ولا ان الذي من حيث انه ذاتي لا يكون مقول بالشكك
وانما ان كان ذاتي الاشياء عارضا له باعتبار علم نفع الشكك
عنه بعد ان لا يعتبر من قول الاشياء على نفسه على غيره بالشكك
من حيث العروضة واقع فان مقتولنا الموجود مقتولنا
الواجب ومقتولنا الموجود بالشكك بالادوية والاشياء

نستمر

والا فمقتولنا فان قلت من قولهم المقتولة ان ما يحل على الامم
والخاص كل جسم الجوز على الجوز ان وان الذي يكون حمله على العام
اولا وعلى الخاص ثانيا فليزوم ان يكون الذي الجوز على العام
والخاص كل جسم مشترك مع العام كما يجوز ان اوله والخاص كل
ثانيا فيكون مقول بالشكك على ما قلنا ان مقتولنا في الافراد
لا ينفك في الشكك بل العبد في الشكك وهو على افراده
مستأنه اقول ما ذكره في تحقيق ان الذي لا يتحقق الشكك
بالاشياء يعني على الخط بين المعروفين في عارضة او الله على
ان ما هو معروف في وصف ذاتي لا يكون مقول بالشكك على
سبيل الا عتبة مشتركة بان يتفرع العقل بمقتولنا العام فيكون
اشياء بدائية مثل ما يتفرع من الصفات ويكون السواد الطلي
جانب لهما ان قد عرفت ان الاشياء بهذا الاعتبار وما ذكره
انما يدل على ان ما هو معروف في ذاتي لا ينفك مع مقتولنا
على ان وصف ذاتي لا ينفك بالقياس الى صفات ما هو
ذاتي في فرد ومقتولنا في فرد اخر وان هذا من ذاك والمقتولنا
وصف عرضي ونفع وتوقع الشكك فيه لا ينفك في نفسه ما ذكره
من السؤال والجواب في كونه في الاشياء الجدية والاشياء
على الجدية والاشياء التي لا يكون مفهوم واحد جزءا من حيث
مقتولنا الذي من حيث انه ذاتي مقتولنا بالشكك لا كذا

لا يجوز ان يكون مضموم واحد عارضا في مرتبة كبريى العارضى
من حيث انه عارضى لشككك فكما يصح التشكيك في الموصوفى من حيث
الاشد باعتبار انه شريك من الاشده واما ما يترشح من اختلاف
من الموصوفى بعينه وكذا يمكن ذلك في انه ان كان ملكا في نفس واحد
بالقياس الى الواحد من المنة راجع تحت مطلق الواحد او انه يات
توحيده تحت جنس فاعلى ولا تجب **فصل** لا مانع ان يكون
الواجب له انه ما يلا وما لا يلا قولى هذا كما يدل على ان
الواجب ليس في الخارج ولا يدل على ان عروضة مطلقا ليس في
الخارج **فصل** ولا ما يلا على وجود سائر الموجودات هذا
على انه لو جاز ان يكون ان الموجودات على المنة راجع هو الموصوفى
بالتشكيك وقد عرفت ان ما يدل على ان التشكيك هو مضموم
الموجود بالتشكيك الى الموجودات ولا يلا هذا كما دل على انه
العلم وان ان يلا ما يدل على الاشعار بان الواحد ان الموجودات
بالتشكيك بالقياس الى الموجودات من حيث هو موجود وان
حيث هي محال ان تدبر **فصل** كان لا زما لوجوده الخارجى قولى
فيه بحث لان اللازم قد يكون محليا بعينه انه يكون بحث بعينه عدم
محله على ما هو لازم له وقد يكون انشائيا كما جنى بين مقدم
وما ليسا بعينه اللازم انه كمال تحقق اللازم تحقيق اللازم مع
لا يكل عليه ولا لازم اللازم في العلة في العلة

وان شئت واللازم مختلف اللازم عن لازمه بخلاف العكس الاول
 وهو لا يلزم كون المحل على المحل على الشيء نحو لا يلزم على ان المحل
 لازم على الشيء اللازم لزيد متعلق انه متعلق بملكه لا يلزم له اللازم
 ان يخصص المحل بان يكون كذا وفيه يرجع الى الشكل الاول في
 عرفت هذا فنقول ان كان المراد الاول اى يلزم ان يكون المحل
 المحل على المعلق نحو لا يلزم على الخاص فقد عرفت انه لا يلزم الا اذا
 اعتبر المحل كذا وهذا ليس كذلك لان محل العارض على الوجود
 المحل على الوجود وذلك نظرا الى ان المراد الثاني هو يلزم ان
 يكون الوجود الخاص عارضا على المعلق كحق وصف العرفي
 والاخر هو وصف آخر وايضا لازم الوجود المحل هو لا يلزم
 الوجود المحل لا يلزم له اللازم على ليس محله وان كان الواقع
 كذلك والقول بانما نظروا الكلام في الملاحة والاطلاق على غير
 يكونه عارضا للمحل وفيه يلزم لزوم الملاحة والاطلاق للمحل هو
 بطر فيجيب بان لزوم الملاحة والاطلاق للمحل اما هو فمحمول على
 للوجود المحل لا عارضا للمحل فانه قبل اقول وفيه نظر اما
 اوله فلان لازم لازم الشيء لو كان لازما كذلك الشيء لو كان
 لازم من حيز من نفسه لان المتأخر عن اللازم لازم للمحل لازم
 ولازم اللازم لازم للزوم فيكون في المتأخرين اللازم لازم
 للزوم هذه واما بان فلان لازم الوجود المحل هو لا يلزم

جوتی و مالدیو کی تاریخ

[illegible]

بیشترین عبادتگاه همان است که در نزد مردم است و در نزد مردم

اعلم ان كون موجودات خارجية ام لا هي لا يتوقف
 في الحقيقة وانما يرتكبها لان الدليل على كونها هو
 انه حتى لا يمكن موجودا خارجيا ويمكن وجوده في الموجودات
 الخارجية بانها حكمها كما يجب عليه على الموجودات الخارجية
 لا من حيث هو موجودات خارجية كما حكم على زيد بانه ان
 كان زيدا انشأ ولو لم يكن في الخارج فثبت نحو آخره الوجود
 في بعض الحكم ان كما يجب من جهة فاعلم ان **الوجود** مفهوم
 وجودات غير متناهية اقول الوجود هو اعتباري لا موضوعي
 والمحققون في حق كذا وجودا انما هو باعتبار العقل والعقل لا
 يقدر على اعتبارات غير متناهية فالحاصل من الوجودات
 بالفعل ليس له متناهيان ابي يلزم كون الغير المتناهي
 محصور بين المتناهيين نه او بينا حيث آخره هو ان يكون
 المتناهي عندهم اتصفت باعراض غير متناهية متعاقبة وجود
 كطائرة والبرودة وكذا ان تصفت بعدد متناهي وجود
 لا في نهاية كالحرق وانه لا دليل خارجي لانه محقق بعد
 والعيش وقيل العرفي والآخر والصورة واللغة اعراض غير متناهية
 او متناهية كالحرق والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر
 ان كون الوجودات متناهية لا يتوقف على ثبوتها في الخارج
 كونها محصورة بين المتناهيين اقول فثبت ان استحالة

[illegible]

(Handwritten notes at bottom right)

100

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الفصل
في بيان

[illegible]

حاصل ما كان العقل ان تقوم انفسها بالامور الغير السامية بين الكاهن في هذا الشأن من ما ذكره الله من ان نبوت
شئ من هذه النبوت التي له من ان تقوم انفسها من ان تكونت الامور في هذا الشأن من ما ذكره الله من ان نبوت
و لا سيما انه قد كان في الامور الغير السامية بين الكاهن في هذا الشأن من ما ذكره الله من ان نبوت

10/11/1910

[illegible]

ان الله
يخبركم
في كل
شيء

كما قيل ان المروءة من المودودات فانه يتبينها المودود واثارها لا تذهب لان الله لا يفسد ما خلقه واما
 على العشق فالحاج بهما فليس يكون المذهب مودودا من هذا لا يتبينها واما على العشق فالحاج بهما فليس يكون المذهب مودودا من هذا لا يتبينها واما على العشق فالحاج بهما فليس يكون المذهب مودودا من هذا لا يتبينها

متعدد والاشياء بالوجود الخارجي ليس في مفهوم من وجود
 الوجود بالاشياء بان ثبوت الاشياء في مفهوم ثبوت الوجود
 والاشياء في الخارج مرة اخرى بل في الوجود فلا يكون من الاشياء
 بالوجود الخارجي في الوجود الا ان الوجود بالوجود الذي قبله
 الا ان الوجود من الوجود بالوجود الذي الا ان الوجود بالوجود
 الذي اى مرة اخرى وهذه غاية ما يمكن من ذلك ان يكون الوجود
 موجودا في ذاته بان غير متناهية واسما الله ممنوع لا يبي فليكون
 يكون في الوجود او بان غير متناهية ووجود الامور الغير المتناهية
 محال لا نقول ليس وجود الغير المتناهية مطلقا محالا عند الحكماء
 بل المحال ووجود امور مرتبة بدرجة غير متناهية والقرتب الله
 غير لازم كما ذكرنا على ان وجود الاشياء في الخارج ممكن على
 كنه وجوده ممكن في ذهن واحد في آن واحد محال بالضرورة
 ولا شك ان ثبوت الاشياء في مفهوم في طرف يقتض ثبوت الموصوف
 في ذلك فكيف يمكن ثبوت الوجود الخارجي للشيء في الخارج

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بين الحارين من حيث كونهما كونهما
فبين كل واحد منهما معنى وبين التلك دورات غير متناهية
هيوتان من جسام فاجدة لحوادث غير متناهية بحيث يستعداوت
غير متناهية وكذلك بين كل حال من احوال العالمين
غير متناهية فبين كل دورات والكل دورات والاحوال
غير متناهية مع كل حال الوجودات والكل دورات
كلان محتمل على تقدير كون شئ الوجود فورا كونه
آخر لا نقول لا محذور في الوجود في الوجود كون
محذور بين الحارين من احوال المحذور بين الشئين كون
سواء في احواله او اجزائه موجودة على سبيل التناهي
على سبيل الاجتماع والاشترى انهم يستعدون على التناهي
جميع الامات والمفروضة في الزمان بافضل بانتهى تقدير
بافضل غير انحصار في غير التناهي بين الحارين ولا شك في
ان حصول اجزاء الزمان والامات المفروضة بين السبيل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بين كل واحد منهما معنى وبين التلك دورات غير متناهية
هيوتان من جسام فاجدة لحوادث غير متناهية بحيث يستعداوت
غير متناهية وكذلك بين كل حال من احوال العالمين
غير متناهية فبين كل دورات والكل دورات والاحوال
غير متناهية مع كل حال الوجودات والكل دورات
كلان محتمل على تقدير كون شئ الوجود فورا كونه
آخر لا نقول لا محذور في الوجود في الوجود كون
محذور بين الحارين من احوال المحذور بين الشئين كون
سواء في احواله او اجزائه موجودة على سبيل التناهي
على سبيل الاجتماع والاشترى انهم يستعدون على التناهي
جميع الامات والمفروضة في الزمان بافضل بانتهى تقدير
بافضل غير انحصار في غير التناهي بين الحارين ولا شك في
ان حصول اجزاء الزمان والامات المفروضة بين السبيل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة العتيقة
التي هي مكة المكرمة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

مجلس

جستار فیضی

تفسير في بيان فضل القرآن

عنه وقد اقول اني قد كان الطابع هو الذي
ان المراد من المودعي في السجل والبرهان
في طبقته كذا
فاحذر ان يرقى الاول وان يكون الثاني او ثلثه
موقوف على شخصين في وقت واحد كما فعلت في
المرجع اوله وفي نفس الموضع على ان كل منها
بهم وانهما في نفس الموضع على ان كل منهما
على طبعه كما هي الحال في السجل والمودعي
وان شئت فقل قال السجل والمودعي في
وقت ما ثبت في حال السجل والمودعي في
وهو ان يكون في حال السجل والمودعي في
الحالة ان يكون في حال السجل والمودعي في
السجل والمودعي في حال السجل والمودعي في
لا يسبق في حال السجل والمودعي في
ان كل مودعي في حال السجل والمودعي في
من السجل والمودعي في حال السجل والمودعي في
ان كل مودعي في حال السجل والمودعي في
من السجل والمودعي في حال السجل والمودعي في

و في كتابه المسمى بـ "الدرر النيرة" في بيان
الصفات والصفات التي يجب ان يكون عليها

واما على ما في القاموس بالشيء الذي لا يوجد في الخارج فهو الكيفية التي لا يتصور ان تتخلى عن الماهية
واما الموجود في الذات الذي هو معلوم وان كان ضد الماهية في الذات فليس كذلك في الخارج بل قد
في حاشية القاموس من ان يكون الشيء في ذاته لا يتصور ان يكون الكيفية من الامور
والاعتبارية المحضة مع ان النظر انما هو في نفس الامر لا في ذاته ان يكون وجودها في الذات
بوجود الاعتباري هو بيان الكيفية في الذات التي يتوقف على الاعتبار بالشيء الذي لا يتصور ان يكون له وجودا قائما بذاته

الموجود وتخصه كلما وان كان المقصود الى معنى من الالوان في الذات
في الواقع متخفا كمن الذات من ان يحاط بمفهوم الذات ولا يحاط
معشاني شخصاته اصوله من هذا النوع من الوجود والشيء في
عن الشخص والالوان في الواقع متخفا وتكون في ذاتها
زبد اشياء من حيث في ذاتها عيش في ذاتها في تلك الماهية الا
مفهوم الالوان الذي يتصور في زيد وتكون في ذاتها عيش في ذاتها
في تلك الماهية في ذاتها من الشخص في منظور ان في ذاتها عيش في ذاتها
الى الالوان في ذاتها من حيث حصوله في الذات من يكون
الحاصل في ذاتها هو القوة العقلية الشخصية ويكون منظورا
بذاتها ولا يكون ذلك في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
والقوة العقلية الشخصية هو ما يتصور في ذاتها عيش في ذاتها
جعلها في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
ان الكيفية هو مفهوم الذات مع قطع النظر عن الشخص وهو
المعلوم والجزء هو القوة العقلية التي هو علم انه في ذلك
يرجع الى الكيفية الالوانية بوجودها في ذاتها عيش في ذاتها
وهو ان مفهوم الالوان في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
يقين ان هناك امر في وجودها موجود في الذات وهو معلوم
وكيف وجوده على مفهوم الذات في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
وجدت في حاشية كانت في الموضوع في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها

ان الكيفية هي التي لا يتصور ان تتخلى عن الماهية
واما الموجود في الذات الذي هو معلوم وان كان ضد الماهية في الذات فليس كذلك في الخارج بل قد
في حاشية القاموس من ان يكون الشيء في ذاته لا يتصور ان يكون الكيفية من الامور
والاعتبارية المحضة مع ان النظر انما هو في نفس الامر لا في ذاته ان يكون وجودها في الذات
بوجود الاعتباري هو بيان الكيفية في الذات التي يتوقف على الاعتبار بالشيء الذي لا يتصور ان يكون له وجودا قائما بذاته

بالمعنى الذي لا يتصور ان تتخلى عن الماهية

في هذا التحقيق الفرق بين المعلوم والمفهوم وقام بهما بالاعتبار لان المقصود ان يكون في ذاته عيش في ذاتها عيش في ذاتها
عن ذلك المقصود البصر في النظر من الشخص الذي هو معلوم متكونا في وجودها في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها

في الخارج وهو علم وجزء وعرض من الكيفية في الذات
والعلمين بوجوده في الذات في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
في الخارج الذي هو علم وجزء وعرض من الكيفية في الذات
ما هو وليس هناك في هذه الطريقة الى مفهوم الذات في ذاتها
هو موجود في ذاته من علم به ومعلوم او في ذلك التحقيق الموجود
في الخارج الذي هو علم وعرض هو تلك القوة العقلية الشخصية
مفهوم الالوان في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
والموجود في الخارج في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
الشخص كونه عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
المعلم في الخارج في علم به وعرضه واما كونه ليس في سبيل الساحة
فما لم يقتضيه ان يكون عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
والجارية اكثر من ان يقبل ان يكون كيف لا والضرورة كما في ذاته
بان العلم من الامور التي يترتب عليها الالوان والاحكام ولا
تتبع بالموجود الخارجي الذي هو في ذاته عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
والعلم والمفهوم من ان مفهوم الكيفية في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
في مفهوم الذات في ذاته عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
وعرض كونه في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
في الخارج واما الموجود الذي هو مفهوم الكيفية في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها
وليس في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها عيش في ذاتها

ان الكيفية هي التي لا يتصور ان تتخلى عن الماهية
واما الموجود في الذات الذي هو معلوم وان كان ضد الماهية في الذات فليس كذلك في الخارج بل قد
في حاشية القاموس من ان يكون الشيء في ذاته لا يتصور ان يكون الكيفية من الامور
والاعتبارية المحضة مع ان النظر انما هو في نفس الامر لا في ذاته ان يكون وجودها في الذات
بوجود الاعتباري هو بيان الكيفية في الذات التي يتوقف على الاعتبار بالشيء الذي لا يتصور ان يكون له وجودا قائما بذاته

بالمعنى الذي لا يتصور ان تتخلى عن الماهية

[illegible][illegible]

والظاهر ان قيام الموجودات الالهية بالذات انما هي
 كيفية متغيرة المقوم الى اصل في الذهن اقول معنى هذا
 ان الكلية يعرض للطابع باعتبارها متغيرة فائدة بالانقضاء
 في الوجود مطابقة للكثيرين بالحق المذكور والظاهر في وجود
 الحق والطبيعي يرجع الى ان ما يعرض له الكلية باعتبارها متغيرة
 غير متغيرة في الوجود مطابقة لكثيرين بل في الوجود وفي الوجود
 كمن لا باعتبار ذلك كورس باعتبار آخر ولا شك ان هذا الحق
 نفسه ثم لا يخفى ان طاعة الحكم من الاستعداد على الفهم
 بين العلم والمعلوم بالاعتبار لا بالذات حتى يقع منه كل
 والطبيعية ذوات متساوية على الطبيعة فيكون موافقا لما سبق
 وتحقيق هذه المعنى لا بد كره ثم ما انكده ذكره على ما نقله عن

فانما هو قولنا ان الله تعالى قد خلق
الانسان من طين وخلق منه الانسان
وخلق منه الانسان وخلق منه الانسان
والله اعلم بالصواب

وہی کہ جو اس وقت تک نہیں لکھا گیا ہے

من القوة الخفية على هذا الرأي فاذا كانت القوة الخفية
 موجودة في الله بن بوجود خارجي كما يريد في الحقيقة
 موجودة في الله بن بوجود خارجي فيجوز الكلام في ان ما هو
 في الله بن بوجود ذوقي وكون خارجي هو ما نطق به الجواب
 في الكلام الاساسي الحق والقول بالمسحوق على ان ذلك
 في ان الكلام ليس على الحقيقة لان فاسد والله يشهد في
 الحاشية الجدية للتجديد والملاح ومن اور وعليه فيجوز ان يكون
 في القوة وبعد تمام الاول لا مجال للتوجيه الكلام سوى التزام
 المسحوق في ذكره غاية التوجيه في الكلام ولا يرد عليه شيء
 في القوة فيجوز بان العلم ليس بوجود خارجي حقيقة نعم ما بين
 عليه الموجود في الخارج بمعنى انه حاصل في الله بن بقوة
 فانه قال في حاشية شرح المطالع لا يبين هذا في الموجود
 في الخارج فيكون العلم فاما الموجودات فبمعنى كونها صور
 على القوة فيكون العلم بوجودها في القوة في الخارج كانت
 في الموجودات فيكون العلم بوجودها في القوة في الخارج كانت
 في الموجودات فيكون العلم بوجودها في القوة في الخارج كانت
 في الموجودات فيكون العلم بوجودها في القوة في الخارج كانت

موتی لاکھودھا جی لاکھودھا جی
 لاٹھیاں لاکھودھا جی لاکھودھا جی

كتاب المودودي في معرفة الله تعالى

والله اعلم بالصواب

مجلس ۹۰

فهو ان المراد كونها موجودة في الخارج انما تترتب عليها انما لان طرف وجودها الخارج هو احدى طرفي الوجود
وذكرنا ان هذه اذا وجدت في الخارج بمعنى ان كون طرف وجودها كانت لا في موضوع وجودي وصدق في ثباتها
فانهم وانصف من انهم قد انهم ان يكون الوجود الخارج مستقدا وما اعتبار الذات والواسط اي ان يتوسط
الوجود الذي يتوسطه كايون من الوجود في وجوده اعتدرا انهم من طرف اول الوجود الذي وجب لان
لم يكن في وجوده اعتبارا بالوجود الخارج بل بالاعتبار بالوجود المتوسط الوجود الذي هو

فهو الوجود محتاج الى الموضوع فيكون الوجود في الخارج
الخارج كانت لا في الموضوع وانما يكون العلم بالوجود موجودا
في الخارج بالوجود الخارج وكان عرضا باعتبار هذا الوجود
فان كان جوهرا ايضا بما ادى الى العلم والعلوم بالوجود
ان يكون شي واحد جوهرا وعرضا باعتبار وجوده في الخارج
وذلك غير جائز قال الشيخ في كتابه الاشياء بعد ما حقق ان الوجود
الحاصل من الجوهري في العقل جوهرا فان قلت قد جعلت جوهرا
الجوهري مرة يكون عرضا ومرة يكون جوهرا وقد منعت به في
ما مضى ان يكون مبدء شي واحد في الاعيان مرة جوهرا
ومرة عرضا لا يكون في الاعيان لا محتاج الى موضوع ما
وفيها يجزى الى الموضوع والشيء ولم يمنع ان يكون معقولا
والشيء يصير عرضا اي موجودا في النفس لا جوهرا منها انتهى
لو كان العلم بالاشياء موجودا في الخارج والاعيان مع العلم به
في الوجود كانت الحقيقة المطلوبة المنتهية موجودة في الخارج
وقد ذكره من قبل في العلم والوجود في الخارج موجودا في
الخارج في جواب سوال اوله بان ان اريدت حقيقة الوجود
اي جوهرا يجب الوجود في الوجود في الخارج لا يكون كذلك
لوجوده في الخارج وذلك مشقولا من الوجود في الخارج
ما ذكره كذا في علمه لو كان يكون في الحقيقة العلمية في الخارج

فان كان جوهرا ايضا بما ادى الى العلم والعلوم بالوجود
ان يكون شي واحد جوهرا وعرضا باعتبار وجوده في الخارج
وذلك غير جائز قال الشيخ في كتابه الاشياء بعد ما حقق ان الوجود
الحاصل من الجوهري في العقل جوهرا فان قلت قد جعلت جوهرا
الجوهري مرة يكون عرضا ومرة يكون جوهرا وقد منعت به في
ما مضى ان يكون مبدء شي واحد في الاعيان مرة جوهرا
ومرة عرضا لا يكون في الاعيان لا محتاج الى موضوع ما
وفيها يجزى الى الموضوع والشيء ولم يمنع ان يكون معقولا
والشيء يصير عرضا اي موجودا في النفس لا جوهرا منها انتهى
لو كان العلم بالاشياء موجودا في الخارج والاعيان مع العلم به
في الوجود كانت الحقيقة المطلوبة المنتهية موجودة في الخارج
وقد ذكره من قبل في العلم والوجود في الخارج موجودا في
الخارج في جواب سوال اوله بان ان اريدت حقيقة الوجود
اي جوهرا يجب الوجود في الوجود في الخارج لا يكون كذلك
لوجوده في الخارج وذلك مشقولا من الوجود في الخارج
ما ذكره كذا في علمه لو كان يكون في الحقيقة العلمية في الخارج

انما قال الاولى استلزامه ان يكون الوجود المعارض مع حقيقة الحقيقة ايضا لا يتحقق في الخارج فانه قد اختلفوا
في حصوله في الخارج فبعضهم من المتشككين لان المراد ان يكون حصل حصوله في الخارج فانه قد اختلفوا
فان قلت هذه المعارضة عبارة اولها من عدم حصول الحقيقة في الخارج وعدم حصولها في الخارج
فهو من عدم الوجود الذي علمنا ان المعارض مع حقيقة الوجود في الخارج فانه قد اختلفوا
الكل في انما كان لا يلاحظ ان اعتبره مع هذه ويحوي المعارضة في الخارج في جميع الحالات

الخارج وجودا ليس كون الوجود في الخارج
فان قلت في جميع الشرائع انما يكون الوجود في الخارج
الذي يترتب عليه الاثار الخارجية بل في الوجود في الخارج
او في بعض هذه الوجودات الخارجية او ما ذكره من ان المعارضة
فان قلت ان العلم يترتب عليه الاثار لان الوجود في الخارج
انما في الحقيقة في الحقيقة في وجوده خارجا كيف وانتم من ذلك
والجواب ان عدم كالحقيقة العلمية وعدم الخارج والمعد في
الاعيان الحاصل في وجوده في الخارج وان اريدت به
ما مضى في الخارج في ذلك بل في جميع الشرائع وما مضى في الجواب
بقوله وانما في جوابه في جميع الشرائع وما مضى في الجواب
الاستدلال بقوله في الجواب في جميع الشرائع وما مضى في الجواب
والمبررة بالحقيقة في قول الاول في ترك ذكر الحقيقة فيكون الحقيقة
غير متحققة بالاعيان في قول الثاني في ترك ذكر الحقيقة فيكون الحقيقة
في قول الثالث في ترك ذكر الحقيقة فيكون الحقيقة في قول الرابع
ان مقتضى هذه الاشياء ان يكون الوجود في الخارج في جميع الشرائع
في الخارج الحاصل في العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع
المعارضة في العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع
في العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع في جميع الشرائع
في العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع في جميع الشرائع

ومثل هذا ان ان ذكر الحقيقة في العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع
المعارضة في العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع في جميع الشرائع
من العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع في جميع الشرائع

فان كان جوهرا ايضا بما ادى الى العلم والعلوم بالوجود
ان يكون شي واحد جوهرا وعرضا باعتبار وجوده في الخارج
وذلك غير جائز قال الشيخ في كتابه الاشياء بعد ما حقق ان الوجود
الحاصل من الجوهري في العقل جوهرا فان قلت قد جعلت جوهرا
الجوهري مرة يكون عرضا ومرة يكون جوهرا وقد منعت به في
ما مضى ان يكون مبدء شي واحد في الاعيان مرة جوهرا
ومرة عرضا لا يكون في الاعيان لا محتاج الى موضوع ما
وفيها يجزى الى الموضوع والشيء ولم يمنع ان يكون معقولا
والشيء يصير عرضا اي موجودا في النفس لا جوهرا منها انتهى
لو كان العلم بالاشياء موجودا في الخارج والاعيان مع العلم به
في الوجود كانت الحقيقة المطلوبة المنتهية موجودة في الخارج
وقد ذكره من قبل في العلم والوجود في الخارج موجودا في
الخارج في جواب سوال اوله بان ان اريدت حقيقة الوجود
اي جوهرا يجب الوجود في الوجود في الخارج لا يكون كذلك
لوجوده في الخارج وذلك مشقولا من الوجود في الخارج
ما ذكره كذا في علمه لو كان يكون في الحقيقة العلمية في الخارج

ومثل هذا ان ان ذكر الحقيقة في العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع
المعارضة في العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع في جميع الشرائع
من العلم في جميع الشرائع في جميع الشرائع في جميع الشرائع

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

دعوات و دعا لشروع و زادہا کو خاکہ ہاں

سلام ولم يقبل بآباءه استارة الله عنكم توجيها لهم بان من لا كان انطباع
العلم على الاول انهم من الطوائف الثلاثة فقبل ان ياتوا لم يبعدهم ولم يات
اولهم الى الله عز وجل والذين من بعدهم ان مبدا ذلك الله

[illegible][illegible]

بأنفسها ومن قوام العنونة العلية لا يكون إلا من مقدور الكفا
ولقد يتوهم أن هذا قول بالشيء أو العكس بل بالشيء لم يقبل كقولهم
أو أوجدت ما تارة بنفسها كانت عين ذلك الشيء على وجوده
عندهم في الدين وجود أصلي ووجود العنونة عند هذا العالم
على ما خرج به وجود غير حسي بل على ما يخرج أنه لو لم يقبل أن العنونة
أشكال على ما بين القولين العلم إلا أن بين من قولهم أنها كسبها
أنها شبيهة بما على ما ذكره بعض المحققين وتمام تحقيق ذلك مطلب
من حاشية الجواب **قال** الموجد غير المعلوم به حقيقة
أه واصل هذا من المقام إشارة إلى أن الدعوى نظرية يحتاج
في تحقيقها إلى حجة كقولهم **العلم** بالشيء فنقول فيها بالمثل وقد أشرنا
ذلك بما ذكره قد بقوله العلمان بدعيان وإيراد الاستدلال
للتوضيح **قال** لا بد من أن العلمان مذكور في علم الكاشف
يعني أن العلم على ما نقله لا مام عكس ما نقله **العلم** **وقد**
العلمان بدعيان وإيراد الاستدلال للتوضيح قال بعض المحققين
ويكن أن يلزم على كمال المقام بوجه آخر غير المتشكك بأن بين إذا
فرضا وجود شيء وفرضا أنه لم يقبل النسبة إلى بعض فرضه
من الاستدلال أصل فلا شك في أن وجوده فرضا نه سبب الشك
الذي ليس فيه شرارة على شيء من الاستدلال فممن ذلك أن
الشرارة ذات هو العلم والوجود وإنما يصير شرارة باعتبار استدلال

ممكن

استدلاله **قال** لا بد على المقام من أن العلم لا يكون المعلوم المشتق
شكلا باطلا ضرورة وأما ما قلنا في غير أن يعلم إلى المعلوم الممكن
وأما ما قلنا في حكم عليه وفي الاستدلال في الحكم عليه أو الاستدلال لا بد
أن لا يكون ضرورة فخره فلا بد وما قبل وفيه نظر ولا يلزم من
وتمت الخرافة في المعلوم الممكن تحقيق البحث به ومن قال
بوجوب أخذ الحكم على وجه لا يتعلق الحكم على ما أنفق عليه بثبوت الحكم
لأنه بعد من الاستدلال **قال** المقام في علم الشخص بين قول
أهم بحث أو الاستدلال المذكورة أي أن المعلوم ليس شيء
ولا شك أن هذه الاستدلال ليست من تفاريع كون الوجود زائدا
على المتيقن أو على تقدير كون الوجود عين المتيقن كون الاستدلال
على لا مجال تحقيق ما ذكره من لزوم التناقض نعم لو قال
القول بكون المعلوم شيئا فمما لكون الوجود زائدا أو قال
الخرافه في أن المعلوم شيء أو ليس شيء من تفاريع كون الوجود
زائدا أو على تقدير كون الوجود عين المتيقن لا يكون المعلوم
شيئا البته لكان محييا قول هذه الاستدلال في لحاظ اشتراك
إلى النسبة ولا يحتاج إلى بدل عليها حسب التمرار على ما قلنا
في مقدمه أو إلى النسبة في نفسها من غير خصوصية الاستدلال
فربما الكلام إلى ما ذكره من القولين **قال** قد بيننا بعض
من البشوات والتقريرات أقول لا بد لك في الواقع وفهم

مستند

ايضا اي معنى التفسير في الخارج هو الكون فيه لكن التفسير في ان
التفسير ليس هو الوجود وليس هو الكون التفسير هو وجوده
ايضا وكون التفسير في الخارج هو الوجود وليس التفسير في
تفسيره في ان المعلوم ليس شئ في قوة فلكل ما يدل عليه
الآن قد عرفت ضرورة فيه برهان الى دعوى الضرورة في الشئ
فيه العلم الا ان بين الدعوى ضرورة فيه ما ذكره التفسير فيه لا
استدل الى ولكن ذلك لا يلزم ما ذكره التفسير بقوله واضح الام
او تفصل المظهر من ان اردنا الكون هو الوجود فقول
في ان يكون له في الخارج ثم ان المظهر في الشئ في وجوده خارج
لا ان يكون فيه وان اردنا بالكون على الوجود فقول
والا لكان له كون في الخارج **م** لا شك صدق الشئ
بدون المعلوم على وجه واحد الوجه سطر الوجودية فيه
الا ان المظهر لكان ما يجب على تفسير الوجودية فيه لم يتقرر
لا بطلان في الامتثال ووجه الاستدلال على تقدير ما اعطاه
السؤال المذكور لا يتدفع ما ذكره لان حاصل الامر ان ما
ذكره بعض المفسرين في التفسير المذكور يدل على صحة المظهر في الشئ
فلا يصح التفسير به بين التفسير لان الشئ الذي في الشئ فان نظر
الا ان الذي لم يصح التفسير به بين التفسير لان الشئ الذي في الشئ
في وان قلنا ان التفسير لم يصح المظهر فيها بما على الامتثال الى

البرهان على ان الشئ في الخارج هو الوجود في الشئ في الخارج
بالتفسير في الشئ في الخارج هو الوجود في الشئ في الخارج
المعلوم او لكان ان الشئ في الخارج هو الوجود في الشئ في الخارج
لان الشئ في الخارج هو الوجود في الشئ في الخارج
اي يكون الشئ في الخارج هو الوجود في الشئ في الخارج
التي قد يكون ما فوضه عما عداها وعلى هذه التوجه يتدفع نظر
الشئ واحد نظري التفسير في الشئ في الشئ واحد نظري
الشئ واحد نظري الى اللفظ ولا يخفى ان مقتضى اللفظ ما فوضه
فيه سهل على ان في التوجه ما فيه عليه في الشئ واحد
الى جوابه حيث قال ولا يلزم بطلان العموم ايضا او فليست
والمعلوم من الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
او الشئ هو في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
اي الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
بين مقدم الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
هو المعلوم ليس بين مقدم الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
او المفسرة في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
او ان مرادنا هو المعلوم بالكون باعتبار ذلك في التفسير
او المراد بالبعد الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
هو ان يتخرج من الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ في الشئ

قوله فلو ان ثبت قبل اقول ان اراد الله على تقدير كون
 المقدم منه ان الثبوت مفهوما بين مفهوم الثابت فهو متساو
 والسند فلو ان ثبت هو في الثبوت وان اراد الله بصدق
 عليه ثبت فهو على تقدير تسليم لا يستلزم صدق قوله على مقدم
 لجواز ان يصدق شيئا بمفهوم ولا يصدق في ذلك الشيء على فرد
 ذلك المفهوم كالجنس فانه يصدق على مقدم حيوان ولا يصدق
 على افراده اقول نعم لا اولي والسند ساقط لا عرفت اتفاقا
قوله لجواز صدق الشيء عليه قبل قول هذا يدل على انه على
 كونه ثابتا على كونه فردا ان ثبت اذ الثاني في الصدق الشيء هو
 هذا ولا على كونه بين مفهوم ان ثبت اذ لا منافاة بين كون
 الشيء بين مفهوم الثابت وبين كونه فردا **قوله** لا يستلزم ان يكون
 فردا حقيقة الا ترى ان الوجود مقدم والاشياء هي اقول
 قد كتبنا ذلك في سابق الزمان ويمكن توجيه كلام الله بان
 بناء كلام المسلك بتوجيه الله على فهم انه اذ لم يكن المقدم
 على مقدم الشيء وكان بين مفهوم الثابت على ما تقدم من
 الذي ذكره قد سطر وبدل عليه قول الله وعدم انكار
 المتساوي الشيء والحق في الثبوت الفرق آه واذ كان المقدم
 المقدم بين مفهوم الثابت كان جميع افراد المقدم لو كان فردا لكانت
 مقدم ان ثبت **قوله** ان كان وكل مقدم ثابت واراوا بقوله

والشيء

ثابت
 لا يستلزم ان يكون
 المقدم بين مفهوم
 الثابت

فون

بقوله ولا يلزم من عدم كونه ثباتا محققا ثبوت انه لا يلزم من عدم كون
 المقدم المقدم بين مفهوم الشيء كونه بين مفهوم الثابت على
 يتبع افراد في مفهوم الثابت فالله ان كان ثبوته ثبوت افراد
 الملازم من كون المقدم بين مفهوم الثابت في مفهوم آخر الكلام
 ويشترط عنه ما ذكره **قوله** ولعدم انحصار آه قبل والصدق
 هذا المراد بان لا يلزم على انه لا يكون المقدم اعم من مفهوم
 شيئا بقوله لا يجوز ان يكون الممكن اعم من الاك ان لا شيء
 ان لا يكون المقدم منه بين مفهوم من الاك واللام من
 بين الى من لا يلزم فرق واذ وجب لك والمقدم من الاك
 هو حيوان ان يكون فيلزم ان يكون المقدم من الممكن هو الحيوان
 ان يلحق اذ المتساوي للمفهوم ان يلحق هو الحيوان ان يلحق
 فهو اذن لا حيوان فالحق وهو اي الممكن صادق على الاك
 فتقول كل انك يمكن وكل يمكن لا حيوان فالحق فكل انك لا
 حيوان فالحق وانه محال اقول هذا انقباض المعلوم به حيث
 على الخواص **قوله** لكن الضايف في قوله بعض المقدم
 ثابت قبل اقول هو ثابت واذ ان بين الثابت ان يقول على
 على قول المسند ان المقدم هو صدق عليه الشيء لم يكن بينهما
 فرق فان حصل على ان جميع افراد المقدم لو كان فردا لكانت
 لم يكن بينهما فرق فهو من لا يرد منه الاول ولا شك ان جميع

او فردا معدوم او لو كان فردا لمتنع والبرهان ان المتنع
من المعدوم متنع افراد المتنع ايضاً بعدد عددي المعدوم فلو كان
بين المعدوم والمتنع فرق يجب التصديق والاقول بما يتبادر
الى اذهن من انهم باشتغال وجود الخاص في الخارج بكون العام
فانه يكون وجوده في المعدوم ولكن الوجود في المعدوم لا ينافي
مع ان يكون افراد المعدوم لو كان فردا لمتنع لم يمتنع فرق
بينها فكذا لا يمتنع وجوده في المعدوم ولا يمتنع في المعدوم
وفردا المعدوم ثابت وهو موقوف وان كان في المعدوم معدوم
لا يمتنع عليه المتنع والى ان يمتنع فرق بينهما في متنع المتنع في المعدوم
ما قد مر بان الفرق الى ما ذكره في الفرق في ظلها الباش
على ان هذا المثل متى برر عليه او رد لم يكن على احد الا ان يمتنع
تقليد كلامه او اقول بمتنظر ان الوجود الثاني الذي ذكره لا
يتطابق عليه كل من المتن وبعضه **في** **المتن** ان يمتنع في المعدوم
العام ان جاء كل من القسم على الوجود الذي ولا يبرر عليه سوى
ما ورد في المتن بقوله وفيه نظر والوجه ان في محتمل صحيح لا
ستدراك كمن لا يتطابق عليه نفسه على ما يدعي عليه قولهم
اي يجب ان لا يكون المقنوم متنع بان المقنوم من المتنع لان
لا يصح ان عليه المتنع وقوله لعدم اختصار المتنع في المتنع
والثبوت وانما المتن في افراد الاول قبله وان كان المتنع

تطابق عليه على ما لا يخفى لكن لا يتطابق عليه الا في افراد المتنع
يجب ان يمتنع في المعدوم المعدوم في قولنا مقنوم المقنوم
ثابت على ان يكون تقنيته طبيعية لا خبرية او محله وجوده قد
بان مقنوم المقنوم او لو كان ثابتا كان افراده متنعاً في
مقنوم الثابت لان ما كان ثابتاً في نفسه كقنوم المقنوم متنع
صحة على ما لا يثبت ايضاً اصله كافراده في المعدوم يمتنع
السالب المقنوم في المحل لا يقتضي وجوده في موضوع
بل يساوي السالب لا نقول الا ما لا يثبت ثابت في المعدوم
وكل مقنوم يكون ثابتاً في نفسه فمتنع ثبوتاً ليس ثابتاً في نفسه
وكون السالب المحل لا يقتضي وجوده في الموضوع لا يقتضي فيه
لان عدمه لا يقتضي انما هو مجرد السبب وان مقتضاها الذي
يدعيه باعتبار انه من قبل الثابت في الخارج وبما قد مر في ظاهر
امران احدهما اندفاع ما ذكره المتكلم من الجواب الثاني
لان ثبوت مقنوم في الخارج يقتضي ثبوت جميع ما صدق عليه
ذلك المقنوم فيكون مقتضيه كلية وثباتها اندفاع ما ذكره
قدم بقوله ولا يلزم بطلان المقنوم ايضاً وذلك لظننا على
والوجه ان الثابت لا يتطابق عليه السبب وهو موقوف ويكون تطابق
المتن عليه ان حصل الصدق في الاول اي صدق مقنوم
المتنع على ما صدق عليه المقنوم على الاجاب كمن على ما اولى

انما قيل حيث قال لو جوب كون الجوى انما هو مساو لما كان
به انما هو على تقدير ان كان على ما استلزمه قد وقع بغيره
عدم الفرق على تقدير صدق الكسب وقرب ما اذا حصل على الكسب
الجزئية فينبغي ان لا عدم الفرق على تقدير صدق الكسب انما هو
الفرق بحسب المفهوم على ما يتبادر من اللفظ ثم سلم ان عدم
بان الصواب في اى معنى ظهر بطلان صدق الكسب انما كان في
السبب جزئية وهو قولنا بعض المعدوم ليس شئى الا في قوة
قوله بعض المعدوم ثابت لكن يابى ما ذكره من الاستدلال
لانه اذا فرض ان الكسب يصدق على المعدوم فكذلك يقال
لان يصدق المعدوم بدون الكسب في المعدوم الممكن
فظهر ما ذكر ان عدم الكسب لا يلزم توجده بوجه جيد **فان**
وقد استدل عليه فان قيل يلزم الاستدلال على ما ذكره من
على الكبرى انما يكون في بيان الكبرى ان العارضية
ثبوتية وثبوتية العارضية الثبوتية الشئ فرع ثبوت الثبوت
فيلزم ثبوت المعدوم الممكن ولا حاجة الى مدخلية التميز وذلك
اقول كون العارضية صفة ثبوتية غير بين ولا مبين ولا يخل
بين الجواهر بخلاف التميز ولا خلاف في ثبوتية واقول ان
من الثبوتية هي ما يكون السبب غير داخل في مفهومه على ما
صرح به في العلاقة قد في اثبات الوجود المسمى وكون

وكون العارضية ثبوتية بعد المسمى لا ان كانت فيه مظهر ان في العارضية
استدل بالافاق من حيث **فان** منشأ هذا الكلام هو الجواب بان الثبوتية
وجودية في الذهن اقول وذلك لان على تقدير ثبوتية لم يتم الا
ذلك كونه ان اراد بقوله كل معدوم ثابت انه ثابت في الخارج
فمروا ان اراد انه ثابت في الذهن وهو غير المطعون الامام
اشارة الى كل الوجود المذكور كما ان كلام القدر معارضة كل
الكبرى على ما وجهه استدل وان كان حمله على المنع والاستدلال
تقتضى ان ليس بالمتنع وهو انه يلزم منه كون المتنع ثابتا **فان**
ولا يقولون المنع بانه معدوم اقول المراد من هذا الصواب
وما ذكره قد في محاشية ان المعدوم عند جميع مباحث المنع
والثبوتية عند جميع ان المعدوم اعم من المنع كما ان الثبات
اعم من الوجود **فان** لا نقول انما يلزم ذلك اقول انما
يدل زيد وانفصل في اجزاء الصفة بعد اوفى تلك الاجزاء
في اقطار العالم اواحد وجعل رعا الى غير ذلك فالجواب
شخصي زيد بعينه في العالمين خلاف ما يحكم به البديهة فالجواب
اعادة المعدوم اشكل امره في نفسه ولا يخلص الى بان يبقا
والنفس الجردية ان البدن المحسوس من البدن الذي كان
في الدنيا وليس عليه بالانفصال ولا ينافي هذا ان الوجود
انما هو النفس الاو البدن بمنزلة السكين باليد القطع

يكون ان الامر المترتب على القطع من المخرج والذم والشواك لبقاء
الامر هو لا يقطع لا لئلا يكون له كذا الامر المترتب على افعال وان
الامر هو المنفرد في الشيء كانت قبل او لم تكن في الماهية لانه
او حصة الامر هو النفس فلا يترتب على الامر انما هو في الماهية
والامر على وجوده في النفس بعينه في ذلك المكان والامر على
في الامر متعلق وذلك بان بين الامر او عاودة ما وبتبع عاودة
كانت نسبت الى العاودة الاولى في هذا اذا فرض ان الامر ليس
فان على امتناع العاودة او فرض انه ضروري وما ذكره في سائر
بقيت على ما سيجي في السطر واما اذا فرض عاودة الامر لعدم بعينه
كما هو في وجود المكان فلا اشكال في ذلك **باب** في كون
العود واصل له غرضه من هذا الكلام ان يتبين بان ذلك
يقول ثبوت الشيء في الشيء ثبت وجود الثبوت في سائر المقادير
المشهور بان ان ثبوت الشيء في الشيء يستلزم ثبوت الثبوت
اقول ويمكن ان بين الامر او عاودة الامر مع عدمه انما هو في
او اذ بالوجودية ما يكون موجودا في ما رغبنا في ذلك في
كون الامر مكان وجوده في الامر في كونه وجوديا بهذا المعنى
في ما سيجي لا يمكن ان يكون اسبغ خبر المصنوع ولا شك ان افعال
الشيء بالعدم الموجود في الخارج يقتضيه وجود الموصوفات
في الخارج في متعلق المعدوم به وحقه هذا هو ان دفع ما

ما هو رده اليه من السؤال بقوله وبما ان القول آه بل الجواب هو
المتفرد في ذلك موجودا في المكان على ما سيجي وقيل اقول انما هو
لعدم التعلق بهذا لان الشيء في الشيء في هذا المقام هو التعلق
بما متعلق الحكم بالمكان العود ولا يترتب على التعلق بالامر
بالمكان العود قال الامام في الباءات المستصر المعدوم هو
لان ما معدوم لم يبق هو يترتب وما لا يكون هو يترتب لا يمكن ان يحكم
عليه بغير العود وقال الامام في المحقق المعدوم لا يباو ولا
ما معدوم لم يبق هو يترتب وما كان كذلك امتنع الحكم عليه بغير العود
قال صاحب الباءات المعدوم يمنع ان يترتب عليه اذ لم يبق
لثبوت اصل امتنع الحكم عليه بغير العود لان الحكم ثبت في
الشيء يقتضي قبحه وثبوته في الجملتين يكون عليه انه لا عاودة اليه
الا لتعرض ان الامكان صفة وجودية او الحكم مطلقا يقتضي
ثبوت الثبوت في الجملتين واما الفرق بين الجملتين الوجودية
وغيره في صفة الحكم في اصله وانه قال الامام لا يمكن ان
يحكم عليه اصلا فان قلت كما رايتم ان كسبي في بيان
المتعلق الحكم بالمكان العود مطلقا في الحكم في ذلك على الحكم
والصافي فانه التعرض الى كون الامكان وجوديا قلنا
لو تم ما ذكره من ان الامكان وجودي يمنع اتصال المعدوم
لذلك على ان الحكم مطلقا يمنع على المعدوم او لو كان الحكم عليه

كان متصفا بالكان الحكم عليه يكون موجودا فكيف يمكن القول بان
الشيء ليس له ان يتصل الحكم عليه فاما على قولنا او رده من ان
يكن منه في بان اصل الحكم انه ليس بشيء بل هو الوجود لا شيء
ومن البين ان الوجود في الشيء لا ينافي وجوده في الخارج
ورده الاخر على المذكور في الشيء طاعة الظهور وانما
العدم في الحكم واقعة العاقبة بان الحكم به صفة وجوده
في جعل الاستدعاء الوجود في الخارج على ان ذلك اعلم
على توجيه الكلام لا على توجيهه والتعويل على ما قرنا الدليل
في بديع الاخر من المذكور في الشيء انهم قالوا ان
صاحب الجواب انما رآه الدليل بقوله والعدم لا يعود
في شئ الا ان الوجود في الشيء الحكم بغيره الوجود في
توجيه الوجود في الاعادة والعدم مع الحكم عليه بغيره الوجود
والعدم ليس بوجه ثابت في شئ الا ان الوجود في الشيء
انما رآه لا يوجب الحكم عليه ثم اورد عليه جوابا من ان
الاولى المعروفة بانها لو امتنع اعادة العدم مع الحكم عليه
بامتلاك الوجود يكون العدم ليس له جوهر ثابت الى اخره
اشياء في التحقيق وانما بان ما ذكره من الدليل على عدم
صحة الحكم على العدم بغير الوجود لانه على انه لا يصح
حكم من العقل على ما ليس موجودا في الخارج حكما مطلقا ثابتا

بشيء من الوجود المعلوم لكن يجوز ان يوجه وغير ذلك الا ان
بما لا يتم انه لا يصح اعادة العدم مع الحكم عليه بغير الوجود فان
حكم العقل على العدم بغير الوجود لكونه لا هو بغيره بل هو
عليه بان يكون امتناع الوجود لكونه لا هو بغيره بل هو
ان يتصوره متصورا وحكم عليه بشي من الالحكام سلكا لان
العدم ليس له جوهر ثابت ان اراد انه ليس له جوهر في ذاته
وان اراد انه ليس له جوهر ثابت في الخارج فهو الوجود في
الشيء انما يكون بغير الوجود في ذاته فلا يقدم عليه
فصل في شئ قوله متنع ان شاء الله تعالى ان كان
يقول على الوجود في الشيء بان يثبت في الوجود في ذاته
من ان قول القم نه ليس له على امتناع اعادة العدم
ان هو انما في ما يفرغ عليه لان الوجود في الشيء
انما يكون العدم في الشيء وانما لم يفرغ في الشيء
وهو في العقل على وجهه في ذاته بغير الوجود وان كان
برده او رده الوجود من النقص والافتقار في ذاته
فصل في النظر في ان العبارة بان في ذلك ما ليس متعلقا
التي اثبت بها عدم صحة الحكم على العدم فان كان هذا
في بيان الله في حقه عليه ما اوردوه الوجود وان كان
او جزمه او ردها بغيره عليه ليس له جوهر ثابت في ذاته

منحه الحكم في الشرح اذ غايته ما قال هذا العاقل في بيانه ان
 المدوم اذ لم يبع الا شئ ابيه فلم يكن محفوظ في حال عدم
 تحمل عدم بين الشئ ونفسه لان ذوات الشئ اذ كانت محفوظة
 في حال الوجود دون عدم فاذا وجد الشئ في الزمان الاول
 كان ذواته فيه واذا عدم في الزمان الثاني لم يكن فيه واذا
 وجد في الزمان الثالث كان ذواته فيه فيلزم حمل لعدم بين
 ذوات الواحدة واذا لم يبع الا شئ ابيه فلم يكن فرق بين
 شئ لو وجد به لا عنه فيكون جميع العاقل للبداهة حاصل للمعاد
 وبالكس لعدم التغير فيصدق على البداء انه معاد ويصدق
 ويصدق عليه ايضا انه واقع في الزمان الثاني وذلك سلم
 لان يكون للزمان زمان وشئ ولا شك ان امتناع الشئ
 كاف في بيان هذه الدلائل ولا دخل في سماع الحكم فيها اصل
 ثم اعلم ان الحق المدواني قال في نه الحاشية العاقل ان تحمل
 لعدم هذا البرهان لزم ان لا يوجد المدوم اصل فيلزم نقا
 اذ اوش بان بين جميع اليجاد المدوم لم يبع حكم بعض اليجاد
 التي آخر ما ذكره هذا النقض اظهر ما اردوا منه واعلم ان
 الشيخ قال في التعليلات في بيان هذا المطلوب اذ وجد في
 وقتا ثم لم يعدم واستمر وجوده في وقت آخر ولم يكن
 شئ به علم ان الموجود واحد واذا عدم فليكن الموجود

اسباب **ب** ويمكن للمعاد الذي حدث **ب** ويمكن للمحدث المتعدد
 ويمكن **ب** في المحدث والموضوع والزمان وغير ذلك ولا ينافي
 ولا بالعدد وقد يجزئ **من** **ب** في استحقاق ان يكون متساويا ليه
 ودون **ب** فان نسبتها الى امرين متساويين الا في النسبة التي
 يتغير فيها بل يمكن ان يختلف فيها اولها يمكن لكنها اذا لم يتساوى
 ان يجعل لاحد هادى من ان يجعل الآخر كان قبلها هو اول
ب دون **ب** لانه كان **ب** دون **ب** فهو نفس هذه النسبة
 واخذ المط في بيان نفسه بل يقول الحكم انما كان **ب** ان اذ اخرج
 من حيث يقول ان الشيء موجود اوله في نفسه من حيث هو موجود
 ويقتضي من حيث ذاته بعينه ذاتا ولم يقف من حيث هو ذات ثم
 اعيد اليه الوجود وان كان **ب** بالعادة الى ان سطر قوله
 آخره اذا لم يسلم ذلك ولم يجعل للمعدوم في حال عدم ذات ثابتة
 لم يكن احد المتأخرين مستحقا لان يكون قد كان له **ا** وهو الموجود
 اسباب **ب** ودون المحدث الآخر **ب** اعان يكون كل واحد منها
 معاد اولها يكون ولا واحد منها معاد اولها كان المحرمان
 الا ثنائيا لوجوب كون الموضوع الخارج كل واحد منهما غير نفسه
 مع الآخر فان استمر وجود واحد او ذاتا ثابتة واحدة كانت
 باعتبار الموضوع الواحد الخارج موجودا او ذاتا ثابتة شيئا واحدا
 وجب اعتبار المحرمان اثنين فاذا انفك استمر وجودا ذاتا

[illegible]

فإنه نفس لا يخرج له يكون له كونه مخلوقا عليه به الحكم الكوني
فيكون ان يكون مقدر من نفسه في نفس الامر بالبحر واجبار الذهن
واخر احد فاضم وانما ثلث فلان الحكم بالعادة أو اقل من ضائق
له شك انه لا يكون في القوى العالقة بنا على ما قرر في موضعه
من ان جميع الاحكام الواجبة في القوى العالقة مطابقة لما في
علم لم يكن عدم صحة الحكم على عدم الامكان وقوعه في القوى العالقة
حتى يقع الكلام النصف البس هذا من نسبة امر الى اجلته
المناخين بان لا يتصور وقوعه من عاقل كيف يتصور يقول
بان وقوع ذلك غير متصور من عاقل وقد وقع هذا من الشيخ
حيث قال في المشايخ بعد بيان امتناع ما ظهر عن المعلوم
بالاجاب والسبب فيكون لانه ايضا يفتن الاشارة الى المعلوم
والاشارة الى المعلوم الذي لا يلحق له بوجه من الوجود
او وجود في ذاته من غير تفريق بين هذه الاشياء والتفريق
بطهران قول من يقول بان المعلوم معا ولانه اول شيء يحضر
بالوجود ولا يجب ليس هذا وليلا على امتناع المعلوم من العقل
عليه الدلائل المذكورة في هذا المقام كما سبق لنا انقول قد
عرفت قبل هذا حال الفرقية على ان قول الشيخ هذا هو المعنى
ويبين ما في نقله امتناع الاعادة وان فرضنا محذرة
بأنه لا دلالة لان الاخبار او كان مستغنيا ويكون الكثرة

الاعادة مستندة الى تقدير يكون الاعادة محالاً وهو عين واما راجع
 الى كون ما ذكره الشيخ لا يصلح توجيهه للعدم المنقطع لان ما ذكره يدل على
 على استلزام الاعادة لعدم ثم يلزم منه عدم صدق الحكم بالاعادة
 ولا شك ان هذا ليس مستلزماً لعدم صدق الحكم بالاعادة على فرض
 اعادة العدوم بل انما هو بالعكس كيف ولو كان هذا مستلزماً
 باسناد صدق الحكم على استلزام الاعادة للعدوم لكان جميع الحكم
 والدفع على الاعادة العدوم استلزماً لاستلزام صدق الحكم عليه
 اسناداً الى استلزام صدق الحكم على استلزام الاعادة العدوم وهو
 ظاهر البطلان واما ما سألنا ان الشيخ قد خرج في بيان طريق استلزام
 الاعادة العدوم منهجيين احداهما بيان عدم الاستلزام بين ما
 واستأنفت المفروض على تقدير الاعادة وقد تم هذا ما سألنا عنه
 قوله بل اما ان يكون كل واحد منهما معاً او لا يكون وقوله
 منهما معاً او لا فيحصل على ما قلنا من ان الاعادة على تقدير
 فرض الاعادة ليس بمنتهى ان الاستأنف في استحقاقه ان يكون
 جواً لموجود الاول وان لم يفتقر لغيره ان يكون كل واحد
 منهما معاً او لا لكون شي منهما معاً او لا كما جازى على ذلك
 الاعادة بالطلب فيكونها بيان مقابلة ما فرض بوجوده انما
 المقصود الاول والمفروض سابقاً مع قطع النظر عن فرض وجود
 الاستأنف واستأنف وتماثل الاعادة واستأنف في هذا المقوله

في ان كان محمولاً او موصلاً هو ان يكون المحمول شيئاً
 موجباً من كونه الموضوع مع كونه شيئاً غير نفسه مع ان
 فان استلزامه ان الموضوع يكون باعتبار الذات شيئاً
 وباعتبار المحمول كالموجودين مثل شينين واما عند فطانت
 الذات كما في نحن فليس هناك وحدة بين الاثنين فمرة
 ومفارقة محضه وحدة انما هي قد خرج بين الاثنين وفصل
 بين المستلزمين بمقتضى واحد او انما ساقطان ما ذكره
 في بيان كنه الكلام من قوله فلا يكون موضوع الوجودين
 والعدم شيئاً واحداً لعدم اتحاد وحدة الذات على عدم
 مستدرك او بوجه من اليمين واليمين عدم عبارة عن نقد
 الذات وبطلان في اعتبار المعاد من المنسب الى اخر الكلام
 نعم الدليل واما ساقطان عدم الالتمياز كونهما باسكان
 حيث الذات او كونه مع وجود اوله لا يوجد عدم
 والالتمياز مطلقاً لانه يكون الالتمياز في آخره وفيه
 ان ما به الالتمياز غير محقق في هذين الالتميزين والشيخ لم يذكر
 به كنه من يحصل كونه هو ان المعاد لا يفقد ذاته لا يتغير
 المنسب بوجه من الوجود وبها يكون بعيداً فيهم واما ما
 فليكون ما ذكره في جواب لا يراد الذي ذكره مدعى بان
 لم لا يكون ان يكون لهما حقيقة الوجود في اعتبار الذات

المعدوم من المستلزم ولا ثم وجوب بقائه مع جوارحه الخارجية
 لا بد له كنه من وليس هذا القول خلاصة الدليل على ما يخصه للاستدلال
 ان عدمه ان كان عبارة عن فقد الذات وبطلان فلا يكون
 المبدأ اليك والمفارقة واحدة لان الموضوع المبدأية والمفارقة
 انما هي في الذات كانت الذات تحفظه في الالتمياز والافتقار
 به يتم واما قول الشيخ فليكن الوجود والعدم في كل واحد
 الذي حدثت في علم محلي على انه ليس آخر مستقل لان محلهما
 واحد او ليس مداره على ان المنسب المستلزم لم يتغير عن كونه
 المعاد فيلزم اتحاد الاثنين في هو المثلث فيبقى بغيره واوله
 لور عليه مثل ما اورده عليه بل مداره في حرج به على ان نسبة
 والمفارقة في الحادث الذي فرضت انه معاد وليس في من
 نسبة الى المنسب المقروض بمعنى انه ليس الحكم بانته هو الذي
 كان اولى من الحكم بان هذا المنسب هو الذي كان لان الحكم
 بانته هو الذي كان انما يرجع او اختلفت وحدة الذات
 ولم يفقد وليس كنه لان عدم فقد ان الذات بل انما
 انه في من لم يرجع ان بين هذا المنسب هو الذي كان لم يرجع
 ان بين هذا الذي هو الذي كان بان على عدم انما في الذات
 ومبدأية المنسب استلزام انما هو لا يتغير في المنسب ان الحادث
 المقروض كونه معاد لا فرق بينه وبين الحادث استلزام

في ان كان محمولاً او موصلاً هو ان يكون المحمول شيئاً
 موجباً من كونه الموضوع مع كونه شيئاً غير نفسه مع ان
 فان استلزامه ان الموضوع يكون باعتبار الذات شيئاً
 وباعتبار المحمول كالموجودين مثل شينين واما عند فطانت
 الذات كما في نحن فليس هناك وحدة بين الاثنين فمرة
 ومفارقة محضه وحدة انما هي قد خرج بين الاثنين وفصل
 بين المستلزمين بمقتضى واحد او انما ساقطان ما ذكره
 في بيان كنه الكلام من قوله فلا يكون موضوع الوجودين
 والعدم شيئاً واحداً لعدم اتحاد وحدة الذات على عدم
 مستدرك او بوجه من اليمين واليمين عدم عبارة عن نقد
 الذات وبطلان في اعتبار المعاد من المنسب الى اخر الكلام
 نعم الدليل واما ساقطان عدم الالتمياز كونهما باسكان
 حيث الذات او كونه مع وجود اوله لا يوجد عدم
 والالتمياز مطلقاً لانه يكون الالتمياز في آخره وفيه
 ان ما به الالتمياز غير محقق في هذين الالتميزين والشيخ لم يذكر
 به كنه من يحصل كونه هو ان المعاد لا يفقد ذاته لا يتغير
 المنسب بوجه من الوجود وبها يكون بعيداً فيهم واما ما
 فليكون ما ذكره في جواب لا يراد الذي ذكره مدعى بان
 لم لا يكون ان يكون لهما حقيقة الوجود في اعتبار الذات

في نسبة الاعادة اليها فانما ان من كل منها مصاد او يكون شي
 منها مصاد او الاول بطريقين الثاني في ان يعتقد هذا فيكون
 من ان انظاره في اما ان كان انظار الاول فلو كان
 ليس عدم الاختلاف بين الاعادة في نسبة الاعادة اليها
 من كل وجه وعدم اختلافها او بالبعد بل ان وجدت الاشياء
 لما كانت مما يرجع نسبة الاعادة الى ما فرض عادته وكانت مقفولة
 فلم تحيز ما فرض عادته ما فرض استينافه في نسبة الاعادة اليها
 كما لم يرجع النسبة الى استينافه لانه لم يرجع النسبة الى ما فرض
 اعادته ولا يرفع شي واما الثاني فلان في مصاد الاول ونظيره
 لا يكون ان يكون هذا الوجه المفروض من الاستينافه في نسبة
 ولو لم يكن نسبة او قد عرفت ان نسبة النسبة موقوف على كون
 ان كانت محفوظة وقد انقضت بالعدم واما الثاني فلان
 او بعد كل عدم صحة الحكم بالعدم المكان وقوعه في القوى العا
 حله عليه فيكون هو الحق في الكلام لا يختلف في العلمين على
 ما قرره الاستاذ في علمت الا ان الاول يستحق على كونه
 دون الثاني في تفسير العبر اليه وان اريد حله عليه في الكلام
 شارح كلامه على ما يدل عليه قوله ليس هذا من حسن من نسبة
 ادعى الى اوجه التمايز في العلمين العيان من عدم الوجود
 عليه كما يظهر في ما ليس فيه يقين على هذا وعلى ما يقع في

والا في العايات لا ان نسبة في قوله
 العلم في قوله ان العلم في قوله
 العلم في قوله ان العلم في قوله

والعلم في قوله
 العلم في قوله
 العلم في قوله

الاعادة انما هي التي اوردها احكام لان كان الاول فلم يرجع
 الكلام يرجع بهذا اطلاق العلم في الثاني والاحكام ان لم يكن فيها
 بل اعتقد وروى ما تعلم ان اطلاقه كونه ليس مراد الله والاشياء
 وقوع هذا في الشيء في عدم التقدير في كلامه قد بر
 فان الشيء بعد ما حقق ان الحكم على المعدوم المطلق في الحكم
 وذكر في ثبوت المعدومات في الخارج وكون الاحوال ثابتة
 في الاشارة الى الواقعة في كلام الشيخ اشارة الى هذا البحث
 الا قرب كما هو مقتضى لفظ هذه الا الى ما ذكره او لا يخفى بوجه
 الا برادوات الله كونه عليه قال الشيخ ومن تعين جهة
 الشيخ كبطان قوله من يقول ان المعدوم مصاد لا يخلو
 شيء من عدم الوجود وذلك لان المعدوم اذا اعيد كان
 يكون بينه وبين ما هو مثله فرق بان كان مثله انما ليس هو
 لانه ليس هو الذي كان عدم وفي حال العدم كان هذا بخلاف
 ذلك فقد صار المعدوم موجودا في الشيء الذي او مانا له
 فيما سلف آنفا هذا عبارة وتوجيه قوله فقد صار المعدوم
 موجودا وان لا يتصور ان يحقق الامتياز بينه وبين ما هو
 مثله في حال العدم باعتبار انه حاصل غير موجود على ما زعم
 المتعززة او قد مر آنفا بطرا في قوله تحقق والامتنان لا يكون ذلك
 وان كان يكون موجودا في حال العدم وهو محال واما انه

والعلم في قوله ان العلم في قوله
 العلم في قوله ان العلم في قوله
 العلم في قوله ان العلم في قوله

لا بد من تحقق الوجود في الوجود فلا بد من الوجود في الوجود
والعدم فلا بد من كونه هو الذي يكون الشيء بالوجود لا بد من كونه
يكون الشيء بالعدم لا بد من كونه هو الذي يكون الشيء بالعدم
وإذا بقوله لأنه أولى شيء أو غير ذلك بالوجود أو عدمه فلا بد من
بلى كان مستغنيا عن الوجود أو لا واما الرابع فلأنه سبحانه على توفيق
ان قول المحقق فلا بد من كونه على وجوده وليس على امتناع
والاعادة وهو توفيق فاسد بل الوجود انما هو قوله لا بد من كونه
العدم المصدر بلام والتعلق وقوله فلا بد من كونه على وجوده
توفيق للشيء على الوجود على ما يشترطه كونه انما لا بد من
العدم بل لا بد من الوجود في الوجود واما الخامس فلأنه على
العدم على الكلام على الوجود والعدم وقوله غفل عنه
ومشغ عنه واما السادس فلأن قوله لا بد من كونه هو الذي يكون
والعدم شيء واحد انما ركة على قول الشيخ واذا كان الوجود
الواجب انما هو الوجود وقوله في متبادر المعاد من الوجود
والعدم انما هو الوجود وقرنه من ذلك الخارج من الوجود
والعدم انما هو الوجود واحد ونها لوجوده لا ضرورة انما هو
على التفرقة المشبهة كما ذكره المصنف في واما الشئ على كونه
من ان ليس هذا الوجود بل على الوجود عدمه واما الشئ على كونه
والعدم على ما فرض اعادته مطلقا بل على عدمه لا كونه

الموجب لغيره نسبة الاعادة الى الوجود الاول وهو مستغنى
لنقد ان الذات واما ان من فدان نسبة الوجود الكلية كانت
العدم على انما يتبادر الى الوجود في حفظ الوحدة الشخصية لانه ان
الاعادة انما هي بغيره توفيق على الاحتياط وعدمه الشخصية ثم قال
توفيق هذا الوجود بغيره على كونه شيء من اشياءه كونه على ما هو
عنه في ان يكون لا شك ان الاعادة عبارة عن وجوده في
ثانيا لانه وجوده على الاشياء لا بد من كونه في الوجود
او عدمه ثم وجد الوجود على كونه في الوجود وليس هو لا يكون
ذلك اعادة لان الوجود على كونه عبارة عن وجوده بغيره
وكذا الحكم بالمكان الوجود على كونه في الوجود اعادة
العدم وهو لا بد من كونه في الوجود في الوجود
من الشخص على ان كان ذلك الشخص معلوما على خصوصياته
الجزئية لما ثبت في الحكم ان حصوله على الاشياء في الوجود
هو على الوجه الذي معنى ان الوجود حاصل في الوجود من كل
الوجود في الوجود معلوم على خصوصياته على كونه في الوجود
على اخره او اخره كونه في الوجود في ذلك المقدم مشاركه فيه
فاذا عدم الشئ في الخارج فلا بد من كونه في الوجود في الخارج
او في الوجود في الوجود على الوجه الذي كونه في الوجود لا بد من كونه
وليس العقل الحكم الاعادة على الاشياء على كونه في الوجود على كونه

على المعلوم بالمكان وجوده ما يابا ان كان على المعلوم ان لا يكون
لا عليه بخصوصه وقد عرفت ان هذا ليس حكما بالعادة واذ كان
بالمكان الشيء بالنظر الى ذاته بعينه غير ممكن لا يكون ذلك الشيء ممكن
في نفس الامر ضرورة ان الحكم بالوصف مما هو الشيء في نفس الامر غير
متشعب على ذلك الشيء بالنظر الى ذاته مطلقا ليس ممكن في نفس الامر
فهو ليس ممكن ان يتحقق فيه ضرورة ووجاهة فان قلت لم يجوز
ان يعمل المعلوم الحكم الى اصل من الشيء انه لا يخلو ذلك الشيء
وقد مثله قلنا ليس على المعلوم الى اصل في الذهن انه لا يخلو
ذلك الشيء دون مثله اقل من الممكن وليس يشبه منها اثر في الحكم
والطاقة الخاصة في الذهن من كل واحد منهما وحدة وبذلك
المعنى مما هو الشيء في الذهن في الذهن هو بعينه المعنى في
فيه من مثله فكيف يجوز ان يكون الشيء شبيه الى احد هما لا
يكون تلك الشبهة الى الآخر فان قلت ليس هذا حكما على المعلوم
بامتناع الحكم عليه قلت هذا اشكال في الجواب بل هو معناه
بجوهر انما احد الحكم على اما او عينه والذات الحكم على المعلوم
بالعادة بخصوصه غير ممكن وبذلك الحكم على المعلوم بوجه لا
يكون حكما على المعلوم الحكم الى اصل من الشيء ولا مثله غير ممكن لان الحكم
على المعلوم مطلقا غير ممكن فان قلت الضرورة فاجبت بان
قولنا المعلوم ممكن اعادته يدل على قضية معقولة مشبهة على حكمه

الحكم بالمكان اعادته المعلوم في القول بان الحكم على المعلوم بالمكان
المعروف متشعب والذات ليس عليه غير ممكن كقولنا معارضا للمعرفة متشعبا
فهذا الحكم متشعبا ليس لا يجوز ان يكون في ذاته الحكم عليه بالمكان الاعادته
بعد محله فالحكم في هذه القضية على المعلوم الوجود في الذهن ممكن
وجوده بما لا يعدم لا على المعلوم بعينه فان عدمه فاقسم هناك
قلت وجاؤا انهم في الامر اذات المذكورة اقوى اما المعاش
فتبان المقصود ليس الى سلب لا مكان من المعلوم اذ الضرورة
محكمة بان ما ليس ممكن ليس موجودا سلب لا متشعب لا يفر هذا
المقصود لانه لا يستلزم نبوت الامكان اذ المعلوم يجوز ان
يسلبه المتشعبان واما ان نقول فتبان المذكور من الدليل الا ان
منه ليس لان الشيء اذا كان بعينه معدوم في الخارج ولا يكون
بعينه موجودا في الذهن لا يجوز عليه الحكم بخصوصه لان المعلوم
في الخارج لا يجوز عليه الحكم مطلقا لان المعلوم في الخارج يجوز
ان يكون موجودا في الذهن على الوجه الحكم وممكن ما عليه الحكم
الشيء بعينه الحكم والاشكال في ذلك ذكرنا بالتأني في الحكم على هذا
القبيل فان قلنا المعلوم الممكن يجوز ان يوجد ليس حكما على
مقصود من ما ليس موجودا في الخارج ولذا في الذهن بخصوصه في حكم
على الحكم الى اصل في الذهن المعلوم في الخارج وليس هذا متشعبا
واما المعنى الاول فلما عرفت من ان ما يمكن الشيء على حكمه في

نفسه لا يرد واما منعه ان يثبت بان المعلوم في الخارج وان كان محتملا
في الدنيا لكن ليس بوجوده بعينه بل بوجوده كذا فلا يصح الحكم عليه
بخصوصه نعم في هذا المقام شيء وهو ان بين لا يلزم ما ذكرتم
الا عدم محتمل الحكم على المعلوم بخصوصه بامكان ان عادة لا
لا يجوز الحكم عليه مطلقا فلم لا يجوز ان يحصل من المعلوم امر
في الدنيا وبين الحكم عليه بعض بامكان اعادة جميع افراد الاعادة
فروعه بخصوصه ولا يخفى ان امكن اعادة افراد بخصوصه بعض
امكان الحكم عليه بخصوصه والقد راسم هو انه يقتضي امكن
الحكم عليه ويكون توجيه المنع الاول بذلك فقد برهنا ان
توجيه هذا الدليل لوجه لا بد عليه شيء من الشبهة المذكورة على
ما هو عليه في ادعاء الحكم بان حصول جميع الاشياء في الدنيا
انما هو على الوجه الصحيح على النقص عن القوة الحاشية الكونية
فانها جزئيات على ما هو عليه يمكن الحكم عليها بخصوصها بامكان
الاعادة ولو صح ما ذكره لزم ان لا يوجد الفعل الجزئي لا تتوفر
في موضع ان صدق الفعل الجزئي موقوف على التصور بل هو
الجزئي على يلزم ان لا يكون المعلوم منقضى الى الكلي والجزئي
على غير ذلك ثم ما ذكره من دفع المعارفة لا يندفع بل المعارفة
على ما يفهم من لفظه شيء من لان ما ربه الدليل على ان الحكم
سواء كان ايجابا او سلبا على المعلوم في لانه يشيرون الاشياء

الاشياء الى المعلوم والاشياء الى الذي لا ضرورة له بوجوده
الوجود في الدنيا محال وتخص الكلام ان خلاف الدليل على ما
هو انه لو امكن اعادة المعلوم يصح الحكم عليه بذلك من ذلك محال
لان عدمه في الخارج وفي الدنيا لا يوجد بخصوصه فلا يصح الحكم
بخصوصه مع ان اعادة المعلوم بخصوصه يقتضي الحكم على المعلوم
بخصوصه فيوجه انه لو لم يصح اعادة المعلوم يصح ذلك الحكم ليس
اي يصح من ذلك الحكم ولم يصح كونه معدوما في الخارج وليس تصور
بخصوصه وما قررنا ظاهر عدم اندفاع النقص البصر وذلك لانه
لو صح ذلك لا دليل لم يكن الحكم على المعلوم بخصوصه وذلك بط
او يكون ايجابا والوجود بخصوصه وذلك يستدعي تصوره بخصوصه
على ما قرره الشيخ واما المنع الاول فلم يندفع ايضا لان قد
الحكم في الواقع لا يستلزم وقوع الحكم مما لا يتم الا ان يملك
بان صدق الحكم مطابقا في القوى العالية واما المنع الثاني
فلا يندفع ايضا لان اسم هو امكن الوجود بخصوصه يستدعي
امكان صدق الحكم من على ذلك المعلوم واما انه يستدعي امكن
الحكم عليه بخصوصه على ان يكون قضية معينة فغير مسلم بل كيف كونه
موضوعا للقضية الجزئية بل الدليل على ما قرره لا حاجة فيه الى
اخذ كون الاعادة ليست موجودة في الخارج او مداره على ما قرره
على انه لو صح الاعادة يصح صدق الحكم من على بامكان الوجود

اي حكم عليه بغيره وذلك خبر مستحسن لان كل ما في الدنيا
 يكون صورة كونه فاقول **فصل** في كون عدم لم يكن
 بغيره بغيره قبل اقول قد عرفت ان ما عدم لم يكن بغيره
 ولا في الدنيا بعينه بل هو موجود في الدنيا بوجه كلي واما
 من حيث خصوصية فقد علمنا ان الحكم عليه اقول ان
 ايقظت **فصل** لان عدم الحار لم يكن ما نفاة شي
 اقول لو كان الحار من عدم ما نفي عدم استقلاله
 ثم ابيان ولا بد عليه ان عدم الحار في الوجود ليس
 نوعه لا فاده محي كون ما يقتضيه واحد او اثنين
 ذلك لان كذا في ان يكون افراد مختصة في النوع وعدم
 المخصوصية المنفصلة او ان يخصصه او يخصص المخصوص الواحد لا
 يختلف عنه سواء كان ذلك المخصوص نوعا لا فاده او
 مخصوصا المنفصلة او يخصصه مدخل لم يكن عدم مستقلا في
 الانية حرف اقول المورد المانع على الانية في الجملة كما يلاحظ
 لا على ما يقتضيه خصوصية كونه مستقلا في الانية ولذا اورد
 ما اورد من الابرار والاشرف وروى عن ابي جعفر عليه السلام
 استعمل وان انما في كل واحد لم ينفذ في نفسه ولم يتم
 كما زعموا لان يقول معنى عدم الحار في ليس ما استقل
 بل من بعض المخصوصات وذلك بوجهين احدهما ان يكون معنى

من حيث كونه كان ما يقتضيه شروطه بغيره من خصوصية
 يكون من نوعا وكان ما يقتضيه شروطه بغيره من
 بغيره حقيقة فاقول **فصل** في كون عدم مع ملكه قبل اقول
 الشيخ في التمسك الشك بعد بيان ان عدم لا هو بغيره
 افراد غير محي ان يكون بغيره وكن ما هو ملكه بوجه
 كان ملكه ما ليس هو لانه ليس في كونه عدم وفي عدم
 كان بغيره فذلك فقد صار لعدم وجوده على الانية الذي
 او ما الى غير سلف فلا حاجة في الاستدلال لان المكان
 وجوده الشك بجملة مع المعاد في الانية لان المكان
 عن فرض وقوعه مع وجوده ملكه ولكن توجيه كلام الحكم
 بوجه ينطبق على كلام الشيخ بان المراد بقوله لا يمكن
 هو انه لا يمكن عدمه مع المكان وجوده بغيره اقول
 ويصل الشيخ على ما سبق ان الانية من انه لم ينفذ ما فرضه
 عن ملكه المستأنف فربما لا حاجة الى بيان عدم الخطأ
 وحدة الانية والالكان بوجوده من عدم واحد او ليس
 المعنى على ما هو المشهور من لزوم عدم الالكان بين الاثنين
 هذا من ذلك ثم قل كلام الحكم على قوله لا يمكن عدمه مع المكان
 ملكه بغيره بعيد عن الانية **فصل** في كون عدم الحار
 ايا بغيره من مجموع من فرض وقوعه مع فصله ملكه

من مثله وهو كماله وحكمه كون الشيء موجودا او لا يتبعه ضرورة
من مثله وتوضيح ذلك ان تمام طبيعة المقوم المشترك بين الطرفين
لا امتياز بينهما بالذات ولا بالاعتراض الذي فيه ولا بوجه من
الوجود الا بالعدد واذا وجد في الخارج ابتداء كان شغلا في كماله
ولا دخل في هذا المقوم كمن فصوله في معنى كماله كماله
لشخص الاول ولا امتياز بين شخصين اخرين ومثله لا يكون
شخص موجودا او لا يكون مثله موجودا انما يشخص في
وجوده ولا يكون موجودا ولا ومثله انما هو ولا يكون موجودا انما
وذلك ان كماله على وجهه لا يوجب ان يعاد مع وصف كونه
موجودا ابتداء فيلزم ان يكون الشيء من حيث كونه موجودا
هنا ويلزم ايضا ان يعاد الزمان الى بين فيلزم ان يكون كماله
زمان وهذا غير خلاف فانهم قد منعوا من كماله في كماله
لا يوجب ان يكون الامتياز بين الشيء ومثله كونه الشيء موجودا
سابقا ويكون مثله موجودا لاحقا او العكس هو انه لا فرق
بينهما لوجه من الوجوه فنبه وجود الشيء في الوجود
على السوية فليس كون وجود الشيء كماله كماله او كماله كماله
لا نقول ان كماله هو الشيء كونه موجودا انما لا يكون
وجود الشيء ابتداء الى مثله على السوية وكذا ههنا كماله كماله
لا يكون كونه موجودا لاحقا لا يكون نسبة وجوده الى الوجود

الشيء على السوية التي اذا كان احد لم يتحقق زيدا بالشخص المقوم
دون غيره فقول لا يتصور ان شخص غيره يزداد الشخص لان الشخص
بهذا الشخص هو زيد الشيء وتزداد كماله بانما يقتضي ان كماله
او نسبة لا يقتضي الا بالاعتراض الى موجود اخر فاما حقيقة موجوده
لم يحقث الشئ فلو وجود الاول لا يتصور فيه مثلية الا بالنسبة
موجود ولا في هذه المثلية لا يشاء تغير الوجوده فاما على القول
بكون وضع الشيء بوجهين الاول ان المراد من كونه شخصا
احد بهيئتين الذين انكسار انما ما نقله عنه انما يبقى ان يكون
كل جزء منه شخصا فيلزم بتبدل الشخص فلاته ارفع الشئ انما
يكون ان يكون كل واحد من الشئ مع من اعتقد كون الزمان شخصا
فيكون الزمان كماله وانما فكره من الوجود فبعد ان يكون
المقوله على الشئ وانما لابد من تحقق الامتياز بينه وبين غيره
اعادته ثم اقول بعد ان كماله حاصلا وكذا في وضع الشئ
ان ما فكره من ان الزمان ليس شخصا بوجه الى ان ذاته
ليس شخصا وان ما فكره من ان الشخص بوجه الى ان الوجود
اللازم من جهة الزمان مشكوك في شخص فلاته ارفع ذات غيره
بان لا واية وليس ههنا زيادة وهو عارض لازم لجزء
الزمان بل وارض في زيادة فان جزء الاول من الزمان
انما هو ما ليس في شخصه ورافقه في قوله هو كماله كماله

في شرح الاشارات وبتدب بعض الالفاظ المتأخرين في قولنا ان
يكون الاول من الشخص الاول في الحقيقة الخاصة من الزمان
لاولى زمان وجود الشخص فيلزم ان ما نزل من كون ذات الزمان
شخصا وهو يتبدل الشخص بحيث لا يمتنع وان لم يكن بينهما عدم
حيث وان اريد ان الاول في الحقيقة من مجموع زمان الوجود
بالشبه الى زمان العادة هو الشخص فلا يلزم تبدل الشخص
في اوقات البقاء وكذا لا يلزم التبدل على تقدير ان يتبدل
الزمان المتصل الذي هو مجموع زمان وجوده بل لا فرق فيما
في ذلك اصلا وهذا هو الذي نفقناه سابقا عن بعض المحققين
وذكرناه في دفع القدر في وجه لا حاجة الى القول بكون
الزمان متصفا كما هو المذهب في كون الاول في الحقيقة متصفا
بالشخص ولا الى حد يشتمل على غير ذلك كما في كلام الشيخ قدس
قال سمنا ذلك في قولنا ان كان ما ذكره السمع سقط
به المانع والاول في الحقيقة بسقط به المانع والى في الوجود غير متغير
ان يكون قوله ولو جعل المدعى من انفسه ويقول ولو
جعل المدعى عاودة الوجود بعينه سقط المانع **قال**
ولا غم انه لو امكن عود كل منها آه قبل القول قد عرفت ما به
يترفع هذا المانع من ان كون الشيء في الزمان مما يميزه عن غيره
فلا بد من عاودة الزمان في تحقيق التميزان اقول انما يميز

في شرح الاشارات وبتدب بعض الالفاظ المتأخرين في قولنا ان
يكون الاول من الشخص الاول في الحقيقة الخاصة من الزمان
لاولى زمان وجود الشخص فيلزم ان ما نزل من كون ذات الزمان
شخصا وهو يتبدل الشخص بحيث لا يمتنع وان لم يكن بينهما عدم
حيث وان اريد ان الاول في الحقيقة من مجموع زمان الوجود
بالشبه الى زمان العادة هو الشخص فلا يلزم تبدل الشخص
في اوقات البقاء وكذا لا يلزم التبدل على تقدير ان يتبدل
الزمان المتصل الذي هو مجموع زمان وجوده بل لا فرق فيما
في ذلك اصلا وهذا هو الذي نفقناه سابقا عن بعض المحققين
وذكرناه في دفع القدر في وجه لا حاجة الى القول بكون
الزمان متصفا كما هو المذهب في كون الاول في الحقيقة متصفا
بالشخص ولا الى حد يشتمل على غير ذلك كما في كلام الشيخ قدس
قال سمنا ذلك في قولنا ان كان ما ذكره السمع سقط
به المانع والاول في الحقيقة بسقط به المانع والى في الوجود غير متغير
ان يكون قوله ولو جعل المدعى من انفسه ويقول ولو
جعل المدعى عاودة الوجود بعينه سقط المانع **قال**
ولا غم انه لو امكن عود كل منها آه قبل القول قد عرفت ما به
يترفع هذا المانع من ان كون الشيء في الزمان مما يميزه عن غيره
فلا بد من عاودة الزمان في تحقيق التميزان اقول انما يميز

علم وقع بين الابرار من اما الابرار الاولين فذكرنا من ان
المراد بان كان الشئ لا يكون بدله من الشئ لا يمكن وجوه
متممة مع ذلك الشئ في بره عليه ان مستند الابرار قد بين
وجود الشئ من غير ان يكون مثل الشئ ما يباوى ذلك الشئ
في تمام المادية والوارق في ذهنية وليس يفرق بينها الا بالاعتدال
كما قد قلنا فلو كان ذلك الشئ ممكن لذاته يكون مثله ايضا ممكن
لذاته على انما نقول ووجدنا اننا في مقدم الحاصل من الشئ في ان
ان لم يكن ممكن لم يكن الاعادة ممكنة وان كان ممكن فليس
ايضا ممكن لما عرفت من ان الشئ يباوى ذلك الشئ في تمامية
وتمام المادية هو مادية الشئ الموجودة تماما فبالا واما الابرار
الذين علموا عرفت من ان مبادي الشئ عن مثله الموجود بدله
بالاولية والشئ ثورية الحق اما وقع الابرار الاولين هو
الذي ذكره الله فيظهر حال ما كانوا عليه من ان عبارة
في ان سنة لال لا يمكن ان التوجه واما الابرار الذين
وهو الذي اوردوه قد سرح في عرفت وجه وضعه في
علم بالبرهان ان يمكن ان يكون في قوله ان المراد
بإعادة الشئ بعينه اعادته مع جميع خواصه وخصائصه
فلا شك ان يمكن ان يكون الشئ الواحد بعينه محال في
واما ان المراد بإعادة بعينه مع جميع الخواص والخصائص

انفسه على ضرورة ما فيه بان رتبته على العدم بين الاشئ
 ونفسه او احد بعينه بهذا المعنى ليس ضروريا بل يقتضيه كل الاشئ
 بان يكون الاشئ موجودا بعينه في زمان ثم يكون معدوما في
 زمان ثان ثم يكون موجودا في زمان ثالث ثم قال ويرد عليه
 المحققون من ان لا يمكن بهذا المعنى بحيث يثبت انما هو زمان
 والعدم بين زمان وجوده بعينه وبينه في زمان يردون ان
 القدر الذي لا يمكن ان يكون الاشئ اياه موجودا ابتدا
 من شحومات ذلك الاشئ ومقتضاته اذ على ذلك التقدير لو فرضنا
 كون الاشئ ناعا وبعينه نزم ان يكون الاشئ باعتبار وجوده
 اول اى وجوده ابتداء سابقا على نفسه وهو محال بضرورة
 ما يقتضيه معنى محقق العدم بين الاشئ ونفسه ان يكون عدما
 مسبوقا سابقا بنفسه و احد بعينه بالشي الزماني فانه اذا
 لا عاوة يكون سابقا على عدمه وهو بعينه مسبوق بذلك العدم
 وهو محال لا يستلزم تقدم الاشئ على نفسه بالزمان وهو محال
 بالبدئية وهو محال والدور فانه محال لا يستلزم تقدم الاشئ
 بالذات ومن هنا ينشأ ان ما قيل من ان المحلل بحالته يقتضيه
 انما هو زمان والعدم بين زمانى وجوده بعينه فان كل زمان
 العدم بين زمان وجوده و احد بعينه يستلزم محقق العدم
 بين شئ واحد بعينه ان يكون الاشئ سابقا على ذلك العدم وهو

بعضه سبحانه فان قيل لا يتم لزوم من يلزم على عدمه من وجوده
شيء واحد بعينه فاجاب ان اختلاف الوجود يستلزم اختلاف
بدايته فاما تعلم قطعا ان الشيء الواحد بعينه لا يكون له وجود
فان كان الوجود الخاص لكل شيء هو عينه في الخارج وان
كان غيره كماله اعتبارا او نسبة الوجود الى الماهية ليست نسبة
الحوادث الى الشيء كقولنا هذا هو الفيل في الخارج او كقولنا
الذات او لا وحدة لها الا بالاعتبار لوجوده ثم على تقدير جواز
ذلك لا فرق بين الماهية والوجود في جواز الالامادة
عليه ان استحال تقدم الشيء الواحد على نفسه زمانا ثم ان
متاخره على اعتبار اعتبارا وجب لحوادث الغير المستقلة
ما ليس هذا بخلاف الوجود لا يلزم منه تقدم الشيء على نفسه بالذات
والتاخر في ذلك لو فرض تقدم الشيء الواحد على نفسه زمانا
من غير اعتبار زمانه كاعتبار بالاعتبار ان الشيء الوجودي
زمانا بين سابق على نفسه زمانا ولا يلزم منه زمانا من حيث
هو في الزمان السابق متاخر لنفسه من حيث هو في الزمان اللاحق
ومن هنا يبين طاعة قوله فان قلنا نحن ان عدمه بين زمانا
وجوده شيء بعينه يستلزم على عدمه بين شيء واحد بعينه بان يكون
ذلك الشيء بعينه سابقا على ذلك عدمه وهو بعينه مستقبلا
وان اردوا كون الشيء منه سابقا على عدمه وسبقا به كونه

لك من زمانا بين السابق واللاحق ولو بالحوادث الغير المستقلة
فلا يلزم منه ان لا يلزم من قلنا نحن ان عدمه بين زمانا وجوده
شيء بعينه فلكل جواز ان يكون الشيء الواحد او يكون
حوادثه الغير المستقلة عنه وان اردوا كونه لكل من غير متاخر
عنده المستقلة فهو مسلم لكن لا يتم استحالة ثم ما ذكره ان اختلاف
الوجود يستلزم اختلاف الذات ان اردوا به ان اختلاف الوجود
مطلقا يستلزم اختلاف الذات بالاعتبار فهو مسلم لكنه غير مفيد
وان اردوا ان اختلاف الوجود ولو بالاعتبار يستلزم اختلاف
الذات فهو خطأ البطلان وان اردوا ان اختلاف الوجود بالذات
يستلزم اختلاف الذات بالذات لا بالاعتبار فقط فثبت انه
ليس خبره غير الجواز او المبدأ بالثبوت الوجودي بالاعتبار
اي باعتبار حوادثه او لا وما يشابه بالذات ثم ما ذكره في بيانه
غير تام او يلزم من عينه الوجود الخارجي لا شيئا في الخارج ان
لا يتكلم بوجوده في واحد بالذات او لا من كونه الوجودي
الاشياء الخارجية في الخارج الا انه لا امتياز بين الوجود والعدم
بحسب جواز لا امتياز الذي بين السواء ومعلومه في الخارج لا
تلك ان هذا القول لا يقتضي عدم اختلاف الوجود لجواز ان
يكون نسبة الوجود بين المتكلمين الى الماهية موجودة في الخارج كلك
ثم وعي عدم الفرق بين الماهية والوجود في جواز الالامادة ثم

والسنة نظرا على من وضع في التبعات من قوله ولم يكن زمان
يكون الوجود بعينه معاد الا يكون الوقت بعينه معاد ايضا
ايضا معاد امكن ليس هناك وجود وان ولا مكان ولا عدد
اشياء في واحد بعينه معاد ثم كيف يكون الوجود في الاثنينية
وكيف يكون الاثنينية ويجوز ان يكون المعاد بعينه هو الاول
ليس المعاد بهذا هو المراد بالشيء به هو انه لا وجود ولا يكون في القول
بالعادة ان شخص بعينه مع القول بعدم العادة الوقت والوجود
والحدوث بناء على ما قرر عند من ان الوقت بالشيء الذي في كثره
انما من شخصات شخص قوله وكيف يكون الاثنينية ويجوز ان
يكون المعاد بعينه هو الاول صحيح فزان مراده هو ما ذكرناه
لان الاثنينية انما هي في العادة ان شخص بعينه ومع شخصاته لو
كانت الاولى من شخصاته وشخصاته وظان ان مراد السمع بالعادة
بعينه ليس هو العادة مع جميع المعاد في الشخصته اعم لا في الزمان
ليس فيه كما يظهر لمن تتبع كل علم او في تتبع القول ما هو عليه
في وضع ما اوردوه عليه فقد عرفت فساد ما اوردوه على ما ذكره
ان ساد في قوله ان كل جوابه انه ما كانت الذات موجودة في
الزمان والا فلا ثم قدم وقد في الزمان انما في ثم وجد الزمان
انما في كل من تقدم نفس الذات على نفسه زمان ولا يكون هناك
الا اعتباري لان معروض تقدم هو نفس الذات كما ان معروض

معروض الشاهد هو نفسه ايضا ولا شك ان التقدم والاختلاف
لا يجوز ان يكون معروض معهما هو معروض آخر غير متاخر
والاعتبار بالاعتبار لا يقيد لان الاعتبار بالاعتبار في
الاعتبار بالاعتبار ان كان هو صانع مقيد اياها بالاعتبار في
ومقيد اياها بالاعتبار في عملها لآخرها معروض في الحقيقة هو ذات كل
مقيد بالاعتبار لافات الحاصل من حيث هو وقد عرفت ان معروض
التقدم هو الذات من حيث هي لا مع وصف كعروض الشاهد
والنقص بوجود شخص الموجود في الزمان اذ لم يكن يحل بينهما
العدم مدعى بانه لا يمكن بقاء الذات على هذا التقدير علم بزم الذات
على نفسه بل لا نعلم في تقدم الوجود في الزمان الاول باعتبار
وجوده في الزمان الاول على نفسه باعتبار الوجود في الزمان الثاني
وقد ظهر ان كل العدم من زمانه وجود شي واحد ليس يتكلم
تلك العدم بان شي واحد ثم يتكلم ان المراد ان اقتضا الوجود
بالذات ليس يتكلم في تلك الذات بالذات قوله غير مقيد بالوجود
او المراد باثنين الوجود نفسه بالاعتبار مراد بالذات
لما كانت من الجيب فله ان يحل على ان يطق عليه الجواب لو اورد
السؤال بكذا فسلم ان الوجود واحد بالذات لكن لما كان هذا
الشيء موجودا في الزمان من عالم العدم كل العدم من موجوده
اولا وموجوده ثانيا فالجواب شرع في السمع الجديد للتجديد

ان الموجود قد يكون الشيء موجودا او الوجود واحد على انما نفرض
اعادة الموجود في الاولى كما نفهم من التبعات ثم لم يرد في شئ
الموجود للمعية في الخارج ليس بغير وجوده امتياز عنها في الخارج على
تساوي جميع الاختيارات بل المراد كما يوافق عليه الواحد على ان يكون
بذلك مع الاختلاف في جهة الذات يعني ما لا يكون تقدم الذات على
في الخارج وكونه في غير ذلك او رده ثم ما ذكره في توجب كلام
التبعات كما كان بانه مع ما ذكره من القدمات العائدة الى
قاسم **قاهر** لا خلاف في وقوعه والامتنان في قول
ما يظهر من كلامهم هو ان منهم من افاد ان الوجود
الشيء اي الوجود في الخارج بل هو متجزئ في ذاته واما كما
والحق من الممكنين المتباينين الوجود الذي يقولون بان
فيه وسائر الممكنين الذين لا وجود في شيء هم يقولون بعدم
الامتنان وتبين ان الوجود المطلق اي ما ليس بوجوده في شيء
ولان الذين يقولون امتياز في جهة وم لا فية هي تلك
والعدم والامتنان لان كل جاب ولا امتياز فلا بد ان يكون له
هو في جهة وفي الذات فلا يكون معدوما مطلقا وسلكوا
لما راد امتياز المعدومات الخارجية وليس عندنا وجود
في الذين فنقول ان الوجود المطلق مما ذكره كان في ذاته
اشترط له ما وجد حيث قال الخلاف في امتياز المعدومات

المعدومات في فرع الخلاف في الوجود الذي اولها في امتياز المعدومات
التي العقل قال ان ذلكها بما يتركها متما موجودا في الذين فتنش
امتياز في الوجود ما في الذين او في الخارج ولم يكن المعدومات
الفرق في امتياز وان لم يكن ذلك الامتنان لكونه موجودا في
المعدومات الفرق ما في جهة **قاهر** في اورد على صاحب المواقف
وتبعه شراح التبعه من انه مودود بان الامر باليكن لان
المتباين للوجود الذي يقولون بما يتركها المعدومات وجود
والممكنين المتباينين لهم ان يكون بعدم ما يتركها في الخارج
لا يقولون بامتنان المعدومات الفرق بل بامتنان المعدومات
الخارجية وما يدل على ذلك في كلامهم اكثر من ان يحصى والممكنين
لا يقولون بعدم الامتنان مطلقا بل بعدم الامتنان في الذين
كيف والفرق بين قول بامتنان المعدومات في الخارج لا يوافق
هم يقولون بامتنان المعدوم الخارجي في الخارج لا بامتنان المعدوم
المطلق في ذاته كما نقول كل معدوم في الخارج معدوم في الذين
وممكن المعدوم الفرق اي ما ليس له وجود في الذين ولا في
الخارج مما ذكره في الخارج اقول صاحب المواقف بعد ما
ذكره في الاول قال والحق فيه انه فرع الخلاف في الوجود
الذي خلاف مرجح في ان الحق في الخلاف الاول هذا وليس
انما ان هذا خلاف اخر ايضا وايضا خلاف اخر في مرجح

١١١

ان هو اود من المعدوم المعدوم الخارجى كذا لا يتصور نظر فيه
قال في شيىء الى المعدوم المقتضى والى غير المتبادر
 قيل اقول ان المتبادر من ذلك بل هو ان المتبادر لا يدل
 على ذلك هو ان جواهم من استدل لال ففهم بان المعدوم بعض
 لا يتحقق له والى شيىء الى المعدوم وكل ما هو متصور فمتحقق ومنه الى
 هو ان المعدوم متحقق فثبت ومنه الى غير ذلك اقول هذا الكلام
 منه لترجيح النظر الذى يستدركه بغيره ووجه وروده ثم اجاب
 عنه المتشبهة بما نقله عن شرح **الشيخ** هذا انما يجب
 ان المتبادر من الاعداد اذ قيل اقول اذ لم يكن بين عدم
 وعدم المعدوم معدوم والمتبادر فكل واحد منهما يكون حاصل لا فاما
 بالقياس الى ان لا يخرج ان يكون حاصل لا فاما بالقياس
 الى الاول اذ ليس هذا الا هو وليس هو الا هذا فاما
 عدم العلة عنه بالقياس الى عدم المعدوم يجب ان يكون عدم
 المعدوم ايضا لعدم العلة علة فرض عدم المتبادر اذ على هذا
 ان تقدير عدم العلة هو عين عدم المعدوم ففرض عليه الاول
 فرض عليه ان لا يكون افرق معلولية ان لا يكون فيه فرض
 معلولية الاول اذ ليس عدم المعدوم لعدم العلة فثبت المتبادر
 ونقول من المراتب اذ لم يكن على عدم العلة وعدم المعدوم
 فرض وعدم يلزم من كون عدم العلة عدم المعدوم ان يكون

واذن

يكون المعدوم العلة لنفسه على عدم علة وان يكون عدم العلة على نفسه
 ويترفع انما واحد منها ثبت والمتبادر والمعدوم افرق فمتحقق
 العلة او شرطه عين قبل المراتب عدم العلة متبادر بوجه عدم المعدوم
 وعدم المعدوم بوجه عدم العلة ضرورة استحالة ايجاب شيىء لنفسه
 فالتناقض احد ما هو متصور من الاخر فكيف يكون قوله ولا يكون
 مستدركا اذ لا يكون فيه ذلك اقول بينه لا دخل لقوله ولا يتحقق
 في بيان ان عدم العلة عدم المعدوم عدم المعدوم على نفسه لان
 قوله عدم العلة بوجه عدم المعدوم غير با لا بوجه كذا متعلق
 في حقيقة عدمه لا في حقيقة شيىء بل ذلك بان بين عدم العلولى له
 بوجه عدم العلة بخلاف عدم العلة فيلزم والمتبادر لان عدم
 العلة ايضا لا بوجه عدم العلة ضرورة استحالة ايجاب شيىء لنفسه
 يكون وكذا مستدركا في المقام فلو انما يقال ان يقول بين قوله
 ولا يتحقق هو ان عدم المعدوم حيث انه عدم المعدوم لا بوجه عدم
 العلة اصل سواء كان العلة على ذلك المعدوم او على العلولى افرق
 وقد العلة من حيث انها على اول من كل شيىء بخلاف عدم العلة
 من حيث انه عدم العلة فانه عدم العلة انما هو معلولى لتلك
 العلة من حيث انها معلولة لها لا من عدم المعدوم ايضا لعدم العلة
 انما يكون معلولة من حيث انها معلولة لانا نقول لا يمكن ان
 عدم المعدوم حيث انه عدم المعدوم لا بوجه كذا بل من حيث انه

عدم العلم فليس القول لا يفي على من لا يستعدان هذا الذي كره
بقوله وقد يحتاج احكاما ذكره في توجيه قول العلم ولا يفتك على
يحيى شيئا عند ان العكس قد لا يفي على من لا يفتك على شيئا
فيه دون الاصل او لا حاجة اليه ثم اقول قد جعل قد سرج
تولد عدم العلم بوجوب عدم المعلول متصفا مع مقتضى مطوية على
مع قوله وعدم العلم لا يوجب عدم العلم وليس على كنه القول
على عدم العلم وعدم العلم اقول لا حاجة الى اعتبار كون
مطوية لان قوله وعدم غير باللا يوجب لك يتضمن بقوله وعدم
المعلول لا يوجب عدم العلم ضرورة وفعل المعنى غير العلم
ولذلك يكون على الاستدراك الذي ذكره قد سرج على ذلك لا با
قوله او لا يجرى عنه ذلك علمه لا لا يخفى **قوله** فان قيل الحكم
بالعلم اذا كان صادقا او قيل القول وتخصيص هذا الجواب هو
رفع العلم ورفع العلم او اذا قد ارجع قطع النظر من تحقق وقوعها
سواء كان في الخارج او في الذهن وان وجودها لا يرتب
على ان مع المعلومات يكون العقوى والعالية ويكون رفع العلم
على رفع العلم ولا يكون موجوده في الذهن مدخل في كنه العلم
والذي ان لا يفتك على العلم في الذهن فالاعتناء بالعلم في
بعض سبب الوجود في قول الوجود والذنب ولا يكون عدم
المعنى هذا الاعتناء بعدم العلم واذا وجد من حيث انها

انها موجوده ان في الذهن ومعلوم ان يكون وجوده على من لا يفتك
على الوجود ان خفيه اي يكون العلم على من لا يفتك على من لا يفتك
وكون ان لا يفتك بالعلمية هذه الاعتناء بسبب الوجود والذنب
اي وجود كل شيئا على الوجود ان خفيه هذه الاعتناء بكونها
الذنب فان ذات عدم العلم على ذات عدم العلم وليس على
غيره فان اي يكون بعيدا ان يفتك في قولنا وجوب على ما كان
بعضنا نظرين في هذا الكتاب ثم قيل في توجيه الوجودين في
الذنب لان العلم لا يفتك على ان يفتك بوجوه اخرى وهو الذي
العلم ان اذا حصل في الذهن فافتك على اعتبار ان العلم على حيث
انها موجوده ان في نفس الامر مع قطع النظر من خصوصية العلم
الذنب وبهذا الاعتبار يتعطف اعتناء بالعلمية فان عدم العلم
باعتبار حقيقة عدم العلم مع قطع النظر من خصوصية العلم
الذنب حتى لو كان محققا في الخارج فكمثال ان علمه بما لا يفتك
عدم العلم فان علمه عدم العلم باعتماد وجوده في الذهن على
فرض وجوده في الخارج لم يفتك على العلمية وانما يفتك على حيث انها
موجوده ان في الذهن ومعلوم ان وبهذا الاعتبار يتعطف على
بالعلمية او العلم على العلم بالآخر ويكون توجيه كل من العلم
بعدم الوجود كنه العلم لا يفتك مع ان ما ذكره ادق وحيث
اقول ما ذكره من التخصيص هو وروايت قوله لا يكون موجوده في

فقط العرفي يمكن تصور مفهوم الوجود على ما هو عليه انما فسر الوجود
 وكذا لا يمكن الاخبار عنه اذ لا يمكن تصور الاشياء على ما هي في
 الواقع انما لا يمكن تصور مفهوم العرفي دون ملائمة هذا فسر الى
 البصر ولا ينبغي ان يكون هذا الكلام وان كان قد كان لا يصلح
 مراد و قدوم لعدم وجودي في هذا الكلام من ان لا يتصور ان الوجود
 في جري في جميع المقدمات المتقدمة فيها الا انها قد كانت في جريان
 لعدم اي السبب يمكن ان يتصور الوجود على ما هو عليه
 فكذا لا يمكن ان يتصور ان الوجود يمكن ان يتصور الوجود
 الى تصور الوجود في الوجود الى غير ذلك من المقدمات كما
 معناه الحقيقة الى وجوده وهذا لا يصلح ان يكون مراد و
 انما يرى ان لا يتصور عدم الاخبار بالواجب بل يرى في
 السبب ايضا **فان** مراد الشيخ من انه لا يصير غير انما هو جريان
 انه اقول بهذا الجواب يعني على مراد الشيخ من الاخبار عن الوجود
 المطلق انه يصير موضوعا للحقيقة الصادقة وان كان من الاخبار
 عن شيء الحكم على سوا كان صادقا ام لا وقوله لا يصير غير انما
 ذلك وقع لفرق بين الموجبة والسالبة فكلما كان الوجود
 لا يتم على الحكم او لا يتم على الحكم من تصور الحكم عليه فهو
 الذي يتصور منه نظرنا لاعتقاده من الشيخ من ان الاخبار عن الوجود
 بالسبب يشترط في نقل عبارة منقول قال لعدم المطلق بل

بغيره بالواجب واذ لا يفرق عنه بالسبب بغيره حصل له وجوده
 ما في الذين لان قولنا هو متضمن اشارته والاشارة الى الوجود
 الذي لا يتصور له وجود ما في الذين حال العلم الا ان بين مراد
 الشيخ من الوجود بغيره ليس هو الوجود ثم يجب ان يكون
 بالموجبة الصادقة الخارجية ثم لان كل ما حكم عليه بسبب
 يكون موجودا في الذين ينبغي ان يجعل موضوعا للحقيقة الموجبة
 الحقيقية والذين ينبغي ان يكون عليه حكم واخذ انه موجود في الذين
 و معلوم ان لا يقتضي صدقها الوجود الموضوع في الذين
 و انما يرى ان يجعل موضوعا للحقيقة الخارجية الكاذبة اذ
 ان الحكم لا يتصور ان يقتضي الوجود الحقيقي السالبة والفرق
 بينهما الا في صدق الحكم لا في صدق الوجود ولا شك ان عدم الصدق
 ايضا لا يصير حكما عليه ويجزأ عنه في الحقيقة الموجبة الصادقة
 الصادقة لا يصدق عدم في انما يقع اقول ما قلنا يدل على ان
 الاخبار عن الوجود بالسبب على ان يصير معنى انه لا يمكن
 ان حكم عليه حكم سلبيا اي بغيره حكم السلب كما لا يمكن ان
 حكم عليه حكم ايجابيا وهذا لا ينافي تخصيص الاخبار بمعنى آخر
 اي معنى محض وقوله موضوعا للحقيقة الصادقة فالواقع مع
 قطع النظر عن حكمه واخبارنا بكونه ايجابيا ثم اقول تخصيص
 الدعوى بالخارجة على من عدم الفرق بين ما يكون موضوعا

وجود

مقتضى صدق القضية وتحققها وبين ما يكون مقتضى الحكم فيها على ما
حكم به في نفسه لا لمقتضى غيره في الوجود الذي في نفسه
ما ورد من ان عدم القضية لا يغير كونهما على ما
ويجوز عنه **فصل** والعلم بالتركيب لا يكون بعد العلم بالجزء
اقول المراد بعدم المطلق في هذا المقام ان يكون هو الوجود
وهو رافع الوجود وعلى كل من التقديرين المراد منه اما مفهوم
والعدم او ما صدق عليه لعدم وعلى جميع تلك التقادير المراد منه
اي من العلم ان العلم بالوجود او بالعدم في التقدير الثاني
اما ان يكون المراد من العلم ان العلم التقيضي او العلم بالعدم
الاعم وهذه الاحتمالات تجري في عدم القضية بطريقين
المراد من عدم القضية الى المفردات كعدم زيد وعدم عمرو
او العلم بالقضايا التي خارجة عن الدين ويحصل من طريقين
والاحتمالات هي لاثبات كثرية والاول هو عدم الوجود او ان كان المراد
من العلم بيان مفرداتها ومن العلم العلم بالعدم مفسود ومن العلم
بالعدم المطلق العلم بمطلقا اعم من ان يكون جليا او ضمنيا
فصل في اشتراطية معرفة الاشياء بالعدم المسمى بين القول وبطلان
ايراد ذلك وهو ان مطلق عدم المطلق في ذاته من لا ينافي
كونه عدم مطلقا نعم ينافي كونه معدوما مطلقا وهو من لا يكون
ان يبرأ من الوجود ان عدم المطلق ما دام مطلقا لا يعلم

يعلم اصله ولو كان معناه لان ذات عدم المطلق لا يتحقق حقيقة
و معلومته على تقدير الوجود في الاشياء كونه مضافا لا يستلزم مطلقا
ما ان كونه مطلقا وما حاصله في هو ما نقله السيد سحر في كتابه في
من بعض الامور انما نقله من جواب على ان المراد من عدم المطلق
ما اعتبر عدمه لان في نفسه اصله بخلاف كونه الوجود فان جوابه تام
والمراد من عدم المطلق هو رافع الوجود والمطلق على ما هو
المشهور بينهم او حاصل جوابه هو ان لا ينافي ذات الوجود
المطلق العلم بالعلم المطلق ما دام مطلقا وبين القول بالعلم
بالعدم المضاف لان العلم بالقضايا لا ينافي العلم بالمطلق
ما دام مطلقا قال السيد سحر في جوابه عن الثاني في انقطاع
كما لا يخفى نعم ان كان المراد من عدم المقنوم سقط جوابه
او عدم ايراد على ان المراد من عدم ما صدق عليه عدم فبما
ثم قال السيد سحر وكذا ما ذكره الشيخ في تعريفه لكن لا يظهر
فريق بين المعنويين في ذلك وكان قد التفتت هو ان ينافي
بذلك اللفظ لعدم وجوده من عدم بشرط ان لا يكون متعقبا
بصدق من الصفات ولا يكون معدوما مطلقا ولا شك ان ذلك لا
كونه معدوما مطلقا فيصير حاصل كونه ان عدم المطلق تام
مطلقا لا يغير عنه وانما انه لا فرق بين عدم المطلق والعدم
في ذلك ثم قال السيد سحر في فائدة لا جازم الاخبار ما صدق عليه

المراد بالعدم المطلق ما صدق عليه العدم المطلق على ما خرج به من كمال
النسبة في حق ما صدق عليه العدم المطلق واما ما ذكره السيد في الماينة
حيث قال في كلام الشيخ ان ما يصدق عليه العدم المطلق ان
و اما التوجيه الذي ذكره ليقطع عن الوجود في حق ما يصدق عليه
والى التوجيه التي فيه وكذا ما ذكره في توجيه التعريف لا يعرف منه
وسمى على ما هو المسمى فيه واما الذي ذكره في وجوده بان الكلام
على تقدير ان يكون المراد بالعدم المطلق ما صدق عليه في حق
من غير ما قد تقدم الى شي آخر اصل السلب لوجوده المطلق ثم ما
ذكره من الوجه في شبه الكلام الشيخ فبقية ان ما ذكره الشيخ
في قوله انهم وانهم على العدم المطلق لا يتنازع العلم به في الدنيا
فيه وجوه انه قد في العدم المطلق فالمراد بالعدم المطلق لا يقال
العدم المطلق سواء كان كمالا او كمالا وفيما تقدم يكون حكم على
الحالات بانها كيف يتصور ورون هذا من فواك هذا ما وصل الى
من الموانع التي علقها بعض المتأخرين واما **العدم المطلق**
وتجوابه من الاول ان العدم المطلق هو القول ان العدم المطلق
في الكلام على انه حصل العدم المطلق على العدم المطلق على
النسبة التي هي في حق ما يصدق عليه العدم المطلق فيكون حكمه
على ما صدق عليه العدم المطلق على ما اشار اليه في كلامه
كتب على قول الشيخ ان النسبة في حق ما يصدق عليه العدم المطلق

المطلق في حق ما يصدق عليه العدم المطلق على ما اورد
لا يكون معلوما ولا يخرج عنه وانما انه جعل التعريفه وحده في
الجواب الثاني وبذلك عليه ايضا ان التعريفه فصار على الجوابين
والاول ان العدم المطلق ما ورم معدوما مطلقا لا يخرج عنه
فصل في اعتبار العدم المطلق في اعتبار معلومته به في الوصف
وموجوبته في العدم المطلق وحكم على تقدير كونه معدوما مطلقا
وتوفاي في جوابه ان العدم المطلق لا يحكم ولا يخرج عنه
ومعقبة كان وصفه وعلله انما افردت في بالذكر وتصله من
والاول انك سببه كرها واما بعد لولي هذا اللفظ معدوم
والعدم المطلق من غير انما يكون معدوما مطلقا من غير
اعتبار معلومته به في العدم المطلق على ما يدل عليه قوله المعدوم به اعتبار
انما فيه واما بعد لولي مع انما في العدم المطلق معدوم به
والانقضاء في تطبيق على ما قرنا **العدم المطلق** لان العدم المطلق
ما ورم معدوما مطلقا لا يكون معناه اني ملكة اقول بعد كل المطلق
على ما يصدق عليه العدم المطلق في الشرع اليه في الماينة
على ما تقدمه وبذلك عليه قوله في غير ملك كماله من حال وجوده
في العدم المطلق في العدم المطلق فاعلم ذلك فخط مشي في العدم
المطلق بمعنى العدم المطلق اى حال يكون موجودا او معدوما
وبين العدم المطلق بمعنى السلب لغير الصفات الى غير الصفات

على ما ساد فيه قد سكر حيث قال بعضهم آفة كونه بالخلق ما يكون
مضافا الى الوجود بالخلق والمادة المضاف الى الملك ما يكون مضافا
الى خصوص احد الوجودين وكل واحد قد سكر لا يتخلو عن انما الية
قال الخلق الذي هو الله لا يكون بالخلق اقول هذا الكلام من
المتكبر خرج في انه من عدم الخلق على سبب لوجود الخلق وما
اورود من النظر حيث قال بعدم الخلق لا يمكن ان يعلم الا
بعد العلم بعدم الخلق يقتضي ان يحل عدم الخلق على مقدم
السبب الغير المضاف لان عدم الخلق به والشيء مضاف الى
الوجود بالخلق كذا ان عدم الخارجي مثل مضاف الى الوجود
وتوحيلى انه اراد بعدم الخلق ان لا يضاف الى خصوص الوجود
وبالمضاف المضاف الى خصوص الوجود الخارجي او الذي في
بعد من اللفظ نقول في ذلك يمكن دعوى كونه تصور الله كونه
الخارجي مشد على تصور الله كونه بالخلق وهو متضمن هذا
فقط بين المتعين **قال** او نحن نتصور كونه الله متنازعا
يتراى من مجموع كلام المتكبر والجمهور وورب بانه ان من مقصود
الجمهور ان اثبات كونه الله كونه له ضرورة في العقل ان يكون
مطلوبا متصورا في المادة ذكره الشيخ من انه لا يعلم ان الله
معلوم بان له ضرورة في العقل والله يعلم كذا في
اننا نلاحظ ان في توجيهه قد سكر **قال** ان الله المضاف الى الملك

10

قد سجد في حاشية الجواب وروى عليه صاحب الجواب في جوابه
 اقول بما قرره ناظر ان قوله قد سجد وايقظ قدوم مقدم
 المتعلق بسكونه قدومه ولو لم يوجد ما الى قوله او يتبرأ الى
 محل نظر لان هذا الكلام انما يقع لو كان المراد بالمتعلق المتعلق
 انما هو ذلك لا بشر ان كان قد وقع في ان المتعلق انظر الى المراد
 المعبر عنه لا ولا وكذا قوله ولا اقل طمس مثا ركض مقدم انما
 في ذلك لان هذه المشاركة في الظاهر اذا كان المتعلق معبراً في
 انما جزاء مقدم والمتعلق الذي معبر في المقيد هو المقيد
 لا بشر طه جواب ان مراد مقدم هو انما لا يكون غير مراد
 في الكلام ان لا يقال التدرج كونه غير معلوم وغير غير غير غير
 في المقيد او مقصوده وذكر انما لا محالة المتكلمه وان لم تكن
 مرادة التدرج بتوجهه لما كان قد سجد في حاشية الجواب
 المتكلمه في حاشية ان يذكر المتكلمه في الجواب اي سجد لا شيء
 لكنه لم يقر متي حاشية لا ذكره في جوابه فيقول من البعض بذلك
 ما ذكرناه قوله كيف لا وما يصدق عليه مقدم عدم المتعلق
 من افراده بعد في مقدم عدم المتعلق ضرورة ان
 كل فرد من افراد عدم المتعلق فانه متعلق الى شيء وكذا
 قوله في حاشية الجواب وكذا قوله في حاشية الجواب
 فانه لا يجوز ان لا يقال في حاشية الجواب وهو المقيد

بداه

بعد في حاشية الجواب في جوابه انما لا يكون ذلك كونه
 على ان يكون المراد بالمتعلق المتعلق لا بشر في دون المتعلق
 لا شيء فقدم ثم سقط جوابه من الجواب من انما لا يكون ذلك
 بعده على الفرق بين المتعلق والمتعلق لان اخر اخص المتعلق في
 شيء المتعلق به ما عليه عدم الفرق بين المتعلق والمتعلق في ذلك لا
 معلوم به المتعلق به ما عليه عدم الفرق بين المتعلق والمتعلق في ذلك لا
 بتوجيه معلوم به المتعلق به ما عليه عدم الفرق بين المتعلق والمتعلق في ذلك لا
 في عدم المتعلق به ما عليه عدم الفرق بين المتعلق والمتعلق في ذلك لا
 على ان يقال نفس هذا الكلام قد مر ان عدم المتعلق لا يكون
 لا شيء في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب
 بتوجيه من تقرير عدمه في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب
 الجواب من الجواب ولا في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب
 في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب
 على ما صدق عليه في الكلام في ان المراد مقدم عدم مقدم
 ان الجواب من الجواب ولا في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب
 به في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب
 من الاول بجوابي با و في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب
 من كلامه في الفرق بين الجواب من الاول والاول في حاشية الجواب
 الاول بجوابي في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب ولا في حاشية الجواب

والاخبار على ما تعرف لا تعرف ان يكون العلم على العلم
على المعلوم وادوا صدق عليه المعلوم على ما هو في ذلك
هو انما هو في مضمون العلم لا ما صدق عليه المعلوم في جرائه
هنا ان ياتي الاخبار من العلم الذي كان مطلقا في الواقع
بانه لا يجرى فيه حين كونه مطلقا وقوله لا يظهر الفرق بين الحق
في ذلك بانه ان معنى قول الشيخ العلم المطلق لا يجرى فيه
الجواب انما يحكم على العلم الذي هو حقيقة مقابلة لا يجرى
او كان مطلقا في مضمون العلم المطلق ايضا كذا في ادوا
صاحب المطلق لا يجرى فيه ايضا وفيه نظر في اصدق ان المطلق
لا يجرى فيه ما دام مطلقا ولم يصدق ان المسمى لا يجرى فيه ما دام
مطلقا في نظر الفرق باقرب ما وقوله وقال الجواب ان تعرفت
معناه وان الجواب يكون باو في تعرف لان الكلام هو ان
فيما يصدق عليه العلم وجه التسمي كان مبنيا على ان المراد
ما صدق عليه المعلوم لكن لا يظهر الفرق بناء على ان
ما صدق عليه المطلق والمضائق وانت تعلم حال هذا الكلام
وقوله وانظر معنى العبارة هو الثاني والثالث اي في مضمون
العلم المطلق والمضائق وما صدق عليه المطلق والمضائق
من كون كونه العلم على العلم في الاول اي ما صدق
عليه المعلوم والمطلق والمضائق فانه في الاخبار او يجب ان

المعنى في خبرين العلم كالمعنى في الاخبار او على المعنى على ما قررته في هذا
ما يسميه في هذا المقام والحمد والستمان وعليه السلام **في**
وذكر افضل المحققين وهو المسمى بالطوسي وحاصل كلامه ان كلامهم
مخرج في ان نزل العلم ليس في اللفظ على ما يظهر من تفسيرهم المسمى
والعلم هو ما حكم بان كل علم خلاف البديهة او لا ثم استدلوا
ذلك وبجواب كونهم يفسرون اللفظ الموجود والمعلوم بمعنى آخر
غير ما يفسره الجمهور يعني على اللفظ من كلامهم هذا اقول لو كان
الموجود في كلامهم هو الموجود والمعلوم في كلامهم هو الموجود
فما صدق لا يكون الاحوال والحال لا يكون الا صدق اما انما
تظن واما الاول فكلان الا اسطر بين الموجود والمعلوم
عندهم مخففة في الحال وفي الحاجة في تعريف الحال الى القيود
المشاهدة للاختلاف على ما نقله التسمي بل يذكر المصنف يخرج جميع ما
غير الحال ويضع موضع ما هو الحال الى ان يكل المصنف المذكورة
في تعريف الحال على غير ما نقله المحقق عنهم بل على المعنى العام لغير
وفيه تكلف تام ثم اقول قد اقاموا بعض المحققين ان مضائق
عندهم معدودة وهذا يظهر من بعض ما نقله المحقق عنهم فاس
قوله فخر في خبرين الباري اقول وجه ادفع عنها التسمي
انما ان الكاتب الاول كاتب المضائق الاول من حكم لا يفرقه
من المضائق المعروفة على ان ذلك مثلا معاير لان ذلك

مبني

لا كانت تلك المفاهيم متكررة بتعدد تفصيلها غير أنها
جامعة هي قاعدة الحقيقة أو العارض لها باعتبار أنها ليست
كونها قاعدة أو عوارضها وأما على أن المراد ما يطلق عليه
قاعدة الحقيقة أو عوارض الحقيقة هذا ثم اعلم أنه إن المراد في
الحقيقة فخر خارج مطلق فغير صحيح انتهى اطلاق في العوارض لما حجة
فأجابوا أن كان المراد في الحقيقة بحسب المفهوم مثل يقول
مفهوم الملك تب ليس بين مفهوم الملك ولا غيره يمكن أن
يدعى أنه بدعي وما ذكره تبيين عليه ويوجد عليه أن يكون
نفسه الحقيقة في الدنيا في التصاقه بالآخر كما لو افترض
مفهوم الجمل فانه مع كونه نفس مفهوم الجمل في نفسه عليه
مع ويصدق بالكلية وجواب أن المراد لا التصاق في نفس الفرد
على ما هو شأن الحقيقة المتعارفة وإنما كان المراد على أنها ليست
بين حقيقة أفرادها ولا جزئها فقط انه غير بدعي بل هو حقيقة
نعم يظهر في البعض وهو ما عدا الموانع الموانع من الموانع
اللازمة بحسب جوهرها من العوارض المتعارفة لا تفك كما
عن الحقيقة بحسب الموانع والواجب أن الموانع الموانع شكل
كيف وتلك العوارض التي كانت متحدة بالحقيقة التثبت
بالنفس وإن كانت عامة التثبت ليس كما حقيقة قدوة
في موضوع **قال** فمما يبره أنه ليس شيء منها عينها ولا

ولا واحد منها آية ولا فرق بين الموانع والموانع بين عاينتها
ولا ما عدا الحقيقة كما فعلت في سكون وكلام التي في سكون
والله في ذلك لا فرق بين الموانع والموانع ولا كون التثبت ليس عينها
ولا جزئها بل كل ليس كما فعلت في سكون **قال** فمما يبره
في الخارج هو وجوده قبل عليه ثم إذا كان جزئها خارجا واجبا
الجزء الذي لا كان مقدرا مع كل في الخارج لغيره اطلاق خارجا
موجودا فانه لا أن يكون المراد من الجزء الذي لا يكون
على ما هو المشهور في سكونه وأقول في ذلك ما جاء في التثبت فانه
من كنهه هو اطلاق خارجا والواجب أن المقسم كونه موجودا في الخارج
بالذات والحداد الذي لا يكون كونه موجودا في الخارج
الحداد بعرض مع ذلك التثبت في الحقيقة التثبت بعرض اطلاق
مع التثبت لم يثبت كونه موجودا في الخارج بالذات **قال** بشرط
أن لا يكون متعلقا حتى التثبت في هذه الحقيقة والعارضات
التي هي **قال** لا شك في كونها لها ثباتها في هذا الموانع
بشيء على أن المراد من كونها لها ثباتها بحسبها أنها بحسبها في ذاتها
على ما قدروا انهم في الحقيقة وبذلك عليه كلامه في سكون في هذا التثبت
حيث قال انه هو محل التثبت كونه في الحقيقة والعارضات ما عليه
وهو أن المراد كون التثبت انسابا بحسبها على قولنا لا
كان كون التثبت انسابا بحسبها على قولنا لا

والشك فيه بناء على ما تقدم من ان العلم بالحق يقضي بانه لا يشك في كونه
الا ان العلم بالشيء على ان يكون المراد من الشك في كونه ان
الشيء لا يعلم بالحق بل يعلم باليقين به بعد ما ذكرنا من انه لا يشك
في وجوده على وجهه بل العلم بالحق على كونه الا ان الشك
ليس بجعل الجاهل **في** فعل هذا ما لم يكن انما ليست بجعله
في ذكره الله ثم اخوانه في بحث وهو ان هذا الدليل لو تم
لهدل على الوجود ايضا غير مجعول او لو كان الوجود في كونه
المعية موجودة مجعول على ما حققه قد نزل من الشك في وجوده
والفعل على الشك في موجوده وان الشك مستلزم للشك في كونه
والشك في كونه ان المعية المركبة لا يشك في البسطة على
تغير في موضعها فيكون من الشك في وجود الفاعل الشك
في كونه الا ان الشك في كونه لا يشك في كونه فيكون نظرا في
من كلام المتكلم بان لا يكون الشك في كونه موجودا لزم في
الشك في وجود الفاعل الشك في كونه في كونه الفاعل على
ما احرز به الله ومعلوم ان الشك في كونه لا يشك في كونه
من الفاعل مستلزم للشك في كونه الا ان الشك في كونه لا يشك
في كونه من الفاعل في كونه ان الشك في كونه لا يشك في كونه
لا يشك في كونه في كونه بل يجب على العلم والحق في كونه
ان لا يشك في كونه في كونه ولا يشك في كونه في كونه

والشك فيه بناء على ان العلم بالحق يقضي بانه لا يشك في كونه
الا ان العلم بالشيء على ان يكون المراد من الشك في كونه ان
الشيء لا يعلم بالحق بل يعلم باليقين به بعد ما ذكرنا من انه لا يشك
في وجوده على وجهه بل العلم بالحق على كونه الا ان الشك
ليس بجعل الجاهل **في** فعل هذا ما لم يكن انما ليست بجعله
في ذكره الله ثم اخوانه في بحث وهو ان هذا الدليل لو تم
لهدل على الوجود ايضا غير مجعول او لو كان الوجود في كونه
المعية موجودة مجعول على ما حققه قد نزل من الشك في وجوده
والفعل على الشك في موجوده وان الشك مستلزم للشك في كونه
والشك في كونه ان المعية المركبة لا يشك في البسطة على
تغير في موضعها فيكون من الشك في وجود الفاعل الشك
في كونه الا ان الشك في كونه لا يشك في كونه فيكون نظرا في
من كلام المتكلم بان لا يكون الشك في كونه موجودا لزم في
الشك في وجود الفاعل الشك في كونه في كونه الفاعل على
ما احرز به الله ومعلوم ان الشك في كونه لا يشك في كونه
من الفاعل مستلزم للشك في كونه الا ان الشك في كونه لا يشك
في كونه من الفاعل في كونه ان الشك في كونه لا يشك في كونه
لا يشك في كونه في كونه بل يجب على العلم والحق في كونه
ان لا يشك في كونه في كونه ولا يشك في كونه في كونه

او

منه فحقه من المراتب كما لا يخفى **والسنة** وان اردوا ان يكون
عند تحقق البطلان واجبا نظرا الى خبره فان قلت هذا الوجه بان
هو البطلان الذي هو خبره لا ينافي البطلان الى ان يجمع عليه
وان قيل ان البطلان من كين وان كان ليس بالبطلان الى ان يجمع
واحد منها غير مجموع قلت قد تقر في موضعنا ان الجواب الى
الغير لا بد من جعل في هذه النقطة التركيب من الواجب وهو
بان السنة التامة الباطلة لا يكون الا فاعلى **والسنة** مروه
لانهم اذا لم يكن اذ اقول مثل هذا برهنا على تقرير اسمهم هو ان
المفروض ان البطلان غير مجموع في حد ذاته وانما هو باطل
في وجوده وانما علم بزم في الجملة بالكلية وان في الجملة بالكلية
بالكلية فبطلانهم كين والمفروض ان البطلان ليس بالكلية
والبطلان مجموع ان وجوده وانما مجموع ذلك وانما هو البطلان
منه اذ لا فاعلى لو لم يكن البطلان مجموعا بالكلية وجوده كين مجموعا
لوجوده ان يكون مجموعا في ذاته وكون وجوده وانما هو البطلان
الوجودي يكون وبما قد ظهر ان تقريره ان ظاهري ولا يخفى انه
لو كان المراد في هذا المقام كون البطلان مجموعا في الجملة اندفع
المرتبين كلامنا في خبره عن تقرير اسم السنة لكنه قد انظر
اذا لم يذهب الى ان البطلان غير مجموعا في ذاته فبطلان
هذا التطور كين في بزم بقدر الواجب ثم اقول الجواب

آدم

الجواب الذي ذكره المصنف في السنة لاني المذكور لا يخفى في
تقريره انما هو البطلان بطريق عليه كما يظهر في ما قبل فان اردوا ان
يكتسب كلام المصنف في السنة الذي قد ذكره ما يندرج
في رتبة عليه وان اردوا بوجهه وتقوية بقدر الامكان فهذا
مجانس له وانما هو الاول كما يظهر من ايراد اسم عليه حيث قال
وهذا التقدير مع انه يقتضي ان يكون بدل قوله **السنة** بوزن
ان يكون وجوده من ذواتها الباطلة من ان المعنى يمكن
ان يكون على لوجه ونفسه واعلم ان هذه مما ذكره المصنف
مستقربا ان يثبت من كلام المصنف لانه ابطال السنة في
قائل **السنة** فاعلى في ظهور الجواب اعلم ان كلام المصنف
وذكره سنة من فان جعل ان يثبت ان البطلان مجموع
في نفس الامر فاما يتوجه السنة ان وان جعل البطلان
مجموعا في نفس الامر في الجملة يتوجه السنة التامة وكون البطلان
لانه اذا لم يكن البطلان مجموعا في نفس الامر فاما ولا وجود
لم يكن المركب مجموعا في نفسه لا وجوده او ليس وجود المركب لا
وجوده ان البطلان وانما هو البطلان في نفسه السنة ان بل
يتوجه سنة اخرى وانما هو بزم في الجملة بالكلية عن البطلان
من القول بكونه غير مجموع في ذاته فيجوز ان يجعل بان كان
البطلان مجموعا من حيث الوجود كما لم يكن اذا جعل الزاوية

بالتفصيل ونسب كل واحد بالبيان ان القسم من البسيط في مجموع
 في ذاته والمركب مجموع في الحقيقة يتوجه السند ان وان قسم البسيط
 غير مجموع مطلقا في ذاته وانما يجب الوجود والمركب مجموع
 في الحقيقة يتوجه السند الثاني دون الاول عام والجواب من
 قبل ان القسم ليس مركبا وانما يجوز ان يكون المجموع مائة ليس شيئا
 من اجزائه ولا شك ان المجموع صحيح الى جزئه وقد عرفت ان
 المحتاج الى غيره مطلقا لا بد منه من اجله وفاعل فان يتحقق
 والمحتاج غيره في كل معاد كما ذكرنا لكونه عام وهو جواز
 احتياج المجموع بدون احتياج شيء من اجزائه بدونه في
 الجواب الذي ذكره المصنف في تفسير كلام المفسر في التفسير الاول
 ويمكن ان يكون تعلق الجمل بذات المركب وان شيء في الحقيقة
 انهم الا ان يحل الجواب الذي ذكره المصنف على هذا المنع الثاني
 اذا السند ان ساقط ان اذا احتياج من حيث الوجود من
 حيث الانضمام ليس احتياجا ذاتيا واعلم ان تحقيق جمل الحقيقة
 المركبة يكون ذاتيا في كلام المفسر لا ذاتيا في ان يكون السند
 الجمل في كلامه مطلقا بان يقول لو لم يكن البسيط مجموعا في ذاته
 لم يكن المركب مجموعا الى آخر الكلام ثم ترد في جعل المركب مجموعا
 في الحقيقة فيكون ان المركب لو لم يكن آفة ولا يفرغ عليك
 ان هذه الحقيقة هي نتيجة الشرطين المذكورين ومع هذا الكلام

الكلام ان المصنف في معنى الحقيقة الاولى على ما فسر به المصنف في الاولى
 والى الثاني في الحقيقة الاولى وفي الحقيقة الاولى لا يوجب عدم مجموع
 الحقيقة عدم مجموع الحقيقة المركبة في ذاتها في الحقيقة مستقلة وفي الحقيقة
 في ذاته وان لا وجود لها مطلقا في الحقيقة مستقلة والسند على ما ذكره المصنف
 وتوجيه كلام المصنف ان معنى الحقيقة التي هي النتيجة ربع الى الحقيقة
 الاولى التي هي الصغرى واليه اشار حيث قال يجوز ان يكون
 حقيقة المركب مجموعا على تقدير عدم مجموع الحقيقة **في الحقيقة** في صفة
 الانضمام آفة لا يتوهم انه يصير العلة بغير المعاد او المعاد عدم
 المجموع وهو رفع تعلق مجموعا ووجودات الاجزاء الذي هو وجود
 الكل والعلة هي مجموع العدمات كيف وعدم المجموع قد يستند
 الى عدم واحد من الاجزاء مع وجود الباقي فكيف يتوهم ان كان
في الحقيقة وفي حاشي القلبية وفيه نصف لا يخفى انه لو لم يكن الاثنا
 على المصنف استغنى لا يلزم ان يستلزم الحقيقة كما فعل المصنف في الاول
 السامع والمصنف في قوله الثاني وفيه يفرص حصول على حال
 فبذلك في الحقيقة **في الحقيقة** وفي الاول ما لم يوجب السند ان
 عبارة ما في الحاشي لا يلزم **في الحقيقة** والحقيقة المركبة اقول اي
 تركيبها خارجا او لاجزاء الحقيقة مجموع لا يجوز الاحتياج فيها
 في الخارج ولا في العقل او حصلت في العقل بوجوده في الحقيقة
 صحتها في الحقيقة وصدق لاجله وانما او حصلت في العقل

في الحقيقة الاولى
 في الحقيقة الاولى
 في الحقيقة الاولى

سبعة على نحو التفصيل فكل مادة اصبحت منها اربعة او خمس
 كل من الجنس والفصل بدون واما قبل من ان الفصل على
 ثمانية اربعة على صفاته من التحسين والتبسين وغير ذلك لا اربعة
 لا اربعة اقسام الا ان يكتف بثلثه او القدر من الاقسام في المركب
 الحقيقي **قوله** ويكون الجواب عنه بعد التفرع عن الاستزاد
 آية اقول هذا الاستزاد يقتضي ان يكون الجواب عن الجواب في
 مركبا ففصلها ضرورة حتى لا يصبغ بين الجواب والاولى والاولى
 من فصول الجواب الى اصل من الفصل الاول والثاني مثلا ان
 الاستزاد والجواب الثاني والجواب ايضا من الجواب ليس لا
 ما ذكره المتقدم في شرح الجنس ثم الجواب عن الاول ان من
 قال بهذا الكلام لم يجرؤ على تركه عليه من امرين متباينين
 في الترتيب بحيث لا يربط او الكلام فيه على ما عرفت آتيا ومن
 انشأ بان الاخرى بدعي وما ذكره تنبيه لا مثله لاجلانية
قوله ويجاب بسبب وانه لا يمنع على ما هو الكمال انما قال على ما هو
 الكمال ولا يمنع سبعة اخر كما راوتت خبرا به لا يمنع هذا
 بل على السلك اثبات مشاهات ليست له منع من الجاهل
 ابطال المنع **قوله** على معنى ان يكون لكل واحد منها وجوب
 لا يخفى ان ذلك مستلزم لتفصيل الذي ذكره المتقدم في
 حيث قال اني لا مسمى وجوده الا على ما ليس من غير الاشياء

قد كان في الوجودات اربعة اجاب على ما ذكره

الا متباينة الوجود بين الاشياء نعم يمكن توجيها لتفصيله كونه في
 كنهه قد سطر بقوله لا على ان يربطه بان يكون المراد ان
 جبره وجودا متباين الكمال وجوده لا فرق وكذا ان يقيد الثاني لا
 مدخل في تفسيره الا متباينة في الخارج على انه جازي في التركيب
 او الجنس على خلافه في المادة والفصل من العدة خبره ان الفصل
 يزول الفصل وبقيت خمسة من المادة ايضا سطر ان الفصل
 وهو ان قد بشره لان صورة الجنس اذا افادك كان مادة
 خبره ان العدة يزول الفصل وبقيت المادة بقية الجنس في
 هذه من التفصيل ويكتفي بما ذكره المتقدم **قوله** في ان يشتر ان
 بالعرف المتباين لحدوثه في سلم هذه التسليم بما على من الاشياء
 على كل واحد منها وان على الجبر في عليك كيفية طريق
 البحث **قوله** والقابل ان يقول لا ثم ان التركيب الثاني هو
 له من الاجتماع على التبع ويدل عليه قول الله لان الاجتماع
 آية انه في هذا هو كونه جازي في ذاته منع تفريع قوله فلو
 على ما تقدم وكذا بين المراد من القابل المتقابل والتبصير
 بلفظ القابل لما سببه القابل انه في هذا منع بقا الاجتماع
 على مساهمة ذلك لان الاجتماع يشبه بين الاشياء هو قوله عليها
 معلوم لها فانه لا يكون معلولا للاجتماع وكذا انه في قوله لا
 يريد به العلة الموجد وبالعقل الموجد واما قول الله فلا ثم ان يشتر

لا توجد على الاصحاح في جوابه انما كان المقصود من تلك البنية
وهو السواد والسواد مركب من ابيض و اسود
وغيره فمفارقة ان تحقق المركب بعد التركيب لا يجمع ثم قوله
الشيء في جوابه ان ينفك لان المقصود ان يوضع ما اورد
الشيء بقوله وانما ان يقول وقد انه في تبديل قول المقدم
فما يكون التركيب في السواد بل في ابيضه وقوله علم يكون
المقصود من الارتفاع جميع الابرار والوارد على التفرقة الاولى
وما ذكره الشيخ في الجواب يرجع الى جواب المقدم وقد اثير له
في الجواب ان السواد اوردناه اما اوردناه في قوله
الشيء فمفارقة وقوله وقد بدلت شيئا آخر ولا بد من الابد
عن الدليل تبديله بدليل آخر ان حذف الفاعل سهل من
هذا التبديل ثم انظر ان قوله والذي يدل على ان محسوسه شيء
منه معارضة على دليل بطلان عدم محسوسه شيء منها عند الافراد
وقوله بطرا ما اوردناه لان كون الالوانية مطلقا لا بد من وجود
الابنية لتقيدها بالابنية وان كان مقادير نفس الامر كون حقيقة
على تقدير غير غير نفس الفصل يجب لوجودها غير مسلم واما
ما يقال من ان السواد في الافراد ان هذا التقدير يستلزم عدم محسوسه
شيء منها فانفراد و بطلانه معا واللازم منه ان يكون
التقدير محال لا يستلزم ان ينفك عن وجوده لا ينفك عن البطلان

باللحاظ فيقصد وحقا على ما لا يصلح البطلان الشيء انما كان
بغيره من السواد ثم ذكره بدل محسوسه غير انفراد ولا عدم
محسوسه بل محسوسه انفراد **قوله** وهذا اجماع وانما يصح المحسوس على
المحسوس محسوسا واحدا من اوردناه اوردناه بعدد وما اوردناه على
الاشياء من النظر في غير محسوسه كقول المقدم ان اوردناه من عدم
كونها محسوسين بانفراد عدم كونها محسوسين عند الافراد وانما
يقرب قول المقدم وعند الاجتماع وكذلك في التبيين الاخرين وذلك
الاحساس على الافراد على معنى ان الاحساس على جملة الاحساسات متعلق
بالافراد والافراد بعد الاحساسات لا بد من كونها في محسوسه حيث
ما هي اي يكون الكل جزءا وجوده في الخارج على الافراد غير لوجود
الكل ويكون القيد حين الاجتماع مراد في جميع الشقوق والاشياء
التي قد ذكره وذكره ان قد في المعارضة التي ذكرها على دليل البطلان
الشيء الاول ويمكن تحصيل الدليل لا يحتاج الى ايراد الشقوق
الاخرين وابطالها بان يبي لا شك ان حين الافراد والاشياء
لم يكن السواد محسوسا وعند الاجتماع ان لم يكن شيء محسوسا
لم يكن السواد محسوسا وسوى الكلام الى قوله لا لا شيء بالسواد
الا انك انية المحسوس وهذا مما ينفك عن بعض الافراد من الجواب
قوله وذلك يستلزم الاستان في الخارج من جهةها والا لا يكون
آه اقول الاستان من المعنيين فاما في بطلان ان يكون من

المتماثلين اوجه في الخارج متماثلة لوجه آخر والظاهر في الحقيقة
 يستلزم على المتماثل في الوجود الخارجي اولاً يكون اتحاداً وتخصيصاً بين
 في الوجود الخارجي بينهما ولا يفرض ذلك الوجود الواحد ان قام لكل
 واحد من المتماثلين كان في قوة قيام العرض الواحد بكلين وان
 قام بالجوهر ثم وجود الكس بدون اجزائه وان قام باحدهما
 لم يكن الوجود والا فذلك الواحد على انه قد حقق بعضهم ان الوجود
 ليس مفروضاً حقيقة وانما يتحققا شكلان اللاحقة على المتماثلين
 فتقدم الحقيقة بانها اتحاد الوجود ولا يمكن من الخارج على متماثلين
 والآخر يتجلى على حدى ولا يمكن عمل الذي على العرض منه كما لا يخفى
 ولا يلزم كون الحكم بوقوع التركيب خطأ وانما يلزم الخطأ هو حكم
 بالتركيب الخارجي وما بين من ان التصديق عبارة عن مطابقة
 الحكم للخارج فالأول من الخارج هو نفس الامر لثباته والاعتناء
 والذاتية **قال** ويصح ان يعلم ان هذا لا يعبر عنه اتحاداً
 آه لا يخفى بذلك ان الدليل المذكور جار في صورة مغايرة لما هو
 في الواقع كما يظهر بالاولى نعم يمكن قلب هذا الدليل بان يقال
 لو لم يتماثل اجزاء السواد في الوجود الخارجي فان لم يكن شيء منها
 محسوساً بانفراوه فتقدم الاجتماع ان لم تحدث هيئة محسوسة لم يكن
 السواد محسوساً ونسوى الكلام آه ولا يفرض اجزاء السواد
 في الخارج المتماثلين من الاجزاء الخارجية كما لا بد والحق في القول

والرجوع والمخرج فان لم يكن شي منها محسوسا بالقرارة فقد اجتمع
ان لم يحدث بينه محسوس لم يكن الجسم محسوسا وان حدث فذلك
مطلوب لا بد من محسوس خارج عما قد فتنه له فلا يكون التركيب
بل في ذاته وفاقله لما فيه بالجسم الداهية والمحسوس ليس
والكلام آية والفرق بان المودع محسوس بالذات دون الجسم
لانما يرد بالمحسوس المحسوس ذو جهة ولا يكون انشأ انشأ
والقرارة ان الاحساس الجسم احس بالمحسوسين مما يبرز من
لا في خلاف البديهة فالحال **قوله** في الحاشية ان لا يكون
شي منها محسوسا في الاشارة بطلان عن القسم على تقدير نقص
الادعوى لا يلزم على التقدير الذي ذكره او يصح توجيه الدليل الذي
ذكره القسم كيف وعدم محسوس شي منها عند الاشارة والاحكام
لا ينافي الاستبان فيها في الجسم عند التركيب الذي هو نقص الادعوى
وبعد على الاحساس بالانقار وفي كلام الشيخ على الاحساس
لا الاحساس بل ان الاشكال في عمله الصريح انما يصح ما ذكره بناء
على كلام الشيخ على ما وجدنا من كلامه الحاشية على انه اعترف
على كلامه واشار الى حال آخر بعيد جدا **قوله** وفيه بحث لا بد
من اجزاء الخارجية التي هي الذات آية اقول ان الجزء لا يقع اذا كان
مباينا لشي لا يكون اذ هو بحيث يحل عليه مع بقاء حقيقة الشخص
وآية الحادثة الخارجية لا يطر شر فيه كليا فلا يتنازع في

وكذا هو مقدم على ان مبايناً المقوم آخره هو ذو باعتباره
 باعتبار ان محله عليه باعتبار آخره كالذي اذا اخذ بشره
 لا يتحقق غير محله عليه واذ لا بشره شي كان محله عليه
 ما كان لا بشره شي واذا اخذ بشره لا موجوده بوجودها
 وبذلك لا اعتبار مباين للنوع ولا اتحاد مع الماخوذ بشره شي
 اي النوع وبذلك لا اعتبار يكون محله لا لا يتحقق اعتباراً في
 انصاف الماخوذ لا بشره بالباين واطل بالنسبة الى شي واحد
 باعتبار فردين متماثلين شأن الجمع ان يتصف بالصفات
 المتماثلة في نفس الفرد المتعددة وتعلم ان يكون متماثل
 بالذات والوجود محله لا على الشيء باعتبار آخره ان يكون
 ان ذلك المتحد مع زيد مثل انما وجوده محله لا على زيد
 فتأمل **فصل** هذا الجواب في الاجابة الى رتبة او رتبة ان
 اعتبار كون الاجزاء مادة ومادة اخرى في الاجزاء
 دون الله حيث العرفه فالذي ترك التقييد بالماضي
 انه يجري في الله حيث ان قوله ومادة في الخارج لوجوده
 يكون مادة في الله ان والجواب ان المادية هو الذي لم يطلع
 ان يكون محله لا عليه اعمق باي اعتبار كان **فصل** في
 ترتيب اعتبار اوله على ان في الاشياء لا يرايه الله ان
 ترتيبه بطريق المادة باعتبار الوجود الخارجي وهو اخذ بشره

لا وتسميته بالجنس باعتبار وجوده في اي اخذ لا بشره شي
 بغير عابدة قول الصنف في الخارج ولا يرد عليه في الحاشية ان الكلام
 لم يصرح بمقتضى اجزاء المادة ان لم يطلع ان يكون محله لا عليه
 ومقتضى اجزاء كان نعم بغير الكثرة مقتضى اجزاء لم يكن مقتضى
 اي ما يكون التركيب في هذا التركيب الخارجي ولا باطن
 التركيب لعل ليس بهذا الوجه بل التركيب لوجوده في الخارج
 وبغير ذلك ليس تهما اجزاء خارجة اصل كمن انظر ان الامام
 نقل هذا عنهم وادخل في كلامهم انه لا ينفك عن محله الا في الجب
 الله ان بعد عين التماثل بكون الوجود والذات والاحاطة بحسب
 ما شكل امر اطل فيه ولا يحسم ذكره اعم مادة الاشكال في ذلك
 باقرنا سابقاً وما نقل من العلاقة بمعنى ان الوجود يكون
 يكون من حيث انطلق عليه مقتضى ما في نفسه من حيث انطلق عليه
 آخره وبما على ان التقدم الذي في معنى اعمه ظاهر ثم ما ذكرنا
 من مقابلة المادة والمادة بكونه وجود خارجي بالذات والشيء
 موجود في الخارج بوجود المادة والفضل بوجوده وجوده
 كما انما موجود ان بوجود النوع في الخارج وايضا قد نفع ما ذكرنا
 في الجواب ثم جوابه من حيث انما اذا كان تركيبه في حقه كمن الامام
 استشكل في ان التركيب بحسب الوجود الخارجي ايقه كما صرح
 قد سطر ثم ان الاشكال في ذلك الاستدلال في نفس

فان نفس المحقق قد خرج بان طلاق
 التركيب لا يكون مركباً الا في
 نقط على سبيل الجواز فلو لم يتناول
 الحكم لا بأس على ان الاستدلال
 ذكره في غيره انفسه لا يحسن
 وانما يكون ما فوذا من مادة مركبة
 الخارجية ص

واما علم الاشكال الذي بنا عليه ويتبين منه ذهب ان
 موجود في الخارج ولا يلزم وجوده في نفسه لان جزاءه
 الموجود الخارجي لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج وانت
 تعلم ان وجود الكل بدون فصل ببارة على ان لا يلزم
 بالنسبة الى العلم ثم ما ذكره الله في كلامه في جواب
 لا يدل على المطلوب لان قوله كلام المنقول عنهم على
 هو ارفع لكلام العلاقة كما لا يخفى على العاقل **فان** اذ سبق
 ذلك من الوضع والاطل على ما هو المتعارف اقوى من السلك
 ان اكثر الحقائق في العلم بالوجود المتعارفين مقبولة في الوجود
 الخارجي والاول من الوجود اعلم ان يكون بحسب الحقيقة
 او بحسب الشبهة بل العلم الذي في ذاته يقتضي ان يكون الوجود
 الذي كان يقضي التعاير في الوجود الذي يقتضي التعاير
 في المقبول كمن الوجود الذي بالتحقق الاول متاير للوجود
 الذي بالتحقق الثاني فان الاول وجود في نفسه الشك
 وجود في نفسه بصورة سواء كانت متايرة او لا ولا يستلزم
 في تقدير الوجود الذي في نفسه ان كل منهما من نوع آخر ولا
 ان يكون الاول من الوجود الذي في نفسه الخارجي في ان ذلك
 طرف لنفس الشيء الوجودي بذلك الوجود تسامح اكثر اذ
 الوجود الخارجي على معنى يشمل هذا النوع من الذي في نفسه

في قوله لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج وانت تعلم ان وجود الكل بدون فصل ببارة على ان لا يلزم بالنسبة الى العلم ثم ما ذكره الله في كلامه في جواب لا يدل على المطلوب لان قوله كلام المنقول عنهم على هو ارفع لكلام العلاقة كما لا يخفى على العاقل

الثاني الذي ذكره الله لان ما ذكره الله من الاشكال والوجود
 يقتضي صحة العلم لان من معنى العلم في نفسه لا يقتضي
 مشترك بين التفسيرين بل لا فائدة في الذات فيه وهو معنى ما
 عليه الشيء كانه الوجود واللام الذي يجعل على انه وجود ان كان
 في الوجود مما لا بد منه في العلم سواء كان المقبول العلم او لا
 مساويا له **فان** ان الله من معنى الوجود كان العلم يعلم
 ان الله اعلم ان الازم في تحقق العلم من تعاريف الوجود ما بين
 الطرفين واما المعلوم ان الله في الشبهة انما هو من العلمين
 اذ لو حفظ زيد من بين والتفت اليه التفتين فان كان
 المتعارفين نفسا موحدا كان بين زيد التفت بالاعتقادات
 الاولى هو زيد التفت بالاعتقادات الثانية كان محمدا والاول
 ومن الارتفاع من كان في كنه التعاير بحسب للاخط والارتفاع
 من غير ان يجعل الارتفاع قيد في المعلوم المتصور كيف
 ولو جعل قيد في المعلوم يخرج ويحوي كون زيد التفت
 بالاعتقادات الاولى هو زيد التفت بالاعتقادات الثاني
 هو زيد من كتب يقوم بخوضه بان ثبوت الشيء نفسه
 ضروري وقد توجه كل جهات ان معنى هذا الكلام ان زيد
 التفت الاول هو زيد التفت بالاعتقادات الثاني هو زيد
 التفت في زيد المكرر وان زيد المقيد هو زيد بلا قيد اولي

كان مذكورا في اذ كان انما لا ما بينه الموضوع والمقتضى
 الاول او لانه مطلقا هذا هو الثاني الذي لم يشترط القابلية
 في ذات الموضوع قال يجب ان يكون الحيز بقية او كان كلام
 ابيهم ناظر الى هذا القول بعد تفصيل لوجوده المراجعة الى
 نفس الموضوع **قال** بدخول مبدأ الحيز في ايراد المبدأ في
 المادة بالنسبة الى نفس المبدأ لا يشترط ان يكون في ذاته
 في الحقيقة كيف واشتق ليس بهذا في الحقيقة قد سرت في
 البعد **قال** والاما الفرق ان مبدأ الحيز الذي في الخارج
 يعني في تحقق التركيب انتهى بمبدأ التركيب الخارجي في المادة
 مبدأ او نفس القوة مبدأ الفصل واما اطلاق في
 الحقيقة الخارجية واذا لم يكن هناك تركيب في نفس
 الفصل فانها في نفس نفس الحقيقة فيبدأ الحيز في
 خارج كنهه ليس واما **قال** انما لم يزم ذلك اذ كان المفهوم
 بمعنى اقيام القول مع الشيء في غيره من المتعقبات بان
 الحيز وان كان لا في الحقيقة متاخر عن المعروف في الوجود
 كيف وقد تقرر عندنا ان ثبوت الشيء في ذاته عليه
 متفرع على ثبوت الموضوع في نفسه **قال** بما راعى انه
 عارض للموضوع او اقول في كنهه لان هذا اعم في
 التعقبات التي ثبوتها وحملها في الذات على التعقبات التي

الثانية وما عداها كما لو كانت الحيز في الخارج فقط او فيها
 كونه في الحقيقة فلهذا ان كل الشيء على ما في طرف فرع نفس
 فيه على ما هو المشهور **قال** وانه سوال يسأل وجهه ان
 عند ليس بعد ذلك ان اريد باطلاقها هو جزء حقيقة المعنى الجنس
 الا في الحقيقة لا في ذاته ووجوده في الخارج متقدم على
 الحقيقة وان اريد ما يطلق عليه جزءا متاخر في الوجود لا في
 شيء على وجوده في الخارج متقدم على الحقيقة المتأخرة ويكون
 آخره من المادة الخارجية اذ الكلام في المركبات الخارجية
 على ان كل فرع من الحيز لا يحد في ذاته لان تعدد الوجود والحقيقة
 غير متحد بين واقع في الكليات الغير المتفرقة في فرد واحد
قال وايضا ان العوارض الحيزية على الوجودات اعم من
 على الحقيقة من كنهه انما يكون في الذات فيقتصر وجودها في
 الذات وان هو غير محال بل واقع بخلاف الاعمى بالنسبة الى ذاته
 كان هذا الحيز يجب لانه في حقيقة وجوده ان كنهه في الخارج
 له جزء متقدم او على **قال** فاستشكل السوال مع انفسها
 الجواب باننا نلاحظ اننا نلاحظ ذلك لان الخارجية متاخرة في الوجود
 الخارجي اعم بالذات ضرورية الى المادة والقوة موجودة في
 وجوده في متاخرين ومتاخرين الوجود الكل فلهذا على الكل
 لزم ان يكون الشيء الواحد موجودا في وجوده في خارجين وفي

انفسها

بحال لا يتبين كنهه الحاصل وانت خبير بان تعدد الوجودات
بشيء واحد ان يكون محالاً لكون ذلك الشيء واحداً متخيلاً
او اكان كياناً فله كيف والى ذلك موجود بوجودات افراقة
على ما حقق ابن العربي موجود في الخارج حقيقة مع وجود
الاخر في اعتبارات متفردة فكن القول بان ما في الخارج
كالمادة يحمل على الكل كمن لا يمتزج حيث انما هو في ذاته
على ما في ذاته لا يمتزج على ما في ذاته ومع كون جنة موجودا
بوجود النوع ايضا كالمكان موجودا بوجوده يتقدم به على الكل
فيتمكن المادة والصفة والظن ان هذا الكلام منه قد سحر
بشيء على ما سبق منه في الحاشية انتم من ان المتغيرة بحال
في ذات يستحيل ان تجد في الوجود والذات وقد جابه
واما قوله قد سحر به اضافة الى ان اطلاقه ان اريد به
الخارج زيد اطلق على اعتبار التقدم المذكور هذا ما نقل على ما
يدفع هذا ان عراض عنهم فلا تغفل عما قوله نعم الوارد
في آية ما عابره لوقال هذا الكلام وهو ان الاخر في ذاته
محموله وجزء من عند نفسه انتم ان التركيب لا يقع بكون
بهذا الوجود في ذاته انما يكون التركيب لا يقع بكون
الوجود بل مثل تركيب لحوال من اللون وفي الحقيقة البعد
ليس بهذا اجزاء خارجة اصله كمن الظن ان الكلام نقل

نقل عن هذا عنهم واعترض عليهم هذا لا يخفى ان محل الذي
بحسب الذين يقتضيه التعارض بحسب لوجود الشيء والذات
بحسب الخارج ايضا فاشكل ادراكه على من لا يحسن ذكره انهم
ما ذكروا الاشكال في ذلك فمع ما قد مر سابقا وما نقل عن اهل
ميت على ان الوجود الواحد يجوز ان يكون من حيث يتعلق
بشيء متقدم على نفسه من حيث يتعلق بشيء آخر وهذا انما
على ان المتقدم الذي يمتنع ان حقيقة ما علم من عبارات
الاشارات لا يتم ما ذكرنا من متغيرة المادة والصفة بحسب
الوجود الخارجي بالذات وان انفس موجود في الخارج بوجود
المادة والصفة موجود في الوجود والصفة كما انما موجودان
بوجود الشيء في الخارج ايضا مع ما ذكره في الجواب نعم جوابه
يتم اذا كان هناك تركيب عقلي حيث كمن الامام يستشكل فيها
او اكان التركيب بحسب الخارج ايضا كما جرح به قد سحرتم
انتم شككتم على انتم على ما في الحاشية من على ان اطلق القول
بقتضيه الاشكال بالذات وليس كذلك بل انما هو مع صفاته
كما سبقنا من الشفا بالعرض على ما في الوجود والصفة
والامام الاستشكال بالذات بما عليه وتقدم قال ان الامر
موجود في الخارج ولا يلزم وجوده في ذاته لان الوجود في الخارج
الخارج لا يلزم ان يكون موجودا في ذاته انتم ان وجود الكل

يكون اجزاء بعض جواهر على ان العنصر ليس كذلك بالنسبة الى الاعلى
 ثم ما ذكره بعد ان اجاب جوابه ان العلاقة لابد ان لا يكون المطلوب في ذلك
 والكلام المنقول عنهم على وجه يكون موافقا لما قاله العلاقة
 ولما كان اسماء اولئك انما هي على نفس جواهر مفقودا على
 والعلة انت بها الى الفاعل وهو المادون التركيب مع الفاعل
 كما اشار اليه في الحاشية التركيب قول الله ان المركب حقيقة
 لابد لبعض اجزائه من حاجة الى الابد في حركته هناك بان العلة
 والماضي عنه هو الى ابي اطر العنصرى مفقودة الى الاخرى
 والجواب انه قد وقع ما سبق منه على سبيل الاستدلال في هذا
 وما لا يمنع من الجواب ان به الاستدلال على غير وجه المقام واما
 اليه قد سكت هناك على ما شئت وهو انه سبحانه المتكامل
 يقوم الاعداد والوحدانية لا يحد او لا يحد في حركته والعدد
 ان هذا الكلام منه على اعتبار اجزاء العنصرى في العدد وفي حركته
 شرح الفاعل وشرح هذه البقعة الحقيقية في حاشية التوجيه وقال
 فيه والله ان هذا القول مع اشتغال العدد على اجزاء العنصرى
 فلا سيرة فيه واما مع تغير اجزاء العنصرى عنها في الاعداد
 محض الوحدة انت بها انما امره في الاعداد في الاعداد في الاعداد
 وفي الاعداد انت الاعداد وظهر ما ذكرنا انه لو سلم الاشياء عدم
 اعتبار اجزاء العنصرى في الاعداد ولكن لا يمكن التبعيض لعدم

المعترض كما بان في قول ابن الكلام المقتضيه جعل العدد
كما يشهد به اجزاءه التي وضع تقويم العدد بالاعتماد على دونه
مضاف وقاية ما يمكن ان يقع ان كان له نفس ولا يعتبر في المطابقة
لواقع **فصل** او نحوته كبر كبر لانه من الملون والشكل
وقول غيره نظر لانه ان اريد بالخصوص المحسوس ان ذاتها شكل
تفسيره ليس كذلك لانهم هو ارباب الخلق هو الضوء واللون
وكذا هو اربابه ليس من الملونات بالذات وان ارادوا
بالخصوص بالعرض يصدق الجسم فيه اذ لا شك ان الضوء وكذا اللون
المتوسط بالعرض ولكن ان اراد بالخصوص بالعرض عنه ليس هو
بالموجود بل هو لا شك ان الشكل كذا كذا والعدد ليس كذا
فصل وبغير ان يعلم ان الماده من الشكل آهذه الحقيقين المقام
على وجه يتبين وضع كلام من العلم وهو ان الملون على كل
ما كبر بين الماد والعلة **فصل** في الاشياء لانه جعل محسوس آه
ولا يخفى ان لا ان الغاية ليست محسوسه وخصه بالابصار كذا
كذا الشكل بالاشياء فلهذا ان يراد بالخصوص في العلم وضع
بما هي الغاية كما لا يخفى **فصل** في الذي هو من مقوله الكيف
واراد بالاقرب الى البعد الاقربيه والابعديه وقوله يعتبر
في تحقيقه نوع من النسبة اشارة الى انه عليه اعتباريه
فلهذا وان السبب في الشئ هو مقصود انه مركب من النسبة والاشياء

وان ارد بالغير المستقل الامانة في مطلق لا يكون ان لا يخلو الغير
كما في طرفية **قال** في الحاشية انما هو باعتبار ما يقع ان الثاني
يشتق والاولى ان لا يفتى بعد التفرغ على ما يعتبره العقل مركبا
قوله بان برود الغير انما يتبين استثنائا بان يوجب
ان يكون جزءا لوجوده اما ان يتركب من الموجود والمعدوم
والكامل بطريقه الثانيان على ما هو في قوله انما هو حاصل في قوله
يعبر عنه بالاعتبارية قد يكون مركبا من الموجود والمعدوم
وكلي مركب من الموجود والمعدوم لا يجب ان يكون جزءا
لوجوده او كلي من مجموع موجوده الى معدومه ولا في قوله
الاجزاء معدومه في الجملة يكون والعقود في انصافه
والاعتبارية قد يكون مركبا من الموجود والمعدوم فيصير
الاعتبارية وهو قوله لا يجب ان يكون **قوله** اي لا في
ان الجنس ان كان على الفصل فاما وجد الجنس في قوله سلم
في اللازم تحقيق فصل ما ايجد الجنس تحقيق الفصل التبيين
واما وجد الحقيقة المتعينة من الجنس في قوله لا يوجب حيث
قال على معنى ان الحقيقة لا يحصل في الوجود او انوارها
الفصل والافتقار فيه **قوله** فلم يوجب قوله والاعتبارية
فصل آية والاولى فينبغي ان يعلم حين قال قلت لم كل
في نسخة قوله في جميع ما حصل عليه في نسخة الحاشية في قوله لا يلزم

بمزم كل في نسخة قوله لا يلزم في نسخة قوله لا يلزم
بمزم في نسخة قوله لا يلزم في نسخة قوله لا يلزم
الاستدلال في قوله وبما انما في نسخة قوله لا يلزم
ان يخل على الامانة في قوله لان الكلام في حاشية الفصل الخامس
لا في حاشية المتن في قوله لا يلزم في نسخة قوله لا يلزم
يتوجه ان من الفقه واحد في الادل والاعتبارية
والاعتبارية مع قوله في حاشية الفصل في ذلك ابد من الحاشية
الفصل في الجنس في الفصل في حاشية في حاشية في حاشية
لنوعه من الى المتن في حاشية في حاشية في حاشية
في حاشية الفصل في حاشية في حاشية في حاشية
لا يلزم ما بين حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
مقدومه ونوعه في حاشية في حاشية في حاشية
قوله الا ان في نظره نظر في حاشية في حاشية
ان الحق الذي هو الجنس هو الثاني بالانتم في اللازم في حاشية
انما في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
من شأنه ان يكون ما يوجب قوله ان ما هو حقيقة الجنس في حاشية
في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
وليس مراد من الجنس في حاشية في حاشية في حاشية
بالقوة لا بالانتم في حاشية في حاشية في حاشية

أي من بقا الجنس القوة مع الفصل بالقوة وليس من لازم فنفه
الضرورة بقا الفصل بالفضل من اللازم أي هو ان تحقق الفصل
بالفضل من اللازم أي هو ان تحقق الفصل بالفضل من تحقق الجنس
بالفضل من الجواب عنه ما قرره الله في كتاب من ان اللازم
في العلم ان لا يقع الفصل المعينة من الجنس بعد ذلك الفصل
من قال بغيره الفصل بالفضل وادخله في المعينة منه وهي
المعينة التي افرادها من الجنس فلا يقع بقا تلك المعينة التي هي
بالفضل بعد ذلك الفصل الذي هو العلم ولا ينافي ذلك بقا
الطبيعة بالنسبة في حقيقة اخرى بدون الفصل الذي هو العلم
لحقيقة اخرى وذلك لا ينافي ذلك ولا يكون وقع قوله في العلم ان
قد يكون حقيقة الجزاء لا بد من كذا واما كذا لا يكون الا ان
والاشعار يريد في افطارها الشك على النسبة الطبيعة والمراو
بالنهي الثاني بالفضل لكن اعلم من ان يكون كذا او بغيره من
بقول المراد القوة التي كانت مبدء هذه الزيادة فلو كان
هذه القوة موجودة حين المكونة الا انه لا ينافي ذلك
البدن لا ينافي **في** يستلزم تحققه في ذاته لا ينافي ذلك
ان يكون هذه الموازن وموردا عنها به يعني ان كان
على اعتباري كما قال الله ولو لم يوجد ان يكون كذا فاعلمت
للازم وهذه الموازن الا اعتباره شروطه ولو لم يوجد ان

ان يكون هذه الموازن متعاقبة كان بعضها بعد البعض من
الاخر ومثل هذه النسبة لا ينافي مع ويكون توجيها للنظر بهذه وهو
ان لا ينافي الحاشية وهو ان العلم هو الخارج لا ينافي في نفسه
ولو كان العلم أي الخارج والغير الخارج كان هو الشيء
وما ذكره في الحاشية من الشك في الفصل لا يدخل في ذلك بان
ثبوت الذاتية الذي انما في غير فصل علم وذلك لان السؤال
في الدليل من ثبوت اللازم المختص بالمزوم ولو كان الجواب
في علمه صفة الاختصاص فيقوله انما نفس اللازم هناك نفس
الجزء انما يقع كمن انقضى بوزن الصنف فان علمها لا يكون
ان يكون نفس الشيء النوعية المشتركة ولا يختص بالفضل
والاشتمال الصنف على جزء آخر غير النوعية واخره ففان
ان يكون ادراكا راجعا لمختص فيحقق الكلام اليه حتى يشتمل على
قرينة الموازن بالانوار الصادرة عنها ليدفع النظر اقول
كمن يقع الكلام في اثبات كذا في تلك الطبيعة والبدن
مستوعبة بها كيف وقد نقل المحقق في شرحه الاشارات وقد
سئل عن كذا في علمه في بحث اثبات العقول ان الجمع
على ما ذكره الفصل المحقق ان البدن افعال الكل هو الواجب
وما عداه شرطا ان يشر على فهمه وان كان بعضهم قد ناقض
في هذه عبارة قد وادعى الاشارة فانه يجهلون على ان

والا فقال الصاوية عننا ظاهرا خفيا ذرة عننا بل بعد ورهاعة
منا ونحن قائله لها وقد نقل عن بعض اهل البيت السلام خيرة النبي
او روى عن بعض رسايده ان عندنا الخصال من الكتاب ان لا تؤثر
في الوجود الا احد خارجا وقد نقل في ذلك الحق ان هذا منه
جميع الفرق من اهل البيت والحمد لله من الكتاب والصفحة الاثنت
والا عشرة ولم يحاط فيه الى الاثني عشر من المعتبرة وعند
هذا كذا رجع وعنى البديهة فقد جرت **البيان** وان الثاني
عاشركم اولها في انه لا حاجة في التمثيل الى مثال كل واحد
المشاركين مركبا اولها يلزم تركيب جميعها ايضا في هذه الصفة
وامثاله كثيرة كالنفوس المشتركة في النفسية وجوهرية مثلا
والعقول المشتركة في كونها عقولا المتمايزة في بعض السلوب
اولها يلزم ان يكون المتمايزة في بعض السلوب اولها يلزم ان
يكون المتمايزة منها في غير السلب **والاشارة** على سبيل الرد على
مقتضى بعض ان الحق والحد وان انما الحق لا يلزم من
ان الحق بشرط لا وهو اعتبارا بشرطه فيكون اعتبارا اولها
ايضا فكان خارجا محجوبا لا فكان خارجا هذا ولا يخفى ان الام
في الرد على كونه خارجا بحيث لذات فالزاد انما عرضي
في التلخيص اما على الاول فكلان المركب من خارجي والرد على
معية اعتبارية لا تصحبه اقوال هذا في المعارض ببعض الغاي

[illegible]

مکتبہ

يكون كما من حيث يستند العقل عند هذا الكثير من الواجب ان
لم يصدق على الكثير من حيث النوع وما ذكره من ان هذه المكنة قد
من هذا القبيل وقد بينه ان الجزئية انما يكون من جهة الاستعداد
والكليات انما يكون في العقل فقط من ضمن العقول المعلقة
ولا يحصل الحسوس الى هذا الاثر للمعنى في جريد حيث قال ولا
اشخص من انضمام كل عقل الى مثله فاشترطنا انما على حكم
المواد بالاعتناء بالانطق والبطور وقد نقل عنه ان
وكثير من ان طريقه وانما فاعلم انه من كل ما مع فظ انه لا
ان يعبر مستند ولا يتوهم احد من اهل التميز ان كل علم الى
كل مصلته الشخصية مما يجعل لا يبالا مستند في الفهم وهذه
ان من لا يحصل النوع الا بالانضمام الى مثله ومن ان
التوحيق والاعانة وهو اعلم بحقوق الاشياء فاعلم ان
لان الحيات يدرك كثرة اولاد اقول فيه نظرا الى اولاد
الكلاب في الوحدة والكثرة والكليات انما اولاد فدان الجزئية
يسبب لا كسب كما هو المشهور واتفق عليه جمهور
واما ثانيا فاعلمه والعقل يدرك اعم ان هو واحد او
ثلاث فدان العقل لا يدرك الجزئية بنفسه او كان كذلك فكيف
يرجع ان الكثرة يدركها الحيات وامامنا فدان اولاد الحيات
الوحدة متقدم على اولاد الكثرة ضرورة تقدم الباطن على الكل

مجلد الوعدہ واکثرہ

والكل في المعرفة والادراك واليقين كان الخلق اعرف من الكل الا ان
بنو المراد اعرفه اكثر من القياس والاولوادة من جهة ادراكها معرفة
مفكرين بالبال واما ثانيا فلان وقع الله ورأى ما يكون اذ انعم
من يعرف لا يجد او يتعد والمعرفة وليس كذلك بما نحن فيه اما الا
فلان مدرك الكل اي الكل والخلق ليس لا نفس على ما افتادوه
والمحققون وقامت عليهم البراهين واما ثانيا فلان من البين ان
ليس للنفس القياس الى الوحدة فلا معرفتان احدكما كاسبة
للوحدة كذا الاخرى مكتسبة عنها وكذا الحال بالقياس الى الكثرة
قوله معنى هذا الكلام ان الوحدة آحادية الماخوذة من الوسط
كانت بالحق الذي يقتضيه خبر الله تعالى عن العرض على ما عرفت
في بحث الوجود وفي السؤال اذ انها ليست لا بشر شي على ما عرفت في
كلامه قد سكر كانت مأخوذة على انها يقينية وهي التي يقتضيه
في القابل منه او قول فيه بحث وهو انه ان الكثرة من جهة الوحدة
فما يعرفه الكثرة لا يعرفه الوحدة من حيث يعرفه الوحدة اذ
لا يتعاضد في معنى واحدة من جهة واحدة بالذات فخطئ في ظن
اذ سجدوا لانها بالذات بين الكثرة والوحدة وان اريد
مطلق الذاتات والاقبال والوالب العرض فبين الكثرة والوجود
يقتضي الوجود ضرورة لان الوجود مساو للوحدة فالكثرة في
انه كثر عرف لا يكون موجودا في ذاته **قوله** نعم ربما يصح

五

[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side.]

معرفة مقابلة مفهوم الشيء لمفهوم آخر فيقولان هذا لو كان المفهوم
محمولاً من غير حاجة إلى ارتكاب سقوط لفظ وهو وضع من العلم
وذلك لأن حقيقة النقطة إذا كان مفهوم شيء لا جزمه ومنه
معارضة الكل بجزءه يكون مفهوم النقطة معاً بل هو عدم العلم
فإن قلت الشيء معتبر في مفهوم الوحدة البهية والشيء الوحدة
يكون الشيء بحيث لا ينقسم قلت ذلك الشيء معتبر في مفهوم الوحدة
لا بل التعرض لمفهوم واحد والمعرض في ذلك كإتيان الوحدة كونه
العدد بحيث ينقسم المتباعد بين نقطتين الوحدة معتبر في مفهوم
العدد بغير شكل والعدد عدم الانقسام إلى اثنين وبين ذلك
المراد في تفسير الوحدة عدم الانقسام وهذا يختلف في كل شيء مفهوم
النقطة على نفسه العلاقة فإنه وضع في التفسير على نحو ما وضع
أن جازاً من في التفسيرات فيكون جزءاً منه ثم لا يخفى أن مفهوم النقطة
يعلم من مفهوم الجزء أنه لا ينقسم قد يكون إلى الجزئيات لعدم
الانقسام اخص من عدم التجزئة فيقولان العلم لأن قولنا شيء
لا جزمه ليس في الحقيقة مفهوم آخر ولا كونه بحيث لا ينقسم على
الطرفين **في قوله** والمخ أن مفهومه أقول يمكن توجيه كلام
العلماء بوجهين أحدهما أن المراد ليس بمصادق هذا المفهوم
المرتكبة هي يكون نفسه عدم الانقسام من نفسه عدم الانقسام
هذا المفهوم المستعمل على الجزء والمعارضة لعدم الانقسام على كل شيء

وإنما يضاف إليه كل شيء أنه واحد من أول بحث مفهوم العلم الوحدة
أو من حيث العلم بالعلم البسيط ولا لأن يقول المراد في هذا العلم البسيط
بغير العلم لأن المراد منه علمه من نفسه في المثال ولا بغير العلم بل هو
العلم عليه من حيث ما يجب لم لا شيء على المثال وأما ما أورده عليه
لعدم العلم بل هو العلم على نفسه **في قوله** من هو آخر هو النقطة
أقول هذا لأن النقطة لما كانت ذات وضع على ما هو جوابه فيكون
موجوداً في الشيء فكيف يعتبر في حقيقة عدم الانقسام الذي
هو عدم الانقسام وجوده في الشيء وذلك نظراً وكذا كونه ذاتاً
وضع لا يكون ذاتاً له لكونها ثابتاً بالقياس إلى غيره ما يمكن
لكذلك لا يكون ذاتاً له لأنه ثابتاً بغيره في الطرفين وعدم
أن حقيقة الوحدة لا كانت نفس عدم الانقسام فثبت الانقسام
بشيء من سلب الشيء الوضع ليس مراداً بما بالقياس إلى غيره
منه يكون عرباً له لأن معنى أن الثابت الشيء بالقياس إلى غيره
يكون عرفاً أن ما يكون نسبة بين الشيء وبين جزءه كذا ط أن
سلبك نفسك الذي هو الوحدة ليس لك بالنسبة إلى الوحدة
ثم أعلم أن المرتكبة من المعارض والمعرضين بغير اتفاق بجملة
من الجواهر والمعرض لا يكون مركباً حقيقة والمرتكبة بغير
ومن الخارج المحل عليه قد يكون حقيقة كذا المرتكبة من النفس
وظاهر أن عدم الوضع بالقياس إلى الانقسام من غير العلم

فلا يكون الا بالهبة حقيقة فتركها حقيقة وهو بطريق من ان
الوحدة وجودية وما ذكرنا بيان ذلك في ما ذكرناه من
الماضية **فصل** وهو غير صحيح لان النفس الى الوحدة بالانتماء
عالم الاجزاء اقول ان ما حجب الحواشي بالاجزاء محسوس واما
على ما هو الظاهر من لفظ اطلع المرفوع باللام وقع يرجع الى توجيه
النفس والى جهة من الاجزاء على كل واحد واحد وقال بعض لفظ
عالم الاجزاء هو ما فيه سقطت من علم الماشي **فصل** حاصل ان
قد لا يميزنا كنهش المشايك مثلا من قد سحر المقدار الثاني من
النفس على جسم التعليل العارض لها او الوترين القام به جمل
الدرج اسي لهذه العرض بالفتنة لا نفس الفتنة المقدرة
اقول لا يخفى ما فيه اما اوله فنحن نحن قولهم الميعين من النفس
على نفس لغيره خلاف العرف بل المراد من قولهم المقدار الميعين
من النفس الماد والى الذي لا يقدر ان يكون اذ اراد به ذلك
المنع يقبل مقداره العارض بالفتنة مثلا على ان قوله لا نفس
فقط يدل على ان المراد بالفتنة مع المقدار حتما وانما يتبين
فلا بد ان الاله يبارك والدرهم والنفس سم بالفتنة التي
لها الميعين او اللذات والنفس ليس به اسامي للمعروف
الميعين وهو موقوف واما ثانيا فلان الجمل اسامي فاية الضيق وكما
بناء على قولهم قيام العرض بالكلية ولان عدد ومثله

منه من كنهه بعيد بل انما ان انهم ارادوا بالقدار الميعين من النفس
الفتنة المقدرة بعد المقدار او ارادوا بالميعين المعين كافي
تلك البرزخ لا في **فصل** والالكان والالكان الميعين والاولى
بشيء من الاجزاء ولا يخفى انه لا يوجد الا في متصل بهذا الميعين
ولا منفصل عنه فالمراد بقوله ان يكون هناك عدان يكون
مفروضا لا يوجد **فصل** او يكونان متمايزين اي الطرفين
يكونان متمايزين والالكان والالكان الميعين الشا في ما ذكره
بقوله كل مقدارين متمايزان عنده ولا يخفى ما فيه اذ لا يعتبر
بهذا القيد في هذا الميعين في المشهور ولا يلزم من عدم اعتبار
هذا القيد ان يعتبر به الميعين من ما جسد بل انما عنده عدم اعتبار
هذا القيد ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه او يكون ان
يكون مقداران متمايزان عنده يلزم من حركة احد هما حركة
الاخرى كما في المقدارين لا تاس ولا تلامزم بينهما كل متمايز
عنه عدم التام الا ان يراد انه يلزم من حركة احد هما حركة الاخر
لشرايطهما حيثه الملاقات وكذا يكون كقوله انما لا بد وان
انما لا كانه متمايزين متمايزان عنه قد كان كل منهما كايهما
ويشك **فصل** وفيه بطر ان يقال هو به كل منهما اقول هذا هو
على تقدير الملاقة لكن لا بد ان يقول قيام العرض بالكلية
انما يلزم لولم يجد وقولهم بعد ما عان الاخر وما افترض

كان المفردة عدم التعاقب شيء من الاشياء بالعدد وليس بمفردة
 بعد شيء من التعاقبات الموجودة لم يكن قوله ذلك مستلزما أو نكرا
 وبيان نزوه ان التعاقبات بالعدد يستلزم ان يكون العرض
 موجودا عماذ لم يكن شيء من الاشياء موجودا لم يكن شيء من الاشياء
 موجودا بعد آفة **فقد** لان المتقوم بالعرض اولى ان يكون
 عرضا وذلك لان العرض متقدم الى الموضوع والمتقدم به في
 ان يكون متقدما اليه حيث لا يكون في العرض لا متقدما
 الموضوع في اطلاله من الابدان في ما هو موضوع
 بعد موضوع الابدان يكون موضوع الكلي محلا لا كذا السبب
 فانه مستغن عن موضوع كان محلا لا في موضوع افتقار وجوده
 الوجودية البتة **فقد** ضرورة تقوم هذه الاشياء بكون شيء
 واحد اقول فيه حيث اما اوله فلان المراد بكون الشيء
 هو التعاقبات بالوحدة كما وجهه بقوله وجب تنويع ان المراد
 بعد اطلاق هذا اللفظ به كقولنا التعاقبات بالوحدة مقبولا
 وهذا لا يتصل بالكثرة محل الطرس اطلاق الوحدة نفس مقبولة
 لكثرة وليس لا تعاقبات لكثرة مؤلفا من التعاقبات بالوحدة
 كبريت والمتصف بالكثرة ليس متصفا بالوحدة المقابلة لها
 شيئا او يضم التعاقبات بالوحدة ليس متفردا بالوحدة بمعنى انها
 مره وانما يتصلان الخلاف في ان الكثرة والوحدة من

الباث

والعرض

من الامور العينية او من الاعداديات العقلية او من الكثرة متلف
 من الاعدادات اعم لا وليست بشرائح في ان التعاقبات بالوحدة
 بمعنى اقول تلك في كون التعاقبات بالوحدة باقية ان السبب
 جزئية في اشياء وجودية بمعنى موجود في الخارج عنه من نفسه
 وجودا والتعاقبات بالوحدة ليس بها كذا في مستقلا بل بدخل
 المتعلق في ان التعاقبات من الموجودات في الخارج اعم لا
 في حيز عبارة التعاقبات عن الظاهر اطلاق خلافه مع ان المراد
 اطلاق التعاقبات على الكلام على ان الاعداد هو المتقوم بالوحدات
 التي هي عرض مكان **فقد** وقد نظر ان الاقوال في
 الموضوع اقول فيه نظر لان المراد بالوجود اعم لا بكون
 جزئية وشروطه او ما يكون من شأنه الوجود في الخارج فاذ
 محل الكلام على المعنى ان في بكون الشرط موجودا بالفضل لا بعد
 فيه بل يكفي فيه ان يكون من شأنه ذلك واذ ثبت كون الوحدة
 عرضا ثبت ان من شأنه الوجود في الخارج لان مقتضى الوجود
 والتوحد هو بكون الوجود في الخارج **فقد** وهو من غير معنى
 اقول الكثرة كان لها معنيان احدهما الحقيقي وهو مهيئة العدد
 بل ليس معناه الا ذلك وتبينها الاضافي وهو عرضي لا واصل
 الا في حيز اعداد معينين بالافعال انا نقول الوحدة غير كثر
 فلا بد من الامتياز بالجزء والمختص وان لم يكن جيبا وتفضلا

رجحان مثل ان بعضا كان ثانيا لا يتقدم الا بالان في التقدم بل هو
صاروا جبا بعد ثني التقدم بالاعداد وتكون مساويا للتقدم
بالاعداد حتى يلزم الترتيب بل مرجح فاما ان تعرف **باب** فيكون
بعض من كل منهما هذا ليس على الحد كافي الترتيب العشرة
والثانية ومن السبعة والستة بل فيغير ان يقيد بما اذا كان
كل من الاشياء ان كان قادرا على ان يثبت في نفسه فلو لم يكن
اي من كل منهما كان **باب** لا يثبت ان كان عددا كان
اقول هذا المقصود ان السبعة والستة والسبعة والستة
كيفية **باب** وان كانا به ما يكون عددا اقول هذا لا يلزم ما
نقله عن رسلوا **باب** مثل هو غير مفيد او وانما مثل
على الجان لان العلة تكون الفرد الاول وهو اوله ليس له
عدد ليس بموجود الاول يتبع كونه فردا ولا هو ليس بشرط
بين الواحد والاشياء **باب** اقول اقول بان العدد
اقول ان العدد اريد بالسطر العدد بالتفسير هو معنى الكثير وهو
المعنى العدد المفسر بنوع التفسير فالاشياء كثيرة وليس بعدد
لم توجد ما اوردته انما اوردته قد سكت من لزوم تغير
اشياء بنفسه لا يتوجب ان هذا اريد على ان العدد والتقدم
بالعدد والاشياء وانه قد مر بطلان **باب** ان الاشياء ليس
بالشخص في ذلك الوقت اقول انما يجب وذلك لان البعض

المعتبر في تقابل العدم والملكة ان يوجد في مفهوم العدمي كونه
المحل في الوجودي ولا يكفي نسبة العدم الى المحل الذي في
الواقع قابل للوجودي من غير ان يعتبر في مقام فقط العدمي
كون المحل في الوجود هو بان التقابل من الوجود والعدم
تقابل السلب واليجاب وكون العدم والملكة مع ان جميع
قابل للوجود والملك وذلك لا يفيهم من فقط العدم بل
المحل قال الشيخ في الاشياء العدمي هو عدم البصر بالفعل مع وجوده
بالقوة وعلى هذا فلا بد من تقابل العدم والملكة المشهور
ان يفهم من فقط العدمي كونه المحل في الوجودي شخص
في وقت التقابل بالعدمي كونه حجة بالقياس الى الحقيقة
وكذا سيج من كان قابلا لشخصه في وقت اطلاق الكون
عليه وهذا لا يفي الكون في المراتب واللامر ومن الاول
ان الاعتبار انما بينه الشخص ومن الثاني انما بينه بحسب
ويعاقر بان تقابل العدم بالقياس الى البصر ليس تقابل
العدم والملكة المشهور وذلك لا يعتبر في مفهوم القابل
بحسب شخص بل الاعتبار انما بينه بحسب شخص والاشياء
والقريب والبعيد ان يطبق على الملكة والعقرب **باب** وقول
ان تقابل وجود الزوج ان من جهة ان عدم الازم مازم
العدم المزوم وفي قوله ان من جهة وجود المزوم في قوة

اللازم بنا حقيقة التقابل بين وجود الخازم وعدمه وبين وجود
اللازم وعدمه والمرتبة من عدم الاجتماع في مرتبة التقابل هو
عدم الاجتماع بالذات وبوجودها كجبر من ان المقسم حكم بالتقابل
بين الواحد والكثرة خارج عن هذه الازمنة كدلالة ان التقابل
بينها بالمرتبة المقسم فيها ما هو بالذات ولكن الجواب بغير
بان الخازم ليس عددا عالميا غير عدله ومقابل له عدم الازم
في هذه الاعتبار يكون وجوده بالذات ليس عددا موجودا والخازم
وبتداند في ما بين ان التقابل بين العلم والعدم وعدم
العلم بين العلمين او عدم العلم بين العلمين والوجود
كما لا يشارة وان كان مستلزما له والتقابل بين المتضمنين
وهو كذا ان يبح انه داخل في الالجاب **السبب** **الذي** اذا اقتضى
المشهور لان امران بينهما آفة أو قول لا يخفى ان هذا امر
ان ان نفس امر من تعريف مطلق التقابلين والاشهاد ان
التقابل المشهور لا يفرق بينه وبين الحقيقة والاشهاد ان
قائمة الخازم فيه دون الحقيقة وقد عرفت ان الاشهاد في قوله
نعم انما وجب بطلان المتكلمين جازما كما ذكره في جملته
المتقدمة بين الامرين من غير اني والاشهاد والاشهاد
ولعله انما بالاشهاد في المشهور بين العلم والعدم وفيه ضعف
ومع قوله ما منه وقد بين ان تلك الاشهاد **التي** **التي** **التي**

المتن فان ادركنا انه قد يكون المحل عليها والممكن اعتبارا للتحقق
الذين لا يكون المحل عنها كما اننا نثبت في الجملة ان ذلك يكون شيئا منها
وغيره من جهة وجوده وان لا يوجد بينهما النسبة لانها ان كانت
ان كان مكانه في المكان او العلوية للواجب وان كان احد شيئا
فانما يثبت من جهة عليه احدكما ومعلومية الآخر وكذا يكون المحل
في الوجود والخلق والعدم اعتبارا بامية المحل بنا على ان جميع
الافعال ثابتة بالوجود والخلق فيغير مفهوم فقط لعدم كنه
الواجب فيفسد بينهما تعاقب العدم والممكن **فان** وكذا يكون
وغيره ان قولنا اننا بعدا حقيقة فانه انما ليس يعتبر في مفهوم
وعلى القابلية بحال الشئ واللام يقع اطلاقه على انه كونه والعرف
والمعتبر في العدم والممكن ان يكون ذلك ولا يكونه انما
محال كنه كنه في العلوية بمشاكل بالحيث والكلو سميته بالنسبة الى اثنين
فان هو قابلية الاستعداد في بعضه في الوجود والعرف والافعال
في المعتبر في مفهومه ان يكون من شأنه ان يكون في نفسه والاستعداد
فان بعضه في الوجود في المحل فان منه وعن مقابلة الذي هو المعتبر
فان كقولك بعدا العدم هو بغيره واعني ذلك لان العدم
لا يتحقق بالاستعداد والبصر لا يتحقق بالتحقق ولا يتحقق ولا يتحقق
اقول بانه يثبت لان انما العدم جعل في المحل مقابله عدم المحل فيجعله
فانما الذي كان من جهة عدم المحل وكان المحل محال في الوجود

فصل ششم

تتبعها بوجهها ليس هو الماهية لانه **ما** هو نفس الماهية
بعض المقابل اعلم بحسب الذات وادخل بحسب الذات وادخل المقابل
ما دخل المقابل فان اراد بالذات ما صدق عليه فلا ريب ان
اراد المقدم الصلح الذي يعرفه المقابلة فيض ان لا المقدم
يعرفه المقابلة لانهم اراد ان يريد المقدم شي ما هو ان ليس الكلام
في اعني المقدم الشئ مثلا ان ما يكون منقسم الى اربعة
مقدم المقابل لا المقدم شي آخر بل العبادات فقط قد سره
مع ان العلم هو مقابل المقابل لانه المقسم الى اقسام يعرف هو
مقدم المقابل كمن يختلف باعتبار المقدم فالخمس من جهة
نفس مقدم المقابل من حيث هو بان يكون مرصدا لطلبه
وان موضوعها طبيعة المقابل والى الله الجزئية من جهة التعريف
والاصل ان بعض المقدمات قد يكون فردا جزئيا يقسم اليه
كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من فوقكم ما انزلنا
والتعريف ليست متعارفة لان حكمه وان كان على ما صدق على ما
صدق عليه لموضوع كمن على ان يكون ما صدق عليه لموضوع
نفس مقدم المقابل لا من حيث جزئياته واما الائمة من جهة
التعريف فباعتبار الصدق الذي تاله الموجبة الكلية المتعارفة
من جانب لا نفس الشئ الجزئية من جانب لا علم به وصدق
الاشياء ولا يعرفه في ان مقدم المقابل لو كان فردا المقدم

المقدم المتعارف من الشئ لكررة ما تعارفت به **ما** هو نفس المقدم
او فرد منه وشي منها لا يصلح لانه هو منقسم من حيث من الجنس
على الجوانب ومن الجوانب على افراده بزيادة حملنا كمن يتغير ما
بان يكون مراد ان جهة عموم المتعارف والمقدم المقابل من
جهة اعتبار مقدم المقابل لانه الحاصل المتعارف بين المتعارفين
كمن لا كان ففصل نفس مقدم الصلح وما يتغير به ما يتغير به
الذي من جهة المقدم من جهة نفس المقدم اي مقدم المقابل
مقدم مقابل جهة الصدق المتعارف بالنسبة الى الافراد التي
كان غريبا لانه سواء والبيان في مثل خفية الحاصل ان نفس
المقابل منه بقية تحت مقدم المتعارف المقابل من حيث صدق
على تلك النفس نفس من المتعارف وان من حيث صدق على نفس
التعريفات وسائر اقسام تكون المقابل اعلم بقول ما كان
فرد المقابل هو المقابل وان كان منقسم الى المتعارف وفرد
هو مقدم المقابل ولا يخفى الفرق بين الاعتياد بين قائل بكذا
يتغير ان يكون هذا الموضوع قائل **ما** هو منقسم الكبري وذلك
لان الاجتماع المعتبر في الكلية والجزئية هو الاجتماع في الوجود
المتعارف المقابل هو الاجتماع في الحاصل الواحد ومن البيان ان
الاول لا يستند الى احوال وايضا ما صدق عليه لوجوده جزئيا
صدق عليه لكررة وليس الكلام فيها بل في مقدمها وفي كون مقدم

احد باجزاء المتعدد **الافرة** من **قوله** لان موضوع الفدر
 واحد وليس كذلك لان الواحد اللازم في موضوع المتعديين
 ان يكونا متعديين الى موضوع واحد والى في الوحدة وكثرة
 كذلك وانما لا بد ان يكون ان يوجد كل منهما على كل آخر فلهذا
 كيف وقد مر ان هذه الفدر قد يكون على التعديين لانها موضوع
 واحد في كل من الفدرية والافرة في ذلك تتحقق الوحدة
 والافرة والافرة والافرة **قوله** وكذلك لقول في الوحدة
 ايضا انه يدل على ان الواحد بالوحدة والكثرة عند قوله في
 الوحدة مقولة كثره معناه الواحد في الواحد والكثرة في
 يتوجه انه كيف يصلح ان يكون تعديا لقول المتكلم الواحد يقال
 الكثير لا يوجب قد ثبت في المتكلمين الوحدة والكثرة اولاً
 يقال على الواحد والكثرة لا يتقون ما ذكره في الوحدة في
 لا يتبين في الواحد والكثرة في المتكلمين بالوحدة والكثرة
 مستر في المقدم **قوله** لان اعتبار صدق على اخراجه
 اعتباراً في قوله اقول به اجماع من اعتبار صدق على الاخر
 بزم اعتباراً لا يصدق على ما لا يخفى على المتكلمين هذا وان اردت ان
 يقال في القيد على ما يشهد به عبارة العلاقة حيث قال لو قد
 في المتكلمين وانما اذا اردت بالمتكلمين المتكلمين المتكلمين
 فلهذا من اعتبار صدق على الاخر وكونه في المتكلمين

في كل

المتكلمين **قوله** فان زيدا او كان متكلمين بعدم كونه اقول في نظر
 انما يتكلم من عدم الوجود في كساح الوجود اصله وانما هو واحد
 بعد وكم يقول كونه موجوداً ويوجد في النسب المتكلم الى المتكلمين
 وما ذكره في المتكلمين من عدم كونه الوجود اصله والعدم في
 العدم وتبينه بعد كنهى اصل من عدم كونه ما ذكره في
 من معنى العدم المطابق للمتنا في الوجود ما في الجملة ليس هو العدم
 والعدم في الوجود المطابق لعدم وقد فرقت بين العدم والمطلق لعدم
 عند مره الا ان اردت بالعدم متكلمين في الوجود وانما اردت في الوجود
 وهو المراد بهما فانه من عدم كونه الوجود اذ لا مضافات
 كون الشيء لا زيدا او كونه موجوداً او لعدم كونه في الوجود
 مطابق الوجود لا في آخر **قوله** فلهذا يقال في كل واحد في الوجود
 بتغير العدم بين القائل ان يقول قد لا يكون من المتكلمين واسطه
 مع كونهما وجوديين وايضا قد يكون عدم العدم في مضافات الوجود
 كذا في عدم الوجود في الوجود واسطه في الوجود في الوجود
 وايضا يجوز ان يكون على تقدير واسطه وعدم مضافات الوجود
 الى الوجود كذا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 كما في عدم كونه الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 يتبع العدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فيه كونه الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

لا صلاح ما ذكره البتة حيث كان سلبه ولكن لا يلزم آه وذلك لان
 ما ذكره الصمد وروايت له قد سخر بقوله وفيه نظر ولم يرد
 ما على ما قررنا حيث ان قوله قد يفسر فيه بطر شارة الى ما ذكرناه
 بقوله وفيه نظر لا ما لا يتم وجوده في بطن السبع لم يذكره في
 بطنه وجواب منع آه وقوله في الحاشية الى اخرى وان كان ما
 هو في اول اي الوجود في نفسه فيه ما على لان السبع في
 هو باعتبار الوجود وغيره وقوله ما ذكرناه في الحاشية الى اخرى
 الى ما ذكره في الحاشية المصداقة بقوله وجوابه حيث قال في
 ان المطلقين المذكورين لا يخلان كذلك فحينئذ **قوله**
 ضرورة ان مثل هذا لا يكون موجودا في الخارج اقول فيه نظر
 لان مثل هذا يستحيل عدمه بمثل ما ذكره في الوجود وذلك لان
 ما يتبع عدمه بمثل ما ذكره في الوجود لو كان معدوما لم يتبع
 او يلزم ان كونه العدم وان لا يتبع العدم ولكن ان قيل
 انه يكون معدوما ثم ان يكون ذاتا معدوما مع الالغاء
 بامتناع العدم او من حيث انه متمنع العدم والوجود معدوم
 بمعنى انه لا يكون لذلك المقدم مصداق اي لا يصح في المقدم
 على شيء في الخارج فقط لا في الذاتين ايضا بل هذا من الغرضيات
 التي ذكرها في الحاشية **قوله** يندفع ما في الطواشي انقطع
 مع ان قوله كل مركب قول لا فائدة في تخصيصه لا يخفى مع عدم

لا وجود له في المكان **قوله**

عموم الوجود ان لا يتصور حصوله في مكان ليس له في موضعه اذ لا
 يتم تحقق ما في الوجود في المركب المفروض ان كونه ملكا **قوله** لكن
 الصمد في الكلام في قوله لا يكون ذلك السبع اي لا يتصور بان
 جزءه غير ملائم لانه راجع الى ان الواجب ليس جزءا لان كونه
 في اجزاء مستلزما لان مكانه فيكون عامرا انما هو ان يتحقق
 في المكان الذي هو مستلزم لان مكانه من الالوان ان يكون واجب
 ان يوجد مستلزما لمتنوعه ان لا يوجد في مكانا اخر في الخارج مركبا
 من المكونات ولا شك ان عدم امتناعه ان لا يوجد في مكانا
 لعدم امتناعه ان يوجد الكل فلا يكون في الخارج واجبا وان
 لا يتبع ان يعدم الكل بانعدام كل واحد من اجزاء ضرورة ان
 عدم الكل يندفع الوجود ليس متمنع لا ذاته ولا غيره اذ لا يمكن
 واما ان كان في المتنوع هو العدم الالغاء مع وجوده واما
 انعدام الالغاء والمطلوب ليس متمنع اصلا وقوله ذكره من الملبس
 حتى وجواب كنه ما اوردوه عليه فندفع بان الالغاء لا يمتنع
 بتحقيق الاجزاء حتى يروا انه حاصل في المتنوع بل فصل في الالغاء
 في كونه متمنا بان لا يوجد وانه كونه واجبا حتى لا يخطئ ان
 الوجود الذي لا جزء ليس واجبا وانه لا فائدة في كونه متمنا
 لا يتحقق الوجود لان الوجود الذي لا جزء لا يكون الا مكانا
 ما حقه ايضا انما يندفع ويكون ايضا ان يكون متمنا بانعدام

لا يتصور

جزء المراءى منه انما يتحقق بانفسه وهو كذا في وجوده لذاته وان كان
الاشياء فرجة الكلام الى انه يمكن ان يتحقق لكل واحد من بعضه وكونه
من التعليل ويمكن ان يتحقق بان مراده قد توجب كلامه وانما هذا
ما نزل به وجوده على قولنا انهم انما يفتقدون الوجود وانه لا
تقدير لعدم تقييده بالمراد النقص لان الافتقار الذي جعله مستلزما
هو الافتقار الى الجبر مطلقا نعم لا بد من تقييد الوجود الى ذلك
والجبر يقتضي في المتنس كمن قطع الطريق على التوجيهات في العلم
ان الجواب عن الذين ذكرنا انهم ليس جواب على ما قيل وانهم لم يثبتوا
الركب من المتعينين بل المتعينين كمالا في ذاتها انهم ليسوا بمتعينين
بما نزل به فيقولون بان التوجيهات المتنس بالذات هو معنى تقييدها
للاجموع المتعينين ويمكن تحققها على سبيل التعاقب الى وجودها
حيث هو مجزئ والذات اشتد في الاستدلال ان اشكال المتعينين مما في ذلك
يقول الكلام اليه فان اجتماع سببها في مجزئ المتعينين متفردة اليها
والافتقار مفرود لا يمكن ان الذي في ذلك انما يفتقر الى الطرفين
من حيث الوجود لان حيث عدم الوجود والذات قد يتفرع النسب
بدون اشكالها لاجتماعها في الوجود على سبيل التعاقب لان الاجتماع
مفصولة متفردة الى الطرفين من حيث عدم الوجود ولا يمكن مجزئ
تحقق الطرفين لعدم لا يكون الا لعدم هذه الطرفين فلا يكون فانه
مقتضى لعدم لا نقول بان عدمه مع تحقق الطرفين على سبيل التعاقب

المتعينين

المتعاقب نعم لا يمكن عدمه مع تحقق سبب الاجتماع وذلك لا يقتضي افتقار
عدمه الى عدم هذه الطرفين بل ذلك لم لان عدم المتعينين لا يمكن مع عدم
الاشياء فان قلت كيف يمكن ان يكون الشيء فردا في عدمه ويمكن الوجود
وقد تقرر في الحقيقة ان ضرورة عدمه مفرود لا اشتغال الوجود قلت
هذا ايضا ممنوع الوجود واذا لا معنى لا اشتغال الوجود والمفردة لعدم
وكون الذات مقتضى لعدمه اقتضاها ما ما وانما لا يمكن الوجود في
الافتقار في الوجود الى الطرفين فلهذا الافتقار ما ما هو مفرد وجوده
الفرعي ومعناه انه لو كان موجودا كان مقتضى الوجود الى الغير ولا يمكن
ذاتيا فلا يلزم مكانه فرفض الامر وذلك مثل ان من شرك الهادي
على وجوده كان واجبا مع انه متنس بالذات فان قلت بل يمكن ان
يكون مثل هذا في المركب من المتعينين قلت لا بل لان اجتماع الكل الى
الاجزاء من حيث الوجود في عدمه مفردا ويمكن تقييده بان ذلك
في المركبات المكسدة وذلك على سبيل اشتغال الافتقار في مثل هذا المركب
الاجزاء من حيث الوجود الفرعي والافتقار من جهة عدمه انما هو
من حيث الوجود فاذا كان هذا يجب لفرعي مكسدة الاول فلا يلزم
ما في الاشتغال الذي يجب له في حفظ ذلك **قلت** اقول وهذا
انما يتم اذا كان المتعاقب امرا وجوديا فانه ان المتعاقب انما يكون قوما
عليه من حيث عدمه فاذا كان المتعاقب امرا عدميا فيكون المتعاقب قوما
على وجوده لم يكن هذا ما نزل به شرطا متعارفا لان ما يتوقف المعنى

وجوده ولا يكون جزئاً له ولا منه المطلق ولا لا جزئاً الى اصل الى المقدم
او على ان العلم المتأخر لا بد ان يكون موجوداً والعلامة من
ذلك واستدراكه ان يكون مستلزماً على عدم المانع بالعلم المتأخر
العلم باللاطر فكل ان هذا لا يتوقف على ان يكون العلم متأخراً
فعدم وجوده باطله كلام الله منع في مقابل المانع ولا كان هو
وطول في العلة المتأخرة على ان المستقل فلو ان المتأخر والى
لكن كان جائزاً في نفسه انما بعد هذا ان العلم في الماضي
ولم يقبل في الطول **باب** في ان الله لا يتأخر بغيره في الماضي
على ما لا يغيره في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره في نفسه
قد عرفت ان الاستدراك انما يتأخر في الماضي مع ما لا يغيره
مع تحقق ما بالذات بتلك في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره
حيث قال في نفسه في نفسه ولا يغيره في نفسه مع ذلك في نفسه
ويكون ان في نفسه في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي
لأنه في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
ما بالذات في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
او لم يكن هناك مانع عنه كما في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره
والله في ان الله في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
استدراك في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
بذلك في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره

لأنه في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
العلم في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
فعدم وجوده باطله كلام الله منع في مقابل المانع ولا كان هو
وطول في العلة المتأخرة على ان المستقل فلو ان المتأخر والى
لكن كان جائزاً في نفسه انما بعد هذا ان العلم في الماضي
ولم يقبل في الطول **باب** في ان الله لا يتأخر بغيره في الماضي
على ما لا يغيره في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره في نفسه
قد عرفت ان الاستدراك انما يتأخر في الماضي مع ما لا يغيره
مع تحقق ما بالذات بتلك في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره
حيث قال في نفسه في نفسه ولا يغيره في نفسه مع ذلك في نفسه
ويكون ان في نفسه في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي
لأنه في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
ما بالذات في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
او لم يكن هناك مانع عنه كما في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره
والله في ان الله في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
استدراك في نفسه في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره
بذلك في الماضي مع ما لا يغيره في الماضي مع ما لا يغيره

في هذا المقام نرى ان ثبات الوجود امر جوهري اقوال
 فيه نظر لان الكلام على فرض كون الوجوب عاملا للوجود وثباته
 نظرا في مقيد الوجود لابد ان يكون موجودا بالضرورة وكون
 الوجود وثباته امر اعتباريا لا بد من ان يكون له اعتبارا بطلان الوجوب
 للوجوب وثباته انه اوجد الوجود وثباته بل انه اوجد له حقيقة
 وما كان الوجود في الزمان ولا شك ان عاقل في ان الحقيقة في
 ذلك الحين لابد ان يكون موجودا او غير موجود على ما ذكرناه على ما ذكرناه في
 الحاشية حيث حملت الوجود على الوجود وثباته على انه على
 ذلك من الحق ان مرادهم من الحقيقة والاعتقاد انها تقدم الحق
 على الوجود بانها ثابتة ان الشيء لم يجب لم يوجد لا انما على
 موجوده او لم يكن كيف والوجود ليس وجودا بالذات بل
 لا من وجوبها بل من عاقل نظرا في الوجود وثباته بل انه
 في ان العقل حكم على ضروري بان الممكنات هي ضرورية
 ووجوده لا انه وبطلان الوجود والذاتية في لم يجب على
 لم يقع في لم يجب لوجوده لم يوجد ما لم يجب لعدم الحى في
 لم بعد ارجع وقلنا في ان الوجود يجب من عاقل او لا يوجد
 منه في عاقل اوجبنا ثم اوجد ما دام الوجود قبل ثباته في
 فيه حال بل كان من تقدم الوجوب على الوجود تقدم اعتبار
 كونه واجبا على كونه موجودا في وجب في ذاته فوجد هكذا

هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام **في** ثبات الوجود وجوده على ما تقدم
 على الوجود والبلق وقوله في الحاشية الاخرى المراد منها التقدم على كونه
 المطلق وذلك من قول في نفسه نظر لانهم قالوا ان الشيء ما لم يوجد في نفسه
 ان الوجوب تقدم على الوجود والذات كان الشيء موجودا به وظ
 ان موجوده في الواجب ما هو بالوجود والخاص بالباطل لان فرض
 مع اثبات عينه الوجود وان كان ان يكون الواجب موجودا في
 له امر زائد عليه فيكون في اعراضه الوجودية فالقصد هناك
 ان كونه في الواجب متقدما على كونه موجودا بل انه في ذاته
 كما ذكرناه في الجواب في الموضوعات الحق في الجواب ان
 كون تلك الموضوعات ليس الواجب ليس في انما عينه في حيث
 المقدم اذ كيف يقول عاقل بان الموضوعات المتعارفة في حيث
 والمثبت بل المتباعدة في الصدق عين ذات واحدة بل مرادهم
 ذلك على ما عرج به في المقام ان ذاته لها ما يجب ما بالاعتقاد
 ويرجع كل واحد الى نفسه في الصدق في الصدق واثبات لوازمها
 عليها ومنه كل واحد ان الوجوب متقدم على الوجود تقدم احد
 ولا يخبرين على الآخر لان ذاته من جهة انه منه لا لا كما هو
 ومن جهة انه مبدا لوجوده وجوب كانه من جهة انه مبدا لوجوده
 ارادة ومن جهة انه ثبت في الطرفين عند وجوده في نفس على
 هذا فلا شك ان هذه الموضوعات اعتبارية زائدة على ذاته تعالى

لم يجب

وليست نفسها والتقدم والاختلاف هو بين تلك الاعتبارات لا بين
 الذات نفس فتأمل **فصل** وجواب ما عرفت ان قولنا علمت عليه
 وعلمت ما فيه من الحقيقة **فصل** يجوز ذلك انه اقول ان دفع ما اورد
 انتم لكن بوجه آخر وهو ان هذا يقتضي عدم كون الواجب اجبا
 وهو بخلاف ما ادعاه الظاهر من كونه عين **فصل** لا نقول من
 انما لا يخفى ان مقتضى هذا ان يرفع ما اورد من العلم **فصل**
 ونظرا في دفع هذا الجواب في ذكره بقوله لا نقول انه كان
 ان يرفع به المنع الذي اورد في قوله لا بين وظانته لم يرد
 به المنع المذكور بل لم يتوجه اليه صلاحه فلم يتوجه لغيره او خروجه
 او خروجه ذكره بقوله لا نقول على كون جوابا بتفسير كلام المقر
 عليه ذلك ان قبحه بل ليس فيه الاعادة النظر المذكور ولا سيما
 اخرى وليس فيه فريد عليه زائدة معتد بها والاعتناء بكلام
 على الله المرافعة ولا يتم الا بالبراهين عليه ابتداء كلام آخر يطول
 بطلاقة بدفعه **فصل** **فصل** من ان تقدم الصدق على اده ولا يخفى
 ان ما ذكره العلاقة في الحقيقة ايراد على كونه واجبا ولا يخفى
 ان يكون الوجه في نفسه ذاته او غيره ودرجاتها ان الوجوه كقضية
 نسبة الوجود الى الحق الذي كان الواجب وجودا به الى الذات
 لكن يكفي في تحقق النسبة ان كانت بالاعتبار في مثل الذات من
 حيث انما ذات وموضوعها من حيث انها جنة القادر

ان تشره ويا بطلان شبهة كونها موجودة او غير موجودة وجوبا بالنسبة
 يفتقر بهذا المتعارفين **فصل** وادفع ما عرفت ان العلم لا بين
 عليه انتم انما زعموا قول فيه بحيث لا ان قوله لو كان فهو ما كان
 زائد لذلك انه اتفاقية والاتفاقية لا يعبر بزوميتها باقتدار
 في العلم وجعل في مركبته ومن تالي الاتفاقية لان عدم
 استلزام المقدم للمؤخر الذي هو تالي للاتفاقية مستلزما لعدم
 الجبر في المركب منه ومن نفس ضرورة ان استلزام الشيء للكل
 لا ينفك عن استلزام الجزء وقد علمت انه غير مستلزم للجزء الذي
 هو تالي للاتفاقية ويقولون ان مركبهم نفس المقدم من شيء
 لا يكون له تعلق بالمقدم لا بد ان يكون له علاقة لكل واحد
 جزءه التالى ونظرا في العلاقة منه وبين ما لا يكون التعلق لازما
 على انما نقول ان جزء التعلق لا يلزم ولا اخر نفسه شي منها
 لا يكون لازما كذلك والجزء وفيد ما فيه واعلم ان كل علم في
 بحيث تباين في كماله بوجده وكراهه قد استمر فانهم جعلوا مثل
 لو صدق ان يقضى بالنتيجة بعدد من مقتضى صدقه في الواقع ولو
 مع كون المقدم ليست لازمة لتقضى النتيجة وسواء في كلامه قد
 في بحيث تلزم اليقوت واليقوت ما يكون موافقا لهذا الكلام
 فانظره **فصل** قبل في هذه العلاقة ما قلنا اقول الجواب عنه
 ان كونه واجبا بالذات بحيث لا يقع واما كونه واجبا بالكون

فان قيل لا يلزم من كونه واجبا بالذات كونه واجبا بالكون
 كما في قوله تعالى لا اله الا الله

فلازم على تقدير زبادة وجوده ان يكون الوجود مستند الى الذات فلا
يتأخر الوجود في الوجود الذي على ما هو عليه بل قد يستمر في وقت
الاولوية الذي لا يتأخر لان الوجود واجب الوجود على كل وقت
انفس كونه واجبا لان هذا ليس يتحقق على وقت كون الوجود شيئا
موجودا الا ترى ان الوجود ليس بسبب كون الشيء **ما** **ما**
وامكان عدم العلول فيه حيث اما اوله فلا فلو ان الوجود
لا يتوقف على وجود العلة في نفسها معي بزم من امكان وجودها
في نفسها امكان زوالها من الواجب محو الواجب في نفسه كونه
والنفس ثبوتها لا يمكن زوالها مع بقائها الا انما يتأخر اما ثانيا
فلان ذات الواجب يقتضي وجود نفسه يقتضي وجوده فلا
يزوم امكان عدم الواجب نظر الى ذاته فتدبر **ما** **ما**
ذلك كون وجوب ثبوتها على ما لا يتوقف في الماهية
فيذلل لانه على تقدير التوافق في الماهية لا يجوز ان يتكاثرت في
مقتضى او اعتبارية اما اوله فلا فلو ان الوجود ليس
اي ما ليس من شأنه الوجود فلا يتوقف في الماهية في ذاته
حيث والذات وانما يتأخر فلا فلو ان الوجود ليس من شأنه الوجود
لا يمكن الا انما يتأخر فلا فلو ان الوجود ليس من شأنه الوجود
وتدبر كونها في الماهية اعتبارية فربما بذلك مع في الحقيقة
وقال الوجود في ذلك زمانا فيكون الوجود ليس من شأنه الوجود

فلازم على تقدير زبادة وجوده ان يكون الوجود مستند الى الذات فلا يتأخر الوجود في الوجود الذي على ما هو عليه بل قد يستمر في وقت الاولوية الذي لا يتأخر لان الوجود واجب الوجود على كل وقت انفس كونه واجبا لان هذا ليس يتحقق على وقت كون الوجود شيئا موجودا الا ترى ان الوجود ليس بسبب كون الشيء

معدوم وتكون كونه معدوم في نفسه لا يتوقف على الوجود **ما** **ما**
واما ان التقدير ان زبادة الوجود في تقدير الوجود مستند الى الوجود
وذلك لانه انما يكون زبادة الوجود مستند الى الوجود في نفسه
الشيء وهو مجموع كونه ثبوتيا زبادة ووطر ان يستند كونه
ثبوتيا زبادة في نفسه كونه زبادة وهو عين الوجود في نفسه كونه
تدبر في نفسه كونه في نفسه كونه في نفسه كونه في نفسه كونه
وقوله قد قد عرفت في الماهية انما يتأخر ما يتأخر في نفسه كونه
قول الوجود في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية كونه
او الزبادة وقد عرفت ما عليه في نفسه من الوجود في الثاني
يكون في الحقيقة كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية
زبادة في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية
موجودا زبادة في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية
كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية
انما مركب لانه الثاني في نفسه كونه في الماهية كونه في الماهية
كون الثاني مستند الى الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية
مركب من هذا ولا يخفى ان هذا المستند في الماهية كونه في الماهية
ثبوتيا كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية
وفي الحقيقة كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية
لم يوجد له وجود في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية كونه في الماهية

فلازم على تقدير زبادة وجوده ان يكون الوجود مستند الى الذات فلا يتأخر الوجود في الوجود الذي على ما هو عليه بل قد يستمر في وقت الاولوية الذي لا يتأخر لان الوجود واجب الوجود على كل وقت انفس كونه واجبا لان هذا ليس يتحقق على وقت كون الوجود شيئا موجودا الا ترى ان الوجود ليس بسبب كون الشيء

فلازم على تقدير زبادة وجوده ان يكون الوجود مستند الى الذات فلا يتأخر الوجود في الوجود الذي على ما هو عليه بل قد يستمر في وقت الاولوية الذي لا يتأخر لان الوجود واجب الوجود على كل وقت انفس كونه واجبا لان هذا ليس يتحقق على وقت كون الوجود شيئا موجودا الا ترى ان الوجود ليس بسبب كون الشيء

١٠٠

واخبر فيها وان نفسها وان شيئا من الوجود لا يوجد له حقيقة
 مع عدمه بل انما يوجد له حقيقة لا بشر الوجود ولا بشر عدمه مع هذا
 الكلام فخط في حق عينته وكلامه في موضعين والنظران مذكور
 في بحثه في وجه كون كلامه انبى يرجع الى ما ذكرناه في **قوله**
 على ان تفسيره لا يحتمل تفسيره يعني ان تفسيره لا يحتمل تفسيره بل هو نفس الوجود
 والعدم لا ينفك عن الوجود لان هذا الوجود يرجع الى معنى الوجود
 وعدمه فكيف يرجع تفسيره لوجوده في هذا القول على هذا كان كلامه
 لا مركبا من شيئين **قوله** على انه يكون المنع على قوله يعني على نحو ما
 اشرنا الى يكون كلامه المنع في الجواب بظاهره ومعناه لا يحتمل
 الى معنى بعضه من حيث الوجود وليس له معناه في حقه بل هو
 ويكون حمله على معنى الوجود لا يحتمل حمله على الوجود بل هو
 لان زايده او ذلك لان معنى زايده وجوده والوجود على الوجود
 ويجوز كونه نفسه فابح او كان الوجود بل يمكن ان زايده
 على ذات الواجب بل كان عينه لان عينه وجوده والشيء عينه
 من خواص الواجب لذات **قوله** هذا ما هو مذكور في عينه
 انا وما ذكره في الصدور كما لو ان في بحث ان الواحد لا ينفك
 عنه الا الواحد بتفسيره المعنى الشرطي في كلامه المعنى لو كان
 يتوفاك لان نفس لا زايده اذ حمله على الوجود على الوجود
 الواجب لذاته او قد يسند هذا المنع بوجه اخر وهو ان

ليس الوجود امر واجب بل كونه الشيء موجودا نفس الوجود
وكذا كونه الشيء وجوبا نفس الوجود وهذا انما يستقيم على تقدير
كون الواجب امر اعتباريا لا كلام في فرض كونه شئيا محضاً
فارجحنا في ان الشئ بنفسه موجود متافوت عن وجود
الاعتبار متغيرا بالنظر و قد قيل على تقدير كونه شئيا كان الامر
كذلك فاما على ثم يقول يمكن انتفاء الوجود وتخيرون ذلك بان يقال
لو كان الواجب شئيا كان لابد ان يكون ان الواجب واجب
به على عرفت انما هو لكان يمكن ضرورة ان البتة معلولة
بغيره فيلزم ان يكون الواجب لذاته واجبا بغيره فان
يقول لكان ذلك الغير مستند الى الذات والذات مستند في نفسه
لم يكن من غير الوجود لذاته وقد صرح بمتلك قد سرت في بحث
والخاتمة انه انية حيث قال (ذات كانت الذات سببا لا اول
ومع كل سبب الوجود فممكن وجوده مستند الى غيره فكل ما
فيه يلزم ان يكون الواجب اذا استند الى معلولة الاولى
في وجوده لم يكن من غير كونه واجبا وان استند الى
معلولة محال والحال قد يستلزم محال آخر فليس كلاما متقيقا على
انما نقول لو استند الواجب لذاته الى الذات لم يزم تقدمه
الذات على وجوده وجوبه وهو مقدم على الانتفاء فيلزم تقدم
الانتفاء على الوجود على انتفاءه بالوجوب وقدم الامر بالعكس

بالعكس **فصل** في لزوم انتفاء الواجب قبل لا يلزم من عدم انتفاءه
عدم الانتفاء بل كيف والوجودات متعلقة بالانتفاء العدمية لا انتفاء
زبد بالغير وهو مردود بوجهين احدهما ان بديه العقل جازية بان
اذا انتفى زيد بغيره لم يوجد فبعد عدمه لا يبقى انتفاءه في ذاته
انه قد مر ان كل صفة من شئها الوجودية بعينه لم تكن انتفاء
الشئ بها بوجوده في نفسه وجودا اعتباريا **فصل** في انتفاءه
في نفسه قد مر ان كل انتفاء لبعض المتعلقين من المتأخرين
وغيره ان المكان الملزوم بدون المكان اللازم يستلزم امكان
وجود الملزوم وهو سبب الملازمة والحال ان المكان الملزوم
هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم المكان اللازم بالقياس اليه
ان ذاته الملزوم لا مكانه بالقياس الى ذاته ولا يتوهم ان
قول بالمكان الغير فان ذلك ان جعل الغير حيث يستوي نسبة
ذاته الى الغير فان ذاته في المكان بالقياس الى الغير لا مكانه
في ذاته سبب الغير وشئان بينهما انتم كلامه وان قول في حله بوجه
آخر هو ان يقال ان المكان لا يمكن ان يعتبر في لازم اعم من ان
يكون ذاته الملزوم متحققا او غير ما اعم من ان يكون ذلك
امنا عاذا قيا او امنا عاوا قيا واذ كان كذلك فاما الملزوم
او امتناعه لازمة لذاته لا يقتضي امكان تحقق الملزوم بدون اللازم
الا بغير ذاته الملزوم امكانا ذاتيا ولا ينافي ذلك عدم مكانه

تختص به و لا يملك الذات الا لازم ويجب لواقع و ليس الزوم
هنا مقتضى ذات اللازم او لم يقتض ذلك ان الزوم واقعا
لا فائده ولا يخفى ان الوجود الثالث المحل والكلت متعارضة
لكنها متعارضة فتنال **قوله** اذ كيف يقدم الشيء انه لا يكون الا
الاستعداد اولى حصة الحقيقة الحادثة مع قبلة عاودة الحوادث لا
لا نقول الاستعداد وصف الحقيقة الحادثة والقبلة بالعرض
التصانف بالعرضي كان وضعها كمال يتعلق **قوله** ومن حيث
انها نسبتة فابديون ملاحظة خصوصية التسبب و اختلف في
اقول لا يخفى ما في هذا الجواب من استحقاقه فان احتجوا
لا يصير سببا للجواز كون الشيء داخل في امر غير متعلق له
و خارجا عنه بالذات بل يقول خصوصية النسبة كونه
الطرفين فاذا اعتبرنا جميع النسب لم خصوصية من حيث انها
مخصوصية لكونها بين طرفيها المخصوصين كانت هذه النسبة
من حيث تماثلها بالتسبب بين المخصوصين و اختلف في ذلك
الجورج المعتبر على هذا النحو فكيف يكون خارجا عنه عند
هذا الاعتبار ايضا و سيجري في بحث لا تنافي الالاباد و الجواز
الجسم في النفس انما لا يتصل به هذا الالاباد ولا بأس من
ذكره ههنا و بقوله انما لا يتصل به هذا الالاباد و لا بأس من
منا و يبقى لا توقف كقوله و لا تنافي ان كل ما يمكن ان يكون

يكون مقدورا له انما ان يكون متساويا او غير متساويا و لا يكون
يكون عددا متساويا فاذا وصل القدرة الى هذا العدد يلزم ان يكون
ما بعده مقدورا له ان يتساوى بغيره انقطع قدرته بعد ههنا
يلزم ان كان غير المتساوي و الجواز ان يلحق الذي كل واحد
يمكن ان يكون ان يكون معا و لا يكون غير متساويا و اطلع الذي
كل واحد منها يمكن ان يتساوى و لا يخفى و في شيء منها مما لا يمكن
و لا يخفى من جهة ان لا يمكن ان يتساوى اطلع الذي كل واحد منها
يمكن معا و متساويا و التزم من جهة مقتضى الى القول بانه اذا وصل
القدرة الى هذا يمكن وجود شيء آخر لا يلزم ان يقدم شيء مما هو
ولا يخفى ما فيه ان في الجواز ان قولكم اطلع الذي لا يمكن ان
عليه اذ اطلناه يرتفع الى قولنا اطلع الذي كان يمكن ولا يمكن
ان لا يكون عليه شيء من قال يجوز ان يكون من عدم انما هو يقتضي
لا توقف و عدم جواز التماثل يجب لواقع و بافضل نقول
قولكم الجواز الذي كان يمكن يستلزم كونه متساويا بافضل او غير
غير المتساوي غير ممكن و قولكم ان لا يكون عليه غير ممكن يستلزم كون له
الجواز غير متساويا بافضل ان عندنا ان كل متساو كان الزايد عليه
ممكن فقولكم اطلع الذي كان يمكن ولا يكون الزايد عليه ممكن في
نفسه قوة قولنا اطلع الذي كان متساويا و غير متساويا في امثاله
او غير متساو و كان هذا المقدم مما لا يمكن ان لا يرتفع الامر

بفضل

في نفسه لا وجود له كالموجود في نفسه بل هو موجود في نفسه لا وجود له
 في غيره مستلزما للمكان فيقول ذلك بوجوده او معدوم والجواب ان هذا
 المقدم لا يصدق في الله تعالى والحق في الخارج كسبب في كنهها
 يقول صاحب السبب لا يكون له ايداعه وكان جميعها مكانا كان
 متساويا وخبر سناه وتعلم بغيره كنهه اي بحيث لا يكون له ايداعه
 عليه لم يلزم وخبر في هذه النسبة فيه وكان الجواب بوجه آخر هو
 ان بين هذه النسبة التي بين الجاهل وبينه وبينه وبينه
 بعد اعتبار الجاهل واعتبار الجاهل وان كان من جهة موقوفه آحادا
 لغيره انما يفتقر بغيره على ان يكون بغيره في نفسه ان هذا
 وجوده في نفسه من جهة **الوجه** وهو موقوف على نفسه فيقول
 هذا لا يفتقر على ما وجب في كنهه بل هو كنهه ما يفتقر على نفسه
 او كونه وجب له وجب نفسه وجب له كنهه في الوجوب له
 انما يفتقر في الوجوب له في هو العلم نعم يمكن وقوعه بافتقار
 من ان الوجوب لو كان قابلا لانه كان وجوبا لنفسه ان كان
 قابلا لغيره كان وجوبا لغيره في نفسه والغير واجب فالوجوب
 سواء كان في العلم او في العلم لو كان واجبا فلا بد ان يكون اجبا
 فهو جازم لا يفتقر الى نفسه هذه الافة وكان الغير واجبا به
 فلهذا **الوجه** والامكان ليس وجوده اما واجبا او مستلزما
 او في نفسه مستلزما لان هذا لا يفتقر الى نفسه والغير مستلزما

غثان م

في الامكان من غير ان يكون له وجود في نفسه بل هو موجود في نفسه لا وجود له
 في غيره مستلزما للمكان فيقول ذلك بوجوده او معدوم والجواب ان هذا
 المقدم لا يصدق في الله تعالى والحق في الخارج كسبب في كنهها
 يقول صاحب السبب لا يكون له ايداعه وكان جميعها مكانا كان
 متساويا وخبر سناه وتعلم بغيره كنهه اي بحيث لا يكون له ايداعه
 عليه لم يلزم وخبر في هذه النسبة فيه وكان الجواب بوجه آخر هو
 ان بين هذه النسبة التي بين الجاهل وبينه وبينه وبينه
 بعد اعتبار الجاهل واعتبار الجاهل وان كان من جهة موقوفه آحادا
 لغيره انما يفتقر بغيره على ان يكون بغيره في نفسه ان هذا
 وجوده في نفسه من جهة **الوجه** وهو موقوف على نفسه فيقول
 هذا لا يفتقر على ما وجب في كنهه بل هو كنهه ما يفتقر على نفسه
 او كونه وجب له وجب نفسه وجب له كنهه في الوجوب له
 انما يفتقر في الوجوب له في هو العلم نعم يمكن وقوعه بافتقار
 من ان الوجوب لو كان قابلا لانه كان وجوبا لنفسه ان كان
 قابلا لغيره كان وجوبا لغيره في نفسه والغير واجب فالوجوب
 سواء كان في العلم او في العلم لو كان واجبا فلا بد ان يكون اجبا
 فهو جازم لا يفتقر الى نفسه هذه الافة وكان الغير واجبا به
 فلهذا **الوجه** والامكان ليس وجوده اما واجبا او مستلزما
 او في نفسه مستلزما لان هذا لا يفتقر الى نفسه والغير مستلزما

[illegible]

المبدأ في نظرهم فيه ولا يخفى ان قوله فان قيل معارضة لا او اعراض عن الاكوار
وقوله لا يتكلم عليها الوجه ان كانت خبر عن الحق جوابا عن ما او عنيته
هو ان الوجه لا ينفك عن الاولوية التي تليها عن السبب ان كان له في
ذلك تفككا عن ان يفتقر الى ان الكون في اوله لا يوجب كونها في
اللاحق وقد عرفت انه لا يتكلم عنه الدعوى في كل واحد على انما هو ان
قول الحق لا ثم وان سلم ليس يستقيم بوجوب انما خلة لا منه في وقت
المنع لان صاحب الحق في الماضي وقوله وسيد في وقت قائل بعد
واسقط المنع والتسليم وادور الكون في فتوة المدعى والكلية
اشارة الى ذلك وهو قد راعى اشارته الى توجيه نظر المعتاد وانما
انما قد قلنا كذا **في** وقد كان لا مع السبب في التثني في اوله
بمثل ان المراد بالتثني ان كان هو التثني في بانظر الى التثني ان
هو حقيقة ان كان فالاعراض عنه السبب يخرج عنه ان هو لا يرد
الكن وان كان هو التثني في السبب في واقع ونفس الامر في التثني
ليس ثابت للمعرفة في شي من الادوات والاوه الى كيف وثبت له
التثني في بعده المنع بزم خلوده من التقيضين فزوده ان كان وضع
بين طرفي الوجود كان اولى بالقياس الى الاخر ولا يكون مساويا
للاخر والاصل انه لو كان معه وجوده او معده ما كان الوجود
راجعا على الوجود وبالعكس فلم يكن مساوات وقد فرضنا في
هذه ويكون ان بين عمل الامام اراد بالتثني في عدم الاولوية قوله

ذات الحكم على معنى الوجود في بدعي ولا يمتنع على المنطق ان الله تعالى هذا
 انفسه من اجل ما ذكره العلاقة في الثاني الاول على كون الاول ضروريا
 لا يحتاج الى الدليل كان هذا الاول هو الضرورة وعدم الحاجة الى
 الدليل فيه فالصواب ان يكون الاول وكنهه في الضرورة فيه
 وعدم الحاجة الى الدليل كيف ودخول عدم المانع فخرج اصله في
 ان الاول يثبت بالضرورة في الاول على انه لا يكون بينه
 او يمكن ان يتحقق لا فية حتى يكون عدمه في العلة الثانية
في المنطق وان كان بينه فكيف في جانب الوجود هذا البناء على ان المعطى
 في ضرورة ضرورة الوجود واما بدل في هذه الازمنة قوله
 فيكون شئ من الموجودات من هذه الضرورة فله كان مرادنا
 ولا علم كان الثاني ان يقول بدل قوله الموجودات المهيئات او
 المهيئات **في المنطق** فلا يتبين ان هذا هو ما يسمى من الله من
 توجبه انه اذا كان المتعلق بان ما شئ من مطلق جاز اعمها
 فرد واما حقيقة قد سطر او كما يكون مهيئا على ما يقتضيه
 ان الثاني في المنطق ان كانت لا بنا في المرحان الواقع الثاني
 عن الله تعالى **في المنطق** المراد المعنى المعنى الى المراد من الوجود
 المعنى المعنى لا الى من الوجود هو المعنى الذي ينفذ به المهيئا
 من جهة كونها مؤثرات وذلك في معنى على الحدث الذي هو الوجود
 او الحدث في غير ذلك لا المعنى المعنى الذي وكنهه ان يكون المراد

من الحد والقسم

المراد ان الحدث بها بالمعنى المعنى الى لا يمتنع اني المحدث على سبيل
 المسامحة الشبهة في ذلك في جانب الوجود لا في جهة الى الثاني
 فيج كان قوله ويرجع محله ثانية جديدة وعلى الاول كون شئ في الله
في المنطق وعلى ان الطرف ان شئ بالوجود الى اليمين الله
 الا ارتفاع فما ذكره من الاغراض متوجه في قول هذا بعيد عن المنطق
 ان هذا انما يمكن لو كان عدمه من كون بل في ارتفاع الوجود
 في ان كان من كون بل في عدمه على ما هو الواقع فله انه لا ينفذ
 لعدم على الوجود في التزمته وتعلق لفظ الطرف او انهم انما
 بعيد عن المنطق والله انما قال قد سطر ولكن البناء على الوجود
 هو الثاني هذا او يستلزم ان يكون لفظ الطرف الوجود لا يوجد
 عالم بحيث في الوجودية او في ان المراد من حيث لا الزمانية
 وبعيد الوجود لعدم بعديته الزمانية لا يتصور الا في سابقة
 فانه قد سطر في هذا الكلام في قول عن لفظ البعد والمراد من
 الزمان من تعريف المحدث ليس بعديته الزمان اي بعض كان
 ضرورة ان يكون بعض منه مسبوق ببعض آخر كان لعدم البعض الاول
 فانه ولا الكلى اي مجموع الزمان لبعض ضرورة فانه عدم
 جزء بعض آخر منه سبقه مستلزم لقارنه عدمه ذلك بعض مثل
 الزمان المتعد عن الاول الى اليوم عدمه فانه من مس وكون
 كان معه وكافرا لا من و ان يفرض في انما مستلزم لحدث الكلى

قد سطر

مساوات فيهم مسبوبة الوجود بالعدم بقولنا مسبوبة الوجود بالوجود
 بل الحق ما قررناه هو خط من الاشياء حيث قال المعنى نفسه
 اي يكون معدوم على انه ليس اي يكون موجودا والله اي يكون
 في الشيء في نفسه قدم عند الله من ذاته لا بالزمان من الذي يكون
 من غيره فيكون كل معلول رتب بعد ليس له من ذاته هذا هو الذي لا
 يقع انطباقه على حقيقته **فان** لان ذلك غير قاطع في المقصود
 الصغرى وحاصل الجواب ان هذا المنع غير قاطع في المقصود اي ثبوت
 الوجود في وجوده وثبوت الثبوت الذي في جميع الممكنات وذلك ما اذا
 به ان الصغرى بقولنا هذا المنع اي الاحتجاج بالعدم في الوجود
 وهو ثابت للممكنات في ذاته بمعنى الالكان والالكان ثابت على
 ثبوت المطا قول في نظر لان الاليس في برص اي ان كل ممكن ثابت
 في الالكان وكل ما ثبت له الالكان ثبت له الوجود في ذاته
 ولا يخفى ان الكبرى ضمن المطا كيف لا يكون قاطع **فان** بلزم
 به ان لا يكون بطر للعلل القاطع اقول لمن الجواب ان المراد
 قوله لا يكون ارتفاع الاخر مستلزما لارتفاعه هو المستلزم في نظر
 النوع ذلك التقدم في نوع التقدم بالعلية تحقيق المستلزم
 في نظريين بخلاف نوع التقدم بطبع بل المستلزم هو ما يخص
 المادة ونظيره لك ما لا يوفى تعريف الالكان بما يكون المعنى
 وجوده بالقوة مع ان مادة الفلك لا يمكن ان يتحقق عند الفلك

الفلك كصورته في المراتب والادراك في **فان** وانما الالكان في نفسه
 ان يكون له وجود في ذاته في الوجود في نفسه في ذاته الالكان في
 فيكون في مصلحتنا المتكلمين في الالكان **فان** ولا حاجة الى بيان
 ما غير الحاجز عن عليهما ان اردنا بعد ذلك الالكان اليه بدونه فطاعة
 يمكن بيان المطا في بعض من تلك لم يرب غير هذا المستلزم ان في
 الوجود في غير من الالكان وان اردنا بعد المطا عدم الالكان
 في ذكره في غير مستلزم كيف في برزخ مرتبة تقدم الشيء على نفسه في الالكان
 في مادة مراتب تقدم الشيء على نفسه في الالكان **فان** فلك
 ليس يقاس بالوجود فيمكن ان يصل له في غير الالكان ولا يمكن كيف
 نفس حصول الوجود فيمكن وثبوت الوجود في الالكان كبقية
 هبة النسبة لا يحسن للنسبة والعلية في الحقيقة في الواقع في بلزم
 عن حصول الوجود في الواقع عاتية الالكان بلزم تقدم فضل حصول
 وتحقق في الالكان في الالكان لا تقدم تحقق حصول في الواقع في
 تقدم الالكان على حصول الوجود في الواقع فلكان مادة **فان** في
 في الالكان هو المستلزم الالكان في الالكان في الالكان في الالكان
 عليه بعض المحققين في حاشية الجواب في ذلك قولنا اننا نقول لا يمكن
 بذلك الالكان ان بان من قال في ذلك لم يرد ان هذا المصطلح هو
 في الالكان في الالكان في الالكان في الالكان في الالكان في الالكان
 ما قيل في توجيه لفظ الوجود في نفسه الجواب ان المراد به في الالكان

پہلے قالانہ صفہ موجود

القصص

[illegible]

[illegible][illegible]

وانظر انه قد في حاشية التجويد صرح بان الطلاق المادى والعتقة في
 غير الاجسام على سبيل التشبيه وان كان الطلاق العلة للمادى والعتقة
 في غير ما على سبيل الحقيقة وانت تعلم ان هذا نقل عن شرح الخفص
 على ان الطلاق المادى والعتقة هما كحقيقة وكذا ما نقله العلامة
 عنهم من الفرق بين الجنس والمادة والفصل والعتقة بذلك
 والامر فيه سهل **والفصل** لا يكون جزءا للموضوع حقيقة اى الحقيقة
 وهذا اشارة الى علمه اليه الاشارة انما هو يتحقق ان يكون المادى
 ان العرف قد يطلق على جزئه عرض تجوز او لا تجوز ان يكون
 جزءا **والفصل** واما الغاية فما تترتب على الاثر او قولنا هذا يخرج
 نفس الاثر وقد قال قد في حاشية الخليل وعناية العلوم انما
 حصول نفسها وعناية العلوم الا لا يوصل غير ما وظ ان لم يكن
 بها نفس الاثر ثم كون العلة الغائية مآخرة عن المعنى
 اذا الواجب على غائية الفعل من جهة انه غاية فاعل فهو من جهة
 كونه مؤثرا فاعل من جهة كونه باعنا له على الفعل فاعلا فاعلية
 الفاعل على غائية فاعلة الغائية قد يكون عنها باعنا بالوجود
 وظ ان هذا الاحتمال لا يجري في غيره فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
 قد ذكره في موضع من مصنفاته ان الغائية اعم من العلة الغائية
 وليست فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
قال على ان نقله لا يتم لان عدم المانع عدمى وانما يكون كذلك

قوله لا يكون جزءا للموضوع حقيقة اى الحقيقة
 سبيل التشبيه وان كان الطلاق العلة للمادى والعتقة
 في غير ما على سبيل الحقيقة وانت تعلم ان هذا نقل
 عن شرح الخفص على ان الطلاق المادى والعتقة هما
 كحقيقة وكذا ما نقله العلامة عنهم من الفرق بين
 الجنس والمادة والفصل والعتقة بذلك والامر فيه
 سهل وهذا اشارة الى علمه اليه الاشارة انما هو
 يتحقق ان يكون المادى ان العرف قد يطلق على جزئه
 عرض تجوز او لا تجوز ان يكون جزءا والامر فيه
 سهل

قوله لا يكون
 جزءا للموضوع
 حقيقة اى الحقيقة

قوله على ان نقله لا يتم لان عدم المانع عدمى وانما يكون كذلك
 ان يكون فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا

كذلك ان لو كان المانع امرا وجوديا وهو ما اقول فيه بحث لانه لو
 ان المانع قد يكون عدم امرا فلا شك انه قد يكون وجوديا ولا شك
 وجود البرهان عن المانع عن المانع وجودا لانه عن المانع عن المانع
 وذلك كمن في النقص والاضطرار انما يكون بقيد الوثيق ان عدم
 العدم وجودا وقد عرفت انه ليس كذلك على انما نقول في حاشية الشى
 في الشى قد يكون من حيث الوجود فقط وقد يكون من حيث العدم
 والوجود كالمعدوق قد يكون من حيث العدم فقط وهو المانع
 والى دليل عليه انه لا شك ان عند انقطاع كذا تحقيق الوصول الى
 ان قد لا يصل الى غاية عند الانقطاع فاك ان المانع عند انقطاع
 هو ان ثبت المانع وان كان امرا آخر فاك ان عدمه ثابت المانع
 وجودا ونقل الكلام الى ما يتم به العلة ان قد لا تترتب لوجودات
 الحقيقة فثبت الكلام الى عدمه من حيث الوجود وهو المانع **والفصل**
 نعم تجوز ان الموضوع ليس الاثر بل يمكن ان يكون مادى كونه
 الى هذا بان يكون مراده ان قد لا يثبت ان كانا نت صحتها بل ان الموضوع
قال واما الجنس والفصل انه اقول بتفاد من هذا جواب آخر
 النقول عن الاثرى حيث قال بان لا يتم ان هذا خبر المانع قد
 بان بان الجنس والفصل ان فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
 العلة على ما ذكره المتقدم وذلك لان الجنس مثلا لا يعدى عليه انه
 كما يتحقق البهشى في وجوده او البهشى من الوجود هو الوجود

قوله لا يكون
 جزءا للموضوع
 حقيقة اى الحقيقة

المؤثر في بعض الاحاد جزاء العلة التي لا تجوز ان تدفع ما اورد وقد سئل
في الحاشية بقوله فان قلت ويمكن ترجيح ما ذكره بان المراد بالمتكسر
عن العلة التي لا تدفع ما هو جزاءها اطلاقها على العام واردة في **المتكسر**
لانه نقول من الراس وان قلنا في نظرنا ما اوردنا لانه لا يمكن ان
يجعل المؤثر في كلام الموجه للاستدلال على ان العلة على ما هو المتكسر
تولد على الاول بغير الامر الاول فلم يكن كقول احد من الاحاد
ما علة الجزاء وان كان متوقفا عليه لانه في الجملة او يجعل مطلقا
عليه في رد على المستدل ان كيف يمكن ان يكون احد الاجزاء يتوقف
عليه الجملة وانما حصل انه لا يمكن اطلاق على الثاني مع انه خلاف
لفظ المؤثر فلا بد من اطلاق الاول فلم يسمع ما ذكره من ردوم ان
الاولى اما ثانيا على اصل لم يسمع ردوم احد المتكسرين وذلك ان
العلة التي لا تدفع لا تسلك دائما بتوقف عليه جملة من المتكسرين
كما يتوقف عليه جملة بتوقف عليه كل واحد من اجزاء الجملة فلو
كون اجزاء الجملة مترتبة في الوجود وجب ان يكون كل واحد من
العلة التي لا تدفع لا تدفع بتوقف عليه جزاء الاول فلو كان
ان يتحقق عند الجزاء الاول فيلزم تخالف المعنى عن علة التي لا تدفع
او يتحقق بعده عند الجزاء الاخر فيلزم تقدم الموقف عليه هو الجزاء
الاول على الموقف عليه هو طرفة اذ اصل قوله سواء كان
نما اوردكم على ان المراد ذلك لا يمكن تحقيقه في ضمن الشئ

اشئ ان في وان صرح ما هو المطلوب انه لم تدفع السؤال بقوله
لا بد من اذ بالترتيب بعد هذا التوجيه صلا ذلك **فقط** بغير من كون
العلة التي لا تدفع مؤثرا اذ لا يخفى ما في هذه العبارة بل لا بد ان
يكون مؤثرا في كل واحد من الاحاد ولكن غرضه انه يلزم ان يكون سببا
لانهم يلجأون متوقفا على كل واحد من الاحاد وهو كون مؤثرا في شئ
من الاحاد يلزم توقف شئ على نفسه اذ لا يمكن كونه مؤثرا في شئ
من الاحاد بطل كونه مؤثرا في كل واحد منها واردة بالمؤثر في الجملة
عامة فلو كانت في الجملة لا المعنى ان شئ من اجزاء الجملة لا يمكن
ان يكون جزءا من التامة المؤثر التامة في الجزاء في شئ من اجزاء
مكسرة و انما انكسرت بعد هذه المقدمة هو مدارا جواب بل لا بد ان
يقول بطل شئ من الاحاد وكل واحد من اجزاء **الاحاد** لا يمكن ان
الاحاد من طرف عليه فلو صح ذلك ولا يخفى ما فيه وانظر ان قوله
انما ردة اليه **فقط** لو قيل خارج من الجملة لكان كونه اذ اقول فيه
بحثا فيلزم ان يقول لا يجوز ان الخارج و اجبا اما اذ لا يمكن
ما كان فيمكن ان يكون المؤثر و اجبا لكان داخل في السلسلة
تامة الاحاد ان يكون من السلسلة وما اورد بقوله فان قيل
يرجع جهنا و جوابه ما ذكره في جوابه و اما ثانيا فلما سقطت قد سئل
بقوله وقد تقدم هذا المقام بوجه آخر و قد اذ لا يخفى على الناظر
ثم ما ذكره من الرديد انه اذا ارتبط بالخارج اطلاقه على احوال

يرتبط به كل واحد او فرد واحد لا يتحقق حين خبره من غير
 ان ما اوردته في كل واحد من الشكوك بروفي الشك لا يفرق
 كل من مجرد بل من حكم وذلك لانه في تقدير ان يرتبط
 الخارج كل واحد كان داخل في الجملة وكذا ان خلق الفرد
 يلزم التوارد وهذا مبني على ما يقول ان الكلام في المسائل المستقلة
 يكون التوارد محذور **قوله** وهو ان في لزم الطرح ما نحن
 بعنده وانما ان هذا او ان من متفادورة لكنه وعنى في الحقيقة
 ولازم معنى غير مقبول وما ذكره في مقام السند دليل في الحقيقة
 عدم القبولية **قوله** وقد تقرر هذا المقام بوجه آخر
 اقول واذا ثبت لا يمتنع الى الاخراج بزم انقطاع الجملة
 سواء كان ذلك الخارج واجبا او ممكنا مع ما ذكره في نحو ثبات
 كون الخارج واجبا لوجود الله لان ابن كاشغري اليه المراجعة
 انه حين افتقار الجملة الى الوجود الخارج يقول بزم الانقطاع
 ويظهر ان التمسك بزم المطالب الاول بغيره وهو ثبات كونه
قوله من النظرين السابقين اشار الى ما ذكره في المثالين
 وفيه لزم لا يلزم الى قوله ولا نه آه وبقول سئل ذلك لكن لم يفت
 سئل آه ولو قال من الانظار كان اولى وانتهى انه لو
 تناكس قوله من الطرفين بصيغة التثنية والموع بالية في
 ما سئل في بلفظ الجمع كان الظاهر فاس **قوله** في بعض النسخ

في كونه اولى من الباطن فيكون
 كما هو مقتضى قوله
 قد قيل ان العلم بالذات ليس متفادا

الشيخ ان اراد ما هو مفاد انظر الى ما لم يكن الكلام بان العلم
 ايضا بمعنى البديهي ما ذكره بقوله فان العلة الساترة دليل كونه
 بدنيا ولا ينافي هذا بديهي لان الدليل لم يطلوع على كونه بدنيا
قوله والاول هو ما منعه لان الوجوب مرجح آه اقول لكن ان
 بين الفاعل متعلق جملة تلكات العرفه بها فوق العلم لاخر
 غير النهاية والمخرج اشتغال على قواعل جميع الاحوال فان فاعل كل
 ما فوق ذلك لا يحد الى غير النهاية ووقع الشك في ثباته فيكون ان
 يوح فيه ايضا المراد الفاعل متعلق لا يصح ما يتوقف عليه العلم **قوله**
 لا اقول ان اعتبر من الواجب اقول فيه نظر لانا اعتبرنا من
 الواجب كونه واجبا لكن لا على وجه بطرته بان يعتبر من الواجب
 وتلك لا تعادل اعتبارا الواجب معارنا لانا والاصل انه قد يطلق
 العلة الساترة ويراد بها جميع ما يتوقف عليه العلم او ما لا يخرج عنه
 شيء يتوقف عليه العلم ليدخل العلة الساترة بسيطة على ما هو قد يطلق
 ويراد بها الفاعل لقان لشرايط العلاقة صرح بان المراد
 بهذا المعنى الشاذ في خروج بعض المتوقف عليه عنه فخرجت وفان
 قلت ان اقول لا بد لتلك الجملة من علة تامة بالخارج الاول هو
 جميع يتوقف عليه تلك الجملة فالتزم بدورها انما هو وادخله في جملة
 ام لا في آخر الكلام قلت نعم لانها عين الجملة كما في المركب
 الواجب العلم الاول مثلا لا يمكن ان العلة الساترة بعد

انظر العارفين بانساب الكلام ان المراد بنقطة الجبرج فيه ما اراد
بنقطة الجبرج فيه في قوله لا لم ان هذا الجبرج هو المراد من نقطة
هذا الجبرج في المتن وكان المراد منه الجبرج المركب من الواجب
والمكن وحيث يتوجه ان هذا الجبرج فرض انه ليس بوجوده وكيف
في هذه وجوده ويمكن ان يتحقق ويتحقق اراد به غير الجبرج الاول
وهو مجموع الكمالات المرتبة الذي كان الكلام في علمه وكان المراد
وان اندفع الشك لكن برودة اخرى فهو المراد ان لا يحل ان يحل
وقول كواحد من اجزاء المعد المركب في علمه السادة اعم لا يجب
فصل الشك فيكون ان يكون علمه انما بعض تعاريفه وفيه لا يفرق
توقف الشيء على نفسه على الاول كيف يجوز ان يكون العلم الخ
واجب لوجوده على ما هو فيكم وانما يظهر ان بين المراد بالجبرج
الاول واخرى المعنى ان هذا الجبرج هو مادة النقص
وان كان غير متحقق بمرور زمانه ومن ذلك لكنه متحقق في قول
من يجب قول كواحد من اجزاء المعد وعلمه انما اعم لا على
ان لا يقول يجوز في الكمالات العرفية وان يكون العلم الخ
جزءا من الكمالات المركبة من الواجب الممكن عندك وعلى الاول
نقول كيف يقول علمه انما اعم لا وجوده مع انه لا يتصور
كون شيء واحد من احوال الجبرج غير متحقق تطبيق عبارة الشك
عليه ذلك بان بين مراده منه قوله لا لم ان هذا الجبرج هو المراد

ثم يمكن موجوده بل هو المراد ان لم يكن موجودا في الواقع لكن كان
موجودا في العلم المركب وركب خلاف الظاهر في جميع فحوى علمه انما
في الموضوعين وفيه تكلف ويمكن ان يقر السؤال بانه انما ان
يتحقق الجبرج فيتم النقص ولا يتحقق فيقبل عوبك **قوله** فتقول
او انما اعتبارا العلل انما عليه السجدة لا موزعة على جملة واحدة فيه
نظروا ذلك انه ان اردنا بالفاعل السجدة فاعل الجمع المقارن
بساير ما يتوقف عليه انما يشترط ساير ما يتوقف عليه ليعلم ما هو
الفاعل فنظروا بالفاعل السجدة فمما ينبغي ان يكون العلم الاول
جزءا من الكمالات ومنه استحالة توقف المعلول على الامر خارج عن
الفاعل فيكون ان يكون الفاعل عن الفاعل في الاصول
والعبارة مع قوله لا يتوقف العلم على الامر خارج عن العلم انما
قلنا انما يمنع توقف العلم على الامر خارج عن العلم انما يمنع
الجبرج ما يتوقف عليه لعل لا العلم انما يمنع الفاعل السجدة ان
اريد به الفاعل مع كماله لا موزعي الجبرج المركب من الفاعل
فان اردنا المركب ساير ما يتوقف عليه المعلول كما هو المراد من
نقطة العلم انما فمما يكونه عين الجبرج انما ومنه يستحيل
كون الشيء علمه نفسه كالمركب الواجب المعد الاول
كما مر وقد عدل في هذا التفسير في هذا التفسير في هذا
ورود اللفظ وتجويز كون الشك في نفسه مكلف تمكيد في قوله

المترشح بهذه القصة وان اراد العامل لجميع طبع ما يتوقف عليه
من الشرط وعلل اجزاء العلول ذلك لانها في الحقيقة آثار
لا شرط لها بشرطها كونها الاولى في جزئية الشئ وتحت
توقف المعنى على الخارج وكونه داخل في الاجزاء **فان** اما
ثانيه فلا ان اي بعضه في نظر لان العلة البعيدة لا يمكن
ان تكون كالمعنى في نفسه انما هو القرب وتوسط الكلام في القصة
باعتبارها والى ذلك فان ما فوق المعنى الاجزالي في الشئ
يتمتع بجميع علل اجزائه كانه اولي عليه من اجزائه التي في
عقله ولو صح ما ذكره لزم ان يكون العلة البعيدة اولي بالبعيد
من القربة **فان** هذا فحش من عليه نفسه كقوله النظر
ان هذا يقتضي ان راو العلة التامة المجموع لا الاغلاط المتان
وانت بما قررتنا قد راعى اقامة النظر على مواضع ما يقع **فان**
فالتأني ان انطقت على الاولى اقوال راو بالانطباق ان
يكون بازا كواحد من كل واحد منها والآخرى وانطقت
لذلك بدون التمسك ولقد اقال ان التمسك لزيادة وكذا
ارادوا انطباق في العبارة الثانية في اللفظ ولقد اقال في
فيها وعلى الاول يلزم الاول وقال بعد ذلك لانا نقول بغير
ان امتناع انطباق المقارن بينهما لا يكون الا في الشئ
واما في العبارة التي في حيث قال اما ان يستغرق او لا يستغرق

يستغرق فاراد به ما ذكره كواحد من احدهما او احدهما من الاخرى في
ان الانطباق قد يكون تاما من احدهما فقط وقد يكون تاما من
كل واحد منهما والمراد في الاولى والثانية الشئ الثاني وفي الثاني
ما يتناول الاول والثاني **فان** لان عدم الانطباق بين فوتين
منه يجرى تحت نوع اقوال فخر بن تقي الانطباق بكونه تحت نوع
جواب مكان ما يورد ويمن اذا فرضا حركتين في زمان واحد
احدهما تطلعت فرسخا والاخرى نصف فرسخ فمن قضية الانطباق
يلزم مساواة الفرسخ لفظا وكذا في صورة مساوات المسافة
ومما لفظ الزمان في اقوال فخر بن تقي لان التمسك تحت نوع واحد
لم يتحقق الانطباق حقيقة وبصرف قد في تحقيق كلامه **فان**
حيث قال لان الانطباق لا يتصور الا في المتماثلين **فان**
فيتمتع بما في اجزاء الزمان مع انهما من الطوائف اقوال فخر بن تقي
انطباق على وجهين احدهما ان يكون متساويا واجزاء غير متساوية
في العدد ويحصل حكمة غير متساوية ترتيبا يحصل كل واحد من احدهما بالآخر
كواحد من احدهما والاخرى على قرابة متساوية ان يكون متساويا
كم متصل غير متساوية من جهة المقدار اى غير متساوية من جهة
سطح او نقطة ويحصل منطوقا آخر متساوية ولا يتكافؤ في الاعتبار
بجزيته وهذا هو المعنى في اثبات تماثل الاجزاء وخط ان الاجزاء
كم متصل فاجزائه في غير ان يكون بالتفرع ان لا يكون بالاجزاء

في الكتاب هو التفرع الاول انما يتحقق بالزمان بالتفرع الاول المسمى
تلك اقال فيتم تناجح اجزاء الزمان فلم يقبل تناجح الزمان لم يكن
الحق ان يتفرع الى بل في انجاست تناجح الزمان بالتفرع الثاني وكان
بجلا منه الاول في التفرع الاول فيه نظر وذلك لان القابل ان
يقول بجزئية الزمان الى غير النهاية فيتم تناجح بطو والذات على
سبيل التفصيل فيتم تناجح على سبيل الاجمال لا يكلف في اجزاء الزمان
هذا التفرع في هذا التفرع لا بد من الامتياز بين الاجزاء حتى
يكون هناك اقول ثمان وثلاث وقر لا جمل لا يتحقق والامتياز
فلا يجوز من هذا التفرع فيه وانتم في قوله قد يحسن فزمنا من بعض
المواد التي هي اجزاء الزمان والط من كلام المتكلم في الكلام
لزم تناجح جميع سلاسل الحوادث بل لا يوجب بها التفرع في
وتفرع بان كل سلسلة من الحوادث لما كانت متعاقبة بعضها
كان وجود كل منها في زمان خاص ليس استناد الحوادث الى
القديم على ما مر من تناجح اجزاء الزمان بل من تناجح نفس الزمان
لزم تناجحها **فصل** وقد بحثنا في القابل هو الوجود من كل
توضيح ان اجزاء الزمان لا يتفرع وهو الجلة اما خارجا او زمانيا
حيث ان الزمان انقسم غير موجود في الخارج والوجود منه في حيز
لا يكون الا متناجيا لان الزمان الذي تناجح الاعداد به
وجود البعد التفرع التناجح في الحيز المسمى بالمتناهي الرجوع

الرجوع الا الواجب ان قد مر حواجا به انهم لم يكن تعلمه لكن لا يكلف هذا
الوجود في اجزاء الزمان لان المتناهي من عوارض الوجود وحيز
الاعداد دون التناهي يظهر في الرجوع الى الواحد الصحيح ومصرح
في كتاب تقوم ولا يبعد ان يكون قوله قد تناحل سارة الى شئ فصار
لان وجود الزمان التفرع التناجح خارجا وجنا لياح يمكن منع حوا
ومنه بالانطلاق على هذا التقدير وقد بين لوجه الزمان العجز
التناجح لا تعجز بعض الانطلاق ومع يلزم تناهي غير التناجح على
تقدير المتناهي فالانناح بط ويمكن ان يكون التناهي سارة في
هذا **الفتحة** اي غير القربية فيتم التناهي اقول لا يقبل التناهي
العلل فان كان بين هذا المعنى وبين واحد من علل غير متناهي
يلزم انحصار التفرع التناجح بين المتناهي والابدان يكون متناهي
كون احد من علل اعلان لا يتحقق العلم كاعلم الاول ويتحقق العلم
المتناهي يلزم تناجح اجماله ليس من ان تقتضي التناهي من حيز
والمتناهي **فصل** واما العبارة المتناهي لا يخفى جريان مثل هذا
النوع في عبارات الهلكت اقول في الجواب ليس يقصود المستدل
من توهم الانطلاق ومن فرض الانطلاق ان يفرض نوع الانطلاق
ثم يجعل يلزم منه الانقلاح حتى بين الانطلاق في ذلك ان توهم
والاجمال فيكون على ما عرفت من فرض الانطلاق وتوهم ان يظهر
فالمستدل لم يبين دلالة على وقوع الانطلاق او وقوع توهم ان يظهر

حتى ان الحال بل على مجرد نفسه وتوحي في الجملة والمفروض ان
واكان المفروض ان هذا من ثبوت **قوله** ولا ينفصل عن
بين الكلايين يعني ما ذكره الشرح في النظر من المنفصل ولكنه يرجع
بالحقيقة الى منع انفصله وانت لا تفصل عن تطبيق بينهما **قوله**
ثم لو ادعى انه مبني على العقل عن كمال اسوال لمصلحة
فان قيل لا تعاقبه **قوله** وان منع وقوع احداهما على تقدير
اقول تطبيق ما في الشرع على هذه في غاية السهولة وذلك ان يحل
قوله لو كان التقدير اوها على انه لو كان التقدير غير محال بل يجوز
ان يكون محالا فلا يترتب عليه شيء منها الا بالكل واحد من الطرفين
وان لم يكن لازما كحقيقة لكن الله لا يشترط منها لازم لا محالة
لانه نقول وقوع احد التقيين امر واحد في نفس الامر وكان
متحققا على كل تقدير واقع لانه من الامور المحققة في الواقع
مع صدق كل منهما على تقدير عدم الآخر لكن على سبيل التعاقب
اذ لا علاقة بينهما كلف ولو كان كذلك لم يرد صدق الترتيبين
كل قضية فردية فهو الصدق وان كل قضية اخرى صادقة
او كاذبة **قوله** والاعاقبة لا يلزم من استثنا تقيين لهما
شيء بل لا تعاقبه لا ينتج مطلقا ووجه ما ذكره ان صدق العاقل
مطلقا يقتض صدق الباها فالله الاستثنا انك متأكد من شرط
فان الاتباع **قوله** واعلم انه لا حاجة لذلك لبرهان اقول

اقول قد عرفت ان المنع الاول الذي اوردوه على عبارة التي
يرد على العبارة ان الله تعالى قد ردها ان يمنع من التطبيق لما كان
محالا كونه قابلية في زمان يستلزم محالا آخر وهو عدم الانطلاق
لما كان لازما لكان عدم مستفاد من هذا التقدير وهو صدق ان الحاشية
قد تجلف منها لو انهما بل ترتب عليهما نقا لهما والغير ما اوردوه
في العبارة الاولى في ردها وذلك ان بين عدم قابلية التطبيق
البحر الوهم لعدم تماثلها لا انقضاء احداهما بالزيادة والاخرى
بالانقضاء حتى يلزم الانطلاق ويمكن توجيه كلام المتأخرين كما
فان من **قوله** في الجملة التي تنافي بينهما فان قيل من كل جزء
من الجملة ينزج بالجزء من الاخرى كل نظيره لكونها مترتبة الا
لصفا قلنا هذا ان رجوعا الى العبارة الاولى **قوله** بل الحاشية
ان وقوع الجموع بينهما وبين عالم من عالم غير متصور ويمكن توجيه
بوجهين احدهما ان وقوع الشيء بين الطرفين يقتضي خروجهما
عند وقوع الكل بين جزئيه غير متصور وان كان المنافضة متدعة
بالعناية وذلك ما بين براد بالكل واحد الطرفين او براد
بين الطرفين ان يكون لهما مبدءا مشتركين في غير الترتيب
بالمعنى الذي هو المبدءا وثابتها ان يكون ما يشهد كلام المتن
بان بين الكل بين المعرف والعرف وعلمه غير يقتض ان يكون
كل واحد طرفا وخر طرف اما الاول فخطا واما الثاني فخطا

هذا هو الوجه في ردها
لأنه لا يمكن أن يكون
الشيء قابلاً للتطبيق
في زمانين مختلفين
لأنه لا يمكن أن يكون
الشيء قابلاً للتطبيق
في زمانين مختلفين

ان كل علة واقعة في السلسلة كانت واقعة في الوسط لعدم تباينها
بما اي بالمتعلق المذكور في المثال يعني بان بين اذ الحكم على ما بين
 واحد معين وكل واحد حكم فلو لم يمتد ثبوته لكل في التفرع الذي
 حمل كل واحد عليه ايضا حكم على ما بين كل واحد وري واحد فظهر ان
 شئ من الحكم جاز في الكل لان لكل واحد في هذا الحكم لانه اذا
 اعتبر الطرفان كان لكل واحد افعاله على سبيل ملك في الوسط
 على ما عرفت فتدبر **فصل** في الاثار التي لا تدور على العلة
 حكم على الكل لا يجوز ان يكون فيه ما ليس على الطرف ان السلسلة غلط
 حكم التنازع وحكم التفرع التنازع فحكم على غير التنازع بشئ ما كان
 حكما على التنازع على ما ظهر بان **فصل** في عدم انتظام برهان
 التطبيق فيما اقول عدم انتظام برهان التطبيق في صورة عدم
 الترتيب طبعا ووضعا اذ لا يتحقق اوله ثمان وثلاثا
 في الجارية قطعا ما في الذين فلا تامة ان يكون الايمان
 بين افعاله بان يكون بعض افعاله بالاولية وبعضها بالثانية
 بحسب وجود الذي على سبيل الاجمال مقبول لا امتياز في
 العلم والاعمال بل يحصل طبع بصورة واحدة بل امتياز بينهما
 واما في الوجود الذي بالتفصيل فلا ان الذين لا يتقرر
 على ملاحظة الامور الغير التامة بالتفصيل ان يوجد في الذين
 صور غير متماثلة كما في صورة واهل في صورة عدم الاجتماع

من ان الحكم على الكل لا يجوز ان يكون فيه ما ليس على الطرف ان السلسلة غلط
 حكم التنازع وحكم التفرع التنازع فحكم على غير التنازع بشئ ما كان
 حكما على التنازع على ما ظهر بان فصل في عدم انتظام برهان التطبيق فيما اقول عدم انتظام برهان التطبيق في صورة عدم الترتيب طبعا ووضعا اذ لا يتحقق اوله ثمان وثلاثا في الجارية قطعا ما في الذين فلا تامة ان يكون الايمان بين افعاله بان يكون بعض افعاله بالاولية وبعضها بالثانية بحسب وجود الذي على سبيل الاجمال مقبول لا امتياز في العلم والاعمال بل يحصل طبع بصورة واحدة بل امتياز بينهما واما في الوجود الذي بالتفصيل فلا ان الذين لا يتقرر على ملاحظة الامور الغير التامة بالتفصيل ان يوجد في الذين صور غير متماثلة كما في صورة واهل في صورة عدم الاجتماع

الاجتماع فلا ان التطبيق لا يكون في القابض فلو لم يكن ان التباين
 والامتناعات من الامور المتعارفة ولا في الذين من حيث وجود
 الامتياز ولا من حيث الوجود التفصيلي يعني ما عرفت عدم الترتيب ان
 ملك كبح في الوجود الخارجي على التماثل لا يمكن ان يكون احدهما ملك
 والا فوجود في زمان شخص فالحق موجود في مجموع ذلك الزمان
 الغير التام غاية الامر ان التطبيق لا يقع دفعة بل تدريجا فقلت
 ان كل واحد من الالفاظ بالاولية والثانية والثالثة وغير ذلك
 لما كانت تلك الالفاظ متباينة فالتباين يقتضي اجتماع تلك الالفاظ
 في الوجود فلا بد ان يكون ذلك الوجود غير الوجود الخارجي بغير
 عدم اجتماعها فثبت ان الذين في الذين فان كان وجودا
 وتهيأ اجتماعها فلا يتحقق الامتناع الضروري الصريح بها ان
 التطبيق والذين وجودا وتهيأ تفصيليا فيمنع ان يلاحظ الا ان
 تلك الالفاظ مفصلة دفعة او في زمان متناهية بدية واما ملاحظة
 مفصلة في زمان غير متناهية متعاقبة فمما لا يتصور وجوده وانفس على
 على تقدير وجود الالفاظ البتة وذلك مما لا يرتفع فيه واما على تقدير
 ان يكون النفس باقية ابدية فلا يفيد ذلك لان ما حصل له من
 العلم والصور في كل زمان لا يكون الامتناع بها ذلك مع انه
 قد علمت انه لا بد من وجودها فثبت ان العلم انصافا بالنسبة لحياتها
 لان نسبتها يقتضي وجودها فاما ما كان حقيقيا ولا يقف فيها نسبتا

ما بين احوالها في الوجود ولما انشأ الله تعالى انفسا اخرى في الارض
والسبعة في الرقابة انا هو كجودها في الانس حتى يكون خمسة و
يكون في الخارج والوجود انا موجوده فيه واما اذا كانت احوال
بجمله في الوجود في الخارج مرتبة فيه فالعقل والروح احدى
الجنات على الاخرى بان جعل كل واحد من احوالها بارك
من الاخرى كل نظيره فيكون في ملاحظتنا احوال الان والانس
ما حصل في الخارج فيكون في ذلك الحكم الاجمالي على احوالها بالمتعاقبة
ولما كانت مجتمعة في وجودها الخارج فيصير انفسا تلك الانفس
والبجود في الوجود على احوالها في تعاقب هذا المقام
على الملكة انسان وقد عرفت ان انفسا الحوادث من التعاقب
والا بالقول بترتيب حوادث المتعاقبة الغير المتناهية وكل واحد من
بداية كان مغاير لغيره فكل واحد من **الانفس** كما اذا عرفت
ما بين كل واحد واحد وهذا يحصل لجميع احوالها ان يكون
ان يكون ما بين كل واحد واحد ما في احوال دون الاربع وضع
كل واحد بالاحاد وعلى الترتيب لا عاود التي ليست بينهما واسطة
وما ذكره قد في الحاشية حيث ان يكون هذا الواحد
من وسط المقدار لا يوافقه واما انما ان تعين كل واحد
وبنه اقل من الاربع ولهذا هو الواضح في الحاشية واما ان
كل واحد من الاول من كونه اظهر لآخرين احوالها ان يسلم

اسمك ان يكون ما بين كل واحد واحد من الذراع لا يصلح ان يحسب
 احد من ارباب التبر حتى يقع بين ان اربع عمارا وذلك وما بين ارباع
 هذا لا يوافق ولا يلزم ما نحن فيه لان ما نحن فيه ان العيان قد
 هو المبدأ وبذلك كل واحد من اعداد اجماله فالوجه ما ذكرنا ما يوافق
 قد وقع في فعل صورة كون الكل كل من الذراع نظرا بان يفرض لكل
 اقل من الذراع وكون الكل شاطرا في التصدير الذي منه
 قد واما كون الكل اكثر من الذراع فكما اذا فرض لكل ذراع
 وبيع ذراع وفرض الواحد العيان على شتر منه ارباع ذراع ثلثا
 هذا التوجيه كانت الاضافة على الترتيب لاجزاء الوحدة انية من
 اقلها والاضافة على الترتيب لاجزاء التكملة على الاضافة وهو اني
 عبر عنها بقوله اشتملت على اخواتها فقد راعى العلم ان ما نحن فيه لا
 كان احد الطرفين متساويا وهو العلم المعروف فلا يحسب كلام اربع
 ان الواقع بين كل واحد واحد واما ان كان ذراع ذراع كان
 الكل لكل وفيما نحن فيه الواقع بين كل واحد وكل واحد لما كان
 متساويا كان الكل متساويا لان دليله صريح في انه لما كان الواقع
 بين العلم المعروف وبين كل واحد متساويا وقع في غير ان ليس انه
 ما علم انه اذا كان الواقع بين واحد واحد وكل واحد متساويا
 حتى يرد للاختلاف ان راوانه اذا كان بين واحد وهو المبدأ
 المعروف وبين كل واحد متساويا كان الكل كذلك فلو انما ينظر

بالذراع ولا يرفع انه وقع اسرع في هذا البحث حيث سموا اجزاء
الجزء فالله والامر فيه سهل **فراغ** واما انهم لم يجوزوا ان يكون له
علان مستقلان بحيث يتبع اجتماعهما اقول لا حاجة الى جديس
الاجتماع وذلك لان كون يجوز ان يكون هناك علان يوجد لهم
كل واحد منهما على الافراد وكل واحدة على مستقلة كما ينبغي وجود
المع والكانت بحيث يجب المع وحدهما لكن هذا الاجتماع يستند
المع الى مجموعها معا كما في اعدام اجزاء الكبريت ما ذكره قدس سره
في هذا الكتاب ان عند اجتماع اعدام الاجزاء كان عدم التركيب
مستندا الى مجموع تلك الاعداد لان كون لا يتبع العكس فكل
من حيث يستقل اذا المع لا يتبع الى كواحدة منها بل الى
المجموع فاعلم بالحققة واحدة بل لا بعد ان بين النزاع في
تواند يحصل المستقلة على معلول محض نفطي لان من قال يجوز
قال بانه يجوز ان يكون في معلول واحد وان يصح كل منهما
ان يستند اليه المع وحده او الافراد وفي هذه الاجتماع
يستند الى مجموعها ومن قال بعدم جواز ذلك بانه يجوز اجتماع
العلان المستقلين من حيث هما علان مستقلان مان يستند
المع حان الاجتماع الود احدى منهما منفردا او اجتماعا في
قوة تحصيل الحاصل اعلم ان القوم مرحوا بامتناع توارد كل
مستقلين على معلول واحد سواء كانت تلك الاجتماع او كانت

كانت مجتمعة او متعاقبة بانه انهم عرفوا العلم بالاعمال بما توقف عليه
اشي وعرفوا التوقف بآلة بالعلم المصطلح للعلم بآلة بغير العلم
لا يتبع المع وظانه لو خسر التوقف بالمعنى الثاني وهو المشهور
كانت ثبوت العلم على ظاهره بالابن الاول ما في هذه الاجتماع
فيما بين الابن في تلك اعم في هذه الاجتماع والتعاقب في العلم
حققة لا يكون الا القدر المشترك بينهما ولا تعد في القدر المشترك
انما التعداد في افراده كمن هذا في التعداد كون العلم هو القدر
الشرك صحيح في الطر مشكوك ولا يمتنع في الفاعل في الواقع في الوجود
بالتفصيل يكون الوجود الواحد لا يتحقق في بعض مقتضى عن ان يكون
مرتبة المعرفون مرتبة الفاعل في التحصيل كما يقتضيه عن ان يكون
مرتبة المعرفون مرتبة فاعله في الحقيقة فلهذا لم يجوز ان يكون هناك
الموجود الخارجي معدوما خارجيا بخلاف سائر العلل ذلك لمرتبة
الفاعل على سائر العلل لانه الموقوف الفيد بخلاف سائر العلل
شروط وادلت للفاعل حتى يكون فاعله بالفضل فاذا كان هناك
شركا يصح كون احد منهما ان يصير شرطا لثابتا فيكون التعداد
ان الطر حقيقة هو القدر المشترك كما قالوا في القصور لم يمتنع
بالقياس في التعداد ان العلم هو مرتبة القوة واذا كان هناك
يفصح ان يكون كل منهما فاعله ففقد الوجود المع بزم ان يتحقق
بالتبعية اذ لا يتحقق الحاصل بالتبعية اذ ان العلم لا يمتنع والقوة

فالتعددية فيها مع وحدة المصور تصور العلم الفاعل في كل
وغير ان يعلم ان العلم في الحقيقة لا يستند الا الى ما يمنع
بدونه اعني العلم الفاعل اذا كان يكون حقيقة بين الشيء وبين ما لا
يكن تحقق الشيء بدونه فالتفسير ان التوقف من شأنه ان يكون
واعلم ان العلم انما يتوقف التعداد في كل علم يستلزم التعداد في
العلم المستقل مثلا اذا كان التعداد في العلم مستقلا العلم المستقل
لان بانفهم كل شرط الى البواني يحصل علم مستقل لكن التعداد
الذي في نفس ما هو علم غير متصور على ما عرفت واما اذا كان
التعداد فيها صدق عليه فيكون في غير الفاعل والمادة والعلة
بغير ان يفهم هذا الموضوع **فصل** وذلك ان افتقار العلم
هذه الوجوه بهذه بعينها واستغناء عنها لوجوبها بالآخرى
اقول فيه بحث لان الافتقار والاستغناء متقابلان فلا
اجتماعهما في محل واحد كما وان اعتبار او تعدد الخشية المتعلقة
لا يفيد في جواز اجتماع المتقابلين اذ لا يمكن اجتماع الواحد
والاكثر في الوجود والعدم مثلا باستتاعة واحدة وقد عرفت
ان لا يشترط في بحث الاولوية الذاتية في كلامه فلهذا ان
وجوبه بالآخرى كان علمه بالاستغناء عن هذه وليس فيه اذ هو
الاستغناء بغير كون الاستغناء بما رضاء ان العلم مع وصف
وجوبه بالآخرى وهو **فصل** وان كان كل مستقلا اذ العلم

المتعدد جميع ما يتوقف عليه بغير علم كون كل علم مستقلا واما العلم الذي
عليه كانت عبارة عن جميع ما يتوقف عليه المعنى العلم ولا يكون
ذلك لا يجوز في كل منها مع علم مستقلا كانت بعضها من العلم الذي
فلا تعدد في العلم التام وعرفنا ان التعداد في العلم التام
لا يجوز ولا ندعي منع التعداد في العلم المستقل اقول كل علم
من العلم المستقل هو العلم على استقلال العلم التام وفي خبر
الاعرجي قال لما اتى الخلف لا يمنع عليه علمان مستقلان والاول
الاول من خبره والثاني كان معطوفا عليه وابطال على ما روي
الاول عليه ان التعداد في العلم التام لا يحتاج الى دليل بل
في الجواب ان بين مدعييه كل منهما ان لم يكن على سبيل الاستقلال
فلا تعدد في العلم المستقل وان كان على سبيل الاستقلال
فلا استقلال لان في قوة تحصيل العلم **فصل** وان منع اي منع
ان الفاعل بغير العلم لا يجب المعنوية ان بين ان من قال
بتعدد العلمين استقلاليين يقول عند الافتقار ويستند العلم
الى ما وجد معه عند الاجتماع الى المجموع لا الى كل واحد
بالاستقلال فلا يصدق ان المعرجي لكل منهما ان لا يحتاج
معا وارجح ان نقول مرادنا بالعلم المستقل ما وجبت المقصود
اي وما لا يشترط فيه وهو الذي اشار اليه فلهذا بقوله
بحيث يتبع خلفه نظر الى ذاته اي من حيث هو لا مقيد

بحال المضاف ونقطه ويزاد بالعلامة في موضع الوقوف على بعض
ما يستند اليه فلا بد وان القائل لا يخرجه من الوقوف عليه
وبما قررنا يظهر من قوله قد وكل يظهر بالمال العاود به ان
لنعم ان يقول ما روي بالعلامة استقله ما يكون بالفرادة بوجه
وغيره فيكون لا مطلقا بل لم يوجد ما يشاركة في صفة الجاهل
ومع اجتماع استند المعنى الى المجموع على ما عرفت فكان الثابت
في تواردها على المستقل على المعنى المستقل في التحقيق فاقدم
وهو انه لا يكون تعدد العلى مستقلة على المعنى المستقل فلهذا
ولا بد له ولا تعاقبا بالشيء المذكور في ان تعاقب الفرض
قد تعلق ببعض اجابة الساخرين ومع انه بوجه جليل فافضل
التحقق فانه به كذا **فصل** او لما مضى في هذا الكلام
ساقط من وجهين احدهما ان مدخله المعروف في العارض
بالنفس الاعرف في قوله لقوله والآلة وما بينهما ان المراد
بالمدخل في الشئ انما لا يقرب القابل هو بالشيء الاضطراري
بما قررنا فان لم يكن الحرارة مدخل في الاعمال والمدخل في العلة
الخاصة لا يكفي في امتناع انكسار المعنى من العلة وقوله قد
عليها وهو في البطلان توجيه ان تقدم العلة على موصوفها
البطلان ولا يخلو في ان العلة واجبة الساخرين موصوفها
حتى ينل لادرج لقوله والافلا حاجة اليه وكذا لا حاجة الى

الى انزويديات والتفصيل الذي ذكره الصمد في دفعه على ان لا يخرجه
والا يخرجه من ان لا يملك في مدخله انما ربي عارضها وكذا ان لا يخرجه
ان كان كل على مستقلة عارضها ثبت لطلو الا ان كان جوازا
لما روي على التقديرين كان لكل منها على مستقلة اخرى فليس في مكان
مستقلان بالشيء الصحيح المذكور وهو المطلق لا يخفى فاني قد
وجع يكون العلة الثانية لاحد المتأخرين غير العلة الثانية الاخر
مع قطع النظر عن الاستدراك نعم هو بان الحرارة الثانية
غير الكوكبية بالنوع قالوا بان الحرارة جبرية انواع اربعة
عززية وكوكبية ومارية وحاصل من الحركة فاما **فصل** وقد
ما في هذا المنع فاحصل ان المراد بالغنى الذي ليس يكون الذي
مقتضية لغنى حتى يتوجه اليه منع الجبرية وبيان الحاجة الى
من عدم الحاجة الى التبعة وفيه نظر لان المنع في بعض الموضع
اخر وهو انه لا يقتضي الذات الحاجة ولا الغنى ولكن بعض
الحاجة الى العلة لا يقتضي من الفرد المحتاج اليها ولا يتوهم
عين المنع انما في لان الحاجة تعرض نفس الطبيعة في هذا المنع في
منع التمسك بالشيء ان يقول الحاجة عارضة نفس الشخص فيكون
في **فصل** لو ان العقل كان متمازعا للعلة من الاخر لا يخرجه على
هذا فيمكن ان يكون احد جماعها والاخر **فصل** وقد
ان يكون بين العلة واللام او شيئا غير متمازعا يعني بمراد كون

تارة

غير المتساوي فصور ابن الماهر من اقول فيه نظر فخر اليه لا تبارك
 في بحث الوجود الذي وتوجبه ههنا ان كون غير المتساوي
 محصور بين الماهرين اما يمنع لو كان الطرفان من جنس
 الاتحاد من يفرق القطع السليمة اما لو لم يكن كذلك كما هو مجموع
 الحوادث المتعاقبة محصور بين الواجب الحادث اليوم فلا
 يستحق فيه **قال** فلا يحتاج الى العلم فيه بحث لان المقصد
 على تقدير كونها اعتبارية يقتضي بها المقصد في نفس الامر
 فيحتاج الى علم يقتضي بها فلا بد ان يقول لا يفرق الشر
 الحج لانه ينقطع بالقطع الاعراب في علمه لا اعتباري لا يفرق
 ان يكون حقيقيا قاطعا واعلم ان المدعى ههنا ان الواحد
 من حيث انه واحد لا يصدر عنه الا الواحد فلو كان ههنا
 تعدد ولكن لا يصدر عنه المتعدد ومن حيث التعدد وكان واما
 في المدعى بان الدليل **قوله** فنقول لا يخفى ان العلم **قوله**
 للمعقود حاصلة في الشئ الثاني ونقول ان الفاعل لا يكون
 لابد ان يكون موجودا قبل المعقود وان في مرتبة خصوصية
 كانت سابقة على وجود المعقود لا يفرق لا يكون ملكا لمقتضية
 نفس المعلول اي المصدرية التي هو اضافة اعتباري لان
 المصدرية لا يكون نفسا فنعين ان يكون هذه اما
 نفس الفاعل واما غير ذلك فلهذا في تلك المرتبة من الشرط لو

او غير ما واذا فخر من ان ليس مع الفاعل شئ من الاجزاء او الشرط
 والاقالات والقوانين فنعين ان يكون نفس الفاعل اما اذا ركب
 الفاعل او كان هناك شرطا فيمكن ان يتعدوا المقتضية وكان ملكا
 منها عين خبره او شرطه او على ما قررنا فخر ان المراد بالخصوصية
 ما به الاختصاص اي ما يكون سببا لاختصاص العلم بمعلول
 فيه بحث لان المراد بالاختصاص ان يكون هو الاختصاص حقيقة
 بان يكون لعله مع معلولها اختصاصا ليس له مع غيره مطلقا
 فنقول ذلك معلول من ان لا نزع ان لا يكون لها ملكية غيره
 مما لا يكون معلولا لعلها وان كان المراد هو الاختصاص بالحق
 الى غير ما هو معلول فغير ما ذكرنا يجوز ان خصوصية مشتركة
 بين معلولاتهم تحقق بالنسبة الى غير المعقود لا لنفسه من دليل
 فان قلت لا يمكن ان التاثير في هذا المعقود كان للعلم
 خصوصية حقيقة لقياس اليه ليست للفاعل مع غيره مطلقا او
 فان هذا التاثير لا يكون مشتركا بين الفاعل بين غيره ذلك
 فلو صدر عنه معلولان تحقق خصوصية ان وقد فرض كون الفاعل
 بسيط وليس له تعدد وشرطه وبما قلت لا يمكن ان التاثير
 نسبة بين المؤثر الذي هو الفاعل بين معلوليه هذا علم
 اختصاص هذا المعقود ان التاثير هو عين ذلك المعقود وهو مقتضى
 على النسبة للمعقود الموجود من ان التاثير بعد التاثير والحق ان

ان علة اختصاصه بنسبة بالظن ان هو ذات الطرفين لان المتعلق
 الموضوع هو الشخص لعرض مخصوص وانما ان هذا المتعلق ما هو
 تعدد العلول من جهة تعدد الشرط فلا بد ان يكون لكل متعلق
 مع العلة خصوصية وهي نفس الشرط المخصوص وكذا يجب ان يكون
 لعلته مع شرط خصوصية ليست مع غيره وينقل الكلام اليها فان
 قبل انما يشترط بين العلة وبين كل من كان مشتركا وكذا انما
 قبل انما يخصه اي ما به الاختصاص هو نفس مبدء الشرط لا
 الشرط الموجود اذ يمكن ان ينشأ من كل فرد وكثير من
 الواحد فلهذا **قوله** او مفهوم العدد مرات هذا عطف على قوله
 ما هو سابق على العدد بمعنى ان المراد بالجمعا ما هو سابق
 على العدد وهو المسمى بالذي ينفك عن العدد من الحكمي صحيح
 انما ان في اثباته وان كان نفس مفهوم العدد مرات لما
 هو سابق عليه كان المنقول سادس اذ لم يكن ان يكون الاول
 ولا يخفى على الناظر انما في كلامه قد انما حاصله انما
 انما عالم تعدد الفاعل انما او باعتبار انما تعدد اسبابها
 على العدد وروى انما لا يبعد عنه التعدد ولا يفرق بينا
 العدد وروى قد وروى بل بدى تعدد كان فيه وانما فاعله
 انما لا بد من تعدد كان في القوا بل وفي الدالات والشرائط
 فتبين انما او تعدد الالهامات لا يتصور الا بان يكون

١١

يكون هناك تعدد القوا بل والدالات او الشرط بل كيف تعدد
 الشرط او الفاعل والدالات او الشرط على ما عرفت فتدبر
قوله في انما او الدالات الى ما يكون او احد جهات الاختصاص
 انما فيه يتصور بوجوده انما جهات الاختصاص وهو معنى العدد
 بعد عنه البعد وكذا انما انما انما العلية صفه كان الفاعل
 فاعله البعد وكذا انما يتصور النقصان به يلزم عدم ما عليه
 واحد شيئا واحد البعد وكذا يلزم عدم ما عليه شيء شيئا
قوله ويلزم منه ان لا يكون فاعلا شيئين وضاو انما يلزم
 ان يكون كل صفتين كان شيئا واحد متصفا بهما فاعلهما
 متصفا بهما بعدد احد الصفين عليها في انما انما الفاعل
 بين الاثنين **قوله** سواء كانت واحدة او كثيرة هذه متعلقة
 بقول انما في انما اولها هو لا يتناول الا الاتان يجب
 العدد فقال ليس المراد من العدد استفا ومن صفه الطبع بل
 من انما انما لالواحد والتعدد واما متعلقة بالقوة فلا بد
 بعد انما وفيه **قوله** فلا يخلو عن نظر يعرف انما بل لا يخفى
 ان البعد الذي ذكرناه هو صفه على ما قرره واكثر ما يشترط
 بين توجيها لشم والمقتضى وانما انما انما بل لا يتصور
 بخصوصه ان القبول الاستعداد من جهة الالهامات لا يشترط
 فيشعر ان يقول انما لالواحد ولا يخفى توجيها لشم

انما انما بل لا يتصور الا بان يكون
 انما بل لا يتصور الا بان يكون
 انما بل لا يتصور الا بان يكون

انما بل لا يتصور الا بان يكون
 انما بل لا يتصور الا بان يكون
 انما بل لا يتصور الا بان يكون

قال يكون المحل اجساما آتية اي يكون فعله مشروطا بالآتية
لم يتحقق هذه الثلاث في جميع اجزاء المحل فلا ينقسم القوة اي من
جست انما قوة بانف ام المحل لا يتاخر فيها انفسه منهم ان حول
القوة النوعية وهي المكونة بالقوى كما انشاها الله قد سرياني الى
خلوها من حيث الذات في جميع اجزاء المحل لا ياتي في ان يتوقف
فعلها وما يشترطه ان لا شرط لم يتحقق في جميع الاجزاء ففصل
قولنا فلا بد ان يكون اثره من حركة الكل مع انشائها
عدد الا ينشأ ان الاسرعة اما من جهة الاتحاد في الزمان
والطولية المسافة واما من جهة الشدة في الزمان واقعية
الزمان فتتماثل فيكون الاتحاد في الزمان فلا بد من ان يكون
في الزمان وذلك ما بالطولية ذرات انشائها وهو يقتضي انشائها
الابحار وهو بطريقين ان يكون من جهة تكرار المسافة
الواحدة المتساوية ولذا رخص الكلام بانها في زمان فقلت لم
لا يجوز ان يكون انشائها في الزمان والحركة الواقعة عليها غير
متساوية من جهة المدة فقلت قطعها لا يمكن الا بعد قطع بعضها
في نصف ذلك الزمان فيلزم تنقيف الزمان الغير المتساوي
هنا وانفسه يلزم ان لا يقطع جزء من اصله لان كل جزء منها
له نسبة الى كله والزمان الذي هو مدة قطع ذلك الجزء له نسبة
ابيض لا كنه فلا بد ان يكون الزمان الذي انشأه غير متساو فلا يمكن

يكون حصوله كما ان حصول الزمان الغير المتساوي الذي له مبدأ
متنوع او كونه حصول منه وانما ليس لانها هنا وان كان متساويا
فيكون ان يكون نسبة المتساوي الى المتساوي في انشائها المتساوي
الجزء المتساوي في الزمان هنا انما نقول يلزم من ضرورة انشائها
بين الزمان وانفسا ومطابقة كل منها بحركة مساوية وانما يظهر
قد عرفت **قولنا** ومن هذا علم ان المتساوي في ذلك كانت بحالها
مستلزم لانها هنا مدة او روي عليه بالمتنوع وحسنه بان كل مدة
فصله متعلق في نفسه او جزاءه بالفعل او اجزائه في الاجزاء
بالفعل يكون تلك الاجزاء متساوية العدد واما ان كان لا يتساوى
غير متساوية فعلم ان قسمته لا تقف عند حد لا يكون بعد قسمته
لا بد ان مقدورات العدد غير متساوية ونفسه به انه لا يتغير
مقدوره لا يكون بعد مقدوره انتم فان قيل فلو كان كذلك
نقطة الى ساعات غير متساوية شذوذا فقلت في ان يتحقق العدد
الغير المتساوي في الواقع وفيه كلام وهذا الكلام مما ذكره صاحب
الحركات وهو **قال** لا يمكن قطع تلك النشأ في نصف ذلك
الزمان اسرع اخره على جواز ان لا يكون قطع تلك النشأ في
نصف ذلك الزمان كما ان نفس الامر وان كان فرض قطعه لا
نفسا جواز ان يكون الفروض مما لا يستلزم في آخره ان يكون
ان يوازيه بالمتساوي في الشدة ان يقطع حركته ان يكون

من حيث الذات قطعا في مدة انقضاءها اي المدة انقضاء المكان
الذاتي في زمان من حيث قطعه نصف انقضاء المدة في نصف
الزمان فلا مانع من ان ينقطع كل في نفسه بنفسه كيف وانقضاء
الي انه لا حركة في نفس الامر اسرع من حركة المدة الذي كان في
مقدار المدة ولا يمكن ذلك بحسب نفس الامر ولا لا تنقل الحرف الذي
هو الزمان عن حركة المدة واليه مفقود ثم يمكن ان يكون
التفاوت من حيث السرعة والبطء يظهر في ان الحركة بالشيء
بالزمن دارة من البطء ودارات كثيرة في السريان كما في
حركة العنكبوت في السبع والاشجار من فاصل **قوله** واما الاول
فمنه قد وجهنا ببيان اقول فيه نظرا ما في المدة فقط او الاشارة
فيها لا يمكن الا ان كان هناك شيء غير ان الذات تنطبق على
المدة الغير المتناهية حتى ان انه غير متناهية وبذلك المدة في
قال الله ومعنى الاول هو ان القوة الجسمانية لا تقدر على
حركة لا يكون وقوعها في زمان غير متناهية واما في المدة فلا
يعلم من تلك المدة متعاقبة واقعة كل مدة منها في زمان
يكون وقوعها جميعا في آن فظ انه لا يجري فيه ليس في كون
زيادة غير متناهية على غير متناهية آخر من حيث المدة ولا غير متناهية
واحد من العنكبوت كعدة حركات العنكبوت في السبع والاشجار
والاشجار في متعاقبة لا يكون الا ان يكون كل منها واقعة

واقعة في زمان مختص به مجموع كل المدة الغير المتناهية العدد
متناهية بحسب المقدار قال الشيخ في الشفا هذه البرهان انما يجري في
المدة المتناهية بحسب وقوعها في الزمان واما انما لا يمكن بحسب وقوعها
في الزمان والزمان فلا يجري فيه البرهان او يمكن ان يكون ان
تأثير لكل في آن وتأثير لآخر في زمان هذه عبارة ولا يخفى ان
على ما ذكرنا **قوله** وناسب بنا محالها المتعاقبة بالبطء والكثرة
اقول يمكن ان يكون كلام المقدم راجع الى ما اشار اليه اسم من
ان هذه البرهان اخص من هذا بما يجب ذلك ان يكون في زمان
كله لقوة وان انقضت باق ام محال لكن غير متناهية كانه في
الجوانبة والبنائية ولو سلم ان الكلام في القوة المتناهية
الخاصة في الجسم لبطء يمكن ان يكون في زمان يكون تأثير لآخر
في اجزاء الجسم ليس نسبة تأثير الكثرة الكثر ان يكون ان يكون
ان اتصال الجسم في تأثيره في انقطاعات الواردة على الجسم
على ما قاله الامام في الزمان ولو سلم في زمان لا يكون نسبة تأثير
الكثر يكون تلك المدة متعاقبة متعاقبة في انقضاء القوة المتعاقبة
بكل او تخلف محال لا بد من في ذلك من وليس ثم اقوال وورد
العلم في هذا في الجواب فيقول من انقضت فضلا زمانه وذلك لان
المجموع الذي سلم تناهيهما هو مجموع انقضاء في انقضاء
او راجع منها اليه كون ان مجموع آخر هو مجموع المتعاقبات

في انفسها واما في خلقها فلو سلم ان السواد كان في جسمه فليس عليه
 كما في قوله لا تجاوز من طاهره **قال** واستلج والاذن اقول ان
 تركه لان كل واحد منهما هو ذلك لان الالوان ليس في اجزاء
 الالوان انفسه لا في فعل الزمان في احوال بل هو كما في كذا كونه
 واما الالوان في طرف الزمان فاما ان المراد منه الالوان في
 هو مفروض في انشاء الزمان كاللان الذي هو مبدأ العصر
 ومنه انظر على ما هو الظاهر في علمه انه موجود وليس موجودا
 ما هو حار واما انما هو مثل النقط المفروضة في وسط الخط فاما
 موجود وليس له موجود في الخارج ان فصل الزمان بسببه اذا
 لم يكن موجودا في الخارج فليس له بعد الزمان الذي ان كان
 احدهما واجبا على غيره ان لو كانت موجودة في الخارج والزمان
 لما كان الزمان واجبا عليه فليس له بعد الزمان الذي ان كان
 استلج والخط والنقط اقيام الزمان على نتائج الابعاد
 فيتحقق انهما على ما هو في الحكم **قال** فالاولى ان يكون
 كلامه في علمه على الاطلاق اقول هذا راجع انه لا يوافق ما تفكر
 قد من شرح الفرض حيث ذكر في تعريف الاول فيه قوله
 يتوجه عليه انه بعد هذه الفرض يتحقق تعريفه كقولنا في طرف
 الالوان فانه وكما ان مقصوده قد من تفكر الالوان في هذا
 قد يتحقق **قال** كما كان محال كذا في موضوع في ان كان

كيف لو كان لها وجود في الخارج

كان المحل غيبا عن المكان مطلقا على ما ذكره بعد **قال** فالاولى ان
 بن يادوه المحقق في شرح الفرض فاما في الاولى لانه يمكن
 ان يتكلف ويمن المراد من الوجهة ما يتساوى لا اعتبار في بعض
 الموضوع مع العرض والعرض بها التعيين وان كان ليس له فعل
 في زمانه كونه بيان الواقع والمراد من قوله والالوان في المركب
 لا في كل واحد من المركب بل عليه قول القدر في شرح
 المحقق ما تفكر قد قال قال وقال في هذا التوجيه في قسم الكتاب
 سما وقد وقع في عبارة شرح الفرض بل قوله في الالوان والالوان
 المركب قوله والالوان لا في كل واحد من المراد من المركب هو
 محال في علم من هذا احواله الى ما من حيث العلم الموضوع
 بجسده لانه لا يمكن ما في قوله ان اردوا بها الحقيقة والالوان
 من الحقيقة لانه يمكن عليه كيف يخرج في البيت والصور
 انفسهم فالاولى ان يكون كما ذكره في **قال** مطلقا على ان
 جميع الوجود اقول في بيان قول المراد من وجوده الذي في
 وانفسه كما يكون من حيث الوجود في تعريف الفرض في
 المركب في حقيقة ما في بيان الموضوع الى العرض في اقيامه في
 ومن حيث بعض الوجود ضروري لا يمكنه واما قوله في
 يراى من ان العناصر الاربعة الوجود في المراد من
 من غير حيث ان في القوة الباقية في الوجود والالوان

وان اردوا بها الحقيقة والالوان

انواعها بطريق غير متناهية وان كانت موجودة قبلها ذواتا وزمانا
 وذلك لانها محيية في كونها نوعا ياقوتيا الى تلك القوة
 والى لم يكن محيية اليها في كونها انواعا غير متناهية فان قلت
 في يدخل اليها السيرة في القوة لان القليبات المشبهة
 بجوارح اليها في كونها سيرة وكذلك البياض الجاهل بالسطح فان
 السطح محيية اليها في كونها ابيض قلت هذا مبني على ان المثال
 هذا النوع اعتبارية لا حقيقية فانهم صوابان المركبة
 بجموع والعرض لا يصير نوعا حقيقيا على ما ذكره **قوله** في هذا
 واليه في آله اقول استعاذ من كوارهم الماش والشيء في هذا
 المقام امر لان هذا محيية الى ما ذكره في تعريف من انه المحل
 المقوم بنفسه لان المزاومته ان لا يكون نقود بالي ان لا
 يستعاذ من قوله فان كان المحل غنيا عن الحال فيه وكذلك
 قوله في تعريف بان الموضوع محل استغنى في قوله محيية
 وهو الذي اشارة الى استغناء في تفسير المقوم بنفسه فانها
 ان العرض او كان محلا لغيره كان وادخل تحت الموضوع
 وذلك لان المحل ينقسم الى الذات والموضوع ومن البين
 انه ليس اقل في الذات فيكون وادخل في الموضوع واللام فيهم
 بقية والظا التبادر من انفسه ان يكون على سبيل من
 محتوف معرض بيان الاقسام ومقام الطبط في الكلام

الموضوع

سما

في الكلام وحصر المحل في الذات والموضوع معرب بنى فالجواب
 انما في بعض عباراتهم من تحقق البانية بين الموضوع والعرض
 مبني على اصطلاح آخر في نظر الموضوع او انه اريد البانية
قوله ويدخل الصور المعقولة لغيره اقول هذا الكلام من القول
 يقتضيه ان لا يعتبر في حصول الوجود في الخارج على ما يستفاد
 من كلامه على ما عرفت والغير بان ما شئت من ان ينقسم في
 والعرض هو الموجود في الخارج ليجوز الاعتبار بان كل قسم
 ويكون في قسمه اما الاول فان بين قسمين من القسمين
 في الذين موجود في الخارج بما على ان الذين من الموجود
 في الخارج والموجود في الموجود في الخارج موجود في الخارج ان
 الموجود في الخارج عنه كشأنه ان يوجد في الخارج فكل
 الذين وما بها ان بعد فيه بالماله في نظر الغير في حصول
 هو الموجود في الخارج بالحق والاعمال والغير في هذا الجرم او المعنى
 الاصل في الموجود اما في شذوذ الاول كذا في الغير في قسم
 هو الموجود في الخارج بالحق والاعمال وهو تحقق في الصور المعقولة
 في شذوذ الثاني الغير هذا على طريقة القدر وقد عرفت انه ليس
 في طريقة القوم يكن ان بين الوجود الخارجي في الغير في حصول
 وفي القسم هو وجود حقيقة ما كان حاله ما كان جرم او معنى
 والصور المعقولة وان لم يكن لوجود في الخارج لكن حقيقة

وما دعى

فان لم يكن البنية في الوجود فلهذا الصلة
 وجوز ان يكون في الوجود في الوجود
 الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وذلك ان الصور المعقولة في الوجود في الوجود
 الاستغناء عن الوجود في الوجود في الوجود
 والوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 القول في حيز الوجود في الوجود في الوجود
 على طريقة القوم يكن ان بين الوجود الخارجي في الغير في حصول
 هو وجود حقيقة ما كان حاله ما كان جرم او معنى
 والصور المعقولة وان لم يكن لوجود في الخارج لكن حقيقة

وذا ما موجود في ذاته على ان الموجود في ذاته هو المبدأ
 كما في الخارج في العينة وذلك ان هذا الشخص الذي هو موجود في الخارج
 ومنهم من اعتبر في انفس الموجود في نفس الامر مطلقا حتى يدل
 الا على ان الشيء عند الحقيقة انما يكون بوجوده في الخارج وفي
 يدخل له اعتبارات مع تفرقه عن جواهر انفسه **فصل** وهو
 غير متبسط في الكلام وذلك لانه انما كان متبسطا لوقوع
 لان الكون في الموضوع على تقدير الوجود في الخارج اخص من
 الكون في الموضوع اذ في تقدير ان بعض الية وسبب للخص لا يوجب
 سببا **فصل** فان كان بالعكس اقول من ان
 الصورة النوعية ايضا حال في الية لا في الصورة الجسمية ولا
 في الجسم فتدبر وادخل ان الاعراض التي اورددها المتخصص
 شرح النفس على قولهم وان كان محلا فهو الية لا يوجد هناك
 ما ذكره من ان نفس يتنفس ان يكون المراد ان جوهرها ان محلا
 للجوهر لخال فهو الية لا الية ان محلا مطلقا وقولهم ان يكون
 محلا لخال فيفسر عليه بان لا يخال لخال الجوهر فيتم توجده
 في النفس الذي انعكس عليه عن شرح النفس هو النفس في النفس
 فانما على الصورة العينية الجوهر الذي هو **فصل** لا نقول
 هذا انفسهم اقول هذا تعريف والتعريف لا يوجب على التعريف فيه
 ما يحتمل ان يكون على هذا في نفس تعريف الصورة ايضا بصورة

بصورة جوهرية كما في النفس وكذا تعريف الجسم بالكون ذلك
 لان تلك الصورة قد لا يكون صورة جسمية وتوحيده لا يرد في نفس
 في تفسير الجسم بصورة الجوهرية كما في النفس لانه في قوله علوم
 في نفس امره لا تقسم لثبته وقول السعد والاولى الى انفسه
 عن شرح النفس على النظر والى الى انفسه من انفسه الصور
فصل العلم لا اوضحه اقول لا حاجة الى ان يكتب الكتاب الكتاب
 من الصورة لا انفسه او يتركها لكونها اشد وعظم وقد مر في
 معارضة الكتابين على دليل الوجود والى حيث قالوا الجلس
 ظهر كيف لا بد من ان النفس والصور من العوارض
 التي لا وجود والى في الحاصل في النفس فيفسر على ان
 الوجود البشري ولو اختلفا في ذلك وقوله على هذا الوجه الجلال
 في الكلام انفسه لوقوع الجسم لخال في انفسه الاول فيفسر
 بما يكون ذلك لانه لا جسم في الكلام وانفسه النفس فيفسر
 الخ لا في انفسه **فصل** يمكن ان يعرف في الابدان والاشياء في
 الحيلة الثالث انفسه لوقوع الجسم لخال في انفسه الاول فيفسر
 ما مر من انفسه لوقوع الجسم لخال في انفسه الاول فيفسر
 فيس لخال في الابدان والاشياء لوقوع الجسم لخال في انفسه الاول فيفسر
 لم يقبل في تعريف الجسم ما يوجب في الابدان ولم يقبل في تعريف
 يكون هذا القيد لازما لا معارضا لان تعريف الجسم بالاشياء

في انفسه

في انفسه

اما ان يكون غرضه هبة او شاة فلهذا الاول ثبت لا على
 ان لا يفرق انه اذا وصل لفائدة او فائدة الى حد معين لم يكن
 وجوده اقوالا بعد عدم البعض ومن المعلوم انه ليس كذلك
 في الجواب اذ لا يفرق بين الكلام يرجع الى نفسه وبين الكلام
 يرجع الى غيره بل لا يفرق بين ما يرجع الى نفسه وبين ما يرجع
 الى غيره ان في الطرفين لا يكون له وجودا كان متصفا بالمكان
 نفسه بعد ان كان ما يربط عليه او كل واحد كان متصفا بالمكان
 نفسه ان شاء الله تعالى الزيادة عليه فالجواب الذي لا يربط
 الزيادة عليه متبع الوجود في فرضنا هذا اذا لم يكن ذلك
 والجواب ما كان غرضنا هبة لا يمكن الزيادة عليه ففرق بين
 ذلك الجواب ما كان مقتضى كونه شاة بما لا يمكن الزيادة
 وتفرق كونه غرضنا او كل شاة يمكن الزيادة عليه على ما هو
 فلهذا الكلام يرجع الى ان الجواب الذي كان شاة بما لا
 شاة بل هو شاة او غير شاة وتفرق ما بين غرضنا لسانا
 بغرض شاة كان وجوده وعدمه مستلزما لغيره او ما هو وجوده
 معدوم وعلى تقديرين يزعم المحال في الجواب ان هذا يقتضي
 لان مستلزما وجوده للمحال لا يمكن استلزام عدمه للمحال
 وبالعكس بعد التحقيق ينفق مفرقا من الكتاب ان اذا
 اعتبرنا جميع المفردات بحيث لا يشترط في شي فلا شك ان الحار

ان الجواب المتصفا بالمكان
 و بعدم المكان ما يربط عليه

لا يشترط في شي فلا شك ان الحار

اما نسبة الى غيره وعلى نسبة و انما فرضنا جميع المفردات
 بحيث لا يشترط في شي سواء يوجد في محال والحال بعد الغرض
 فيكون فلم يكن النسبة عارضة بوجه من الطرفين والحق ما لم يفد
 على هذه فذهب الى انه لا يجب خروج نسبة عن الطرفين و ثبت
 بما نقفنا على حله فثبت **باب** او كان على هذا الوجه البات
 هذا عطف على قول المصنف والاك ان مركب من اجزاء لا يخبرني
 ان مركب لا يخبرني كل واحد من اجزاءه لانه لا يخبرني كل واحد من اجزائه
 او ما ياب قوله والاك ان مركب من اجزاء لا يخبرني او قال كيف
 على ان نظران البات من الوجه هبة ليس له او احد ان كره في
 الطبيعة وبطلان وهو مذهب محمد بن عبد الله بن علي بن ابي
 او كان على هذا الوجه الباتية بانه ان الاول من ذلك هو
 مذهب جمهور الحكماء الذي في عدم اثباته ومذهب الجمهور
 النظام قد اظهرنا به ليس واحد على ما فسرنا في مذهب
 ويقر الحسين بن علي بن ابي حمزة او الوجه الاخر فقد قال الحسين
 انه لم يفرق في موضع من كتابه فلم يفرق بين الاذهب محمد بن الحسين
 ثم لو جعل ذلك كور في المثلين و بطلان على بطلان مذهب الجمهور
 فقط على ما هو المشهور ان فرقة المثلين مذهب النظام كما
 فصله في الطبيعة حيث يحد على بطلان مذهب الجمهور
 ثم فرغ عليه انه يزعم بطلان تركب من الاجزاء لا غير انما هبة

الاول

العج ان بن هذه المسائل وبعدها قد تفرغوا من كل ما كان يحق
 الاضمار وحذف ذلك ان كل قول انظر والالكان مركب او
 على انه والالكان مركب من اجزاء لا تجزى شأبه او غير شأبه
 بالفضل وبالقدرة تساوي من حيث هو بغير وجه الملازمة لا
 ان كانت في وعلم الكلام وجميع الكلام آخر وهو ان انظر باله
 انما لا اتصال الجسم وقوله واللا آه دليل عليه فلهذا ان هذا
 الذي هو شئ من بين الحكماء وبيان محله ان شئ من بين الحكماء
 هذا الذي هو شئ من بين جملة محله لا ولم يكن في هذا تحت قوله
 واللا والاشهر في ان انظر بعد واثبات من حيث الحكماء على ما
 والاشهر في ان ثبت لا وان لم يكن من مقصوده هو ان
 سوى كون الجسم متصل لان عرضه وهو اثبات العتق يحصل
 في ذلك واما اثبات من حيث الحكماء فانه مقصوده في
 الطبيعة واما اثبات من حيث الحكماء فانه مقصوده في
 الجسم واما اقصى العجيب ان يكون له ولا وانه قد ثاب
 انه كيف فحق عليها هذه الكثرة مع كان فلهذا قد انقضت
 بعد ذلك ان العقل العجز من قبل الوهم والعقل من جهة عدم
 قد رتبها على انفسه على ما يعجز من لفظ العجز من جهة عدم
 الجسم **قوله** فخرج عنه من حيث هو بطريق قول هذا الكلام
 في كل من كان من اجزاء المفردة لا يكون مركب من اجزاء

اجسام مختلفة بحسب لواقع وان اجسام مختلفة بحسب طبعها
 ان يكون منقسم لان لم يستند **قوله** اولا يقول حاصل مركب
 الجسم منها وهي اجزاء من حيث كانت يجوز ان يقول من حيث تنصله
 واحدة فكانت خطوطا جوهريه وليست اجزاء من حيث يكون محالها
 لتصل فلت من قال انما خطوط تنصله في ذاتها كانت اجزاء
 لان الاتصال لذات من خواص انكم الاتصال عندهم واما ان
 يقول انما تنصله بواسطة خطوط اخر عرضة تنصله بنواها فقول
 من قال ان الجسم غير متصل في ذاته لم يقل انما عرضة
قوله فليس من اجزاء من حيث له واثبات هذا الجسم منقسم الى اجزاء
 اقلها ان يكون مؤلفا من اجسام صغار صلبة غير متناهية
 واما فيما ان يكون مركب من خطوط غير متناهية واما ان يكون
 من اجزاء من حيث انظر في ذلك من حيث له الا ان قال ان الخطوط
 مركبة من اجزاء المفردة على ما اشار اليه قد وبقوله الا ان
 لم يثبت له وبقوله من اجزاء من حيث له الا ان قال ان الخطوط
 الجسم منها من المقدار ويكون اجزاء من اجسام بان لا اوان
 المذات في جسم منقسم الى هذه وهذه وليس من اجزاء من اجسام
 الاجسام في جسم المكان واصل في انفسه واثباته في قوله في
 الاخرى حيث قال واما الاحتمالات فان كان يكون **قوله** ان
 ويتعلق قبل تمام المذات هذه الكلام فليس هو كلامه قد في

بقوله انما تنصله بنواها فقول من قال ان الجسم غير متصل في ذاته لم يقل انما عرضة تنصله بنواها فقول من قال ان الجسم غير متصل في ذاته لم يقل انما عرضة تنصله بنواها فقول من قال ان الجسم غير متصل في ذاته لم يقل انما عرضة تنصله بنواها

موضعين احد هما قوله ان كل البعض من كل قوله في الحاشية الاخرى
 واما الثاني في قوله ان البعض من كل نقطة في الوسط يدل على ان
 نفوذ الطرف في الوسط انما هو بعبء فيقسم الطرفان والوسط
 جميعا في الشئ الثاني واما احتمال آخر هو ان نقطة كل من
 الطرفين في بعض الوسط فيلزم ان تقسم الوسط من كل واحد واما
 انما يلزم من جهة ان ما يقسم من الطرف حال الحاشية مع الوسط
 غير ما يقع منه حال تمام النقطة والنقطة وفيه انما لم يفرق
 لان الاجزاء عند القاطعين تتركب بحسب غير متطابقة في القاطع
 واللاكانت متجذبة واذا كان كذلك فلو نقطة كل طرف في بعض
 من الوسط يلزم ان يكون الطرف الصغير من الوسط واما
 آخره هو ان نقطة كل واحد من الطرفين في الوسط او بعضها
 في تمام الوسط فيلزم نفوذ احد الطرفين في الآخر اذ لا فرق
 في تقسيم ان نقطة الوسط ببعضه او بكلمة في بعض من الطرفين
 او في كل من كل منهما في الاول من هذين الاحتمالين من
 الاولين والثاني كاشفي في منهما فها من غير ان تقسم الوسط
 والطرفين في هذه الاحتمالات في الوسط في البعض الاخرين
 ما يلحقه الثاني فليس لنفوذ غير ما يلحقه حال النفوذ من النفوذ
 فيه وكذا ما يقع من الثاني في الحاشية مع ما سطره في
 منه حال النفوذ فيلزم ان تقسم الثاني في النفوذ في مع

في كل منهما الآخر

بعض

كلاهما

غير لازم

معا ومن تفصيل الشئ الثاني على ما قرأنا تعرف تفصيل الشئ الاول
 وهو ان يكون احد الطرفين نافذا في الوسط فاما تعرف ثم اعلم
 ان هذا الاليل مبني على ان الاجزاء مما سطره او لا ثم نقطة بعضها
 في بعض حتى يحصل في الوسط اربعة اقسام واما اذا جعلت منه اقله فلا
 يتبدل في الاليل وقد مر به قد مر في تعليلاته على الحاشية
في الطرف ومثل طبيعة الجوز انما لا بد منه ليرتب الاجزاء
 اذ لو لم يوقوف على ان الحاشية هي بين الحسب لقصم ومن
 الحسب الصغير والاخر مثل الحاشية بين الاجزاء الفرضية وبالعكس
 وهذا يوقوف على الحاشية بين الحسب كما بين الاجزاء الفرضية
 بحسب واحد وهذا هو نقطتيه اربعة من الطرفين وهو ان لا
 قد يكون خلقا بمعنى ان التفصيل خلقا في اربعة الحاشية فيلزم
 واما تفصيل الواقع بين الاجسام الصغرى من هذا يحصل في
 يكون طارعا على الاتصال مع ما رايه واشتات لعل يوقوف
 على تحقق هذا المعنى وان لم يزد من ثبوت حكم الاثبات في جوارحه
 الا تفصيل بين الاول والآخر الفرضية بان يكون ملكه
 الاجزاء خلقت في الاول خلقه غير متصلة لان هذا المعنى حاشي
 لما بينهما من الحسب الا الصغير من لا لا تفصيل بالمعنى الثاني
 وقد عرفت ان اثبات الجوز انما يكون بالمعنى الثاني حتى يقدم
 المعروف بطارعه ويلزم وجود اخر كما يقال هو المستوفى

في شرح الاشياء ان ثبت لشيء من غير الجسم ان يقسمه
 وقد اخرجنا في الحركات بان الجسم الواحد ثبت في
 الوجود ومقصودهم ان ثبت له في الخارج وادخلوا في
 بقية الوجود ان يخلل الوجود بالقوة والحركة والحقا
 ذلك جسم الصغر الذي فرض القسمة فيه الى جزئين جزيئين
 وذلك ان كان هناك امر موجود في الخلق والافعال ^{ذلك}
 والقوة الواحدة الاولى قد انقسمت فلا بد من امر آخر
 من غير تلك القوة لا بد ان يكون جزءا في الخارج
 ان الموجود في الله من جهة مع الموجود في الخارج في الوجود
 والذات هذا وجوده وفيه نظر بعد ان عمل هذه القسمة
 لا في موضوع وذلك كما ان القسمة وردت على الساق
 الجسم في عينه الجسم ويكنف لوروده بما يلزم الذي هو متعلق
 ذلك كون كونه هو نفسه بوجه ما شئت على امر واحد هو
 الانفصال ثم شئت ان لا يرضى القسمة بانقسام الجسم كائنا
 وبالموجود والمطلوب على امر واحد في جزيئيه **فان**
 لان المقصود ان كان طرفان الفصل والوصل قول في بحث
 ان كان طرفان الفصل والوصل في استلزام المكان يكون
 لا وجودا بالفعل والجواب ان المكان الانفصال بمعنى
 ان لا يدخل شيء آخر فيما فرض الانفصال بل ان الانفصال

ان يكون

ما حاله بل ان فهم امر آخر يقضي ان يكون بالفعل شيئا اخر
 قابل له والافعال ان الانفصال لانه يزعم ان كان عدمه في الخارج
 مع المقبول وهو موجود كونه قد **فان** وان بطول اصله ليس
 يعني لانه من محل القبول على معنى الطول الذي لا يجمع جملة
 له بطوله عليه كطيران العدم على شيء لا على معنى وهو موضوع
 في حيث يجمع الحال مع المحل المقبول مع قابله او لا يكون
 على هذا المعنى بطول ليس في الوجود ان الجسم يقبل الانفصال
 بعد الانفصال وكان واجب لا يجمع مع غيره حتى اني ان يكون
 محله الانفصال ثم اعلم ان الانفصال في الحقيقة على المعنى الجوهري
 وهو القوة الجسمية وقد عرفت في نظرية الانفصال في الوجود عليه
 وحسنه على المعنى العرفي وهو ان الجسم يقبل ان يكون شيئا
 ذا أجزاء وذكر ان زيادة الجسم في انشراح القوة لا في توفيق
 ان هذا الانفصال العرفي محله الجسم وذلك لانه لا انفصال
 العرفي بغير انفصال الجوهري فيعدم الجسم لان الانفصال
 المعين لانه الجسمية المعينة وذلك لان بعد تفريق الماهية
 لا تكون بوجه شئ من الماهية كجوهرا ان يكون بوجه عدم
 اتصال الاول فثبت المطلوب ما موجود من حيث الانفصال
 فممكن من متصل حقيقة على ما فرضنا متصل او لا جزاء فيه
 بالفعل فتبين الاول فثبت المطلوب فالجواب ان الجسم

الافعال

في الثاني ان يكون اتصاله بالمتصل لا ضابطا في الشيء كونه متصلا
 بين اجزاء ذلك الشيء المتصنف به في الخارج وتبعا لم يكن فيه
 اجزاء بالفعل بل بالقوة والى هذا ان الاتصال اتصالا ثانيا
 واما هذا فهو هو هو القوة الحسية وادخلان من مقوله
 انكم والاصل في حصول القوة في الشيء انما ثبت ان
 ان اتصاله بالمتصل يعني الاول ولم يثبت في تقريره
 ثم افعال كون الاتصال عرضيا بغيره بغيره وقدره
 ان اتصاله بالمتصل ان لا يكون جزءا للجسم فان ثبت بان
 او ثبت جوهريه وقد علم جوهريه الاتصال لانه ثبت
 جوهريه الجسم في علم بالضرورة ان الجسم هو مجموع الجواهر
 التي بين السطوح او سطح واحد لا بعينه **قوله** وهو
 صمد وان الاتصال افعال وقول بل ان يرد كون الجسم
 فاعلم الاتصال والاتصال قبوله لانه في العلم والوفاة
 جوهريه بقرينة كون الكلام في اثبات في اثبات كون الاتصال
 هو جزء الجسم وان قسمة في العبارة بعد وضع المقسم
 من ذلك لم يحصل **قوله** ان يكون ان يكون الاتصال
 نفس الجسم وبطلان عليه لا انفصال فان قلت المفروض كون
 الاتصال هو الجسم فاعلم الاتصال والاتصال معان لم يكن
 كونها بل لا انفصال بل بدعي فيصير كونه قابلا للاتصال

للاتصال بغيره لا يمكن ان يكون الشيء قابلا لنفسه على ما قد
 امكنه ويركض مستند الى الجيب قلت اسم كون الجسم قد فصل
 وقد فصل اما انه قابل للاتصال حاله في غير جسم ولا ثبت
 كما مر بل هو في مرتبة اصل الدعوى **قوله** واللام يتوقف
 تعلقه على تعلقه فلما لم يكن بطلان الثاني مما قول هذا النوع
 متوجه على تقدير ان يكون المراد من الاتصال هو المعنى الاول
 او كون العقل الجسم متوقفا على عقل معنى كان اتصاله في
 كان عينا في الفقدان الحاشية متعلقة بقول السمع فلا يتم
 ان جزء الجسم اما كونه نفسا قد ثبت بطلان تمامه فانما
 ان يكون ذلك للاتصال كونه خارجا عن الجسم وقوله ان نظره
 ان يرد الاتصال بغيره العقل بقوله واللام يتوقف تعلقه
 على العقل لا متناه والاتصال وذلك ان يرد واللام يتوقف
 على العقل لا متناه والاتصال يحتاج الى نفي ضرورة ان يرد
 والاتصال ليس للجواهر ولا يمكن كونه اتصالا فاشا رده
 ان لا يرد في ملكه ان كان المراد من الاتصال بطلان الثاني مما
 متعلقا بقول السمع واللام يتوقف تعلقه او يخرج منه اما اولاه
 مخالف بطريق سائر الحاشية حيث لم يتصل بغيره الحاشية في
 عند انما وبطلان العبارة ثم من مذكور في السمع لانه لم يرد
 تعلقه بغيره وانما ثانيا فلا يرد لعل هذه الحاشية بهذا الموضع

ان الاتصال انما يكون ان يكون الشيء قابلا لنفسه على ما قد
 امكنه ويركض مستند الى الجيب قلت اسم كون الجسم قد فصل
 وقد فصل اما انه قابل للاتصال حاله في غير جسم ولا ثبت
 كما مر بل هو في مرتبة اصل الدعوى **قوله** واللام يتوقف
 تعلقه على تعلقه فلما لم يكن بطلان الثاني مما قول هذا النوع
 متوجه على تقدير ان يكون المراد من الاتصال هو المعنى الاول
 او كون العقل الجسم متوقفا على عقل معنى كان اتصاله في
 كان عينا في الفقدان الحاشية متعلقة بقول السمع فلا يتم
 ان جزء الجسم اما كونه نفسا قد ثبت بطلان تمامه فانما
 ان يكون ذلك للاتصال كونه خارجا عن الجسم وقوله ان نظره
 ان يرد الاتصال بغيره العقل بقوله واللام يتوقف تعلقه
 على العقل لا متناه والاتصال وذلك ان يرد واللام يتوقف
 على العقل لا متناه والاتصال يحتاج الى نفي ضرورة ان يرد
 والاتصال ليس للجواهر ولا يمكن كونه اتصالا فاشا رده
 ان لا يرد في ملكه ان كان المراد من الاتصال بطلان الثاني مما
 متعلقا بقول السمع واللام يتوقف تعلقه او يخرج منه اما اولاه
 مخالف بطريق سائر الحاشية حيث لم يتصل بغيره الحاشية في
 عند انما وبطلان العبارة ثم من مذكور في السمع لانه لم يرد
 تعلقه بغيره وانما ثانيا فلا يرد لعل هذه الحاشية بهذا الموضع

ان دفع ما قورده قد و شير اليه و هو انما افروضا جرم انما
 في الجملات الشئ و اثبت ان متصل واحد و الكل في ان
 هناك شئ اخر كان متصفا به او لا يكون ذلك لا اتصال
 وحده و ثبت ان الواقع هو الاول و قد عرفت ان
 بالضرورة ان الجسم هو مجموع ما بين السطوح و دون بعضه
 و قوله في الجسم و كون شغل الجسم توقف على عطفه و عليه ان
 لم يفرض قد و منها **فان** و اما قوله انما ليس يجب و قد عرفت
 عن قوله لم يتبع ان يكون آه و قد عرفت ان القول به ان
 الطر و الجواب انه لو كان كذلك لزم الاعداء انهم بالموافقة
 الجسم و الانفصال و هو خلاف البديهة و لهذا اذ عرفت ان
 الجرة الى الكثر ان بين خطا و ودين و انهم قد عرفت **فان**
 يظهر كباقي ما نزل و ذلك لان المنع انما لا يقوله تسليم
 او من كون الجوز الاخر ما بين الانفصال و ان هذا بعد
 تسليم كونه جوازا و المنع الذي ذكره بقوله و لا ثم انه جوازا
 فمن الجزية بعد من القابلية مع تسليم الجزية فرة المنع بعد
 ان تسليم هذا الوجه لا يشبه على مقتضى ملاك ترتيب الشئ و على
 مقتضى ترتيب لان كان الاخر عارفا و قد عرفت و ذلك ان
 المنع انما لا يمنع الى قول انظر احد الجاهل بالانفصال
 و المنع الذي لا يقوله قوله ان جرم الجسم من لقوله فيه جازان

و قد عرفت ان ما بين السطوح و دون بعضه
 و قد عرفت ان الواقع هو الاول
 و قد عرفت ان الجسم هو مجموع ما بين السطوح
 و قد عرفت ان شغل الجسم توقف على عطفه
 و قد عرفت ان لم يفرض قد و منها
 و قد عرفت ان عن قوله لم يتبع ان يكون
 و قد عرفت ان الطر و الجواب انه لو كان
 و قد عرفت ان الجسم و الانفصال و هو خلاف
 و قد عرفت ان الجرة الى الكثر ان بين خطا
 و قد عرفت ان يظهر كباقي ما نزل و ذلك
 و قد عرفت ان او من كون الجوز الاخر ما بين
 و قد عرفت ان تسليم كونه جوازا و المنع
 و قد عرفت ان فمن الجزية بعد من القابلية
 و قد عرفت ان ان تسليم هذا الوجه لا يشبه
 و قد عرفت ان مقتضى ترتيب لان كان
 و قد عرفت ان المنع انما لا يمنع الى قول
 و قد عرفت ان و المنع الذي لا يقوله قوله
 و قد عرفت ان و قد عرفت ان و قد عرفت ان

و قد عرفت ان و قد عرفت ان و قد عرفت ان

جازان و طر ان الجزية و نعت قد ما على كونه لا لا انفصال
 و اما ما قاله افضل لثقتين هذا ليس هو باحد النقيضين الذين
 انما لا يقوله بعد تسليم و بقوله لم يتبع آه و لا من اخر
 و قد عرفت ان انما لا يقوله و قد عرفت ان
 اثبات انما لا يقوله و قد عرفت ان
 و لا انفصال يكون ان يكونا غير متباينين متباينين على توقف
 واحد و هو الجسم كما يقولون بعينه في المادة و ذلك لان
 الجسم في نفسه متصل فلا يقبل الانفصال و هذا اجل و قد
 و انما لا يقوله و قد عرفت ان
 جزا او عروضا ذاتيا على اهلها و قد عرفت ان
 و قد عرفت ان و قد عرفت ان
 او حدث تحفان و انهم متحقق بعد و معلوم ايضا ان
 انما لا يقوله ليس بعد اما الجسم فرة و لا بد فيه من
 احد الجاهل و انما لا يقوله و قد عرفت ان
 الا اتصال يلزم من كونه ذاتيا لا يلزم الا **فان** كمن
 و قد عرفت ان و قد عرفت ان
 الحق لا يمنع به و ذلك حيث قال فلا يكون من جهة
 بحيث يفرض فيها الابداء و قد يكون جها البتة و قال قد
 لان في حده انما لا يمنع يفرض فيه الابداء و قد عرفت ان

حيث

[illegible]

ان في تلك الطبيعة النسبة بينهما غير متحدة ولا يفتق منها الا
 بعد تفصيل بعض النوع غير الحقيقة لا يفتق منها من حيث انها
 طبيعة جسمية واما يفتق من حيث انها تحصلت وصارت
 نوعا والطبيعة الجسمية لما حصلت انواعا محتملة كل منها يفتق من
 آخرها لعلها اختلفا والنوع الاول فجاز اختلفا بقتضاه
 وذلك بخلاف الطبيعة النوعية فانها طبيعة محصلة اذ اختلفت
 امر الدخائل عنها ولا يخاف وهذا انما على ان صير النوع
 شخص ليس محصلا للنوع بل اشخص امر اعتباري ليس بغيره
 اشخص واما على راي من جعل اشخص محصلا للنوع وكان نسبة
 الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس فلهذا نظر الفرق فغير
 العلم الاول ان يريد بالفصل البسيط مبدأ الفصل وذلك من
 جهة ان مبدأ الجنس بسيط بالنسبة الى اشئ منه اقول ان
 الفصل هو الصوة وهو داخل في الفرد الذي كان فصله
 مأخوذا منه ومع ذلك كان الامتداد الجنس صفا للجنس
 وقطعه مأخوذا من الصوات النوعية بل هو محمول للمنه اولى
 الذي هو جنس على هذا المجموع الذي هو فرد النوع المنه
 تحت وذلك لان المركب الذي هو واقع بآثار المركب
 فلا بد من حمل كل من الجنس والفصل على المركب كما روي
 المادة والصوات وليس كذلك ان الصوة الجنسية غير محمولة

على المركب من الامتداد الجسمين والفتوة النوعية لنفسه
 وابتعد بزم من الفصل على الفتوة النوعية وذلك لان الفصل
 هو بين المبدأ الذي هو الفتوة في الصفة المارح والفرق بان
 اذا اعتبر لا بشرط شي كان فصلا وان اعتبر بشرط شي محمول
 كان صفة وفي ان الماخوذ لا بشرط شي محمول على ما خذ
 بشرط لا شيء فبزم على الصلة بحسبته على الفتوة النوعية وبزم
 منه محمول بحسبه عليه كونه محمولا على ما يحكى عليه الفصل ههنا في
قوله اي متنج التكاثر زاد قيد الامتناع ليحصل معنى الزوم
 لان القوم اتبعوا التلازم بينهما وانت خيرة بان التبع
 في استعمال لفظ الانفكاك ان يستند اليه هو اللازم بان
 انفكاك عن الزوم والتمسك على ما في كلام المجلدين
 فيه بان **قوله** وهو ان يكون لو انفكت فاما اذا قول لا يخفى
 ان بعد التوجيه لو حصلت الزومية بزم صدق التمسك الى
 وهو ما زعم القوم انه لزومية وقد مر في قوله بان غير لزومية بل
 ذلك انه لو استلزم الانفكاك لا انفكاك للمركب احدي التفتين
 ومعلوم ان الكل يستلزم بزمه فبزم يستلزم الانفكاك
 لانه ان يقضيان فان قلت لا يحكى للمركب زما بل لمقتضى
 ان لم يكن التقيد وفلا كان اللازم عين الزوم ولا
 فتقول المركب الانفكاك والتقيد باجهما يستلزم احدهما

احدهما ضرورة استلزام النسبة لغيرها فبزم المخدور والحق
 انه لا بد في استلزام شي شيان ان يكون ذات الزوم متفصلا
 مستدعية لذات اللازم بحيث يكون لانه امد في اجزاء الزوم
 وهما يسكن ذلك لان الزوم ليس وخلق الاخر غير نفسه
 اجزاء الزوم ولعله قد سكره لانه امد بالمتل ولا يخفى انه
 لم يمت الشريطة اتفاقية عامة يحصل لهما منها ايضا فقول قد
 وقع لابد ان يوجد الكلام بحيث يظهر منه لزوم الفصل للمقدم
نظر **قوله** لا بد لان لا يكون الشكل او قول مثل هذا السؤال
 وجواب يجري في اللازم الثاني وذلك بان بين لان ان
 يكون الشكل باها ان كان بنفسها لا تقدر انفكاكها عن الشيء
 بزم ان يكون شكل الجذب بالشكل الكل في هذا التقدير
 بخلافه ان لا يتعدوا الاجسام بان كانت طبيعة الصلة فردا
 واحد متصل فمحقق هناك كل وجوده الجواب بان عين
 المقارنة كانت معدومة وكان شكل الجذب شكل الكل على
 تقدير **قوله** بحسبته الشكل المعين من دون مد عليه غير
 اصول وجوده او لا عدو لم يكن ذلك هذا وانت خيرة بان حصل
 التماثل تشابه الاجسام في الشكل وتساوي الكل والجوهر
 على تقدير المقارنة لا بد من قول الجسم بان على كونه القابل للتماثل
 واحد اذا القابل في كان هو المتكافؤ هو غير القابل على كل واحد

لزوم الشئ به والشئ في تقدير الفارقة والافارقة فيكون
 بان حال الفارقة فيغير ان يكون مثل حال الفارقة بنا على فرض
 كون الجسمية بنفسها يقتضي الشكل المعين من دون مدلية
 العيش وجود او عدمه ففقال الفارقة على تقدير اقتضا الجسمية
 بنفسها الشكل المعين بزم الشئ في الشئ الى المذكورين
 بهذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع ثم لا يفرض المذكور في قول
 الله بقوله ولا يفتت الى ما قبل في لزوم تساوي شكل الكل وجزءه
 كما انه في ما ذكره الله من انهم في الاجسام لك يندفع بجزءه
 قد سحر في الحاشية المندقة بقوله قد بين بان المراد ان الشئ
 في الشكل من جهة المقدار وكونه يندفع ما اورد قد سحر
 بجواب الجسم فقام لا يخفى ان مثل هذا السؤال يتوجه على
 الاول هو كون الجسم متساوي الشكل او يندفع بجزءه
 قد وذلك بان بين اصل الجسمية بين الفارقة كانت متساوية
 بالشكل متعديتها متساوية قوله وان لم يكن كذلك فهو بان
 الجسمين بين الفارقة لا يزم ان يكون موافقا لاجزائهم
 الفارقة والجواب ان الاختلاف بين الجاهل غير مقول
 على تقدير كون الجسمية فقط على مدلية امر آخر قد يرمي
 لا يخفى انه لو قيل الجسمية المتساوية فيها العيش لما كانت متساوية
 كان لها شكل معين جزئيا متحقق في برودفراطة المتعديتها

الاختلاف

المتعديتها لها انما الجسمية وحدها لم يتوجه شئ من المتعديتها كونه
 بين الجسم بزم فيم العرض لكونه بالمتعديتها بحال متعديتها
 محال وكونه في كلامه قد سحر حيث قال المراد بالشكل مع تقدير
 المعين ان الشئ الى هذا التوجيه **فقد سحر** وان كان المعين
 خارجي اقول فيه ما سحره او يحيل الحظر على ذكره حيث جعل
 الخارجي ماعلا او يحقق بهما احتمال اخر وهو ان يكون المعين
 المتعديتها الجسمية بطر الامر الخارجي وجوده ان او عدمه
 عدم العيش على ما مر من كلامه قد سحر او يكون هو الجسمي لكن
 يمكن او حال هذا ايضا ذكره الله اذ قد اجموع بصدق انه ما
 والظاهر ان المراد بالمتعديتها على مطلقا على ما سحره
 فيندفع **فقد سحر** وعلى الاول فاما ان يكون مختلفا عليه
 اوله اقول كانه في الشئ الى ما في كلام الله وبيان ان المراد
 باختلاف الاشكال بدون الفصل والاصل ان يكون اختلاف
 في الاجسام المتعددة تحقيق ولا فائدة الى مسلك الاختلاف
 اذ لو فصل الجسم على انه جسم واحد لم يكن اجبا متعددا
 وان كان المراد والتبديل في الاشكال في جسم واحد كما في
 تبديل الاشكال في الشئ على ما ذكره من النظر في ذلك
 هذا الاختلاف ليس مرادنا في صلاته وحده الجسمية ولا في
 بان اختلافها وتبدلها وبين كونها امر واحد في استلزام

لا انفصال وهو من لوازم المادة والمحل ان في صفة العدد
 تحقق الفصل وجم مسكك لا انفصال كما ذكره الشيخ وفي صورة
 الوحدة كما لم يحقق الفصل لم يحقق انفصال الشكل البتة ولو
 تحقق لم يكن فرق بين انفصاله ووحده في لزوم الانفصال
 الذي هو من لوازم المادة اقول يمكن ان كلام الشيخ في
 صورة العدد وتوكل في جم مسكك لا انفصال كما ذكره الشيخ
 ثبت لا اذ قد عرفت ان اثبات الوجود ليس بطريق الانفصال
 بل لا انفصال الخارجي على الانفصال في صورة التقيد ^{بشيء}
 وكذا الانفصال وكان في قول الشيخ من غير ان يرد عليه
 ايراد الى ذلك ومع كان حديث السمة وتبدل الاشكال
 تنظر او تشبهها بغير اختلاف الاشكال سواء كان في جسم
 واحد كما في السمة او لا كما في **قوله** لا ان لهم فيه
 فعل وانفصال قد يناقش فيه بان الكلام على تقدير ان
 يكون الشكل بسبب الامر الخارجي ليس الفعل من نفس الجسم
 العلم الا ان بين فعله افعال اخرى كما في **قوله** من
 يعني ان بين لوازمك كانت اء اقول يمكن توجيهه
 الكلام بوجهين احدهما يكون هذا السمة اشارة الى بقاء
 اثبات الوجود بغيره انها لو انفصلت كانت مائة مفصل
 بما على نفرت بـ الشك في وقد ثبت بقرطبيس فيهم ان

لم يرد

ان يكون هناك قابض هو لا يكون الا بالوجود وما بينهما ان
 عرفت انه على تقدير كون المقتض هو نفس الجسمية فقط انه
 لا يخالف حال المفارقة حال المفارقة وفي حال المفارقة
 تحقق العدد وانفصال على تقديره فليكن الى ارجح لو توجه
 تحقق التقيد وفتنه استوجب على اتي حال التقيد في بيان
 تحت تبو على الاول انه على تقديره المفارقة لو لم يتعد ولم
 الجسمية يمكن ان بين لعل لا انفصال متبوع نظر الى ذاتها
 ولا يفرض انه لم يتعد ولم يحد الى ان يثبت بقرطبيس ما
 قلت العدد والانفصال ووقع الحال هو حال المفارقة
 وحصل للجسم على تقديره فلو اقتض نفس الجسمية الوحدة
 لم يحد ذلك فـ **قوله** وان يرض للوقوف فلا يخفى قسمه على
 الخارجي اقول في توجيه هذا الكلام انه اذا كان الفاعل هو
 الصفة بنفسه من غير معلقة الغير اصل الوجود او لا
 فقد عرفت انه ينبغي ان يخالف حال المفارقة وحال المفارقة
 فقط ان في حال المفارقة ايضا يلزم ان يكون كـ **قوله** اذا
 افراد الصفة كانت الصفة مفصلة بالفرق فيتم الكلام
 في قسمه فاعل اذا كان نفس الصفة وقد عرفت ما فيه وهو
 ان هذا الانفصال اي لا يثبت الوجود في قبول الجسمية من
 غير افعاله الوجودية او اما اذا كان الفاعل هو الامر الخارجي

بمعنى ان يكون الامر الخارجي مدخل فيه وجود او عدمه ما يكون له
 بالقسم الثاني فلا يجب له موافقة خبره ان يكون حاله الفارقة
 غير متعددة وان كان حاله الفارقة متعددة او اذا لم تعد ولم
 يلزم قبول الانفصال لفعل فلا يلزم الدليل في فان قلت مع
 تعدد كون الصواع على نفسه ما من غير هذا اختلفت في تعدد
 الصواع في وقوع الابدان لا يكون لها الاشكال واحد كان
 وكذلك مقدار واحد فلم يتعدوا في الاشكال في قسم
 بشئ واحد فخصي وتعددت بمقدار واحد فخصي في مجموع ومع اعم
 والدليل على ان ذلك ان نفس الصواع في بعض فاما ذكرنا من
 موافقة حال الفارقة مع حال الفارقة بتعدد ما اذا
 لا شك في تعدد ما في هذه الحالة كما يشهد به كل من خبره ان
 ما من الفارقة في تعدد او في عدم تعدد مع ثم صارت متعددة
 فلهذا الاشكال والمقدار الفارقة ما من التعدد في الفارقة
 حين الوحدة والافتصال اذ لو لم يكن لك كان متشكك
 في الفارقة المتعددة فيشكل في تعدد ما في تعدد او في عدم
 لك وهو الذي اختلفت في الصواع فيلزم تخلف الحق
 عن الحقيقة في الامم وهذا بخلاف ما اذا كان بعد الفارقة الامم
 الخارجي اذ في حاله حال الفارقة مع حال الفارقة بخلاف
 يستند الى الامر الخارجي وانما ان هذا الذي يكون الصواع

الصواع على تعدد كونها على ما لا شك في ان لا تعدد في الفارقة
 ما قررنا من لزوم تعدد ما في الامر من مقارنتها مع الصواع
 كان محالاً لا يمكن ما في خبره في **فصل** في الحاجة الى الالف في ذلك
 لانه لا يمكن ان يكون لعل الصواع الفارقة في شئ على الانفصال
 اذ لو كان ذلك لكان مقتضى ذلك ما من حيث هي فلم يقبل الانفصال
 والحال انها يقبل عين الفارقة كما كانت محسوسة اقول عندنا
 يظهر منه انه لا حاجة في الدليل الى اثبات التباين ولا الى كون
 الصواع في شكل بل يكفي على ان يكون على تعدد في تعدد الصواع
 عن الدليل ما في عليها الانفصال لانهما واللام يقبل خبر الفارقة
 وليس كونه به سواء كانت الصواع الفارقة متساوية او غير متساوية
 وعلى تعدد التباين سواء كانت متساوية من جميع الوجوه حتى
 يتشكل اوس بعضها حتى لا يلزم ان يتشكل وجود الانفصال
 مستلزم لوجود الدليل كانت الصواع الفارقة انها فارقة
 فارقته هي لا يمكن الا ان يكون من جواز الانفصال جواز فارقة
 الدليل وهو لا ينافي وقوع الفارقة لانا نقول مرادنا بجواز
 الانفصال جواز عروضة لها من غير فهم شئ اليها فيقتضيه وجود
 الدليل بفضل فاما من الامم ان مسك جواز الانفصال مسك
 تام في نفسه كما لا يحتاج فيه الى انقسام الى نفس الصواع فيشكل
 الى جرك لا يحتاج فيه الى اثبات التباين والاشكال ثم ما مر

اثبات الوجود في كل جسم من ان الصواعك ليست بغيره
 الى الوجود لولم يدل على امتناع الوجود في غيره بناء على ان
 الصواعك طبيعة نوعية واحدة ثم اعلم ان ما ذكرنا على تقدير كون
 الوجود في ان الصواعك هي في جوهر الجسم لا يجوز ما ذكرنا من
 الوجود بعد الفارقة او قبلها كما قد ورد في سائر الاماكن
 اعلم من ذلك فلا يجوز ان يكون الفارقة مما انفك بالوجود
 عنها زنة وما استدلل به على كونها طبيعة نوعية لولم يدل
 على ان الصواعك هي في جوهر الاجسام طبيعة نوعية لا مطلقا
 فتدبر **قوله** لما زان ان يكون الصواعك طبيعة من غير مبدئها
 فانه لما اقول فيه نظرا في عدم مدخلية الوجود في لزوم الشكل
 للصواعك لا يقتضي جواز انفكاك الوجود عن الصواعك لولا
 ان يكون لازما للصواعك وكانت قائمة بالانفصال لما
 ورد على الجسم من ان الوجود ليس له من لزوم الشكل
 للصواعك **قوله** فليس يقوى لان الفارقة للصواعك طبيعة
 اقول لا ولى ان يقول ان الفارقة عن الصواعك وذلك
 مثل الشبهة فلفظ الفارقة بناء على خلافه على المبين وتوهم
 فلفظ الفارقة بعد **قوله** وان كنت بسبب الوجود في
 ما قبله يكونه بشارة الوجود يقتضي ان يكون الوجود قائما
 والاعلة القائمة لا يكون بسببها ان افدا كانت على ما قبله

قائمة فيلزم كون الوجود مع وجودها ليست الا قائمة به
 ذلك لا يفرق لانه في ضد الوجود كماله لافهم فاذ لم
 بعض منها بدليل اخر كان مفيد او لا **قوله** اي يستلزم
 الانفكاك ان يوجد الوجود ليست معها صوة جديدة ان
 في هذه الحاشية في ماني كلام المتن من الكلمات من وجود
 كماله انما انما رايها سابقا وهو ان الوجود ليس مجرد
 الانفكاك لانه ليس معنى اللزوم بل امتناع الانفكاك في
 ان كلام المتن ليس على السبيل المتعارف في بينهم قال المتن
 شبهة عدم الانفكاك الى اللزوم وقد نسب الى اللزوم في
 الموضوعات فلو عكس عبارة في الموضوعات كان اولي وقد
 ثبت على قد سكره ههنا واكتفى به عن الاول اعلم ان الوجود
 ما هو تعريفه لازم الى اللزوم كذلك فلفظ اللزوم
 موضع اللزوم وقول بن الحاجب ام المتصلة لانه لعمرة
 الوجود فقام من هذا القيس وقد مرع بذلك سكره في حاجتي
 الكلف في بيان عبارة وقت فيمن قد القيس واما ثانيا
 البديهة وهو تقدير الانفكاك في الثاني حتى يصير لغيره
 على ما مر قد مر ما عليه في هذا **قوله** اي ان يقوم
 عليه لبرهان قد مره ووجهه فطعن في وجهه المتحيز اي ذو
 الوضع هو الجسم وجزءه فلهذا عارض في كلام العلامة **قوله**

يقولون لا منه اوله انه اي الابد كذا اليك او المراتب مستقلة
الابد اما بالذات او بالواسطه المستقلة اليه اي في ذاته في كل لحظة
الى ذات الشيء وعلى التوحيدين لا يتصور انما ما رقت له مقدار
العرفي لذاته **فقلت** منع الاختصاصه منع الاختصاصه ان يكون
معقولا بل على ان المراد بالذات ان يكون ذلك في كل لحظة
لكل منها بالذات مستقلا عما اذا كان اعلم من ذلك فلا يتصور منه
الاختصاصه **فقلت** والحق ان ذلك تعريف للجسم بمعنى
المستقلة فان قلت في معنى ان لا يبعد على الغير مستقلة
على الجسم بل على اليك قلت لعل المراد انه هو تعريفه في الابد
فما دوى انظر على ما اشار اليه قدس سره فان قلت قالوا انكم
التي ذكرتموها ارجاء الحكم المصورة مثل تركيب الجسم من المصورة
والتي هي قلت انتم تسامحوا فافهموا الجسم كما هو تعريفه في الابد
حقيقه اول الامر هي يظهر عند التحقيق انه تعريف بغيره لانه
وهم فعلوا الامثال كثيرا ويكنون ان بين المراد والجوهر القابل
للابداع والذات اي لا بواسطه جوهر آخر كان جزئه او مالا
فيه والمراد بالذات والجسم تعريف لان الحق مراد في شرحه
للاشياء ان المراد منه انه في جسم تعريف او هو فصل له
والقابل لادائه الجسم في الصور وان كانت اذ علمت
تصحيح التعريف بالقابل للابداء ففسر على التعريف بالذات

بالانقسام الى اثنتي عشرة من تعريف **فقلت** اجاب بعضهم
عن ذلك اقول قهنا جواب اخر اظهر من ذلك هو ان ذلك لا يكون
ان لم يكن مفرقة للصوت لم يكن هوولى لاننا جوهر محلي
آخر ولو بالامكان والافضل وقوعها فلا بد ان لا يكون
منه الحال وقد نزم على عامر مشروحا والجواب لنقول عن
بعض مراد بان قوله او لا يكون محلي تنظرا في الابد
غيره بل انما يكون هوولى الجسم مجردة في المستقبل والذات
اصلا فان قلت بفرض ما زعمنا انما في المستقبل فلا يكون
ان بين انما مستقلة بالذات لو فوجها وقتها ما فوجها
المفارقة مستقلة بالذات بعد ما كانت ممكنة لزعم الا انقلاب
الذات التي قلت انما نزم لو قلت الوجود المحلي لا يجوز للمفارقة
ولا نقول بل نقول لعل المفارقة وجودها بعد العلم كما
ممتنعا كما قالوا في الحادثة العدم وقالوا انظر في الزمان
ان عدم الزمان بعد وجوده محال لكن عدمه مطلقا ليس
بحال فتدبر **فقلت** واقول يمكن ان يزول عنه ذلك النظر
اقول يمكن ان بين لو كانت المستقلة على اي فاعلة لا يولى
لم يكن على العاقل حيث انما هو رقة ما تقر من ان فاعل
الواحد بالعدد لا بد ان يكون واحدا بالعدد فتبين ان
يكون فاعلهما من حيث شخصته وهذا بطريق مستوفى

اثبات الوجود من زوال القوة التحقيقية مع بقا الوجود
 ولذا يجوز في الفاعل بقا العلم بعد انقضاءه فان قلت يجوز
 ان يكون الفاعل كل واحد من المقتضات ما دامت موجودة
 وبعد انقضاءها بغير حدوث آخر بعد بالابدان في آخر ذلك
 وليس قلت نعم يجوز ذلك في الشر ولم يجوز في الفاعل
 ولذا جعلوا على الوجود العلم الفاعل في قوله الصورة
 شركة لها في علم العبد بمعنى انها شرط لوجودها سواء حصلت
 العلم الفاعل عليه طبيعة العلون او كل واحد من شأها لعلها
 الاول على ان العقل يقتض عن ان يكون مرتبة العلم
 في التحصيل نوع مرتبة العلم الفاعل التي هو الموفق المقيد
 لغيره بخلاف غيره واما الثاني فيجب على العلم العبد غيرهما
 ما كانت موجودة على ما كانوا دون اثباته فخر الفاعل و
 بما على ان العلم حقيقة هو ما يتوقف عليه شيء يقع لولاه
 لا متنع وجود ذلك الشيء العلم بالتحقيق في هذه الصورة هي
 العلم المشترك الذي يرجع الى طبيعة القوة فلهذا الشيء
 يرجع الى الاول فقد عرفت فلهذا وقد عرفت بعض الوجود
 من الآخرين بان العلم بمعنى الترتيب الاستيعاب والتميز
 بمعنى لولاه لا متنع شأها بان وفرة صورة ترتيب العلم على كل
 واحد من المقتضات على سبيل البطلان كان الترتيب عليه

عليه في الحقيقة هو المشترك لا كل واحد من المقتضات كما يشهد به
 انه وفي السليم انه اذا كان الترتيب عليه تعدد في القوة
 كونه فاعلا فثبت في التزام ان شخص العلم الترتيب على شخص
 واحد من تلك التعدد غير شخص الترتيب على الشخص الآخر
 منها وبما ليس جلة المتأخرين ان الحركة التحقيقية اللازمة
 في تلك الشمس عن اصل الخارج غير اللازم عن اصل المتأخر
 وبما على ان يكون الفاعل في الاصلين متعدد وهذا هو
 تعلم ان هذا التوقف فاما يتم في العنصرات التي في العقلية اذا
 فيها لا يمكن زوال القوة التحقيقية مع بقا الوجود الا ان
 يجر فيها القوة طبيعة نوعية والطبيعة النوعية عند علم لا
 يختلف في اللازم وكونها ملته فاعليه اول اللازم لتلك
 الطبيعة فلم يختلف وهم قد عولوا في اختلاف مراتب العلم
 انو انما باقتضائها باللازم والاعمال ان يقع كون العلم
 او عدمها لا زمة لطبيعة حسية بل بما فارضان وذلك ان
 يكون عدم العلم لا زما لصف الصورة بعنصرته كما ان
 العلم لا زمة لصف العقلية **فثبت** لانه اذا كان الى حيز
 شأها زال الشخص بزواله اخرض عليه بانه يجوز ان يكون
 اجتماع الصور في شخصها المعين لكل واحد من اشكال
 الواردة عليها على سبيل التعاقب فاذا زال شكل معين

ان العلم لا يتوقف على العلم فيكون ساه ولا ما وجب
 ان يتوقف على الترتيب في العلم فيكون ساه ولا ما وجب
 والاصح في العلم ان يكون ساه ولا ما وجب

لم يزل الشخص المميز بكونه باقيا بطريق شكل آخر وهكذا
 واجبت ان الصورة الجارية لها صلة من شكل جزئي غير متماثل
 من شكل آخر جزئي فتعدد الشخص ايضا والمقدرة الثانية
 فردية وكذا اولى الضرورة في الاول فليس يمكن
 ان يوجع تحت ران اجتماع الصورة الى كل منها فذلك كذا
 بل لان انقسام الشكل الى الشكل الى الصورة لا يفيد شخصا
 ثالثا كما يكون كذا كذا لو كان على الشخص مجموع الشكل
 وليس كذلك بل هو ووجه ان على الشخص مجموع الاعراض
 المقارنة لكل شخص من هذا المجموع غير متفق في شخص آخر وبذلك
 لا يتم بقاء الشخص بتمامه وقولهم ان الصورة هي التي تتشكل
 معاد كما وقع مشروعا في بعض عباراتهم ان الشاخص يتشكل
 من جملة العلل او المراد العلة الثانية فقط او كان ذكرها
 على سبيل تمثيل لكن فيجوز ان يخصص بالاعراض الكلية
 الشخص فان قيل فكذلك الاعراض متاخرة عن شخص معروضها
 فكيف يكون على الشخص ثالث لانهم وانما يكون متاخرة
 فلو كانت عارضة لذات الشخص من حيث انه شخص فعلمها
 عارضة لعلال من هذه الحثية فاعلم **قوله** لا على الصورة
 الشخص ان قول الصورة لما كانت شريكه لعلال الديهي وكانت
 شريكه الوجود على ما هو اية كانت متقدمة على الوجود عليها

وقد علم ان على الاول شخص متخلف
 لا اوضح فاصح الصورة العارضة
 بزم الوجود

بهما فلو كان الشخص متقدما على الوجود وكان الشيء ما لم يتخلف لم
 يوجد على ما ذكره الله فكيف يجمع ان الصورة من حيث انها صورة
 اي معية الصورة شريكه لعلال الديهي متقدمة عليها بالوجود وكون
 من حيث انها شخص بل من حيث شخص متقدمة على صورة عنها بل هذا
 السؤال لم يرفع بعد القول بهذه المقدمة وهذا السؤال لم يرفع
 على ما حققنا من الفرق بين العاقل وغيره في ان العاقل لا يرفع
 الشخص لا بد ان يكون شخصا وكون غيره وحقيق في هذه المقدمة
 ان الشخص ما عدا الوجود شخص على ما يستفاد من كلام الفاضل
 او مساو لشيء المرتبة كما افترده الحق في حثية التوحيد
 وبنيته بقوله وذلك لانه لو كان الشخص متقدما على الوجود فكيف
 الوجود هو هوية متخرفة به عن غيره وان كان على الشخص ان
 الوجود هو الوجود فيقول فيه نظر لانه انما يرفع كون الوجود متخرفا
 على الاول وكون الوجود موجودا على الثاني لو لم يكن انه اذا
 ارتفع عن الشيء احد النقيضين في مرتبة متقدمة متقدمة فاذ كان
 ثبت له النقيض الآخر في تلك المرتبة وليس كذلك في مرتبة
 وجود العلة ليس وجود العلة ولا عدمه والالكان عدم الشيء
 على الوجود لان كل ما كان في المرتبة المتقدمة كان متقدما
 بهذا التقدم البصر والافعال لوزم من تقدم العلة على العلة
 بالوجود وان يكون عدم العلة مقارنا لوجود العلة متقدما

[illegible]

على ما هو قولهم من قال ان الاشياء على كسبها وكونها
ان لا يكونوا الصفة الى الوجود في اشكال من غير الوجود في الاشياء
في اشكال فقط لا يكونون الا ان كل واحد منها على شكله
فقد لا يكون الصفة اليها في شكلها على ما هو عوى عن الثاني
في **الفصل** وان منع لزوم الدور بما آد القول كون الصفة
قابلة للشكل الآخر ولا هو على ما عليه لشكله لا ومن له قول
الدور من منع قطع النظر عن اشباح كل منها في شكله الى الآخر
والآخر الى شكله وتسلم ان اشباح كل منها في شكله الى الآخر
من حيث انه متشكل على ما عوى من ان با كل واحد من الصفة
الاختصاص بزم الدور وان كان احد جملة ما عليه والآخر
عليه فالبية لانه بزم من اشباح كل منها الى شكل الآخر من حيث
الوجود وذلك لان الصفة الثانية التي هي الصفة الثانية بالوجود
ايضا فان قلت هذا متفق على ان يكونا هما على ما عليه الصفة
مع ما هو عليه من حيث الوجود قلت ان يكونا هما على ما هو
الصفة الحقيقية وهو متفق على ان يكونا هما على ما هو
على الوجود من حيث الوجود فاما **الفصل** لا شاع ان يكون
القبيل ماعلا اقول يجوز ان يكون شيء واحد ماعلا بشي
وما هو شيء آخر وهذا كذلك لان من مراد لا شاع ان
يكون ما هو قابلي لتشكله على **الفصل** اجاب ان الكلام

بحسب ما في الخبر فلا بد من تخرج الالف في الالفين بالفتح
 وان تشخص اليك بذات الصورة فيقول فان الالفين في الخبر
 بهذا الالفين يعنيان من الصورة بعينها لان حيث انها في
 الصورة من حيث انها صورة ما واما تشخص الصورة بذات
 الالفين فليس فيقول من وجهين الاول ان هذه الصورة
 لم تشخص هذه الصورة بعينها بل تشخص الالفين من حيث انها في
 فان هذه الصورة في الالفين معارضة لهذه الالفين ومخالفة
 بها من حيث هي اولى ما يكون الالفين في الالفين من حيث
 هذه الالفين وان لم يكن هذه الصورة في الالفين وان
 الالفين في الالفين تشخص واحد بها تشخص واحد فان تشخص
 الصورة بالالفين ان يكون من حيث هي هذه الالفين من حيث
 هي مخالفة وان كان ذات الالفين حقيقة القابلة في الالفين
 تشخص بعينها في الالفين تشخص في الالفين في الالفين في الالفين
 ان يكون في الالفين في الالفين في الالفين في الالفين في الالفين
 تشخص بها من حيث هي القابلة في الالفين تشخص في الالفين في الالفين
 في الالفين في الالفين في الالفين في الالفين في الالفين في الالفين
 تشخص بها من حيث هي القابلة في الالفين تشخص في الالفين في الالفين
 في الالفين في الالفين في الالفين في الالفين في الالفين في الالفين

المستحقين ان يكونوا في الموضع الثاني في الخارج كذا في قوله تعالى
 عليه فاعلم ان الشخص المستحق للصلاة في الموضع الاول هو الذي هو المستحق
 في الموضع الثاني انما يكون في وقت الصلاة عليه فاعلم ان
 وجوب الصلاة في الموضع الثاني على الشخص المستحق للصلاة في كل وقت كان
 ان كانت مقارنته لهذا الشخص مع الصلاة كانت مقصورة
 في الموضع الثاني لان العرض يحتاج في شخصه الى الموقوت
 بحيث كان الكسوف والكل كانت مقارنته بشخص آخر في الوقت
 بزمانه فيكون فاعلم ان وجوب الصلاة في الموضع الاول لا يكون
 ان يجاب به في الاول والثاني ان كان في الموضع الاول
 المستحق للصلاة ولا جسم وذلك لان الموضع الاول هو
 وسائر المواقف التي فيها الصلاة بالذات والعلية بالعرض
 على ما علمت ثم يكون ان يتكلف وجوب الصلاة في الموضع
 الثاني وجوبه في الثاني في وجوب الشخص كل صورة شخصه
 بالعرض سابقا عليه مقارنته بشخص آخر فيها وبكيفية اخرى
 في المواقف معدة بالنسبة الى الشخص المستحق في وجوبه في كل وقت
 وجوبها معها ولا يكون ان يجاب عنه بان مرادها الثاني
 الشخص في الموضع الثاني في عدم الوجوب الثاني الذي ذكره
 لا يتبع كون الموضع عليه فاعلم ان يكون فاعلم
 بعينه ان الشخص المستحق للصلاة في كل وقت كان

المستحقين ان يكونوا في الموضع الثاني في الخارج كذا في قوله تعالى
 عليه فاعلم ان الشخص المستحق للصلاة في الموضع الاول هو الذي هو المستحق
 في الموضع الثاني انما يكون في وقت الصلاة عليه فاعلم ان
 وجوب الصلاة في الموضع الثاني على الشخص المستحق للصلاة في كل وقت كان
 ان كانت مقارنته لهذا الشخص مع الصلاة كانت مقصورة
 في الموضع الثاني لان العرض يحتاج في شخصه الى الموقوت
 بحيث كان الكسوف والكل كانت مقارنته بشخص آخر في الوقت
 بزمانه فيكون فاعلم ان وجوب الصلاة في الموضع الاول لا يكون
 ان يجاب به في الاول والثاني ان كان في الموضع الاول
 المستحق للصلاة ولا جسم وذلك لان الموضع الاول هو
 وسائر المواقف التي فيها الصلاة بالذات والعلية بالعرض
 على ما علمت ثم يكون ان يتكلف وجوب الصلاة في الموضع
 الثاني وجوبه في الثاني في وجوب الشخص كل صورة شخصه
 بالعرض سابقا عليه مقارنته بشخص آخر فيها وبكيفية اخرى
 في المواقف معدة بالنسبة الى الشخص المستحق في وجوبه في كل وقت
 وجوبها معها ولا يكون ان يجاب عنه بان مرادها الثاني
 الشخص في الموضع الثاني في عدم الوجوب الثاني الذي ذكره
 لا يتبع كون الموضع عليه فاعلم ان يكون فاعلم
 بعينه ان الشخص المستحق للصلاة في كل وقت كان

لا يكون له شئ **القول** ان الالوان لا تتغير **القول**
ان قولنا ان الالوان لا تتغير **القول** ان الالوان لا تتغير
بغير حركات هو دون العرض بان لا تتغير ان العرض
لا يتغير ولا بد من ان يكون العرض فاشبهه بغير
من اشبهه باللفظ به او اذ كان العرض على المعنى المراد
بمعناه يخرج كذا من اللفظ فلا بد من تخصيص معنى
بما هو حقيقة الجوهرية ليست فهم هذا من ذلك **القول** ان
والحق ان مرادهم ان الحقيقة النوعية التي لها وحدة
نوعية حقيقة لا تتركب من الجوهر والعرض مثلا المركب
الاسم والبيان ليس حقيقة نوعية لها وحدة نوعية حقيقة
واما انه لا تتركب الجوهر والعرض نوع له وحدة اجسامية
وكان مما عينا كاسر من هذا محال في الحقيقة وقد صرح بذلك
بشيخنا في منطق الاشعار حيث حقق ان ليس كل معنى
مركب من اجزاء بل هو مركب من معنى واحد **القول** ان
سواء هو قوة فمستند فمرد اي لا وحدة وليس المراد
الاسم والبيان لان ذلك من الالوان من العرض من الوحدة
فاما حقيقة وهي كونه فكون نوعا حقيقة ان لا تتغير
فانما اشبهت ان يعلم ان كون الشئ وانيان ليس بغير

يؤدي الى اتحادها في النظر من كونها وانيان **القول** ان
موجودا بالعرض فصل فصل ما من بالعرض فصل فصل
بالجواهر **القول** ان الشئ انما يحصل شيئا بان يعبر عنها او شيئا
آخر في يقضي له ذو بيان به الكلام وهو يخرج منها ذكرنا
ويعلم ما قلناه وقررنا ان هذا على ما في الشئ والاشياء ولو
تراكب من وشم وروو المنع لكن لا يخرج من المنع **القول**
وجوهرية الشئ انما قلناه قد سجد او ما ذكره من المثال **القول**
مركب من الشئ وقد علمت ان الكلام في الحقيقة ووجهه
فلا وجه لغيره قد علم ان الشئ من الوجود **القول** انما
القول انما قلنا ان الشئ انما يكون فاعلم ان قولنا
نظر لكونه ان يكون مستند الى المركب منها ومن الوحدة
الاجسامية وهو جسم لخلق وكونه الشئ فاعلم ان ما ذكرنا
المركب منها ومن الوحدة فاعلم ان ما ذكرنا من ذلك
ووجهه فاعلم ان يكون الشئ هو الوحدة الجسمية في الكل
يكون ان يكون سبب الشئ بان يكون الشئ حقيقة
مركبة لا فاعلم **القول** انما قلنا ان الشئ انما يكون فاعلم
الاشياء انما قلنا ان الشئ انما يكون فاعلم ان ما ذكرنا
فلا مانع انما قلنا ان الكلام في الشئ انما يكون
فلا مانع انما قلنا ان الكلام في الشئ انما يكون فاعلم ان ما ذكرنا

ثم قوله قد في بيان جهة كونها مستغنية عما لا يتصور ان يكون لها
قابلية ان لا يكون جهة يحصل جهتين المتعارفتين لنفسه
فان استلحق بمعنى الابطاح اسم مفعول فيكون معناه الابطاح
اسم فاعل وهو لغو ثم ان الاجتماع مع نفس المعالجة لا يتصور
من كلام المتن فيلزم عليه هذه المعاني فليكن المقادير ثم القيد في
جهة الانشآت المقصود هو هذا في جهة التي لا يعم بها ان
تفيض لا نفس عم وتمام القيد فخره الانشآت لا يعم بها
ان هذا ليس قيد اعم من اوله لانه قد يقع في جهة تخصيص
فقد يقع فيما لا هو عنه **فالتحقيق** وبالحكمة انواعها لا
يسئل لها وبرانه معتبر في كون الشيء طبيعة ان يكون معه
نفسه الارادة جميعا في كل واحد من احوال طبعه لانه ان يستند
او يهاكل فاحده عن الجسم الذي هي جهة من تلك الانواع
او بعضها كيف والطباع العنصرية ليس مبدءا بل هي كالتحقيق
شكلا وانما ليست مبدءا بل هي كالتحقيق وعاقبة في جهة
من ان العرض لا يخل في التعريف فثبت ان العرض
ليست على قاعية المحرك والسكون بل شرطي وآلاتها
كان لا بد من قولها كالمادة والبرودة والخلو
لما فيها اصله بقرينة **فالتحقيق** ولكن ان كان العرض
المبدءا او لم يكن ان كان ان لم يكن ان كان ان لم يكن

الطبيعة فلا حاجة الى ان التركيب انكشف لانه لا يخرج بل يخرج له وخرج له لما
نقول المبدأ والطبيعة بل فقط الطبيعة فيكون عليه هذا المبدأ او لا
الذي يقيد به مثل التعريف حتى لا يكون التعريف طلب للمخرج
بل طلبا وان كان المبدأ انكشف به هذا العامل يجب ان يكون هو
مخرج لم يخرج مبدءا المبدأ انكشف عن التعريف الا بقية ما
على تقدير ان يكون المبدأ راجعا الى المبدأ انما هو بل الله على
ما ذكره الله او الى الطبيعة على ما قلنا يتوجه ان هذا المبدأ
يخرج مبدءا المبدأ العرضية فيفسر فيه بالذات مستند كاول
يخرج انه لا يخرج مبدءا المبدأ العرضية لان اخرج المخرج
متنوع وكلهم انتم من عليه ويجب حقيقة مبدءا طبيعة كصور
دون الفاعل بها بعد ذلك الفاعل ومنتج بها افعالهم
بعد ذلك الفاعل الفاعل على طبيعة الفاعل من مبدءا وهي
كالباء والباء مخرج فخرج طبيعة الفاعل مبدءا المبدأ
به المبدء الفاعل على تقدير ان يقع المبدء او على العموم
يخرج بقية القريب بقية ما هي فيه على احد الوجهين دون
الآخر او مبدءا المبدأ العرضية فلا يخرج بقية المبدء انما
لا يقيد القريب بقية بل مبدءا بقية ما هي فيه على احد الوجهين
او بقية بالذات وانما فخرج طبيعة الفاعل مبدءا المبدء
انكشف فاما يكون بقية بالذات على الوجهين الذين ذكرهما

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

قدرة فيما تظهر في التحقيق لا يلزم استناد ذلك بقية بالذات بل يخرج
بعدا. والحركة العنصرية الطبيعية الخارجة عن طبيعة المفسر لا يمكن
انما خارج هذه الطبيعة لان من قبيل ان لا تكون للذات ما هو
الحركة العنصرية في الطبيعة او استناد ذلك بقية بالذات في المفسر
ان بين المفسر على ما هو التحقيق ويخرج مبدءا للحركة العنصرية
بقية ما هي بقية على هذه التوضيحات او بقية بالذات على التوضيح
ان لا يخرج طبيعة المفسر بقية المفسر بل لا بد بالذات
وبقية المفسر طبيعة المفسر بقية بالذات سواء حصل
بالذات او بالحركة بقية بالذات فخرج طبيعة المفسر
واما مبدءا للحركة العنصرية فيمكن اخراجه بقية ما هي بقية في الوجود
وبقية بالذات على الوجود الاخر فيكون هو التوضيح الثاني بهذا
المراد **فصل** في الاول يلزم ان يكون فيه ثبوت لانه ان كان
المراد ببقية المفسر في القوة العنصرية ما يتبين وان يكون في المفسر
وجود آخر على ما يدل عليه قوله وعلى ان لا ما ان يكون متعلقا
ببقية المفسر او بغيره فبقية المفسر كون الوجود الحاصل بسببها
المراد من يكون ان يكون ذلك لوجود البسطة في ذاته فالحصول
وجود آخر مخرج كان في العنصرية صورة ذلك لوجود الآخر
المركب في المفسر في العقل عند حصول الشيء بوجه صورة
لا تفي الوجود وان حصل ما يكون الوجود هو صورة نفسه بذاته

وتمت لا بد من وجود آخر ما لزم به بعد ان لا يتغير بالذات بل يخرج
والمراد بذلك هو المفسر لا يتغير ثم ان كان الوجود في المفسر
بوجوده بالذات فيكون ما يكون بان يحصل في عين صورة المفسر
وجوده في المفسر على ما كان على انما مبدءا للحركة العنصرية ما هي مبدءا
منطوقا على ما هي مبدءا المفسر بل على انما حصلت مبدءا للحركة
الذاتية وانما يخرج من المفسر ان المفسر كان متعلقا بوجه المفسر
كان المفسر في الوجود صورة منطقية على مفهوم المفسر كان
مبدءا للحركة مفهوم الذات وكون المفسر في حقيقة كان
بما كان المفسر هو ان لا يتغير بشئ وان المفسر كان في القوة
المفروضة بوجه ما كان ذلك لوجود متعلق بذاته والوجود
في متعلق بوجه آخر ثم ان يكون متعلقا بالذات بهذا الوجود
لا بوجه الاول وان كان متعلقا بالمفروض في الوجود وضع آخر
بما كان ذلك في المفسر على ما كان انهم قالوا في الموضوع في الحقيقة
لا بد ان يكون متعلقا بالذات او بالوجود في المفسر بل في الحقيقة
واعتبر في مبدء من التحقيق وما لا يتغير في ان لا يتغير
بذلك التوضيح في جانب المفسر وقد وجه بعضهم بان الموضوع
ما كان هو الاخر في المفسر في التوضيح لانه كان في المفسر
المحتمل على ما كان المفسر في المفسر في المفسر في المفسر
كان المحتمل في الحقيقة هو مفهوم ذلك لوجوده لا ما يخرج من المفسر

فقد برهنا **الاول** ان القوة الحافظة بعقل الرب اقول
بكن توجب المذنب بوجه لا يدور عليه شيء الا ما اوردوه في النظر
ما يجوز ذلك ان بين المراد بالسيط ما لا ينقسم الى اجزاء
في الوضع وهي الاشارة الى ان كل من اجزاء
هو من الصاحبة فقط ان القوة الحافظة في ركن بسيط
المعنى لا يشترط ركن الواجب شانه ولا يتصور في شانه
ولا في شأن ما هو وجهه صاوي عليه انه ينقسم الى اجزاء
مقدارته ومع قطع النظر عن ذلك فادراك الامر في
القدر اذ لا مجال للشد في قول لو كانت النفس قد
بذلتها على حقيقة من سكره بالرجوع الى الوجه ان كانت
تنقسم الى اجزاء مقدارته متمايزة في الوضع والى الذي
ذكره الله وكذا الذي في قوله ان الحال في النفس تنقسم
لوحظ ان الحال في النفس الى اجزاء متمايزة في الوضع
الاجزاء كما ان كل ما يظهر بالذات في غير خلاف المفروض
وقد ظهر انه خارج ما اوردوه بعقل النفس على ذلك
وكذا ما اوردوه في ركنه عليه في **البرهان** وان اوردوا
تم كنهان اجزاء عقلية غير شابهة بالفعل وهو قول الاجزاء
العقلية الغير المتشابهة او كانت بالفعل لا يكون ان كان
يكون موجودا في العقل بوجودات عقلية متمايزة في العقل

والعقل واستحالة ظاهرة او يمنع للعقل نفس العقول ان
مفصلا واما وجودها فيه على ان لا مجال فهو وجودها بالقوة ولو
كان هذا الوجود وجودا بالفعل بمعنى ان الوجود بذلك
كان موجودا بالفعل وان لم يكن خارجا عنها بحسبه فتقول
حلم بين ما يكون الاجزاء بالقوة احوال آخر سوى كونه بسيط
لم يكن قابلا للقسمة وفي قوله الجنس العالم لا يكون له اجزاء
بالفعل بل لم لا يجوز ان يكون له اجزاء بالقوة حرازة لانه
ان اريد الاجزاء ان هي الجنس بالفعل فلا يجوز تركه منها
بالقوة وان اريد الاجزاء ان هي في نفسه فتجوز تركه منها بالفعل
ايضا فقد برهنا **الثاني** ان نفس الجسم غير مبني بعقل العبد
بل بعقل منته فصله اقول فيه نظر لان اشج الرشد في
الكيفية الشريفة ان كنهه بالشيء قد يكون بالاجزاء والخاصية
كقيد ايت بالاجزاء وان والشفق وقد ان هذا الشيء يوجب
ان يكون الشيء متفكرا بالكلية فاذا وجد الجسم بالاجزاء الخاصة
كان ذلك بعقله بالاداة والعقود المتعلقين وهي العقلية
منها لا يتبين ومع قطع النظر فتعقل جسمه انك في حيث
منه الاداة الكلية والعقود الكلية لا من حيث تركبه من
وفصله كما لا مجال لنفسه في انه مبني بعقل الاداة
ان العقل يقتضي ان لا يكون الاداة والاداة هو هذا

وهو ان يفرق ان مرادهم حقيقة التجويز عن المادة الجارية المحركة
بالحوار على جزئية كالابن المعلن والمقدار المعلن اذ في
لم يكن كليا لانه لم يصدق على ماله ابي ومقدار آخر لا يجب
تجويزه عن المادة الكلية ايضا بل قد يكون المنفصل بين المادة
الكلية في كل **قوله** وبعضها ارشدها اليه هناك متوجه ههنا كمن
بعضها يتوجه ويندفع باساره اليه وبعضها لا فالاول مثل
ما ارشده من جواز ان يكون القوة العاقلة عرفت ما ديا
غير منقسم كالنقط ويندفع باساره انما تجده بالبدن به ان الكمية
منها ليس مرافقا بغيره وان في مثل ما بين جوده ان يكون
الطبي متصور بوجوده كان مركبا من اجزاء كانت مركبة
من اجزاء اخرى وهكذا وان يكون للكل اجزاء اجزاء باضلي
حتى يستحيل التركيب منها اقواله ليس الذي ذكره على الحقيقة
الوجود والاطلاق على تقديره في كل مركب على مثل ان
كان ذلك الوجه مركبا وكان ايضا فجزائه كانت الكائنات
كان الكلي متقوما بجزئه وان كانت الكائنات لزوم تقويمه بنفسه
قوله والاولى ان بين كل واحد من الجزئيات اخص من
الجزئيات اخص من الكل قطعا فلا يكون له جزاء اصل اقواله
تظهر لان ان لم يصدق الوجود والاطلاق على اجزائه فلا يلزم
منه جوده ذلك لانهما اخص منه بحسب الصدق وكونها وجودات

وجودات خاصة بهذه الصفة لا يلزم من كون مثل صدق الكلي
على اجزائه ثبوت ان كل واحد من تلك خاص بها صدق الكلي
على غيره مثل زيد وان لم يصدق على ماله ابي ومقدار آخر لا يجب
تجويزه عن المادة الكلية ايضا بل قد يكون المنفصل بين المادة
الكلية في كل **قوله** وبعضها ارشدها اليه هناك متوجه ههنا كمن
بعضها يتوجه ويندفع باساره اليه وبعضها لا فالاول مثل
ما ارشده من جواز ان يكون القوة العاقلة عرفت ما ديا
غير منقسم كالنقط ويندفع باساره انما تجده بالبدن به ان الكمية
منها ليس مرافقا بغيره وان في مثل ما بين جوده ان يكون
الطبي متصور بوجوده كان مركبا من اجزاء كانت مركبة
من اجزاء اخرى وهكذا وان يكون للكل اجزاء اجزاء باضلي
حتى يستحيل التركيب منها اقواله ليس الذي ذكره على الحقيقة
الوجود والاطلاق على تقديره في كل مركب على مثل ان
كان ذلك الوجه مركبا وكان ايضا فجزائه كانت الكائنات
كان الكلي متقوما بجزئه وان كانت الكائنات لزوم تقويمه بنفسه
قوله والاولى ان بين كل واحد من الجزئيات اخص من
الجزئيات اخص من الكل قطعا فلا يكون له جزاء اصل اقواله
تظهر لان ان لم يصدق الوجود والاطلاق على اجزائه فلا يلزم
منه جوده ذلك لانهما اخص منه بحسب الصدق وكونها وجودات

هو الوجود بنفسه لا بوجوده وان كانت القوة مطابقة لوجودها
والفردية المستحيل ان يتصف شي واحد بنفسه بن فان قلت لا
متصفه بالوجودية في ذاته فان وجهه صار موجودا في ذاته
لقد رتبنا ان القوة لا رتبنا بها يكون في الله ان يتصف
الله بن بقاءه ان زعم في ان القوة وجودا شي في الشيء
بنفسه الزوجية هي موجودة الغير بالقياس الى الوجود
وليس موجودة بعد الاعتبار لله بن وعلم انه لا
في اوراق الشيء الوجود في الله بن الغير لا بد من وجوده
بنفسه في احد **قال** ان من ان القوة العاقلة لو كانت
كانت حادثة في جزء من البدن اقول هذا الدليل المستقيم
في اثبات كون العاقلة مجردة لانه انما يتبع كونها جسمانيا ولا
يتبع كونها جسميا وعالم بنفس كونها لا يثبت كونها مجردة فخط
وجهها فاما لا دلالة على القوة العاقلة والتفريع على كما
يقول فاعلم ان القوة العاقلة مجردة وكذا ان النفس يكون بها
لو كانت جسمانية لكانت حادثة في جزء من البدن لعله ذكره
لكونه اظهر من كونه حادثة في كل البدن بل ذلك غير جائز فوجه
انه اذا قطع بعض الاجزاء بغيره الكلي ويقتل اوراقه
قال لو ان كان في البدن عضو صغير جدا لا يتصور
انه اقول فيه بحث اوله لا يشك عاقل في انه يتصور حادثة

بدنه فلو كان جزءا منه لكان متصورا في اجزاءه ومن الكلي
وارتبط به فلو كانت على تصور منفردا كان قبله متصورا
لانه كنهه كانت هذا برهان على انه يكون ذلك هو العاقل
الذي هو الله او اما التوجيه الذي ذكره اسمهم فيكون عليه ان
كون ذلك جزءا هو العاقل والعاقل متعلق بالشيء وكونها
او لا بد لك من قوة فاعلم ان قوة في مقام الوجود ان
بعد ذلك من ان يكون ان يكون اشارة الى ما ذكرنا
انها ان يكون اشارة الى ما سبقت ذكره ونظر الى ان
المنظر ما كان قد علم من وجه اننا اقول في وجهها
او لو قلنا ان السكين انما يتجلى لزم رفع الامانة الى
وتبين ان الامانة ما حصل من جهة ان القوة العاقلة
في الحيل بوجوده والعقل والخيال بوجوده وانما لا يوجد
لا يوجد في كل من القوة ويكون ان في القوة العاقلة
تتبع القوة العاقلة الحادثة فيه لا يزم مساواة القوة
العاقلة للعقل اما كما يقال في ذلك الجسم في ان القوة
العاقلة يجوز ان يكون حادثة في مجموع البدن والقوة
والنفس معا فاعلموا ان القوة العاقلة والعاقل والقوة
والنفس حادثة في مولاته فاعلم ان في مولاته والقوة
الجسمانية او في مولاته والقوة العاقلة في مولاته

والنوعية او في الصورة بغيره فقط او النوعية فقط
ويجوز ان يكون ذلك على هذه الاحتمالات لا تحذف
بلازم اجتماع الشئ في محل واحد **فصل** وان انقسم عام
الكلام اقول الاول ان ياتي وان لا ياتي وهو ان يكون عام
في بعضه لا في الاخر وفيه هو محل لبيان حقيقة محال يقول
ما هو في محل كان عملا حقيقة بل خبره هو المحل في
وجه ان يقع ما اوردوه انهم من ان ينظر في محل في ذلك
ما اوردوه قد يحسروا بقوله يمكن ان يقع ذلك نعم ان يقع
بما تقول **فصل** بان يحل في بعض جزاءها الذي انقسم
اقول فيه بحث اما اوله فلا يجوز ان ينقسم لا يجوز ان يكون
منقسم واللازم القول بان لا ياتي محله واما ثانيا فلا
ذلك الغير المنقسم لم يكن ان يكون جوهرا او لازما
فيكون عاما وهو بطا لامة في كلامه قدس من ان راجع
وجد انه بعد محالة ان ينقسم وانما ياتي على ان
الشئ رايه بانما فيه كان قابلا انه لا ياتي فيكون الجواب
عنه الاول بان المراد من بطا لامة الطرف والنهاية هي
وعنه الثاني بان الشئ رايه بانما يجوز ان يكون ذلك لا في
النقسم انما ياتي في القوة والعاقلة من هذه الشئ رايه
قائمه بنقطة منه ودعوى كون العاقل فيها هو الشئ رايه

والله سبحانه وتعالى هو الذي هو المتكلم في هذه المسألة بالعلم والقدرة
ولم يحد من كونه الله تعالى بما يقدر على فعله من القوة والقدرة
والقدرة بالقدرة العاقلة **والله** وذلك في حقه فان كانت ما هو
هو انقسام الى اربعة من المقدم والوقت، انقسام المحل فيكون المكون
نفس في علمه ثم تارة يستمر في علمه على حاله في **والله** فان المحل
او كان من شئ على الاجزاء، انما في الموضع انه في الله تعالى
انما في الموضع ذاته على ما لا يشك في وجهه ان انقسام
المحل في الجنس افضل من ان يستمر انقسام المحل وان كان في
وهو **والله** او القول انقسام المحل من عدم انقسام المحل
على الشئ من جهة وان كان محال على الشئ لا ينقسم
المحل في الموضع على صفاته متشابهة على طريقه فهو في حقه
العلم في الموضع **والله** انما في عدم انقسام بين الله تعالى
والله تعالى في علمه على ما لا يشك في العلم والقدرة
في حقه على علمه على الشئ في العلم والقدرة على العلم والقدرة
والتفكير النفس في العلم والقدرة على العلم والقدرة
مع ان العلم في حقه وجوده في حقه انما في العلم والقدرة
هذا انما في العلم في حقه وجوده في حقه وجوده في حقه
وجوده في حقه وجوده في حقه وجوده في حقه وجوده في حقه
وجوده في حقه وجوده في حقه وجوده في حقه وجوده في حقه
وجوده في حقه وجوده في حقه وجوده في حقه وجوده في حقه

معلوم في المركب سبباً له وكان القابض على جزء منه جزء من وجوده
 نقول ان لازم انفس هذا الوجود الخاص القابض بالمركب كذا
 ج افراد الوجود الطليق والناشئ عن تفكير السليم هو سبب
 الوجود الطليق ولا يلزم من تركيب الوجود الخاص وان كان تركيب
 الوجود الطليق وانفس كيف وتلك لا تمام الوجود الخاص
 افراد الوجود الخاص في مراتب الوجود الطليق وانفس هو سبب
 في انقسام الحاصل الى افراد بانقسام الحاصل الى افراد
 وابطاليات خاص **فصل** واما ما قيل من ان القوة العقلية
 آه يعني لا يحتاج الى ان يكون القوة العقلية في ذاته كان لها
 معين ومقدار معين لا يتغير على ما لا وضع ومقدار اخر بل
 ان يكون القوة العقلية في ذاتها الحادثة في المادة العقلية
 من قبيل الحاصل في نفس معين فصار جزئيات يكون كذا وتبين
 عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه السمع وهو ان الكمية عارضة
 لما مع قطع النظر عن العوارض المستوفية والبرائة عارضة لبراع
 من صفاتها وهو ان الكمية هي الكمية في ذاتها في المستوفية
 الحاصلة للقوة العقلية من قبل الحاصل لان البرائة جزء من
 معين الكمية في الحاصل فلا تباين بينهما في الموصوفات بالبرائة في
 عدم الكمية العقلية العقلية في ذاتها في المستوفية
 فاسأل **فصل** فان الله عز وجل في القوة صورية اخرى في قوله

اقول يمكن ان يكون احد القابض القوة الاخر العقلية العقلية
 فان الحاصل القوة على هذا المعنى شأن بهم فان اخرج من القوة
 العقلية لا يشترط في خصوصية عقلية وقد ذكر في حاشية الحاصل نقول ان
 يتحقق الكليات وليس المراد بها المثال المستخرج من القوة العقلية
 من القوة العقلية في ذاته كونه باعاً وشأنها على القوة العقلية ان القوة
 الحادثة في المادة كاتبة باعاً والمفهوم المستخرج عنها اي جزء من
 حقيقة من حجب المفهوم لا من حيث هي صورة حادثة في نفس شخصه ومع
 رجاء ان ما فهمه السمع من كلام الله وما اورد من النظر على تقدير
 القابض الدليل كان يرجع الى ما اورد من نفس السبب الى انه مفقود
 من كلام الله ومع كان المراد من قوله تعالى الكلام ايها القابض كان
 في القوة العقلية انما لا تباينه وكان في الحاصل ولا انه اشارة الى
 على ما اشار اليه اذ لا يكون هناك اسم على ما قرأنا وما حصلنا اورد
 اننا ان الكمية بمعنى الكمية نفس القوة الحادثة في المادة العقلية
 الى العدد في ذاتها والقوة العقلية في كونه كونه كونه كونه كونه
 على صفته كونه في القوة العقلية **فصل** كون الحاصل في ذاته من
 القوة اقول ان القابض ان يكون في ذاته من نفس كونه القوة
 او ان كان في حاشية الحاصل في ذاته من نفس كونه الكليات من
 ان يثبت من حيث حقيقة لا يكون بغير القوة كذا انما كانت
 اشراف كذا لا يثبت من حيث حقيقة لا يكون بغير القوة كذا انما كانت

انما كان على التفتت على ما عرفت يتوجه عليه ايضا ان هذا قد
 مستر كذا في بيان بطلان الثاني بل لا دخل لما فيه الصل
 بل يجب ان يبين لا تسلم كون شي واحد من با وما في
 معان بغير عنه الثاني ان بيان الملازمة لا يتم بدون
 المقدمه التي ذكرها في صدر هذه المقدمة بالانتماء في شرح
 الخوض على تقدير هذه من سره وتقرير قوله فلو كانت طبيعية
 آت على ما سبقه لا يتم ان بان بفهم فيه ان الحركة الطبيعية
 هي من حادثة وطلب بحالها **فصل** اما الاول
 بالاول ان النقض التفتت وبالله في النقض لا يجازي
 حديث حركة المتحرك فانه وان وقع منه المنع المذكور
 فلا يمكن ان يكون مجرد مادة استغنى الابل الى كونه
 كما لا يخفى ويمكن ان يجعل اشارته الى قوله فتم ما ذكرنا
 ان قوله وانما انما انما في قوله ولا يرد ما ذكره من التفتت
فصل سواء كان مطلوبية بالذات آت او قول هذا اجملا
 المطالب بالوضع ما لم يكن هو مطلوب بل متعلق يكون مطلوب
 كما في المتحرك بالعرض نعم لا يجوز ان يكون ما هو المطلوب
 في وقت كان معدوما عنه في هذا الوقت وانما اذا كان
 مطلوب بالعرض في وقت ذلك كما اذا كان وسيلة لا حصول
 المطالب من وجه ما عنه من وجه آخر كما اذا كان معدوما

فانه من جهة مطلوبة وجوده في حصول الحركة من المطلوب بالعرض
 ومن جهة مطلوبة عدمه كان معدوما عنه وانما عالم بعدم لم يحصل
 المطالب فانه اذا فرض ان الحركة ليست بركة كان معدوما
 في تحصيل كما لا تبا انما بقوله كانت معدومة عنها من وجه مطلوب
 من وجه وكنه الكلام فيما اذا كان الوسيلة المطلوبة
 هي الوصول الى نقطة اي الوضع معين بان يكون النقطة
 المطلوبة على محاذات الوضع ايضا في ذلك لان المط
 باله الحركة المستمرة يحصل الوضع المعين لا الوصول الى نقطة
 فانه لا تصور الحركة ايضا بل الى احوال النقطة والتميز
 آخر خارج عنه او داخل فيه فكان وجه الى الوضع والتميز
 يكون الحركة مطلوبة بتحصيل الوضع المعين الذي هو ايضا
 مطلوبة بتحصيل كانه لا يلزم به كاشبه وتكون المتوالي صحيح
 لكن ما قلنا من عدمه انه ان او في جواز كون المطالب بالذات
 متروكا بهما كذا واحدة وبينه بان عرض المتحرك بالذات
 اذا كان احوالا في انما باله الحركة المستمرة صار المطالب في وقت
 معدوم في وقت آخر ذلك لان البنية لا يطلب من البنية
 وانما اوردوه بهما على ما عرفت **فصل** وفي النقطة
 التي هي النقطة المعروفة لا يخفى ان النقطة التي هي المعروفة
 وان كان يكون بعد النقطة المعروفة في جهة الحركة او قبلها
 يزعم وصول ما كان في النقطة الاولى وواصل الى هذه

الاول ٣

والنقطة قبل تمام الدورة فلا حاجة الى تمام الحركة وان كان لم
 وصوله آخرها فيقول هذا والنقطة الاخرى سواء كانت
 الاولى او قبلها لا يكون متصلة بالاولى او قبلها والاولى
 لزوم تالي النقط فلا بد ان يكون هناك مشتق وهذا هو الاول
 كان باكثر من الدورة فليس من هذا هو الاول غاية الدورة
 الواحدة والبقية اجزاء متساوية في الفلك ومن عليها
 حال النقطة التي قبلها والحق ان بين المط في الحركة المستقيمة
 هو الوضع الاول والحق والمذهب عنه هو الوضع الثاني وقد
 انعدم بالحركة والموضع آخر سيجد بالحركة وهكذا
قال لان الفلك على خط الطول اقوى فيه من خط العرض
 اعم من الطبيعة ولا يمكن تحصيله بها بالطبيعة لان الفلك
 قد يكون على خلاف الدائرة وما ثبت ان حركة الفلك ليست
 طبيعة فثبت ان حركة الفلك حركة مخالفة للحركة الطبيعية
 في الجذوة او في الشر والحق سر مقبولة وحركة على خلافه
 او على خلاف الدائرة فثبت ان الفلك القسري على القوة
 والارادة **قال** في شرح الخفوض ان يقول ان
 يكون ان يثبت بان الحركة التي اقتضتها الطبيعة حركة
 القسرية لا بد ان يكون على خلاف مقتضى الفلك ولا يكون
 ان يكون مستقيمة ان يثبت بوجودها ان المستقيمة لا يكون
 مخالفة للمستقيمة كما في الحركة الدائرية ولا يكون مستقيمة

نقوش بان المستقيمة الدائرية انما هي المستقيمة وقد اعتبر في
 اصطلاحها ان لا يخرج التوكل عن مكانه وحركة فلكها
 المستقيمة قلت الخالف الذي لا بد في تحقق القسرية ان
 يكون مثلاً بالخالف الميس الذي هو مقتضى الطبيعة دون
 الحركة والميل المستقيم ويصح الميل المستقيم في الشاغلين
 وان لم يكن بينهما يمتنع والحركة وان الميل المستقيم
 لا يخالف الميل المستقيم فالحركة المستقيمة ان كانت قسرية
 لم يكن الميل الذي يخالفه ميل مستقيماً بل لا بد ان يكون
 مستديراً وقد عرفت ان حركة المستقيمة لا يمكن ان يكون
 طبيعة فثبت انما هو مستدير ان الميل المستدير لا يمكن ان
 يستدري عن الطبيعة ما هو مستدير اخر متمتع وتماثلها ان قد
 ثبت ان في الفلك لا تحقق الميل المستقيم فثبت ان يكون
 مستديراً وقد ثبت انه لا يمكن ان يكون الحركة المستقيمة
 طبيعة **قال** بل لا في الحاشي اقول فيه ان هذا في الحقيقة
 وليس آخر على نفي كون حركة الفلك طبيعة لا يمكن فيه ان
 انه لزوم كون المط بالطبع معروفاً بالطبع وانما بطالع
 يندفع به الاخر اقول الذي اورد على الميل لا خوضه
 ذلك ان ان يقر الفلك مستقيماً فثبت ان يكون الحركة مستقيمة فثبت
 ان يكون ما هو مط الطبيعة ما هو مط سكن الجسم والحركة ليست

كذلك يكون اثباتا لكون الحركة ليست مطلوبة لان ذلك في الحركة
غير طبيعية حتى يزعم ما ذكرت من لا يخفى انه على هذه الازمنة يكون
في الكلام اذ جاز ان ثبت به المقدم ثبت اصل المطالع ما
قرنا من **قوله** ويكون القواسم فمما في القول على ان
ان يكون واحد يجوز ان لا يختلف في الحركة مستغنى
والا فاسر بها على ان يكون قاعدا بالارادة فيختلف
باختلاف الارادة وانما هو الى الثاني بان يكون
ما و كل ذلك لا يقبل وان الحركة المعينة الصادرة عنه
و انهم المسمى كون حركة جميع الافلاك اراوية وتقتضيها
ان لا يكون بعضها اراوية وذلك بان يكون كل حركة
واحدة منها فسرته فلا يزعم الا شرا في الجهة والسر
قوله كما كان من القوى الجسمية كلمة من لا يتدبر
عليه قوله لو كانت صادرة عن التحيل واسناد لا يتدبر
اليه على سبيل التجوز كما ساد وصدور حركات الى التحيل
فيما نقل بقوله قيل انما لو كانت صادرة عن تحيل وفي
ان هذا التوجيه الظاهر مما ذكره قد دلل على التحيل على
القوة المتحركة ثم على القوة المتحركة على المس المتحرك اذ
به يتحقق ان وراك التحيل خلاف الذي كان نقض القوى
بصفة الجوع و ارجاع غير هو الى التحيل كما هو المطالع

يؤيد ما افادته قدوة **قوله** فيزعم انقطع حكمه لو كانت الحركة
صادرة من التعلق بين من التحيل والتحيل على التعلق كان المط
هو حكمه الكيفية ولا ينقطع بين يقع بها قبل الاقرار والغير المتأ
واما ان كان صادرة عن التحيل العرف كان المط جازيا
مكن الحصول فاذا حصل انقطع القول في صورة صادرة
من التعلق ان كان المط هو نوع حكمه في اقله يحصل
فرونها يحصل المط فيزعم ان لا ينقطع اليه وان كان المط
هو النوع في ضمن الفرد الذي لا ينقطع او في ضمن جملة
المتأينة فينتج عليه ان المطح كان متشعبا للحصول فزود
اشباع حصول الامر الذي يحصل بالشيء في الزمان فيحصل
او اذا كان مستمرا غير منقطع او امور غير متساوية كقولكم
ان يستدل عليه بوجه آخر هو ان حركة الفلك لو كانت
صادرة عن تحيل عرف كان مدارها على وجه التحيل واما ان
لا يكون تحيل حركة جزئية غير متساوية او كما لا يمكن تحقق
الغير المتساوية في خارج كذا لا يمكن تحققه في حال على
الحركة ثم يمكن تحققه على الوجه الكلي والجواب عن ان
متساوية من الحركة الجزئية المتصلة مستمرة كدورة واحدة
شأن لا يمكن تحيلها فلكها ثم تحيلها وقيل انما ما تحيل
اخرى وتقسيمها وبذلك ولا يخفى ان هذا الجواب جازي

والدليل المنقول في الشرع كما يظهر بآدمي تامي منه ان قيل يرد
على الدليل الذي اوردوه ان القوى الجسمانية لا يقوى
على دفعها عن غير متساوية وانما يحصل نوع من الادراك لا يفسد
بفعل بل انما انفعال او كيف او افعال فذلك المقصود
وان لم تكن نفس مجردة واذا ثبت ان النفس عند الانفعال
غير متساوية به وان القوى الجسمانية لا يقوى على افعال
غير متساوية به ثبت ان تلك النفس مجردة وان لم يثبت
كون المدرك كالمادة عند قوة مجردة على انه اذا
ثبت ان المدرك فيه هو القوة المجردة وان تلك الحركة
ارادته صادرة على وجه الشعور والادراك ثبت ان
المتحرك مدرك مجردة عن المادة **والجواب** هو ان النفس او
متوجه المعارفة وذلك لان هذا الكلام وان وجه بان
ما ذكرت من ان ما ذكره من الدليل على ان القوة الجسمانية
يقوى على تحركات غير متساوية لو تم جري فذلك القوة الجسمانية
للمحرك فانها جسمانية بزمها او بان ما وجبت من القوى
والتيه بان القوة الجسمانية لا يقوى على تحركات غير متساوية
منقوضة بالباشرة للمحرك فكان نقصان المدرك يرجع الى
المعارفة على ما قالوا على الاول كان نقصان الدليل الذي
قالوا بان هذا المدرك على ان نقصان وان وجه بان ما ذكره

ويعتبر من ان القوة الجسمانية لا تقوى على المنطبعة العقلية المعاشرة
للقوى المجردة فيه يقوى على تحركات غير متساوية كان معارفة
فقد **والجواب** ان القوى الجسمانية لا تقوى على الادراك كما ذكره
الاسم وانما انما كانت باذنه قد يقوى وقد ياتش وانما يقوى
فان حقيقة الحركة انما هي في شيء او في دفع المتأخر على
وهي ان لا يلزم الحكم بقول مقتضى التعريف المنقول من
بانه على هذه المسئلة وهو ان هذا مقتضى حقيقة الحركة وحقيقتها
فقد **والجواب** ان قيل جري مثل ذلك في التحصيل فغيره ان
يراد على قول الحكم حيث قال صدورها ليس من التحصيل المقترن
فقد بد صدورها عن العقل وهو ان يكون صدورها عن العقل
المعاني العقلية عن العقل كما ذكرت انما ما جاب بان
المقصود بالذات لم يصدور عن العقل اعرف مما ثبت ان
ان النفس المجردة وانما ان النفس على ان لا يمكن ان يكون
الجسم حقيقة وبالذات المجردة معانيها او بالحق فذلك
يتعلق به يثبت على ان الحق انما هو مع المنطبعة المجردة
كما كان الحال معك فذلك **والجواب** هو ان يكون
ما في المتن هذا القول لان المقصود من القوى ان اثرها في
من الجسم انما يقتصر على ما وضع بالقبول فيه وهذا لا يثبت
على كون ذلك الاثر انما يقتصر فيه من جهة الصورة

والاصل انه ان جعل الدعوى ما ذكره الحكم فانه ليس عليه ان يثبت
على المقدم الاول بل انظر انها مستند اخرى على هذه وتلك
لرفع الاستدراك قدر في شرح كلام المتن بل عن صورة
ولا يخفى ما فيه من التمسك بقول بل يمكن ان يبين تقرير ما في
المتن لا يتوقف على المقدم الثاني والثالث فله معان يمكن
فيه ان يبين الاستدراك شاهد بان الاستدراك من اجل
انما يفيض على ما وضع بالقياس في الاجسام وبه يتم
الدين **في** وان كان يتصور اوجه آخر فله كمنسطفه
اقول الوجه الآخر ذكره في تقرير الاشبه وتخصيص كلامه
ان المقدم من كلام الحكم ان ايجاد الجسم بان يوجد له
اولا ثم يفيض عليها الصفة وذلك يفهم من قوله الموجد
لجسم يفيض منه الصورة الجسمية على اليتو اذ ان الصفة
الشيء على آخر يقتضي ان يكون المضاف عليه مقدما على
وكونه ان فقط لانه على قابلية وهذا هو الذي وقع
استفهام من كلامه قد سئل في اشارة الصفة وبغير فهم
قوله واليتو لا وضع لها قبل الصفة فاعترض عليه ان
ايجاد الجسم لا يجب ان يكون على قدر النسخ اي على نحو
ايجاد اليتو قبل ايجاد الشيء وفي تقرير الاشبه اشارة
الى وجه آخر هو ان كل الاشبه بهم حيث ذموا

ان الصفة شريكها على اليتو اذ يزم منه تقدم الصفة
على اليتو في الجمل والوجود بينهما وجه آخر وهو ان لا يكون
شيئا تقدم على الموجد بوجهها معا ولم يتوضه لان ما ذكره
اشبه به بهم وظهر بما قرنا ان ما ذكره الشرح في ايجاد اليتو
لا يتصور الا بافتراضها على الصفة وان كان متصورا بوجه آخر
فله كمنسطفه فله من مقصود الحكم او عن مراد الحكم
والعلمه وذلك لانه ان حصل الصفة الصفة على اليتو في
كلام الحكم على ايجادها مقارنة بها فانه فيها حيث تنال
تقدم الصفة على اليتو في الجمل والوجود وهو انظر من
كله قد وجبت قال المصنف منها اي من الدافضة ايجاد الصفة
حالة في اليتو سارية فيها وذلك يستدعي مقارنتها بحسب
الزمان ولا يوجب مقدما بينه على الآخر ولا شك ان
ايجاد الصفة لا يكون الا على هذا الوجه اذ لو وجدت غير
حالة فيها لزم حلقها من الصفة وقد عرفت بطلانها فانه لا
الاول وان حصل الدافضة في كلام الحكم على ان يكون
الصفة بعد ايجاد اليتو كما هو المصنف وان حصل في الكلام
على المصنف الا حصل فيكون ان يكون الدافضة على الوجه الآخر
على الوجهين الآخرين في غاية الظهور لا محالة اذ
اشبه به من البحث العلم الا ان في العلم حصل ايجاد الجسم

على ايجاد الجسم الشخصي وذلك بما يما والصوره الشخصيه وقد مر ان
الصورة الشخصيه متاخره عن الوجود في ايجادها فاما كونها متاخره
على الوجود المتاخره عليها في الوجود فماده من انه لا يمكن ان
الصورة اللاحقه والوجود لا يتصور بالوجود الاخر ليس من
جمله من لا فاضه في احدى الكون بل من جهة ان شخصه
الصورة الشخصيه التي كان الكلام فيها لا يتصور الا بعد
الوجود وكلام العلاقة معي على جعل الجسم المعده هو حقيقة الله
التي لا ينفك من فاعل الجسم هي حقيقه الصورة الشخصيه وظان
معينه الصورة متاخره في الوجود وعلى الوجود فلهذا قال
قال في ماس **فصل** وجه الاعتذار ان ابن اقول يمكن
وجه الاعتذار بان جزءا لا خفي كان ممكن وجميع الممكنات
ستتولد اليه كما يولد واسطه او بواسطه فموجب الجسم لو كان
واجبا لذاته كان موجبا لجميع اجزائه يولد واسطه او بواسطه
خروجه ان السلسله الفاعليه ينتهي الى الواجب بل من
وضع المانع الذي فرضه الشيء بوجوده من احدى جهات هو قريب مما
وكره انتم ان الواجب كما اذا انتم يولد واسطه لاحد
الجزئين فانجز الاخر ان صدر عنه في هذه المرتبه من الله
كان من قبيل الفاعله وان صدر عنه في المرتبه المتاخره
لم يكن الجزاء المفروض انه صدر عنه بل واسطه يصدر عنه

عنه بل واسطه وان صدر عنه في المرتبه المتاخره من مرتبه صدره
الجزء الصاير يولد واسطه كان صدره بواسطه له كما قد
تأنيها ان ذلك لا يترك له محاذة ولكن لا بد ان يستند الى
الواجب كما يولد واسطه او بواسطه المعاد الى الذي فرض
انه جزء اخر وذلك اننا نفرض الكلام في الجسم الصاير واولا
وضع ونقول لا يكون الصاير الى اول عنه كما يجب ان يكون
اجزائه واعراضه ولا تفت فتبين ان يكون الجزء الاول
من الجسم والعقل فتفرض انه لم يكن نقلا بل ان يكون
جزء الجسم الصاير واولا فلهذا تقدم الوجود على الجسم الصاير
انما يتبع اذا اراد به حقيقه الصورة وقد عرفت ان الله تعالى
على الشخصيه وضع كان امتناع تقدم الوجود عليه على كل وجه
تقدم التسليم ومن الصورة على حقيقه الصورة وان امتنع تقدم
الوجود على الصورة فمن لا يتبع تقدم الصورة على الوجود
وقد تقرر عنه اننا نشكك في حقيقه الصورة او ستعرف ان
الوجه من بواسطه على ان يكون في العلة الفاعليه الغير
وجه كان المراد بالمتاخر تقدم كل منهما على الاخرى امتناع
تقدم على ان يكون على فاعليه وبطلان تقدمه بل من يرد
عليه انه يكون ان يصدر راقدا من الواجب يولد واسطه
والاخرى بواسطه الاخرى بعد المانع وهو ان يكون كذا

على ما عليه حقيقة بل بمعنى ان يكون شرط له وهو ان الواجب
والثابت على تقديرهما انه لا يمتنع وعن الواجب ان الواجب
وقد لم يكن هناك نقد وشرائط والذات وبالجملة لا يتفق
ان يصدق لكل منهما من الواجب وكان الواجب على ما
كما كان بالنسبة الى الله بما عليه مستقده وبالقياس الى الله
لا يستقل بل بشرط الاخرى ومن ادعى ان متناع فعلية
وبين وكيف يمكن وعوى الاستناع وقد نقل عن الشيخ
الرس في بعض رسائله ان جميع المحققين من الحكماء قد ذهبوا
الى انه لا يمتنع في الوجود الا الله تعالى ونقد من ان
والنقد من غيرهما بشرط الذات والشرائط لا انهما
مقتضية للوجود ومعطية له **والثاني** وقع يكون موجب الجسم
بالحقيقة تلك الاوسط منه اوسع على ما سيجي من ان الاوسط
هي العلة التي عليه وقد عرفت انه غير لازم ويمكن ان
يكون منه في الاوسط ان يكون جسما وان نفس ولا خلاف
الجسم ولا عواضه فتبين ان ان يكون عقل فقيته الى
اوله يكون في الاوسط اصل **الثاني** وفيها ايضا استعا
بط على انه يجب عليه في وجوده لما قرنا ان العواضه
المعقودة على حقيقه الصورة **والثالث** ونقول فنقول انفس
لا كان اذ اقول ونقول يعرفون انهم في الجسم الاول

والاولى والى نفسه هي الاثر الفاعل في الجسم انما يقتضي على الله
موضع بالنسبة اليه لان الجسم اذا كان آتيا في ذاته فهو موجود
مطلق بل لا بد ان يكون ممتد وبان ما يؤثر فيه **موضع** **فان**
كان الامكان والوجود اربا بالمكان امكان العلة كما
في العلم الاول لا امكان العلم لانه ليس على الصلابة فيكون كس
والعلة الساتة والحاد والظن ان الما ومن العلة مطلق العلة
والخصوص في العلم كذا وكذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
كذا كذا انما جعل العلة ما يتوقف عليه علم على وجوده وهذا هو
اقبالية كذا كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
نكن الساتة في حقيقته المتقدم باقية اقول في منه فقه حقه
اسم من الفرق بين العلة والاعراض كيف والاعراض
من حيث الكمال تشترك بين العلة والاعراض **في العلم** **فان**
توجه الكلام على انه امر اثنان وذلك بان في العلم كذا في العلم كذا في العلم
سنع ان يكون له واسطه التي هي الاعراض كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
سلكها وبذلك يتضح الدور وفي الساتة سلم ان الواسطه
بما كذا وتقدم في الوجود لكن الاعراض لا يقتضي الوجود
الجوهر في فروعها كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
الاعراض على الجوهر في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم كذا في العلم
بما على تسليم تقدم الواسطه على ذي الواسطه بحسب الوجود

وتمتع بملكهم ثم تركهم على عاقبتهم لا يملكون شيئا
إلا لما تركوا له لا يدركون الحكم إلا ما ارادوا

دو کتب مندرجہ ذیل کے درجہ اول کے مصنفین کے ہاں

فقال **قال** او تقدم اليك على الصورة او لا تقدم على قولهم
المتقدم على غيره كما هو متقدم على غيره لان الاشياء ان الواسط
منه قريبه اليهم وفي غير صورته وعلى ان المتقدم او قد مر
ليس شئ منها على ما عليه الاخرى لكن لا احد ان يقول على
واحدة منها واسطه على اخرى بالمتقدم الاخرى كما هو في الصورة
بهاك **قوله** وفي المواني القطبية وفيه نظر لانه لا يتبين في
النوع الجسم على في النوع غير الجسم من الجسم ان لا يتبين
تحت مفهوم الجسم وكنه في اشياء من النوع الواحد تحت
كاشي من نفس الصورة او قول بكنه الجواب عنه بان مراد
المتقدم بالمتقدم ان يصدق بانه الجسم والاسم والاوليه له
وهو الاسم المتقدم الصورة التي يذكرها في المواني فانه
يترجم من دعوى اشتراكه في ذاته عدم نسبة الجسم اليها
ويترجم منه عدم نسبة له في النوع والاشياء التي تحت تلك
الانقسام ويكون توجيه كلام المتكلم بان مراده ان لا يشترط
في الوجود وجود الكثرة بنا على ذكر الجسم على سبيل تشبيه
وليس معنى الكثرة منبسط على انه اراد بمتكلم ان لا يشترط
في الجسم سواء كان في ذاته ام لا في دعوى على ما قررنا
فيه فمع هذا مراده ان لا يكون عليه **قال** اجمع الامام على
انه ليس من انقول هذا القول بل هو قولهم لعل على نسبة

المتقدم والكيف وسائر ما هو منسب بالضرورة والاشياء من كونها
المتكلم من تحتها لان تحتها من ان لا يتبين من بعض الجواهر
على كماله والادب من تقدم المتكلم بالمتكلم وتنقل الكلام الى المتكلم
والمتكلم فان المتكلم منسب لها فقل **قال** لكن ذكره المتكلم
بما قبله في قوله هذا من غير ضرورة وذلك لان قول المتكلم
عرفت وليس على قول المتكلم فان المتكلم على المتكلم
اي على المتكلم تقدم المتكلم على الصورة وظان قوله وكنه
حدود الادب من البسيط عطف على قوله المتكلم تقدم
على الصورة فيكون واخراجه تحت قوله كما عرفت وكان المتكلم
المتكلم ما قام على المتكلم تقدم المتكلم على الصورة كما عرفت
منع ما قبل في بيان المتكلم حدود الادب من البسيط
في مرتبة واحدة وهذا كما ترى **قال** وهذه الجواب لا يلح
من طرف المتكلم وذلك لان المتكلم قول المتكلم يجوز ان
يعبر عنه عادة بحدوده ان يتقدم الماد على الصورة
والوجود بحسب الزمان وهذا يقع في ثبوت المتكلم
بشيء على تقدير ان مراد ان المتكلم وجدت قبل الصورة
بجانبه فانه كان من قبيل ما هو اليه من ان الصورة
شريكه في الوجود لكن يمكن ان يكون ان المراد ان يكون ان
يعبر عن الصورة بحدوده بحسب الزمان هذا هو الوجه

ما في متصل ولا يباح في عودته الى اركانه لثبوتها
التي هي في عدم عودتها بقول القسمة لثبوتها حقيقة وان
ثم يكون في حاله ان كان من جنس ما كان في جنسه
فكان من روافقه ومن ثمة قال انه في حاله ان كان
بالمره ما في ويكون ان يرد في حاله ان يكون في حاله
شعور وتساوي لثبوتها في حاله ان يكون في حاله
ان تفك كنهه في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
من جهة عدم تساويها في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
وتكون اوله ويكون ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
ان لا تفصل بالثبوت في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
لثبوتها في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
من تساويها في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
بغير ان لا فانه في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
ويكون ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
حيث سلم ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
المتصل في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
ثم يوضح المتصل ايضا ويكون ايضا ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
كلام الامام كان في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
على ما ذكره القسمة في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله

القسمة في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
من الباطن المتشبه ان كان في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
الوجهية القسمة لثبوتها في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
التي هي في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
يتم وجوب تصور جامع تصور القسمة في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
بكلية والشرط من الحاصل في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
كله في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
يدل عليه قوله في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
بالركب وكان ذكر الركب مستلزما لثبوتها في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
التي هي في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
لا تتركب فيها الا اذا اعتبر تركيب بعضها مع بعض في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
اعتبارها والقصور من هذا الكلام انه في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
هذا والاولى من على ما في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
في الاعراض النبوية لان الكوثرية في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
ما حقق في اي شبه الاخرى ان معنى هذا الكلام هو المتصل
من صور بيان له ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله
بمعنى العلوم الا في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله ان يكون في حاله

في الله بين كون العقدة على بند العلم في الدنيا والشك في
 كون العقدة في كلام الشيخ ههنا بهذا المعنى لا معنى لشيء من
 غرض الذين يتركون هذا القول حيث قال فان كنت تعلم
 وعرفنا فصور الجواهر كيف يكون اعراضا فان جواهر الله
 جواهر الى آخره قالوا في التحقيق ان العلم ان يطبق على معنى
 المعلوم من حيث انه معلوم ومراو الشك ليس به الا يقضي
 مراو مع المعلوم في المبدأ وان كان مقابله في معنى
 ولا اعتبار ولا يخفى ولا في قوله العلم هو الكسب صورة الجواهر
 عليه الله يعلم ما يقدر واعلم ان الشيخ اجاب عن السؤال في
 بان الجواهر حادثة اذا وجدت في الخارج لا يتكلم الى الموضع
 ولا يتكلم في ذلك الا يتكلم الى الموضوع في الوجود الذي
 وهو على اعتبار في الله بين الى الموضوع بعد في علمه
 لا يتكلم الى الموضوع في الوجود الخارجي فلهذا قال بين
 كون الشيء جوهرا بين الله وكونه عرضا بحسب جود في الدنيا
 ثم لا يكون ان يكون شيئا واحدا جوهرا وعرضا بنظر لا جود
 واحد فيكون شيئا واحدا يتكلم الى الموضوع بحسب جود
 الى رجب منقول وهو يعني غير محال في ذلك الوجود قال
 بعض المتكلمين لا شك في جود كون العلم بالجواهر عرضا
 لكن يبقى ان شك في ان شيء يجب ان يكون العلم على ان يكون

شك

على العقدة ولا يتبدل في ذلك ما ذكره الشيخ في لا يخفى ومن ذلك
 ان العرض ليس في الدنيا حادثة فلا شبهة في كون الشيء جوهرا
 لذاته وعرضا باعتبار ما واما اذا جاز ان العلم في الدنيا
 لا يتبدل ولا يمكن تبدل الذاتيات بحسب العلم الوجود
 والله لم يكن الوجود على المبدأ وانما بعضه لا يكون
 لمعنى في الاشكال ان كل ما حصل في الله بين جود كذا
 او عرضا كذا وانقلب حادثة وان بانها في اخرى
 الوجود بحسب حادثة فالجواهر ان شك في كون جوهرا باعتبار
 وجوده في الخارج واذا حصل في الله بين انقلب كذا وكذا
 الحاصل في الله بين اذا حصل في من ربح انقلب جوهرا فيكون
 ان تعلية الذات متاخرة عن الوجود بحسب نفس الامر
 كانت متقدرة عليه في فرق العقل او العقل على خط كية
 جود من حيث المعارض ثم يصفها بها وهذا الى ان يتبين
 من القول بالشيخ بان اصحاب الشيخ لا يقولون ان ذلك
 الشيخ واذا وجد في الخارج انقلب جوهرا منقول في ذلك
 يزوم ذلك وقام تحقيق ذلك نظير من حاشي الشيخ في
 ثم اعلم ان قول الشيخ فان حصل ربح الى ان ما ذكر
 من التفرقات في كنه معنى في القول بان العلم في مقوله
 ولا خلاف بان كلام المصنف في كون العلم متقدرا مع المعلوم

بالذات مغايرة لغيره من الوجود بل ما اختاره الشيخ الرئيس
وخرج لا يبرر ما نقلت من الاشكال التوفيقية على ما اوردتم
ثم جازيت اول بان على هذا لا يثبت ان العلم بالنقطة كذا
يخرج بقية الاستدلال انه كذا يخرج به بضرورة المنع تبا
والمراد ما ذكرنا كيف وكل ما يرجع الى نقض التوفيقية
مسند لانه لا يصح ما يستدل به من قولهم وغيره
وان العلم بطلان من مقولة الكيف بل لا يصح هذا المذهب
او لم يقل احد ان العلم من مقولة العلوم على ما يزعم منه
وعن نقول ان الذي كرم العلم على انه لم يراع كذا التبا
المستدرة علم لم يكن على هذا بل الشيخ على ما توجه شي من ذلك
توضيح العلم الا اذا جعل لوضو العارضة كونه باسباب
الموجود وتوضيحه انه لو جعل الاستدلال لواقعة في قوله الكيف
مضى للممكن يعني ان الكيف عرض لا يقتضي لا شيء محله ولا
يعني انه لا يقتضي اقتضا او لبا ان يكون محله في نفسه
في كذا بعض العلم بالنقطة في تعريف الكيف بما عليه ان مقولة
النقطة الطائفة بالنقطة في الحقيقة وان اختلفت لذاتها
وتمتة نفسها لكن لا يقتضي لا شيء محله بل لو اختلفت علم
قمة محله ما كان هو بواسطه اقتضاها او لا لا تتم ذواتها
كذلك بعض نفس النقطة ايضا معين ما ذكره فلا بد ان يثبت

بشيء الكرم على انه لا يثبت شي ويراد بالوجود لا شيء نفس هو كيف
لا يثبت شي لانه لا يثبت بهما فذكر فيه في محله في تعريف الكيف
وكان ورود البحث المذكور وان حصل لهما هو كيف وبين
الكلام على انه يثبت على وجوده ممتسا الاستدلال في الذين لا يعرفون
واشياءها الخارجية لها في الحقيقة وهو ذهب لمحققين ومن ر
الشيخ وويل لوجود الذي يدل عليه قوله يخرج العلم بالنقطة
عن التوفيق الا ان يوحى الاستدلال مقتضى ذات النقطة حيث
وجودها الخارجي لا من حيث وجودها الكلي واصل ما يرجع الى ان
الاستدلال العارضة للنقطة كانت من لوازم وجودها الخارجي
لا من لوازم وجودها الذي هو موطول من لوازم حقيقتها
كان ان محال انشاء لا يكون عن قوة كمال بل هو العلم والمعلوم
ان من ان اوله ان عدم انقسام من عوارض لذات بشرط
الموجود الخارجي لم يكن لذاته وتوضيحه الكلام بحيث يتضح فلهذا
ان المراد بقوله ان ان لا يقتضي الاخر خارج من الذات
متاخر للوجود واما ان اقتضاه وجود الذات فمن ثم انما
الى الذات متاخر وجود العلم مقتضى ذات العلم يعني كذا وجود
الخارج **قال** نسبة الخارج الى الذات في الوجود في الوجود
استدلال به في الحقيقة الخارج نسبة الى ذات الخارج لا غير المتاخر
وضمما بالعلوم والمعلوم متاخر اقوى بهذا القيد على هذا التفسير لو

سلم انه مستلزم للقياس **الثاني** لا يستلزم استدراكه كما قال قدس
 وذلك لان الاستدراك ان يكون الوضع هو العينة المترتبة
 على نسبة الاجزاء بعضها الى بعض المتعارضة نسبتها الى الامور
 الخارجية وظاهره لا يلزم من مجرد ذلك دخول نسبة **الثاني**
 في حقيقة الوضع وقد صرح الشيخ بالوضع المعروف الذي
 هو المقولة مجزوء النسبتين فلا بد من ذكر القياس **الثاني** في
 المقدم وقول الشيخ ان كان في مكان كذا هو انه متعلق بقوله
 واجزاء المكان فقط لكن مراعاة جانب الحق يقتضي تعلقه
 وبجهاات العالم معا وذلك لان مقابلة اجزاء في وضع
 الاجزاء العالم لا يتصور الا في الاجسام التي لها جهات
 ولا يتصور في محو والجهات فقد اخرج بقوله ان كان في
 مكان او ليس في المحل والمكان ومع ذلك معنى الكلام بالقياس
 الى جهات العالم وبالقياس الى اجزاء المكان كل منهما في
 غير المحل لا دواعي المحذور في القياس في المقولة وبالقياس
 الى اجزاء المكان **والثالث** ومن الغريب انه كيف قيل من هذا
 المعنى مع قلده اقول يكون توجيه معنى القسم بان لا ان نسبة
 ان القيام مجزوء هو الوضع الا خود مع امر آخر هو النسبة
 او الامور الخارجية هو اى الامور الخارجية مقابلة المقام
 والاشكال ان كان الوضع فيها هو النسبة التي بين الامور

الكيفية خارجة عن القياس

الاجزاء فيها واحدة او اما ان المقوم ومنهم القوم جعلها من اقسام
 الوضع فينبغي ان يكون الامور الوضع بمعنى المقولة وقد عرفت
 انه مجزوء النسبتين وهو متعلق فيها والى اصل ان مجرد تغير
 الوضع الذي هو مجرد المقولة بالنسبة الاولى لا يلزم اقسام
 مع الاشكال وانما يلزم ان كان القيام مجرد نسبة الى اجزاء
 بعضها الى بعض وكذا الاشكال ليس كذلك والى اصل ان
 النسبة التي بين اجزاء الامور الخارجية متعلقة
 فيها وهي شبيهة بالمقولة المتوخلة ولا يلزم من مجرد
 كالتحريك شك ان يشترط تعريفه الى ما يخرج به بعض الامور
 من بعض كالاتي والفرس وعند هذا سقط عن القسم ما
 او ردد قد والا انه شائع في جعل مجزوء النسبتين نوعا من
 النسبة التي بين الاجزاء او لا يحد في مجزوء النسبتين
 انه نسبة الاجزاء بعضها الى بعض على ما قررنا من ان النسبة
 المقصود الى النسبة التي بين اجزاء شبيهة بالمقولة وكذا
 الوضع بمعنى جزء المقولة نظير لمجزوء ليس بحسب لا بد من النسبة
 ما او ردد قد وفي شرحه للموافقة عليه ان جعل المجزوء
 واحدا وكذا وجودها فلا يجوز ان يقع المقصود في القيام
 في الاشكال مع انعدام فصلها المتعلق بها **والرابع** ومنها
 ان الجسم متعلق في فعل الشكل اعراض المتعلق وقول الشيخ

يخرج وضع السطوح والخطوط **قوله** ولا يخلص له ان يكون
بان الوضع لا يعرض له لا يخلص فقط ومع يكون وصف
والشك في غيره به بالعرض فيكون قد اوضح بالعرض كما حكم
بالعرض **قوله** بالنسبة ليس المراد ان النسبة
الاخرى هي طرف النسبة على ما يتوهم من العبارة بل طرف
نسبة الابدوة هو ذات الالين في النسبة بل المراد ان
النسبة الاخرى ان تنفك عنها في العقل **قوله** لم يتغير
في ان هذه العبارة فيها اقوال وجه ما نقله من الشيخ ان
الملك ان كان عبارة عن نفس كمال الشئ بحيث يحيط
بكله او بجزئه ما يتحقق بانفكاكه على ما فسرنا في قوله
عليه ما اوردوه في قوله عليه الشئ كان من مقوله الاضافه
بما على ان الالين في الحسنة والمحسنة متساويان وذلك ان عبارة
عن الالين في النسبة عليها على ما افكاره في قوله عليه ما يصدق
عليه انهم ان لا يخلص على وجود تلك الالين ولو دل على
عليه فكانت مع مقوله الكيف وان جعلت عبارة عن الالين
الاخرى الغير المتكررة في قوله عدم ولادة الالين على كفايته
وهذا بخلاف الوضع الذي هو عبارة عن نفس نسبة بعض
الاجزاء الى بعض الى الامور الخارجية لم يتوهم شئ
فان قلت مثل هذا اورد على الالين قلت يجعل الالين

الالين عبارة عن نفس الحصول في المكان على ما فسرنا في قوله
المرتبة عليه حتى لا يثبت بالالين فان قلت ان الالين في المكان
مما يثبت تكون المكان يحصل فيه الا حصول الشئ فيه اعتبر
بالعرض صفه للمكان وقد قال بعض المحققين ان الالين
بالفعل ليس هو ما في الالين بغيره بل كسر مما يثبت مما كما
هو الشئ الا انهم يخلصون لوجود الالين بغيره بل كسر
وهي صفه للعقل واما ما هو بالفعل فهو نفسها مقبلة
بالعرض صفه للمحصل في بقية المفعول ليس سوى مطابقته
العقل له في اوانت تعلم على انه يمكن ان يجعل الملك نفس
نسبة الحاط الى المحيط ولا يلزم تكرار النسبة بالذات حتى
يعبر عن مقوله الاضافه في قوله **قوله** ولذا اورد
شأن الالين في ما في المثال في من المثال في **قوله** وورد
به الالين في القارة لا المعنى المصدر في الغير القارة اشارة الى
ان في شرح الالين بان تحقيق امور احدها في ان رتبة الشئ
التي يربى وتمايزها في الالين هو التسوية التي يربى وتمايزها
التي هي العارضة لها وهو من مقوله الكيف وكان امر
قاروا الفعل قد يطلق على اي من المصدر في ذاته غير من
الشيئين والتسوية فقط يمكن على معنى الاثر وهو التسوية
وقد عرفت انه كيف لا فعل بالمعنى المراد ههنا فلهذا اعتبر

ينفك ان ينفك لان المتعارفين لانه على الزمان بدل على
التدريج الغير القارة وهو الغنى المعدري وكون الثابت
وهو كذا وكذا او غير ما ينفك ان ينفك لانه انما ينفك
الفصل ولا يتجلى على الزمان بدل على الاخر الغير القار
وايضاً المراد بالتأثير والتأثر انهما يريان على ما ينفك
قدرة وصيغة الفصل بدل على وكون الفصل المصدر والى
هذا الظاهر ما ذكره الله تعالى في قوله **قوله** او لا ينفك الزمان
في التسمية يعني ان لا ينفك خصوصية الزمان من خطه الى غيره
او المتعارفين وان قد ينفك اصل الزمان ضروري لا بد
منه ليدل على انه غير قار **قوله** يتوقف على بيان امور
سنة فنية كل منها يتوقف على امور سنة واما كونها
اجناساً على ما يتوقف على امرين آخرين مع ذلك عدم
كونها فوقها حيث وكلها ما تحتها حيث وظان بيانها
ايضا متعسر غاية التعسر **قوله** اي واما وجوده وبقائه
فلا يترجم كونه متعسراً اقول ينبغي حمل الثبات على كونه قار
الذات اي جميع الاجزاء واما حمله على الامور على ففعله
قد ينفك ونحو الاغراض الا ان ينفك في كونه اذا لا ينفك
متنوع واما الذي على ما حملت يتوجه النقص بها ايضا
الاثبات متنوع اجتماع اجزائها او لا اجزائها لانه لا يمكن

يكن اجتماعها متعدياً في انه يمتنع اجتماعها على ما تنفك المراد بها
قار الذات وان يكون له اجزاء يمتنع اجتماعها على ما تنفك
الفصل **قوله** **قوله** فان عدم قارها بسبب محله الغير القار
اشهر وانما بالمثل كونه اقول فيه نظر لان عدم قارها لزمانها
والتساع اجتماع اجزائها ليس هو جهة محله الذي هو كونه كونه
قارها التقدم والتأخر الذي لا يمتنع معه التقدم مع المتأخر
عرضي ولا جزاء الزمان وعرضه غير ما يوسط الزمان
وظاهر ان التقدم وان قارها كونه قريب من معنى النقص
والتقدم وهو عبارة عن عدم القار قار الحقيق في شرح
الاسرار ان الزمان ليس له جهة غير اتعال الا نقصاً
والتقدم وذلك لا تعال لا تجوزي الا في الامور ليس اجزاء
بالتفصيل وليس فيه تقدم ولا تأخر قبل التجوية ثم اذا فرض له
اجزاء فالتقدم والتأخر ليس بوضوح بوضوح كما وبغير
الاجزاء بسببها متعدياً ومتأخراً على تصور عدم الاستقرار
الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر للاجزاء
المفردة لعدم الاستقرار في الشيء آخر وهذا معنى التقدم
والأخر الذي اتين له واما ما هو حقيقة غير عدم الاستقرار
يفكر فيها عدم الاستقرار كونه كونه غير ما كان يصير متعدياً
ومتأخراً تصور عرضها وانتهى ولا ينفك ولا ينفك على ان

على ان عدم الاستمرار للزمان كذا انه لو كان من جهة من
غير كس على ما ذكره قد و قد علمت ان الحق ما ذكره الحق
قوله هذا هو الكيف المعروف بها تقدم ولا يخفى ما فيه من
ان قوله او فيها تقدم باعتبار قد استمر احراز الحق
وهو ما لم يكن منه كذا **قوله** وانما لا يقدح في
اقتضائه عليه بناء على ان الحق عند ان الحركة من مقولة
ان ينقص كما خرج به في وضع الاشكال في الحواشي التي
بعد و منهم من اختار في وضع هذا الاشكال ان الحركة
في كل مقولة من تلك المقولة فالان منه فارك في السكون
ان ياتي ومنه سبيل وهو الحركة ان يند وكذا الكيف منه
فارك في اشارة الى اشارة سبيل كذا اشارة الى
بان رعا دهم مستمرا وعليه فليس عمل هذا اقرب الى
المصواب فخاص **قوله** فزان ذلك الغير في المصاحف
والنسبة فيه ما قلناه بان ذلك في اطلاق هو غير النسبة
ان ذلك في غيره هو طرف النسبة وهي المصاحف ايضا كذا
قال في ان ياتي في المصاحف في غير ذلك المصاحف كذا
المثل وهو النسبة لكنها ليست في توقف نقص المصاحف
عليه بل كان مع فخاص **قوله** كذا قيل في انقضاء القول
نعم كون يكون ان ياتي هو ان احدى اقسام المقولة على

على فمخالفات الحواشي كون كانت حيث مفرد ان ينقص في المصاحف
والعالمية في النسبة او النسبة وما ينبغي انما لا نقول انما وافقه في
مقولة الان ياتي او الكيف منقضي في بناء و قوله في مقولة
ان ياتي في القول الحركة في كل مقولة من تلك المقولة كذا اشارة الى
انقضاء اما اعتبار انما وافقه تحت مقولة ان ينقص في قوله
عليه ان الكلام في نفس المقبول لا في قبول الجسم له وانقضاء
وطا ان لا يكون من مقولة ان ينقص والمقولة ان اريد
بالحركة الحركة وقبول الكيف او الان من تلك المقولة من مقولة
ان ينقص وان اريد ما ينقص به النسبة كذا كذا والبرودة
تلك المقولة في كل مقولة من تلك المقولة كذا اشارة الى
اللا ياتي في المقام وقوله عن المشهور ان المشهور ان مقولة
العرفية شدة و بعده انما كذا و هذا الاشكال انما يتوجه على
بديهي المذهبين واما على من قال بانها اربعة واحد بالحركة
فقد اشكال **قوله** ففمن كونها عا ليين اشارة الى
اخره هو انه يجوز ان يكون حيث مفرد ان ينقص في المقولة
انما كذا و هذا انت تعلم انقضاء بشي الوحدة والنقطة كذا
امر من احدى اقسامها حيث عا ليين لا يكون شيئا منها كذا
المصواب بانها نوعان او ذلك مفرد ان يصح و بانها انما
نوعان من العوض كان ينبغي و قوله تحت شي منها و هو

في كل شئ من كونه حقيقيا ما يثبت في شئ من ان يكون
 تحت جنس احد ذلك شئ تحت جنس مفرد من وان كان تحت
 شئ منها وهذا لا يقع في الحرف المقسم فاما في علم انه يمكن
 الا مخرج الذي السلك لا انه موجود عند كل شئ سببا في ذلك
 المنة ويكون داخل تحت الكيف بقتضيه فيكون ليس شئ
 من الاقسام الا بوجه فاما في قوله **فليس** ولا يثبت في الحقيقة
 في محله اقول قد عرفت ان قيد المتشبه كان يخرج لفظ
 والوحدة فمن اراد ان يوافق في تعريف الكيف فيفسد لفظ
 قيد المتشبه واما من جعل المتشبه على انه صفة للمحل وان فسخ
 في اوجها في التعريف كمن جعل القيد المذكور مفردا في
 وهو **فاما** في ان يكون حلول محلول في ان يكون محلول
 اقول هذا لفظ مفرد في ان المحلول نسبة بين الحالتين المحل
 على ما هو المفروض والنسبة خارجة عن الطرفين ومعارضة
 لما على ما هو المفروض في المارة مثلا وان كانت قائمة بنفسها
 حرة لنفسها ونفسها مارة بها وان كانت قائمة بالغير كان
 وصفها وكان الغير خارجا عنها وكذا في سائر الوجودات
 كما لا يوجد في ان المحلول القائم بالوحدة مثلا صفة لما كان
 بها فكان الغير خارجا عنها فلو كان المحلول خارجا بالغير كان له
 محلول آخر قائم به في ذاته او الشئ الثاني والمنقول من الحواسخ

الحواسخ على وجهين احدهما ما قرره الله وهو ان يكون بعض
 النسب موجودا في المحلول ليس من النسب الموجودة وانما فيها
 ان المحلول العارض بالوحدة مثلا موجودة في حلول المحلول
 كان غير موجودا لم يثبت النسب اليه لان المحلول لو كان صفة
 من شأنه الوجود الخارجي لم يكن انشأ النسب به الا بوجوده
 وجودا خارجيا في ان يلزم تجزئته كون الجسم بمعنى بابا في شئ
 ويخرج بالتركيب المدة وقد كان ذلك سفسط كما مر **فاما**
 والعلم ان ههنا اشكال اقول هذا الاشكال في اللفظ وذلك
 لان المساوات هو الاتفاق في الكمية على ما سيشر اليه الله
 او عدم التفاوت في الكمية على ما شأنه التفاوت منها وعلى
 التقديرين لا يتصور في الوحدة واما المساوات العارضة
 على خط الوحدة فمرحمة الاشياء ان ليس مراد ههنا فيظهر ان
 المساوات المراد ههنا لم يثبت على خط الوحدة من غير خط
 الكمية مطلقا وذلك **فاما** ولو كان من صفات ليس بها
 قد على الخط بين الواسطة في العود في الحقيقة المقصود ههنا
 فيه وبين الواسطة في الاشياء على ما يتوهم من لفظ حاشا
 من ذلك بل مقصود ان المنقول بعد من نفس ثبوت
 المساوات والامساوات بمعنى عدم الملكة لغير الكمية بالذات
 ان يكون بواسطة ههنا لا هو كماله بالذات ههنا واما ههنا

ما هوكم بالذات فيكم العقل بانه لا يكون الا بالذات وانه لا يكون
من بغيره لكن من يعصف من نفسه مع سواد فطرته وانت خبير
بانه يمكن دفع ما اوردته من المناقشة على المنقذ من شر
المنقذ بان ياتي الى ادان فصورته الجسدية التي اياها عقل في
عروض المساوات والمناقشة ليس الا من جهة ما هوكم فيها
لا نفسها ولا غيرها على ليس بكم وفلا يصير ربح الى ما اوردته
نفسه الى شئ الذي يحق فيها حديث عروضا لكم بالذات
وبغيره بواسطه **قوله** واما ان هذا المعنى من جملتها اقول
لا يخفى ما في الوجهين من النصف وقد ادى الى قدس سره
في آخر هذه الحاشية والحق ان لكل منهما عرض اولى لكم وليس
بمن احدهما واسطه في ثبوت الآخر لكم اولى من اكل من ما ذكره
قدس سره الوجهين بدلي على تحقق اللازم بينهما وان عروض
انفسه لكم لا يتصور بدون عروض المساوات لانه منبته
وما خفي عنه بالذات الا ترى انه يمكن ان بين عروض المساوات
للعدو المقدار من جهة ان اجزاء المحققه او المعوضه
موافق للجزء الاخر وعروض عدم المساوات من جهة ان
جزئه موافق لجزء الاخر وجزء الاخر موافق لجزئي **قوله**
هذا الجواب طائفي تحت والالم بغير تعريفكم اقول نظر العرف
على الشئ الاول منه في ما ذكره الله ولا بد عليه اورد

او روده عليه او الله او غير الله في غير موجوده واما قدس سره
لا بد ان يكون متحققا والجواب انه لا يوجد في الله انما يكون
او انقذوه الله من مفصل ارفع تحقيق الغير السامي واما
او انقذوه على اجمال في تحقيق الكثير بالفعل بغيره
في الجواب ان عندكم انكم تحقق الوجود والغير السامي وهو
المنقذ من فطرته وذلك لان بدن الازمان من الازمان
المتولدة التي لا يمكن حدوث شخص منها الا من في نوعه في
قدرة فطرته ان كل شخص من البدن حادث فلا بد من ابد
حادث غير متناهية لكن لا لم يجب جمعا مما لم يكن محالا عند
الوجود ان يتعلق نفس واحدة بكثر من بدن واحد اما
في زمان واحد فقط واما في زمانه متعاقبة فليكن ان السج
تتكرر لا محذور وجود نفوس غير متناهية ولا لم تقدم نفس
بعد خراب البدن بزم اجماعه وغير متناهية منها في الوجود
وهو المثل ثم لا يمكن تحقيق الترتيب بينها لم يكن باطلا عندكم
وانت خبير بان ترتيب الابدان يكفي لاجرا وليس بطبيعي
في النفوس المتعلقة بها ارفع جازيتمك النفوس ان يكون
بينها اولى وثان وثالث وهكذا فقه **قوله** واولئك
كذلك او لا يوجد بين اجزائه احد مشترك في اجواب بعد
الاول على سبيل التفسير واقول فيه بحث لان الحكم

الذكر انه ينفق لفظ المفرد في الذي ذكره بقوله وجعل الله
اصلي واقول ما ذكره الله الحكيم حق وذلك لان فرق بين
الزيادة والنقص في كل منهما تحقق زبادات مقدارية
غير متناهية بحسب تعدد من العلوم بالمفردة ان المقدار
الذي حصل من الزيادة المقدارية الغير المتناهية غير متناه
والمتناهي على سبيل المثال فيستلزم ان المتناهي على سبيل
من الجانب لا يخلو ان نقول او يكون على سبيل المثال
فليس فيه الجانب الاخر او غير المتناه من حيث انه غير متناه
ليس له جانب وطرف فان قيل الزيادة والنقص متناهين
وهما متكافيان في الوجود في ذلك ان النقص في غير المتناه
فيحقق هو متناه في غير متناه فيحقق بانها متناهية
غير متناهية فيحقق زبادات متناهية الى غير المتناهية فقلت
يكون ان يجمع المتناهي على سبيل الزيادة الذي هو المتناهي
ان يكون هو متناه في سبيل ويكون مقداره اخره ايد عليه
بان يزيد ما لا يملك على الاصل وهكذا او يفتقر فيكون
انه غير متناه من جهة النقص فلم يكن هو متناه مقداره
لا يترافق الزيادة عليه زبادات متناهية في نفس فيه وفيه
قول لا نقبض الوجودية المتناهية في الكل من حيث هو كل
اقول فيه نظرا في ان نقول هو متناهي في قول الزبادات

الزيادة في بعد ان كل واحد منها في بعد اي واحد كما هو انظر
من كانت الالهية الزبانية كورة نقبضها الى ان لا تخرج من
النقص ثم نقول كون كل واحد من الزبادات الغير المتناهية
موجودة في بعد واحد من الزبادات الغير المتناهية موجودة
في بعد واحد اي بعد كانت الزبادات الباقية المتناهية عليها
موجودة فيه مازوم يكون المجموع موجودا فيه وذلك مستلزم
لكونه غير متناه مع كونه محدودا بين الى هرب من الى المتناهية
فهذا لا يتصور هو ان يجمع المتناهي كانت نقبضها الى جهة
المتناهية كورة هرب من بعض من الزبادات لم يكن موجودا في
البعد الذي يوجد فيه الزبادات الباقية الغير المتناهية
بعض انه لم يكن تلك الزيادة الموجودة مع الباقية في بعد
واحد وبطلان شرم على عين النزاع او فاصلة يرجع الى انه
يحقق بعد يوجد فيه جميع الزبادات الغير المتناهية وهو عين
النزاع وبالجمله فانه اجلي كل مالم يكن على لفظ عليه
لم يكن الظاهر ماصلة عليه فانه لم يكن مساويا في الظاهر فلو كان
من ان يكون محققا عليه فانه ان يرد وقرابه في قول الزبادات
في بعد وبين ان كل واحد البعد في الجمله فطريق البحث فاصلة
فانه وان كان المراد البعد هو واحد فالطريق ما ذكرناه
ومع ذلك فيقول في اثباته اقول ما ذكره اولنا ليس لا يتصور

المقدسة المحفوظة وتحريرا بوجه انظر وليس شبه وليس وبران
 عليها والقسم ذلك وكذا بعد بعينه كقيمة النسبة بعبارة او
 غير سلم واما ما ذكره من الوجود والعدم فلا يخفى منها شيئا
 نقول ثم ان نسبة مقدار الزيادة الى المجمعة في كل بعد في
 المراتب الى الزيادة الاولى في كسبه عدد والاعمال والمجمعة
 في هذه المراتب الى البعد الاول اي الى الواحد كمن الكلام
 في ان الزيادة الى المجمعة في بعد واحد في كل مرتبة الى
 بعد واحد وكان المقدار الى من منها البعد واحد وكان
 الى بعد واحد في غير تلك البعد في كل بعد في المجمعة في
 واحد من هو عين المزارع واول السلسلة وهذا او او او
 وجه عدم التمام في الاول نقص عليه في الثاني **الثالث**
 ومن ههنا ظهر فائدة اعتباري الثاني اقول لم يظهر
 اعتباري الثاني في الوجه الاول والثاني اذا اعتبر
 فيه ثبوت النسبة بين المقدارين واما الوجه الثاني في ان
 ما ذكره على النسبة بين عدد الزيادة واحد والزيادة
 الاولى ثبوت النسبة عدد الاعمال والزيادة الى البعد
 الاول وكذا في الوجه الثالث اذ في ثبوت النسبة بين
 الاخرين في المظهرين يظهر ان الثاني لا يدخل فيه اصل
 وذلك **والفصل** في ان يبيح عدد الزيادة اقول

اقول في او او او على الثاني الحق الذي ذكره من لم يتم كما هو
 وذلك لان مساوات عدد الزيادة الى المجمعة في بعد واحد بعد
 الزيادة والاعمال والزيادة على مسلم كمن الكلام في ان عدد
 الزيادة الى المجمعة في بعد واحد لا يكون الا ثانيا في جميع
 المراتب **الثاني** وفي الخواص اعطيت وفيه نظر الى قوله لا يعا
 من ههنا اقول كانه لم ينظر الى ما ذكره الله بقوله لان
 وذلك لان كلامه بعد التحريك على ما وجهه قد يرجع الى منع
 الله ان يستدل عليها الله وذلك لان شيئا من مقدما
 ما استدل به عليها لا يتطرق اليه المنع وتوجيه كلام العلامة
 على ما ذكره قد يرجع الى ما اوردوا الله بقوله وعلى ان
 يقول الزاوية المستقيمة آه توضيح انه ان اراد باول لفظ
 حصلت التمس معا في الخط الغير المتساوي المرفوع
 اي اول نقط مرفوعة مع النقاط المرفوعة وبعبارة اخرى
 اي نقط فرقت اول في الغير المتساوي فلا شك في تحققها
 فيه وذلك لانها في المكان توهم نقط فوقها كانت المستقيمة
 معا بعد الفرض وان اراد اول نقط مرفوعة فيه لا يكون
 توهم نقط اخرى فوقها فيحقق مثل هذه النقطة في الخط الغير
 المتساوي وتزوم هذه الاول لاجل التمس ليس بغير ذي في
 ههنا على منع في كل ما يحصل بالزاوية مثلا التمس المتحرك بالنقط

بين المبدأ او المخرج المستمر وكونه باينا ومفارقا للمبدأ السلي
 اول هذه المنة او كل نقطة فرضت في المنة اعترفت انها لا
 كان بين المبدأ او بينهما منقطة في المنة حصل المتوسط
 والمفارقة انما كانت لان مسافة الامتناع تامة النقاط ثم تخفى
 نقطة فرضت اولها فلو كان الاول بالمنة ان اول ضروري بال
 يتحقق حركة المصلي كما قررنا في الامتناع يتحقق بالمنة المنة وكذا
 حدوث المنة لا يستدعي الاول بهذه المنة بل يتحقق كونه في
 بالعدم وهو حاصل من هذه المنة ان ما اورود المنة كل من
 ايضا لا يرد ما نقطه قد من البعض فما من **المصلي** كان يتحقق
 الاخير والنهاية اقول لا حاجة لثبات المنة الى وعبر كون
 الزاوية قائمة لتتصف الى غير النهاية بل يكفي ان ياتي كل نقطة
 فرضت انما اول نقطة المنة وقت المنة سقط اخرى
 فوفا وذلك لان الزاوية الحاصلة عند مركز المنة الموقوفة
 قائمة لتتصف وتكون ان الزاوية الكبيرة في بعض ان بعد
 المصلي وكون المنة مع المنة قائمة بزاوية اصغر من قائمة
 الزاوية هي نصف قائمة الزاوية فيكون حواف المنة ووضوح
 لا يتوجه ما ذكره المصلي بقوله والمفارقة ان يقول اصل الان
 يوجد كل ما وجبنا به لكن المنة قد لا تحكي على المنة ان
 هذا لا يخرج عن داره على هذا المبدأ بل جميع المقدمات المنة

بينه ثم لا يكفي انه لا حاجة الى دعوى تصديق الزاوية بل يكفي
 دعوى كون الزاوية قائمة لنفسه ولكن قد تدعي المنة حيث
 قال في قبيل ان تقسم ابد المنة على ذلك ومادة قوله سارية
 بوجه ان الزاوية ليست قائمة في المنة الذي هو محال على
 سارية كيف والزاوية لا تقسم الا من جهة واحدة والمصلي
 يتقسم من جهتين فاما ان المنة ابد المنة بوجه وذلك
 كما قد مضى بان المنة اقول بل لا حاجة الى اعتبار الزاوية بل يكفي
 ان ياتي الخط المتحرك من الموازات الى المنة اذ ان كل ما
 نقطة من تلك نقطة يتكامل كمنه في المنة لا حاجة
 تقبل قطعا بالتمام وبعد قطع بعضه كان له من نقطة اخرى
 فوق ما فرضت انما اول نقطة المنة **المصلي** والازم في
 المصلي ان اقول في حيث لا يقطع من غير متساوي الاجزاء
 في زمان غير متساوي الاجزاء بكونه غير متساوي الاجزاء واما
 محال كما لو ادعى ترجيح نهج النظام والجزء ان المنة
 المنة انما هي اذ انما كانت في المنة وقت المنة حصلوا كما
 قد رددت كل ما حصل المنة وبنهاية في المنة كذا
 ايضا **المصلي** لا يثبت على المنة المنة المتوقف على المتساوي
 من جهة الجهات وذلك لان المنة هي حاصلة من المنة
 ان قد يخرج الزاوية في ان المنة انما قد لا يتصور

الشيء في جميع الجهات وقيل عليه بسبب جزالة الحائط ان فقه
عجل منته وكما لم يسهل لانه ان يدخل في الشكل لا يتناول في
وليت واقعة تحت شئ آخر وعدهم فرائد ترفعهم الشكل لا
يتناول انه غير متحقق وان كان الوقوع عندهم ومع تقديره ان
لا يكون شكرا فكل ان الشكل المعين لا يتحقق بدون مشاركة
الواقعة كذا كذا كذا عليه من الابل القاصم بالكل **قوله**
يكن وقعه بان عدو مثالي الزيادة الواقعة في بعده
بشعاعاوات اقوله في نظر لانه ان اريد ان عدو مثالي
الزيادة الواقعة في بعده واحد بينهما مثا بعد وضع الزيادة
الفرقة كل منها في بعده اي جميع الزيادة الواقعة فرسك
المرتبة قسم كس قوله فاذا كان الشئ في غير مثا كان الزيادة
عليه كذا كذا في هذا النص لان الشئ ليس غير مثا ولا في جميع
الزيادة الواقعة فكل مرتبة ليست الا مثا به في المثا به
زايدة على المرتبة تحت كانت مثا به لا محالة الا بقدر مثا
مكثت مثا به وان اريد ان عدو مثالي جميع الزيادة الواقعة
الواقعة في تلك المرتبة والى يقع في الابداء الواقعة فثانية عدو
مساو بعده الزيادة الواقعة في البعد الواقعة في تلك المرتبة
فكلها لا يلحق **قوله** او لا كان للسا اولى زعل وجو
يترجم ان يكون لها اولى نقطه لا يكون انست معها مسودة

[illegible]

ايضا يمكن ان يقال انما آية اقول ان حصول شي قد يكون
 على سبيل التدرج وقد لا يكون فالاول ان يكون هناك هوية
 انما آية منطبقه مع الزمان وكان حصولها شيئا كالحركة
 بمعنى القطع وان لم ينقسم الى ما يكون حصوله في طرف الزمان
 فقط كالوصول الى شتيفان حيث الميكانيكي اذا جازى كركب
 في طرف ذلك لا يكون الا اذا مضى فقط وليس هذا الا اذا
 جازى في والى ما يكون حصوله في الزمان لا ينفصل عن له هوية شيئا
 منطبقه مع الزمان بل معنى ان يكون متحققا في كل آن يفرض
 في ذلك الزمان وهذا ينقسم الى ما يكون حصوله في الزمان فقط
 وذلك كالنوسط بين المبدأ والنتيجة فانه حاصل في كل آن
 يفرض في ذلك الزمان حصوله هو زمان الحركة ولم يحصل
 شيء من طرفه هذا الزمان والى ما يكون حاصله في الزمان وفي
 طرفه ايضا وذلك ما ان يكون حصوله في كل من طرفي زمان حصوله
 كالكون الى كون آخر اي حصول شي في آن من الامكانات
 المفروقة في الزمان ويؤيد بان يكون سواء كان طرفا او موقفا
 في نقطة نه يحصل في آن وفيه زمانا وكان حاصله في متعلق
 ذلك الزمان ايضا وقد يكون في الطرف المتعلق وهو المبدأ
 كالغرفة من مبدأ الى زمان الوصول له فان ليس ان
 معان كان مبدأ وجوده اذ في آن يفرض نه مبدأ وجوده

وجوده وجوده متعلق في آن آخر كما علمت والى من هذا
 وقد يكون كذلك كالوصول الى المتعلق فانه حاصل في الزمان وطرف
 المبدأ وكون المتعلق او انتهائه وانقطاعه فانه كان بالحركة في
 غير حاصله في الطرف المتعلق واذ علمت هذا فاعلم ان ما لم يكن
 حاصله في طرف الزمان هو المبدأ كما ان لم يكن له اول حقيقة
 مع نقطة معينة والى ما كان حاصله في الطرف المتعلق وهو ما لم يكن
 حاصله في الطرف المتعلق لم يكن له متعلق حقيقة غير قسمه كالوصول
 والوسط وما ذكره قد علم ان السامية آية اراد بها انما
 غير تدريجية قسم كمن غير التدرج قد يكون زمانا وان اراد
 ان حصولها في آن فقط او فيه وفي الزمان الذي بعده فقد
 عرفت انه ليس كذلك ثم اقول هذا الاول من مقدمات استحال
 الخط من وضع كونه قابلا على الاخر كونه عليه في وضع المادة
 والمنفردة او ليس بها اول حقيقة في مع نقطة معينة معان ذكره
 كونه في اوله ليس بل بزم يتحقق به اوله ليس ان لا يقع حركته
 مع مبدأ معان لا تقوى الحركة كما كانت حادثة كان المبدأ
 معان لا تقوى الحركة كما كانت حادثة كان المبدأ في نقطة
 معينة كانت مبدأ لا تقوى الجسم كونه في كل ذلك لم يكن في نقطة
 كذا اذ كل ما فرض في نقطة مبدأ كانت حركته حادثة متباينة
 ما فرض في **الآن** بمعنى سابق معان فان قيل اذا كان التحصيل

معان

في كل جهة معلوما وظاهره في المبدأ عدم اليقين بطريق انطباع
المبدأ من ذلك في الوسط لا سائر النظم فيكون ان لا يتحقق
الزيادة في النقطة ايضا والمفروض خلافه اقول الزيادة في النقطة
سواء ينفصل من احد الطرفين زيادة ولا ينفصل من الآخر
لا يمنع ان ينفصل احد جانبيه من جهة من الجهتين وينقص الآخر منه
في تلك الجهة اذ حاصله يرجع الى ان احد جانبيه ينقطع قبل الآخر
وقد فرضنا انهما هما وارادنا نقول والعرف في هذا الموضع
هو ان تقاطع والتقاطع انه كور لا عدم انما هي مطلقا ولكن
توجب كون الامام بوجه آخر منه وهو ان ينفصل بزيادة
واحد من جهتي الزيادة واحدة من النقطتين ولا ينفصل
تسلي الزيادة والنقطة لان ذلك كما كان لا تسلي في النقطة
عدم تسليها فاما في **قوله** وما في ان يقول خط الغير المتساوي
يكن تجربة باجزاء متساوية اقول انما في ان يمنع ذلك الغير المتساوي
لا يكون تنقيصه ولا تزيده في ذلك الوسط فاعلم ان ينقسم الى
اجزاء متساوية لا في المفروض **كلمة** وكما لا يمكن تقسيم خط
كان عشرة اذ في نصف الى اجزاء متساوية لدرج وهذا في
الحقيقة اخر فرضنا تقرير انما تسلي على تقسيم الخط الغير المتساوي
مساوية **كلمة** وانما خبره بان يكون ان يخرج على تسلي الا
بالطريق من خبره فاجبه الى ان لا ينقسم الخط الى اجزاء متساوية

سواء ينفصل من احد جانبيه او لا ينفصل من الآخر بان يكون
بان كان مبدأ احد جانبيه الآخر بان يكون بان كان مبدأ
منطقة على مبدأ الآخر فاما حاصل لا يمكن ان يتحقق في جانب
المتساوية ولا في الاوسط لا تقاطع حقلين فلا بد ان يكون
ذلك في جانب غير المتساوية فافهم ان تقاطع ان تقسم فاما
الزيادة الزائدة عليه بقدر متساوية فكان متساوية وانما في
من الامام يوجب هذا التقرير ايضا وحاصله انه ما وجدنا
لا يتقاطع ان تقسم ولا ينفصل من المساوية لان عدم التقاطع
لا يمنع عدم التساوي للمساويات ولا يمنع تقريره على نفسه
انما في تسلي ولا يمنع ان تقريره لا يخلف في تسلي
او في غير المتساوية لا يتحقق الحد وهو ضرورة لا تسلي في جهة
ولا يتصور له من تلك الجهة وما في التقرير والآخر
الحد كونه في التسلي والى تسلي فيقول الموازاة في جميع الحدود
سواء لا ينفصل المساويات والموازاة في الخط يستلزم انطباع
المبدأ بالبدء والمنتهى بالانتهى واما اذا كان الخط
غير متساويين في جهته الموازاة في جميع الحدود وما يستلزم
انطباع جميع اواسط احد جانبيه باواسط الآخر لا انطباع
كل احد جانبيه بالآخر اذ لو ان عند كل حد معين من الخط الغير
المتساوي يقع من الخط ما هو غير متساوي لان المبدأ والمعاد

ونقطته وانما يكون الغير المتساوي بعد استقامة المتساوي يكون
 غير متساوي لا محالة ولا يخفى ان ما قررنا من ان ما اوردوه قد
 وذلك لان مرادهم ان المساوات بعد البعد بمعنى المساواة
 والى بقية بين الخطين مثل قولهم ان الى البعد والى المتساوي
 فقط ان هذا البعد يمكن التساوي وكون الله وود المقروضة
 في احد الخطين متطابقا مع الله وود المقروضة في الاخرى كذا
 غير متساويين ليس معنى المساوات المقصودة ههنا ولو كان
 مراده ان كل ذراع مساو لآخر من الخط الاخر بعد
 وذلك ذراع بعد ان وكان متساويا ويزعم منه مساوات
 احد الخطين الاخر فالله اعلم بالصواب والى بقية
 ان ما ذكره قد مر من التبيين على انهم اقرضوا الخاضع ليس في
 موقعه واعلم انه الله عز وجل ان قول شيخنا في ابطال البعد
 الغير المتساوي انه لو وجد خط غير متساوي ولم يكن بوجه ما
 محالة تحقيق سطح غير متساوي في جانب في نقول نقض ظاهر
 هو انما لا في ذلك السطح وكون ذلك البعد بينهما فرق لا مثله
 ثم نقض ان تحرك الخط المقروض في جانب واحد هو المقروض
 او لا مع فرض بقا هذا الخطين بحاله ثم تبين في بزم ملا
 الخطان لان التساوي يقتضي الموازاة والمتوازيان
 لا بد ان يتساويا اذا اخرجنا الى غير النهاية فالتساوي يقتضي

يقتضي ان يتساويا عند اخرجنا الى غير النهاية وهو ما قد فرضنا
 الى غير النهاية فيا لظروته يتساويان باقية حركة كانت او لا
 تتساويا فيكون متساويين بينهما في الخطين او قد فرضنا انهما
 متساويان ان لا يتساويا في وسطهما فيبزم ان تحرك الخط الثاني
 في الزمان المتساوي القصير مساويا غير متساوية وذلك لان
 مبدأ الخطين الى موضع اللقاة كان متساويا وانما
 من غير المتساوي المتساوي مع الغير المتساوي واذ فرضنا
 من نقطتي اول نقط اللقاة بين الخطين ان يكونا
 حادثة كن نقط فرقت انما اول نقط اللقاة يقول
 كانت اللقاة فوقها بنقط اخرى كان قريب لما
 بوجاهة المسئلة وتوفيق قبل اللقاة وبعد ما ذكره في
 انعدمت الموازاة ليس مع انه يقتضي عليها انها
 متوازيان بالترتيب المتساوي وهو ان لا يتساويا في الواقع
 الى غير النهاية في بزم عدم المساوات تعريف المتوازيين
 احدهما ما ذكرنا وان اخرجنا يكون البعد بينهما في جميع
 مساويا ضرورة عدم التعريف الاول على الخطين بعد ذلك
 وقبل اللقاة وعدم عدم في هذا التعريف عليها ولا
 يمكن ان يمتنع انتقال الخط المتحرك من المتوازي الى
 ملته باخره وانما لا بد ان لا يخفى ان في هذه العنونة

المتوالة او افرغى لعود الى المكان الذي كان لزوم الحدوث
بحال ولا مجال للاجرا وعلية هذه الاوالة غير ما يؤول الى المسح
سوى من اجزاء حركة الغير المتساوي بالوجه المقرون في نفس
قال اي من اجزاء المادة توجب هذه اذا ترتب بحال
على مجموع فلو قد اما بعد الاجزاء او لا ذلك او لا مجموع من حيث
هو مجموع في الاولين كان ذلك لاجزاء المادة وبقية
لجزء الصوري الذي هو الهيئة والاجتماعية فلو لم الحاصل
المجموع لا بد ان يكون لاجزاء المادة او الصورية
فلم يبق الا اجزاء المادة لم يستقم القول فيه نظر وفرضه
كون الحاصل لا زائدا من المجموع لم يكن ما يشبه من اجزاء الصوري
او في مثل التركيب من حركة زبد اشياء وسكونه الساعه ليس
سوى الاجزاء المادة نعم تحقيقه هو اجتماع كنهه صفة فائدة
بالمرئيين الذين هي الاجزاء وليس جزء آخر واللام تحقيق
التركيب من جزئين فقط واما الامور الحاصلة من الاجتماع
فليس مجموع الاجزاء الذي هو عين التركيب ليس جزءا من
اقول ما ذكره قد وفي الحاشية بقوله والاصل في هذا انه بيان
لجواب ما ذكره من المناقشة الاولى التي اورد بها المقدم
وقد تامل ان قوله آخر الحاشية ولا يلزم منه استحالة جزئ
منه بل انه لا بد ان ياتي الاجزاء في كل واحد من الاجزاء وان

والمرئيين معا انه لا يلزم استحالة شيء من جزئيه من
اشياء هي من جزئ ان يكون ذلك استحالة اجزاء من جزئ
وما في المتن والرسالة هو انه لا يلزم استحالة شيء من الاجزاء
ذلك لاجزاء الجزئ من حيث هو مجموع اعم من اجتماع وازين
احد من الاجزاء والتميز بين اجزائها من جهة واحدة كما في الطبيعة
على الاخر نصف **قال** فانه يجوز ان كان وجودها في الزمان
مختلفا اقول نعم بل ان يستلزم الوجود في الزمان
اخرها واحدة وان كان كمالا لا يمنع نفس ظهوره من فرض شئ
بين كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوفه في الخارج
اصلا كالكليات المفردة وما بينهما ان يمنع نفسه من
بها فلو كانت كثيرة مطلقا وما بينهما ان يمنع ذاته من
في ضمن افرادها فربما يثبت مطلقا سواء كان متعاقبة او مجتمعة
لكن الاولى منه منع بالتحقيق الذي ذكره قد حيث قال
اي ممكنة واللام تحقيق المقدم وبقية الاجزاء ولم يتوجه في
المتن والرسالة اي عدم مطلقا في الواقع فغيره
جدا لئلا يكون الاول كذلك ولا ذكره قد من التحقيق الاول
الظهر **قال** وقد عرفت ضعف هذه المسئلة فربما يتبين
قال وانما من ان يقول كل مفهوم بالنظر الى نفسه ان يكون
بشيء يجوز ان يوجد به دون هذا الاول لان جاز فهو شيء

لذاته والاحتياج لذاته هذا ما عرفت من سبق القول ويمكن
 ان يقال ان ذات الشيء ما ان يقتضيه الاحتياج لذاته
 او لا يقتضيه الاحتياج لذاته والاول المحتاج والآخر
 الغير المحتاج فلهذا لا يقتضيه الاحتياج لذاته حتى
 يتحقق الوسط ولا يخفى ان المنع بهذا التوجيه لم يقط
 بالكلية بل ينقل في الموضع آخر وهو انما يحتاج الى
 المقدار من المادة لذاته بمعنى ان ذاته لا يقتضيه الاحتياج
 لكن تعرض له الحاجة اليها ويحل فيها **قال** ان لو كان
 المقدار طبيعة نوعية وهو محتمل ان يكون طبيعة
 او عرضا عامتا تحت انواع بعض انواع يقتضيه الشيء
 ولا يعمل به او بعضها يقتضيه الاحتياج وكان حاله
 ان يشارك المادة به او ما في الماشية من الاحتياج
 على كونه عرضا عامتا فلا بد ان يكون طبيعة نوعية
 بالنسبة الى كونه طبيعة جنسية **قال** لان الامتداد لا يحتمل
 لا يتصور ان في ذاته جنسية او اذا وجب ثباتها وجب
 ثباتها ما يحل فيها عرضة عليه العلاقة انفسية في نظر
 لان مساوات القوة لذات القوة في المقدار ليس لازم
 والا لم يكن ان يثبت الاجسام والقطعة كالجلب والسموات
 وحيث لا يجوز ان يكون الجسم المتصل غير متساو والقوة

والقوة الى ذاته متساوية في القوى انتهى القول هذا كونه
 موافق لغير التجريد المحقق اليقيني فلهذا ويمكن ان يقال نعم
 بان صورة الكبيرة والصغيرة اذا كانتا متحدتين نوعا وعرضا
 كان التفاوت بينهما باعتبار محلهما من الذهن وذلك ان يكون
 محلي الكبيرة اكبر من محلي الصغيرة على ان صورة الكبيرة اكبر من
 صورته وبسبب كونها على جرد النفس وان كان كذلك فكل
 مقدار الكبيرة او مقدار محلي صورته في الذهن وعلى هذا اذا
 حصل من الجلب صورة كان مقداره مقداره جزءا فاقه حصل
 ضعف الجلب كان مقداره صورة ضعف القوة الاولى فلا
 يزال كلما زاد مقداره الجلب زاد مقداره صورة وان لم يكن
 مساويا له فاقه انما هو الجلب بزيادة غير متساوية نسبة
 مقبلة زاد القوة بزيادة غير متساوية بل ان نسبة بعض
 ما زاد مقدار الجلب فزيدا كان مقداره صورة اقل
 غير متساوية لو كان متساويا كان نسبة التساوي الى التساوي
 نسبة التساوي الى غير التساوي واليقين ان القوة بزيادة
 غير متساوية فلو ان الجلب الزيادة غير المتساوية مقداره
 غير متساوية فيكون التساوي صورة له والمحاذي اصل ان اثبات
 الوجود الذي يرفع هذا البراءة **قال** اني يمكن
 ان تجلب على ان لا يكون مع المادة واما الخط واسطح فليكن

اقد جبال عتبار ان هذا الالف في ما مر اننا انه يمكن بحسب
واحد من اسطح الخط والنقط بدون موضوعاتهما اذ المراد
به هذا انه لا يحسب النقطة بدون الخط اى النقطة المجردة
الخط من الحسب واما الحسب نقطة واحدة في الخط وما مر انه يمكن
حسب النقطة من دون الالفات الى الخط وعدم الالفات
الى الشئ لا يثبت في ادراكه وتجليه وواقع في عبارة حاشية
شرح التوحيد من الحق الشريف واما في بيان ظاهره على ان
النقط لا يمكن تجليها الا مع طولها فيكون الخط متجليا
لا يمكن خط لا نقط فمراده انه لا يمكن تجليها مجردة عنهم
الطول لا انه لا يمكن حسب النقطة مع الخط وكذا ما كتبه
على حاشية هذا الكتاب بقوله لا يمكن تجليها بعض من ذلك
الخط وبعض خط اخر واما بيانها فلما تدرج نظام النقطة
يدل عليه ان هذا الكلام منه وليس على قول القسم وكذا الخط
لا يمكن ان تجلي الا مع الخط لانها لا يمكن ان تحسب الا
اذا طولها فيكون الخط لا نقط ولو كان المراد ان
لا يتجلى الا ليس على الدعوى وكذا مراد القسم بقوله
لا يمكن خط لا نقط ما ذكرنا وذلك ان يراد ان يتجلى
خط لا نقط فان النقطة تجلي على ان يكون طوله كذا كذا
فلا يمكن تجليها مجردة عنه اقوال وبهذا ينبغي ما اوردته

اورده العلامة القوي ببيان انه انما ياتي ما مر به في القوم
واخره نفسه به من انه يمكن بحسب النقطة لا بطريق او من انه
يمكن تجليها من غير الالفات الى الخط **قال** بن النقطة
اليها بها الخط اقول كون النقطة مثرا اليها بها الخط
لا ينافي ما ذكره الحق الشريف في حاشية شرح التوحيد انه قد
يكون الالف اشارة الى الله او خطيا اشارة الى الشئ متبعا له
نقط من الخط فيكون النقطة مثرا اليها بقصد او بالية
والخط مثرا اليها بها وذلك لان السبعية في الوجود لا
لا ينافي الالف في القصد في القوة المفردة كان الالف
الى النقطة تبعية لاشارة الى الخط في التحقيق والوجود
وبالتسليم حيث القصد وذلك مثل الوصول الى المقصد
بالتسليم الى ان يكون ثابتا في الوجود ومتبوعا لها
باعتبار القصد **قال** اقول وذلك لان انفعال الجوانب
اقول ان هذا الوجه بعد حذف قيد الاولوية جائز فربما
الكيفيات في اقتضاها من الالف بها وهذا ان امر اخر
يمكن ان تكون رعايتها مما يمكن ان اولى فائدة في المقدم
بقيد الاولوية اذ لا يمكن ان انفعال الاولوى اولى بغيره
بالانفعال وان انفعالها هو اما لا غير الحق لا فرق بين
على القسم فوايه ان مراد القسم ليس ان هذا القسم يكون محسوبا

اولها انما هي برهان بعضه ليس كبري مراده ان في هذه النظم
يختص بالانفعال الاول في اطلاقه والعلة قد تنقضي في بعض
الاقسام كمنه بعضه النقص والتسمية ولا يجب لعل في جميع
والفرا ووجه لا يرد على النقص شي اطلاقه ولا ينفذ على النقص
ان عدم جريان التسمية في الامور التي كان فيها ومما هو
مستلزم وجوب جريان التسمية في جميع الافراد ليس لان النقص
انما يتنازل دون التناول فلهذا اورد في مقابلة الاول في
يختص لم يترك محض يتناول جميع الافراد فمما هو **نقطة**
وضعه في اما الاول فان النقص ليس شرطا لوجود الاول
في بعض الجسيمات الاول في النظم انعدم لونه ثم اذا انقضى
والثاني عاودا ما يتناول في ان شرائط النقص في وجود الاول
لا ينافي في شرائطه في الحساس به **نقطة** على انما تقول لو
اعتبرنا في هذه الاول في التناول قول لو لم يقترن الاول في بعض
الاشياء وغيره في الكيفيات المحسوسة وقد عده من الكيفيات
المتغيرة بالكيفيات والجواب ان التعريف مما يرجع الى النقص
المتغير كالكيفية المحسوسة ينقسم الى الانفعالات والاشياء
ان لا يكون محسوسة بالاشياء وكانت محسوسة واما انما هو في
بقية الكيفية لانها من مقولة ان انفعال عند النقص على عامها
نقل من شرط النقص في الحاشية ثم يمكن ان بين الذين يرون

والانفعال به جملته بان الكيفيات لا تستلزم اوتيرة وقد يعلق بها
انها من قولها ليس يعلم ان الكيفيات التي بين والاشياء
ان القوة التي استلزامها انما هي القوة التي استلزامها بانها
تعلم بعد النقص عند انقضاء الكيفيات والنقص بانها من قولها
من النقص عند انقضاء القوة ثم يمكن ذلك ان لو كان بيننا
يكون الكيفيات التي استلزامها **نقطة** اثبت ان في التسمية
لا في سلسله كالمبدأ فان قلت قد يفتقر بها اسم آخر وهو انه
اثبت ان في سلسله النقص وان علة الكيفية النقص
ويستلزم من الكيفيات وكان لا ينفذ قوة السلسله النقص
انما ان هذه النقص النقص في النقص في الكيفيات الذي له
يكون بطلان في النقص النقص النقص النقص النقص النقص
والجواب ان في النقص النقص النقص النقص النقص النقص
الاشياء **نقطة** كما استلزام في ذلك انقضاء قول فيه بحث في
النقص في النقص النقص النقص النقص النقص النقص
في النقص النقص النقص النقص النقص النقص النقص
نقص النقص النقص النقص النقص النقص النقص النقص
ان يراوا بالنقص النقص النقص النقص النقص النقص النقص
لا يلحق النقص **نقطة** وفيه نظر لان الذي اذا كان
نقص النقص النقص النقص النقص النقص النقص النقص

بان المراد من الكيفية الحقيقية لا التفسيرية ان يكون ذلك
حاصلا لذاته و لا لا تفسيرية لها حصل من الدين انما هو
هذا حقيقة ذات جسم لا فرق وذلك لانه اذا كان
و الجسم لا من فرق فلهذا لا فرق في هذا الامر
و لا حقيقة فوجها هذا و لا ان لم يكن قد فرق او لم يكن
و في بيان في مقدار تلك الاجزاء لم يحصل ان التفسيرية
و لانه لا يحصل ان في قوة الا التفسيرية لذاته فاني
قولنا و اما انما هي بعد فان معاني شي غير معلوم
فيه بحث لان الحكم ان في معنى الربوبية و السيادة
فالمعلوم عدم تصادفها مع شي او السيادة هو الحركة
على ما ذكره و ان الكيفية الحقيقية لا يكون له قبول الا
و تركها لا يفسد عليها انها حركة و ان كان في معنى الربوبية
و السيادة فالمعلوم عدم تصادفها مع شي واحد كما لا يخفى
كان التحقيق هو العلم بعدم التفسيرية و كانت التفسيرية
هو التي بين الكيفية و انما كان التحقيق هو العلم بالتفسيرية
و التفسيرية هي المعلوم من وجهه ان الكيفية لا يفسد على
الحركة هو الظاهر لا يلزم ان لا يكون التفسيرية و انفسه
بما فسر حيث اشترط فيه تفاعل الاجزاء فثبت ان
في المعنى بين في سائر المعاني و بما لا يخفى فلا بد ان يكون

قوله غير معلوم بل وجه قوله غير معلوم غير معلوم فثبت
و انفسه بل كس و على هذا التحقيق و لا اسطر منه و من المخرج كما
قولنا بل البنية هي الجسم الربوبية فثبت ان البنية لا فرق
ليس ان البنية لم يكن كيفية اصل فيكون منها فاما على
المراد البنية تفسيرا هو الجسم و ذلك لان البنية هو الجسم
يخرج على هذا المثل و لو كان المراد الكيفية المذكورة
لكان البنية هو الماهية **قولنا** من غير انما هو الجسم المفسر
بعد اقول و قد علم ان المراد انما هو الجسم المفسر
مستندة بعضها ببعض بل ما رت متعلقة حقيقة لتوا بوجوه
و لم يحصل ان التفسيرية من بعضها الى بعض بل لم يكن مستندة
بل مستندة ليس الى سطح الجسم الواحد المفسر فيه فثبت
و اما كون تلك الاجزاء شفا فانه لم يكن شفا فاجزاء
و لم يكن مستندة يحصل التفسيرية لا شفا و ظهر منه ان المراد
بالشفا ان يستند و يتكسر الفهم منه الى غير ذلك كما لا يخفى
لا التفسيرية المستند و اما التفسيرية يكون ذلك الجسم مصفوفة
بعد اقول ان حاسن البياض التفسيرية و على ما قررنا
التفسيرية بين الجسم و الماهية و تفسيرية البنية فثبت بقوله
غير مستندة فثبت كون بياضه المثل بل التفسيرية لا مستندة
لو كان مستندة لم يحصل البياض او لم يتكسر الشفا البنية

تساوي ما فرقه **قوله** قال فشرح المخلص لو كانت هذه الملة آه اول
يكن وضع هذا بين المراءى من قولهم انما بين لان لو ان كان بين
ما ربا عنها ما ودم ما جلا وسعد العا والنتيجة كانت فقه اذ
صدق ان لولا ان يتبع ان يكون متصفا بما ودم متصفا
لما اذ لم يستعد او ينتفع ان ارجاع مع الفصل او المراءى بالقبول
معنى العرفى وكان المراءى يكونه عاربا عنها انه عاربا عنها
والنتيجة ان يكون معروف لان لو ان يتبع ان يكون متصفا
بما في نفسه ما ودم اذ يعرف لان لو كانت شي متبا في نفسه
استمع ان يتصف بالآخر لغيره لانه لا يمكن له ولا مكان فقه
هذا ما وجد الوجهين جلا داجيا الى المتع والسند الى لا يتبع
بالجلى السند لكن عرفنا مجودا بطا الى السند فقه بروا تحقيق
ان العا رقى بين السواد والابيض نظر الى ان الجسم الذي
يكون له الاربض يقبل جميع الالوان والجسم الاسود لا يقبل
شيئا من اخط ان جميع الالوان متساوية لا يتبع فالحل
فالجسم الاسود لا يقبل الالوان لا شتعاله لغيره ما ودم هو
والاربض يقبلها لعدم شتعاله لغيره ما وخط ان الابيض لو
كان موجودا كان ضد الاربض لا محالة كما لو اذ بعينه ففهم
ان شي ما ودم انه مجود يقبل عليه اقبيل الجسم ان يقبل جميعها
والملحة المنقولة عنها فيغير قولها بما ذكرنا والجواب عنه في

ش ان هذا القبول وعدمه بنا على ان السواد بعد وجوده لا يقبل
من جلا بخلاف الاربض الذي يجب ان يارب والاربض ففرس
الشيء هو يقبل جميع السواد الى الاربض هذا **قوله** او ان يتبع اما ان
لا يتوقف آه اذ ويا يتبع الذي كان مريبا بان لا يتبع فقه
في العرفى وان تحقق الواسطة في الشبوت فيكون اول اللون هو
متحقق في اللون والاضواء بالمتن الذي ذكره اسم وهو ان يكون
رؤس سببا لرقية الغير في الملة في لا يتحقق بغير اللون
سائر المبشرات بالواسطة **قوله** ونظر من هذا ان ماسماة آه
فقد آه اقول فيه نظر لان ماسماة آه من ضوء اول اخط ما
سماة في غير اللحن نور او ذلك لان ماسماة آه من نور الاربض
على ماسماة آه اذ يصدق على ضوء وجوده الارض حين ان اشعار
انه الضوء الذي يكون من غير ذوات المنة بن يستفيد من غيره
مع ان انظر هو الضوء الثاني على ما فسرنا هنا في لوجه الاربض
قد ودم ماسماة آه ضوءا لا بعبارة المحرك كيف وما نقله في غير
الخط من كور بعبارة المحرك والاسام المكونة حيث روى
بين النسخ والاشبات وهذا فرق آخر بين النكاحين وهو ان
يقضي ما ذكره آهما تحقق الواسطة بين الضوء الاول والثاني
وهو الضوء العايم بذات المنة هذا كقولهم الشمس العايم بها
لدايس به لا يجهل القسم هو الضوء الحاصل من المنة في الغير

وذلك ان كل من سلك المحقق كان هذا القسم بقسميه اقل في القسم الثاني
الذي سماه نور العلم لان يقول لنور ما يحصل من النور
بذاته في الغير لا مطلقا بل يكون النور مقصورا فيه وانظر
هذا هو الذي علمه قدس سره في الكلام عليه قدس سره **والنقل**
هو النقل الذي في مظهراته النور والنظرة اقول على ما قدس سره كان
الحد في مظهر النقل على ما يخرج في المباحث الاثنية من البياض
على اصطلاح آخر لا ينعى النظرة لاني في مظهر النقل قدس سره
من ان النور الواقع في ضوئ جسم يستغنى عن مقابلة
النقل بل جسمه حاط بالاجرة وذلك لا يحتاج الى ذكره
وبما هو مظهر النقل ينتهي الى ان كان في مظهره على ما قدس سره
فمن ان النقل بطريق على ما يتبادر في النظرة ثم لا يخفى ما في ذلك
في كلامه في جعل النظرة في قول الله والنظرة عدم النور
جزا من قوله مظهراته النور والنظرة ثم احتج الى ذلك في
موضع حيث قال في عدم النور وذلك شوش كلامهم **قال**
قدس سره فزودة ان الجسم لا يتحرك بالطبع لا في جهة واحدة
هذا يعني على ان يكون المراد بالطبع ما يحصل بالطبع بآثار
ان الضوء لا يكون ذا شعور وادارة ولا يمكن حركته
الى جهات مختلفة بل على اختلاف الاعراض والادارة
والنقل وتفصيل ان ياتي آه اقول ليس هذا تفصيلا

تفصيلا لا غير ان الله وليس من الضعيف في تقريره قدس سره
الضعيف الذي قرر في الله وبنية الله في مظهره لا يمكن
بالذات وتلك المراتب تفصيل مقام الله في مظهره على
تقدير ان يراد بالمراد ما هو اعلم من ان يكون بالذات او بالعرض
فقدس سره الضعيف على ما هو اعلم من كونه قدس سره في الكبري كما قدس سره
اذا كان لا يتحد من الشمس على جسم في الضوء على ذلك المثل
اروت بالفتوة ذلك الجسم تفصيل من الموضع بالذات استغنى
بالمستغنى في ان هذا ليس هو بل مستغنى استغنى
في غاية السخافة انه في هذا الجواب كما لا يخفى على الناس **وقد**
يصدق من الرواية اي رويته ما رواه اقول في مظهره لان السواد
او مظهره على الجسم لا ينفصل عن البياض فيقول ان السواد
يصدق من رويته ما رواه الذي هو البياض في مظهره لان
المنع من رويته البياض انما يعقل بان يكون هناك بياض
موجود وهو يمنع من رويته وان اراد ان يمنع من رويته
ما رواه من السطوح والجسم فينوره عليه ان السطح والجسم
لا يرى بالذات بل يتبعه اللون لان اللون بالذات في مظهره
في اللون والضوء على ما عرفت فاللون سبب رويته ولا
مانع عنه الا في مظهره لا في مظهره بل في سائر الالوان
لك ذلك نعم ان السواد جسم وادعى الجسم الا في مظهره

فثبت بكونه ويكون رجع هذا بان التوقف بخصوصه هو اولى من
 التوقف على ان الحكم يخص به **قال** لان الشك في خبر قابل
 للفقوه هو دور بل لكونه وقت تقدم القول فيه بحث لا يفرغ
 من كون الشك في خبر قابل للفقوه الا ان القابل للفقوه لا بد
 يكون خبر شاف بل يجب ان يكون علوما واما انه لا بد ان يكون
 اولاه في تغييرها بل لا يفتقر بعدها فلا يلزم منه ان يقول كلام
 الشيخ على ما نقله حيث قال لا لو ان خبره يوجد في النظرية
 لا يدل على ان الفتوى شرط لوجود اللون بل ان وجود اللون
 لا ينافي النظرية هو اعم من ان يكون وجود الفتوى مفقدا على
 وجود اللون او هما معا وعلى الوجهين ظهرا انه لا يلزم دور
 التقدي ثم اقول منع المحر الذي او رده الامام منه على انه
 اراد الشيخ بالنظرية في قوله او لكون النظرية مانعة عن الالغاء
 النظرية العارضة للمبصر متى تم الحواقة او الدليل لانه لو كان
 النظرية مانعة لما تم في النظرية العارضة لراى على ما عرفت في
 حديث النار رجع بوضع المحر وهو انه يكون عدم الرؤية
 لا عدم اللون ولا لان النظرية لا يراى كانت مانعة عن الالغاء
 بل نقدر ان شرطه هو الفتوى بالقيام بالمرة وادى شئت قلت
 بل لان النظرية القائمة بالمرة مانعة عن الالغاء ولو اراد
 الشيخ بالنظرية لانه فكل المرة لم يتوجه ما ذكره الامام لان كل

ملوك

كون فتوى المرات شرط لا اعتبار برجوع الى كون النظرية القائمة بها
 وذلك لما عرفت ان النظرية عدم الفتوى ما كان الفتوى شرط
 كانت النظرية مانعة لكنه ينتقل انتظروا منع كونهما افتقار
 عدم الرؤية بسبب فكل المرات وما حرم انه ليس بسبب فكل
 المرات فيقع هذا وانما هو ان العلم ان النظرية لا يفرغ على النظرية
 على انها وجودية لانه النظرية لا يفرغ على النظرية لا يفرغ
 المحر وهو ان يكون لعدم شرط الرؤية كما فعله الامام كذا
 ينبغي ان يفهم هذا الموضع **قال** كيف سمعتموه بعض الفقهاء
 لا يفرغ التوقف بصدق على الكيفية التي يجاز صوت العود
 عن صوت القائل لان لا نقول بالمعروف ان يقول امتياز
 وجهه من الاخر من حيث حقيقة فتوى النوعية لا من جهة الكيفية
 والعارضة **قال** وفيه بحث ان هذا لا يفرغ في النظرية عدم
 والحق في فيها كالتخصيص في الطول والقصير يعني ان خبرنا فيها
 مدركا بالوجه عدم حسن السمع والنظر ان براد عدم الطيب
 والاعراض وجودي مثل ان يجر الكيفية التي لا يفرغ انفس
 بسبب عدم التماس بين اجزاء الصوت واعلم ان ما ذكره
 اصح من الوجهين مردودا اما الاول فبان ان المراد من
 المنقول معاني الخمس الخمس فثبت ان المدعى هو كل شيء
 لا يفرغ للمعنى انفس واليه اشارته في بيان كونها ب

واما في معرفة كون المنفرد حيث حال يمكن بالضرورة انه جهة فعلية وان
 العقل يرى على الوجهين واما ان العقل ارشاد عليه قد سطره
 ان ليس له ارماد بالحيثيات كما هو كذلك بل معنى قد ركب بالوجهين لا يجمع
 واما ما ذكره قد في وضعه انكسره ركب جعل كيفية على الوجهين
 يجوز ان يقرنه وتخرج لفظ الانية موضعها في النفس وشره ٢
 فحيث ان المعرفة لما كان نوعا من الكيفية بالمعنى الانفرد في هو
 النفس ينبغي ان يجعل عليه معنى يكون بالجنس لا بالعرض لعدم سجا
 او ان كان معنى اطلاقها كان اللفظ حقيقة فيه وجعل لفظ
 الكيفية بالمعنى النفس وعلى الانية على معنى الكيفية او على الكيفية
 قد بشرت اعلم ان الطول والقصير ان افترقا انما فليس بامساك
 الى ان لا يتحقق كل منهما في كل صوت لان الصوت باعتبار
 الزمان الواقع فيه يقبل القسمة الى غير النهاية وكذا انض
 الزيادة مطلقا قصيرا يكون طويلا بالقياس الى ما هو اقصر منه
 وكل طويل يكون قصيرا بالقياس الى ما هو اطول منه كقول
 الزيادة والنقصان وبغيرها من خواص الكم ليس له اية معنى
 كما بان ان من جهة الزمان لا تليق به عليه وان افترقا
 محققين فلا يتوهم من القصر والمقابلة ان لا يكون الطول
 في ذاته اصلا او لا يوجد صوت لم يتحقق فيه الطول لا تليق
 على الزمان المتعطف بل في مثل الطول والقصر محققين

وحققت ان المعارضين للخط متساويان كيف وانفسر عند الانقضاء هذا
 كمن الملح ان الملون وان كان له معنى فحققت بمع كونه متساوية
 جهة واحدة مثلا لكن المعنى لا يمكن له معنى لم يعتبر فيه الاضافه
 لقول انهم خلافها اما نفس الكتب او كتابات ما خود وقع فيها
 على نحو الخط الذي اوردوه انهم منظور فيه او ما انفكوا
 انفسهم بتحقيق الطرف مخالف ليه الرئيس فلم يظهر ما ذكره
 انهم قد و ليس في ادبنا بيضا بحيث لا يمكن ان يكون
 و نفس ابن خزم بطلانه وجهه كونه عبارة عن المجوع وغير
 ان هذا الخلاف انقطع او لا نزاع في وجود المعروف من
 المعارض واما النزاع في ان الطرف هل هو اسم المركب
 او المعارض فقط وفيه اصحاب آخر ذهب ليه بعضهم وهو ان
 هو المعروف بطرف عرض له لا على ان يكون المعارض جزءا
 من ذلك **فصل** في دورانه مع وجوده او في الخط لان المراد
 دوران الصوت و دورانه مع وجوده او عدمه والمراد
 قوله في صوت طنين المثلث كدوران تحقيق فرضه طنين
 المثلث و الدوران الحقيقي في هذه الصفة هو الدوران
 وجوده او عدمه لان المراد الدوران الحقيقي في هذا الزمان
 و هو ان دوران الوجود و العدم و لكن ايضا ان الوجود
 وجوده او عدمه او على الوجهين متبادل الصوتين

والمكان يعلو القرب والخلق سببا قريبا لانه مما منه يكون انما يكون
هذا خلق بين العلة والقربة والعلية الموجبة لان الذا لا يكون
على انما لا يكون موجبة ولكن يمكن ان يكون على قربة لربا يكون
توقف العلة على الذات لا بواجب اسلم شي آخر ومع ذلك يكون
على ما قلناه حيث استلزمه **قال** فان العلة الشد بربا
فرب الشاخ فافه او قول فيه حيث لان كون العلة في
الاشاخ فافه لا يدل على ان العلة يكون على ان
سبب والاشاخ في هذه العلة هو موج العلة الشد
اللازم القاري للعلة الشد بربا كما هو من هو العلة التي
وكون العلة **قال** وحيث في محيل او قول على مراده ان
المراد بالعلية الذي لا يدرك بالحدس في الحواس في طرفة نظارة
ان لا يكون من شأن فوجد ان يكون مدركا بما لا ان يكون
مع شأن فوجد ان يكون مدركا بالحدس في طرفة نظارة
ما يمكن ان يكون مدركا بالحدس في طرفة نظارة
الذي يدرك بالحدس في طرفة نظارة القابل للحدس والحدس
بذلك انه لو كان الوجود هو انما كانت الالزام المتخالف
لاستلزام مدرك الوجود وليس كذلك لان الالزام مدركا بما
يحيى لا بما يتوهم **قال** وفيه نظر لانه ان يكون على شي
صوتا او قول هذا الكلام على ما عن مكاره كيف وقد ان يكون

المكان من باب ان يعلو العلة من مقولة كيف والمكان
لكن كيف كان له نت من البعدان لان اسميات لان سبب
او اكثر في انما في موضع يكون هناك سبب فربا ان
الشيء فربا موج العلة او شغل ان راو كل ما يتصور فربا
المدكور وهو حاصل من قربة او قطع علة في تخرج فيه
العلة فربا **قال** وقد يافش او قول وجه المناقشة
انه ان اراد بالاشاخ ما حاصل من القرب والاشاخ
فوجد العلة مع وربي لا اكثر في ولا بطريق العلة
وان يقيد بربا العلة فربا **قال** فان ذلك بعدم بعد
عدم فربا ان بيان الحدس وهو عدم الحكم انما يتعالى
هو او احد في الشد بربا في طرفة نظارة **قال** وانما
اشد العلة فيها اي القرب والقطع المراد به ان يكون
والاشاخ والاشاخ وانما فيه بربا **قال** وحاصل النظر
انما لا يتم عدم العلة او قول مقصوده قد من قربة والاشاخ
وغيره وترجمه او كلامه على ما قرره انهم لا يبرون في الكلام
وهو توقف الالزام على وصول العلة الى حاصل العلة
او الاشاخ لان خلف سماع العلة عن الوصول لا فربا
انهم لا ينافي توقف العلة على الالزام سبب في انما في
كونه على موجبه له وهو يتوقف على طرفة نظارة مقصوده في الكلام

وقيل ما قرره قد انفتح هذا على ما لا يخفى على السامع وهو يقول
 اسم ان ذلك الصوت لا يصل الى صاحب السمع من ان المارة
 ان عدم سماع السامع من جهة ان الوصول شرط السمع
 وهو يفتقر فيه بل يمكن ان يفتقر الوصول في هذه الصلوة
 ويعرف عدم السمع مستندا الى عدم وقوعه بكون وجوده شرطا
 بل مستندا الى عدم شرط آخر **والله** لان السامع فيها اكثر
 هو السمع فيكون الصوت اياه اقوى فيه بحيث اذا لم يسمع
 ان يقول ان هو عنه من جهة فيفرض ان القرع مشدود
 فيه والصوت موجود فيه ايضا ومع ذلك كانت الرتبة
 متقدمة على سماع الصوت ففهم منه ان ذلك الصوت قد سماع
 على الوصول وهو لا يفتقر من ان يقول لعل السامع قريب من
 السامع بحيث لا يحسن ما يقرب قبل سماع الصوت ولا يفتقر
 المس من وقتها بل انما يحسن اليه انها وقتها معا **والله**
 لا يخفى ان مشكروا على الاول وذلك بان بين تشوش السمع
 لعله من جهة ان المواد الموجودة في السمع المعاني والمفردات
 يشوش من جانب الى آخر لا من ان المواد والواصل الى السمع
 كما **والله** الموجب لتشوش هذا الصنف يقول الله في
 السمع والقصص ان محط الفائدة هو التشوش عند السمع
 لا نفس السمع بل هو كمن عبارة المتكلم في بيانه وقعت

جند

وقعت بكذا والله اعلم ان فيه ساحة تحريرها وتفتيحها
 قال هناك ما تشوش السمع عند الحيوان كمن راى لفظ المتكلم
 قد دلت على ما هو امره **والله** كما راى لم يسمع كسب عليه قد يمكن بعبارة
 بطريق الخلف والاستقامة اراو بالخلف التقرير الاول
 انشا في ذلك كونه في السمع هو صغره وكبراه مطوية وهوان
 المذكر كوجوده بين هو صغره وكبراه مطوية وهوان
 متعلقا بالقياس الى الآخر كما هو الظاهر لم يكن هذا متعلقا بالقياس
 لان المذكر كونه الخلف وقع لم يكن ما اوردوه العلاقة عارضا
 ان تشوش وادروا على ما في المتن على المستقيم تعطف كما لا يخفى على
 ان نظرية ويمكن تعاطي ما تشوش يقول الله والظاهر ان السمع
 والاولى ظهوره **والله** والظاهر ان يقول هذا اورد
 على الذين ان كونه يمكن تقريره بوجه لا يتوجه عليه هذا وان
 بين لو لم يكن الاصوات موجودة في الخارج فليس وجوده
 اورد كنه جهته لان اورد كنه جهته الصوت اما بان يكون له
 الصوت الموجود في تلك الجهة او بان يكون له ركبة الصوت
 الموجود في هو اذ الصانع الجلي لا من تلك الجهة على سبيل التوجه
 او على سبيل انتقال ذلك الصوت الى عينه والاولى الجليل كما ان
 المذكر هو الصوت والظاهر بالاولى القارئ للصانع فيعين
 انشا في وجه انفسهم الى التفتيح وانما اوردوه بطريقين

الاول منه والقول بان لا يجوز ان يكون ادراك الجثة من جهة صوت
من تلك الجثة ولا يفرق من ذلك كون ذلك حاصل للصوت بل كيف
كون توجده سببا له وشدة الهواء الجوار نصف او العقل كلك
بان الصوت جانبي جهة الشمال لا من جهة الهواء فاقبل ويمكن
وقد من الدليل المذكور وذلك بان بين ادراك الصوت
يكون حال وصوله الى السامع فقط لكن بعد وصوله ووقته
فكذلك ادراكه وادراك الجثة من جهة حصوله فذلك لا
وكونه حاصل في تلك الجثة يجوز ان يكون سببا لادراك الجثة
ومن ادعى انه لا يميز سببا لادراك الجثة فعليه اثباته
او لا وجه له في التشبه وذلك لانه معنى لانه بين الادراك
في حكمه تشبه بعض الحكم الذي في حكم الاول وهو **قوله**
ومن اثبات بان التوجه بخبره انما التوجه على ان علمه
الوصول لا يسمع في المثال الذي ذكرته ان فرضي ان
لا يسمع اصل خبره عدم السمع والادراك غير مطلق العلم
او يجوز حركه الاوراق الحاصل من تلك المسامات وان كانت
صغيرة جدا لا تلاحظ الاوراق **قوله** ان قبل كيف يدرك
العلم بالحاسن الشوم اقول بان هذا السؤال والجواب على
فهم المقارنة بين الراجح والعلم بالحاسن متناهية انما
حين احسن الراجح الى الحق لما حاطه ادراكنا بالقدرة

بالقدرة علم وطرفه مع ذلك الجسم المكيف بكيفية الراجح من كلام
ونه في غاية البعد او طحين احسن تلك الراجح لا يثبت ان
من علم الجثة وانه قد لا يكون علم في الراجح من جهة
ان المراد المقارنة بينهما في الجسم الذي هو علمنا ونعلم الكلام
ان تسمية الراجح بالقدرة باعتبار انما موجود في جسم علمه
والعقل لا ادراك الراجح من ان جسمنا الحاصلة كنه الحكم
بان هذه الراجح الراجح جسم من معنى معنى انه تشبه به
في الاجسام كثيرة او تزداد لا يكون ذلك الجسم وطم الجثة
وان حكم كونه متناهية من جهة انه يدرك من الاجسام التي
بالحس لب واما التوجه الذي ذكرته على طريق
بالحس والشم فيقتضي ان يكون الهواء الجوار الجسم في
حاصل العلم موصلا بآلة او طرية الصابية وهذا كما يرى
قوله فليكنه انك كانت حاصلا آله او عليه بعض
بان التكرار لا يلزم في ذلك بل كثير من الصفا كانت اول
تلك وكثير من الصفات تكررت ثم بعد التكرار تلك على ظاهر
بالرجوع الى الوجه **قوله** وفيه بحث لان الاختلاف
بالشدة والضعف يوجب الاختلاف في النوعية عند التباين
اقول في الجواب عنه ان الاختلاف في الشدة والضعف
على نحوين احدهما ان يكون الاشد حيث ينزع العقل

والوجه الثاني ان الضعيف كان في السواد اشد من السواد الضعيف
 وكذا في الحرارة اشد من الباردة وغير ذلك من خواص الاشياء
 او هو ان السواد اشد من الباردة والاشد من الباردة
 ولكن وما ينبغي ان يكون الله تعالى كذا من الخلق من حيث
 الاخر من جهة السواد من جهة الباردة والقياس ان
 كانت حاله في خلقه حاله في محاربه ملكه فذلك الخلق
 ليس حيث ينبغي ان يكون في الزمان ان في الدنيا ما ينبغي ان يكون
 الاول من الخلق انما هو محاربه باقية في الزمان
 كانت سبل الزمان من الخلق ثم محاربه في الزمان
 بين الضعيف في الحرارة والاشد في الباردة والاشد في الباردة
 العارضة والاشد في الباردة والاشد في الباردة
 الزمان منها خلاف الحرارة العارضة الملك الاجسام فانها
 سبل الزمان منها من ان الله في الضعيف منها بالخلق
 الاول في كماله كماله ان الملك الاجسام في يقين ان
 من غير السواد في بعد قبوله بغير شدة كانت الكيفية
 الى صفة من السواد منها فاصلة منها اشد ما ينبغي ان
 بالانواع في الباطن في كماله في كماله في كماله
 ما في الباطن في كماله في كماله في كماله
 العارضة الملك الاجسام في كماله في كماله في كماله

اشد

اشهرت بالخلق انما كانت الله في كماله في كماله في كماله
 والوجه الثاني ان الضعيف كان في السواد اشد من السواد الضعيف
 وكذا في الحرارة اشد من الباردة وغير ذلك من خواص الاشياء
 او هو ان السواد اشد من الباردة والاشد من الباردة
 ولكن وما ينبغي ان يكون الله تعالى كذا من الخلق من حيث
 الاخر من جهة السواد من جهة الباردة والقياس ان
 كانت حاله في خلقه حاله في محاربه ملكه فذلك الخلق
 ليس حيث ينبغي ان يكون في الزمان ان في الدنيا ما ينبغي ان يكون
 الاول من الخلق انما هو محاربه باقية في الزمان
 كانت سبل الزمان من الخلق ثم محاربه في الزمان
 بين الضعيف في الحرارة والاشد في الباردة والاشد في الباردة
 العارضة والاشد في الباردة والاشد في الباردة
 الزمان منها خلاف الحرارة العارضة الملك الاجسام فانها
 سبل الزمان منها من ان الله في الضعيف منها بالخلق
 الاول في كماله كماله ان الملك الاجسام في يقين ان
 من غير السواد في بعد قبوله بغير شدة كانت الكيفية
 الى صفة من السواد منها فاصلة منها اشد ما ينبغي ان
 بالانواع في الباطن في كماله في كماله في كماله
 ما في الباطن في كماله في كماله في كماله
 العارضة الملك الاجسام في كماله في كماله في كماله

هذه الاشياء او كل واحد لا يدرك على الوجه الذي هو في نفسه بل العلم
المقتضوي في العلم كونه يعلم الماهية والكل كما كان في نفسه
فذلك من رابع وجه انه العلم الذي لبعض الجوانب في هذه الاشياء
من جانب البديان وما ذكر من انه لا مانع من ادراكه ان اريد
انه لا مانع من حصول ما تحقق في الجزء المادي من العوارض لا
المتعارف بصيرورة النفس ما يتصل به حصوله فيها فليس من فرد
ذلك لا يتحقق في دعوى ادراكه من خبره انه لا يتصور ان اريد
انه لا مانع من حصوله في الجانب الذي ليس به كيف وقد
او غير بعض جملته في خبرين وعوى اليه في اقتضا في خبر
الاشياء نعم الدليل الذي ذكره في الاشياء ان العلم حصوله
في الجزء المادي في النفس لم يحصل ثم العلم انه يمكن حصول العلم في
على ان يكون خبره في ادراكه في غير الاحساس بان على المعية
على المعنى الا انه في قوله في العقل معنى عند والتوحيد على ما يقال
والكل من والى نفس كمن لما كان الطلاق اعطى العلم على هذه المعية
غير شايخ لم يحصل عليه العلم والمشي رخصا منه **باب** في تقوية
قد يكون بالقوة او في معنى يخرج العقل بالملكة والعقل النفس
او فيهما او غير العلم النظري الذي هو القليل في تعيين
مراتب النفس المتصور بالقوة كمن في الملك كانت القوة
متوسطة في العقل النفس كانت قريبة ويمكن توجيها للعلوم

العلوم بوجه آخر هو ان يحصل العلم النفس اليه في رتبة انفسه
فيكون في القوة في وجه مع العلم كمن بعد ان يحصل العلم في رتبة
باب اما شايخ في جوه من اصحاب الفكرة في انفسه قد يكون
صاحب كمن من اقوال هذه العلوم شعرا بان في رتبة من رتبة وان
بمنه وحين الفكرة في عدم اليقين في وجودها وليس كمن في رتبة
شعرا بان في العلم من رتبة اليه وذلك في رتبة العلم الا ان
مراده ان من يحصل العلم النظري بالفكر والنظري كان في رتبة
وتماثل ان يحصل العلم في رتبة من رتبة من رتبة العلم في رتبة
ان من كان طالب حاصل يحصل العلم بالنظر ان يحصل العلم
بالنظر مع رتبة من رتبة من رتبة يحصل العلم في رتبة العلم
في رتبة ان يكون الفكرة في رتبة من رتبة في رتبة ان يكون
التوجيه في رتبة ان يحصل الفكرة في رتبة من رتبة العلم في رتبة
في رتبة ان يحصل الفكرة في رتبة من رتبة من رتبة العلم في رتبة
القوة في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة العلم في رتبة
لما بان في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة العلم في رتبة
ان يكون في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة العلم في رتبة
مدركا في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة العلم في رتبة
بفعل وان كان في رتبة من رتبة من رتبة من رتبة العلم في رتبة
بعد ان رتبة النفس في رتبة من رتبة من رتبة العلم في رتبة

ان لا يقبل نظريات الشبهة من النفس احد اي يكون ملكا
النفس بها واما ما يحكى كلفا بالشئ والكم من نفس هذا
ان يكون سببا لخصائص بها اعتبار جميع النظريات وفيه عافية
قال الان بين اصناف المطلق الى ان النفس لا يغيره جريا
اقول اذ قيل نفس وذاتى مثلا فغده الاضافه كقول
احد بها ان يكون من اصنافه العام الى الخاص كقوله يوم
وتحج ولا راي وكلمة من الله معنى عابدها ان يكون المراد
من النفس فردا واما ما يحكى كلفا بالشئ والكم من نفس هذا
بيانها والمعارضة اعتبارية وهذا هو المراد من النظر الى
من النفس نفس لا مقدم النفس كقول ان يكون مراده من
النفس هو المقدم وبعد اضافتها الى الشئ بغير معنى ففهم
الكم مراد من مجموع المشا والمشا اية فالمراد من نفس
مفهوم من نفس كقوله على التقديرين يندفع ما اذا
الكم بقوله العقول صورة الكليات ووجه الحق والحق
اما على ان لا يفتقر الى الاول فكل عرفت ان بعد الاضافه
كان المراد الفرد لا المقدم او الكوم فردا راي نفس به
شئ مخصوصه فاما لا فردا راي هذا المقدم لانه معابر
نفس عرضيها وكم النفس كقوله على مفهومى واما ان
صفتها فذكرنا هو تفصيل ما ذكره قد وراى شئ من فرد

قوله قد وهذا هو الجواب لذي راي ان النفس بقوله واما ان
قوله ما ولى من هذا الجواب هو الجواب لذي راي ان النفس بقوله
على انما نقول بل ان اصنافه الشئ الى نفس متغير ثم جوب لذي
رأي ان النفس بهذا القول يصح ان يوجد به **قال** واما ما
انه هذا على سبيل التمثيل كقول النقيب اما الفطع والنفط عام
فانما علم الواجب شاكه فصح **قال** انما يحكى كلفة الاضافه
بيان ان النفس مستحبات اولادها مرة فثبتت بالقوة الكونية
لنفس ركوات الجزئية والمعنويات المحصورة فاستحدثت كقول
عليه من المبدأ انما هي صور الكليات فمن الاول استحدثت
مفاهيمها ما به الاشتراك ومن الثاني انما هي مفاهيمها ما به
الاختلاف كالمفهوم والحقائق الشئ كجزئية يندفع ما يكون
من فرد المراد ان تصور الاشتراك في مفهوم فرد تصور
ذلك المقدم وان اريد الاشتراك كقول مطلقا في مفهوم
في لا يشهد ان مفاهيمها ما به الاشتراك المعاني كقول
وايقض لا يكون المعاني اولى الكليات الشائفة وهذا
بجلاء الاشتراك الجزئية لانه برزح الى معنى ملائمة فترانه بين
سببين وهذا لا يتوقف على تصور ما به الملائمة فترانه **قال**
فكم يكون فمبدأ الفطرة فالتدوين جميع العقولات فترانه
لذلك ان النفس الشئ العقولات بالكلية ولا يخفى فترانه **قال**

وعلى ذلك هذه مقصودة التبيين عند تبيينه انه لا يتم في المقام
 لاقتضاها ان جاسا متا معها وكذا في الاستصحاب **فان** يقتضي اختصاص
 العقول بالاعتبارات في هذا الاقتضا **فان** **فان** في
 القوة العقلية بهذا الظاهر يقتضي ان لا يكون في القوة العقلية
 سوى العلم وليس كذلك بل ان لا يكون في القوة العقلية شيء
 الا انه ان لا يكون فيها شئ من العلم حيث قيل يقول النفس
 العقلية اقوال الشئ التي وصلت الى العلم كانت سقيمة وحق
 ان هذا القول عليه هو ما كان في العلم في ان العلم على كل حال
 معلوم في العلم ان كان اريد الى آخره فانه لا يخرج عنه
 هذا لا يخرج من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في وجوده ان لا يكون العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 وصول القوة العقلية في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 اجتماع الفكر مع الصورة العقلية في العلم في العلم في العلم في العلم
 قوله لا يتوقف على الفكر فيها ان اريد بها الفكر فيها الفكر في الفكر
 تلك القوة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 كنه الفكر في القوة العقلية في العلم في العلم في العلم في العلم
 تأليف يقول انه ان يتوقف على الفكر في العلم في العلم في العلم في العلم
 الفكر في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 وكل الشئ وانما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

مع حصول الصورة العقلية في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 فليس لموقوفه الخارج في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 راجعا فلو كان العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 يكون معه **فان** فانه يكون ان يجمع على ما قيل انما كان اشارة
 الى ضعفه وذلك لان العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لا يجمع معه **فان** فانه يكون ان يجمع على ما قيل انما كان اشارة
 بما هو في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 بالعلوم واصالة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 مطلقا فلو كان العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 انما يستلزم العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 محطرا بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 غير متناهية واذ كان كذلك فلا يلزم العلم في العلم في العلم في العلم
فان فانه يصير العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 يكون كلام العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 مقدره وانما كونه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 كلام العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لا يصير العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 على العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 مع كون معارفه على العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

في جزان لا يحصل من غير العلم بالنفس المبدء ولا يلزم العلم
السبب بغيره بل يحصل من شئ غيرهما لا ينظر الى سبب ان العلم
بوجود السبب يحصل العلم الذي بوجود السبب يتحقق لا يخرج
فوقه بل يبين الشئ منه ويحكيه الى ما في قوله ان السبب
ولا بد من التفسير المذكور كما فعلوا وقد برر **قوله** ان السبب انتم
الاولون بذكره اقول ان العلم ان العلم قد يقع بهذا الكلام
بل يرد على قوله بل يجب ان ينظر الى سبب وجوده كيف والعلوم
في مقابلة هذا الوجوب العلم الا ان من مراده ان العلم لا يمكن
ان يستدل بان يكون وقوله بل يجب فكيف معناه انه يجب
ان ينظر الى وجود السبب مثله ولا يخفى ما فيه من التكافؤ الذي
لعل مراده انه لا يمكن الاستدلال بالمكان وجوده بل من كمال
بالمكان لا بد ان ينظر الى السبب بقدر ان يقول قد يقع
في نفسه بل لا يفتقر بوجه عليه ان العلم بوجود السبب كيف
لما استدلال ولا حاجة الى غيره ولا يمكن معه ان يقال
ان يقول لم لا يجوز ان يكون المنضم الى العلم ان شاء الله
بوجود السبب وما يكون شريكه في علمه وانه من سببه متى
يكون ان استدلال من احد المعلومين الى الآخر بل الوجه
في توجيه الكلام ما هناك قد في الحاشية وقد اقتاروا في سائر
كتبه في تحقيق هذا المقام **قوله** ان العلم بذلك العلم

العلم او قول قد علمت ان العلم الى حصول العلم والسبب العلم
التفسير بل ما يدل عليه كلام الله في شرحه ان العلم ما تعلمه الله
والعلم العلم الى حصول العلم ليس لا تعلمه الله كونه قد علمه
من كونه من سبب العلم في قوله ان العلم ان العلم حيث قال
وهذا العلم لا ينافي ان لو استدلنا بالعلم انه واقف قوله
العلم ولا يمكن ان يكون من جملة وجوده خارج في ان العلم العلم
التفسير بل في حصول العلم في الجملة من غير العلم بالعلم
لان العلم من العلم المقدر العلم الا ان يكون العلم الذي
موقوف على التفسير بل بالوجه الكمال دون الجزاء والاعقاب
ان من مراده ان العلم ان يكون وايضا معنى ان العلم ان
من السبب هو التفسير الذي لا يرد على ذلك كلام الله في قوله
ثم لا كان مراده ان ما قد علمه يمكن ان يكون العلم الجزاء انما يحصل
منه العلم الى حصول العلم الى السبب بل العلم انما سبب
كيفه والاعقاب من معنى من النظر الى السبب لانه قد يقع ما
ورد في قوله ما او علمه ان العلم ان لا يتحقق بالعلم الا ان
اي الا وهي التفسير من حيث هو جزء في العلم والحق ذلك ان
ما ذكره من ان العلم بالسبب لا يلزم العلم بالسبب بل العلم
العلم المتعلق بالسبب بل العلم الجزاء وكذا ان العلم
في الجملة والجزء واحد من حيث الذات والتفسير بل العلم

المفهوم ان كان معلوما بالعلم ان كان جريما وان كان باطلا
الشيء او منكره ان كان كذا في **العلم** ونقيد العلم بالعلم
اقول فيه بحث اذا لازم من هذا ان يكون العلم بهذا المفهوم
التركيب على كذا وليس العلم فيه على العلم في العلم بالعلم
بشيء في العلم بهذا المفهوم لا نقصد نقاب في ان يقول
المفهوم من الكليات والتفصيلين كمن لم يذكر ان يصير
العلم الكلي به سببا للعلم الجزئي بالسبب المعين فظهر **العلم**
وكان العلم نظرا الى قوته او قوته لا انه اذا كان من فروع
فهذه القاعدة التي استدل عليها فلا بد فيه من مفهوم الى غاية
الادبيل وايقظ هذا الكلام وقوله ونقيد العلم بالعلم على
هذه التعليل انه لو ارجع الفهم الى كون المعلوم بالسبب معلوما
لا يمكن ان يقال برقونا اذا كانت مستفادة من السبب فظهر
قده ونقيد العلم بهذه الامور ارجع الفهم الى ما ارجعه ومنه
كلام المفسر ان القوة الى مثله في القوة المعاني من الجزئية
الخارجية كذا وان تركبت من جزئيات كثيرة فبعضها بعض
لما عرفت ان نقيد العلم بالعلم لا يفسد منه الجزئية وما قد يأت
لا حاجة في توجيه الكلام الى ما اركبه فده من ان هذا
على تقدير حذف العقل كيف والى من في العقل لا يكون الا
كليا **العلم** لم يكن ذلك على ان جعله لعدم مطابقته لما يجب ان

او روي انه ان كان زيدا او ابنت او بنت العلم من اليوم الفهم
ثم خرج عنه فبعض الخارج كان العلم به في البيت في الوقت المفروض
باق كماله ولم يصير جديا وانما يصير جديا لو اعتقد انه في الحال كان
ابنت ان العلم المتعلق به لا على هذا بل على وجه يكون متساويا
فقد نسبنا الى الله والافندية والاشتبائية فظهر علم فظهر ان ليس على
يتغير العلم ان ان يكون مرادهم بتغير العلم الجزئية والمفهوم
والعلمية مثل الحق والباطل والاشتبائية والاشتبائية كانت وابتد العبد
كنا لست وارجو الحق وظن ان تحقق العلم من زوان معلوم
معلوم كمن عاين من المجهول اذا لا يكون على يقينه لا علم فظهر
ان العلم به اما في سبب تحقيق الطرفين واما في تحقيق ذلك
بطريقه تعاقبا على شرحه والاشتبائية **العلم** ولا شك ان الجزئية
الاشتبائية كمالها انما اقول ينبغي ان يراو به حكم الجزئيات
ان حكم الجزئية بالعلمية لا يتحقق الا طبقا وبالحكام والعلوم
العلمية بالعلم كذا ولا توجد ان الاحكام ان تبه للعلمية
تامة الجزئيات فضرورة ان ليس المراد الاحكام الجزئية بنفس
العلمية العامة في كون الحقيقة الطبيعية كيف وجد جديا وحكام
العلمية بالعلمية من هذا القبيل وظن ان العلمية غير معتبرة في العلم
وكذا توجد ان كل ما ثبت للضرورة الجزئية فهو ثابت بطريقه لا
بشروط ضرورة الحكم كذا انما ثبت مع الفهم والمفهوم بطريقه

هل توقف فروغ احد من النوع واحد على فرد آخر من هذا النوع
والشئ اخر انما آخر على النوع على انه كان الامم في ان توقف
اخر نوعي القارئة على النوع الآخر من كان الامم في الشئ الذي
الذي هو الامم الذي توقف فرد من نوع على فرد آخر من هذا النوع
ولا يخفى ان في الشئ الذي مزمز كان المقدم والما في في المقدم
ان الله وكوننا مستدرك في الشئ الذي الامم القارئة القارئة
من الله حيث تعرف وذلك لان حلول المقولات في الفرد كان
كل ما يحل به وجود الما في الامم الذي اقول يمكن ان يتصور
ان القارئة الفرد للمقولات وان كانت في العقل بان كل ما
في العقل لكن مطلق القارئة اي جنس القارئة منها لا يتوقف
ولكننا ومحتها على خصوص هذا النوع ولا يتوقف على وجود
الجنس على وجود نوع من مستدرك لتوقف صحة النوع على وجود
بيان ان صحة النوع لتوقف على صحة الجنس المقبول لنا في
على وجود النوع فيلزم توقف صحة النوع على وجوده بصف
فصل هذا اما يتصور لو علم انه قد اذله من ملاحظ
ان الفرد والعقل وانما مع غيره وانما اذا كان العقل مع غيره
او كان مقارنته في العقل واذا كان القارئة القارئة
او كان مطلق القارئة وحيث ان هذه القارئة القارئة
مجرد من حيث هو وانما لا يظهر في العقل وعند هذا الزم ان يصح

يصح انما رتبة القارئة لان لو ازم المنة ثبت ان ذهنا وفارحا
مما ثبت ان لا يمنع كون القارئة المطلقة وحيث لا زما القارئة لا يمكن
والنظر انما لا يمكن وذلك لان المراد بالقارئة ان كل المقولات
في الفرد وحيث وجود الفرد في العقل واما ان هذه القارئة
لو كانت في العقل فكيف لوجود الله في العقل كيف وحلول
المقولات في الفرد ومشرط بوجود الفرد في الخارج ولو كانت
في العقل غير مشروط بوجوده في العقل وعند هذا ظهر فائدة الله
ان الله في تفسيره ما يفسر به العلم ومع رتبة ما يمكن والصلح
ان يحل القارئة مطلقا وانما في الخارج لا يتصور ان يكون
المعقول في الفرد على ما افعله الله من بعض النواظر ونفسه قد
فصل في حسن قوله بالارادة هذا اما معنى على مذهب الشيخ وهو
على ان المشتقات ليس في رتبة حقيقة **فصل** ليس ان العلة التي
لا يمكن ليس المراد ان القارئة العقلية صفة للضرورة العقلية
ان من قبيل العلم وحيث العلم من رتبة رتبة العلة
بالقارئة مازوم لا يمكن ان يكون في العقل من المراد ان
القارئة في العقل لا يمكن ان ثبت الله في العقل فكيف
ثبت الفرد من حيث المنة وجوابه ان هذه القارئة اذا
اعتبرت مع مطلق النواظر كونها في العقل فقد ثبت انما تكون
ومع ذلك انه لا يتوقف على خصوص وجود العقل فيثبت

جنتها من المراج والاعلام وذلك ستماد من قوله است
 من حيث هو مرج او لم ونحوها ان مراد ابن هبة تعالى بان
 الاقوى وهو ان يقال وبسبب ذلك قول الشيخ لا يقتضي متعلق
 بالحق تعالى والاعلام والمكلفات **ف** ان يعرف الموضع
 والجهة والاعتبار واحد بعينه في زمان واحد كون الموضع
 واحدا نظرا لاشترط في تحقق التعلق الوفا في كل معنى تحقق
 الواسط واما الجهة فلا يكون ان يكون اشارة الى ما هو مطلق
 بل المراد الاعتبار ويكون الاشارة الى وحدة الارتفاع
 ووحدة الطول وغير ذلك انظر ان تحقق الواسط في كل
 جهة عند من اشتبهت ليس جهة فوت وحدة الزمان بل هي
 انه اعتبر جميع الوقت اى وقت الحركة هو الموضع في جهة
 والمرضى معا وفى جميع المدة قد تحقق الثبوت ولا سلب
 بل ينبغي اعتبارها في الاجاب بما وفى السلبه او ما كان
 سلبا وذلك باعتبار جميع الاعتبارات بما لا ينبغي ان
 يستبعد كذا وهو خلاف الموضع المستلزم لان لا يعرف
 فيه لغة مع ان ما نحن فيه من هذا القبيل ثم اعلم انه اذا
 تحقق الواسط فالواسط قد يكون سلبا محققا كما ان السلب
 وهذا باعتبار التفتت بالاكون وهو حجج الزعم بالكون
 الغير الماص بما ورأه مع انه ان لم ينتفد ويكون الجواب

والجواب انه لا ينفصل ليس ملاك ان يكون له فناء بعد اذ انك انما تلو
 امر ان يكون له فناء قد يكون امر اخر اطلاق فناء الطرفين في ان انما
 على ما ذكره قد و قد لا يكون كما في ابيض الحرف والسواد اذ كان
 استغناهما عن ان يكونان المتماثلان بالوضع لا الطرفين كما بصرة
 واطرة لكن بناء على ان تلك لا تكون لم يكن تحققها من فناء
 و ابيض و اذ كان كذلك فالتماثل الصحيح لا يوجب في العددي
 الزايد وان نقص و انما هو اسطرى المتماثل ولا يخفى ان ما ذكره
 جابنوس لم يحقق للصحيح فوجوده من و لا لا يرضى فذلك مستبعد
 جدا فالحق ما افتراه الشيخ **قوله** ان السبيل بعد هذا ما
 المشهور ضرورة اجتماع مع المعنى **قوله** ان من فناء المستقيم
 انما يعاين السطح المستوي الاقول هذا منقوض بطريق الدائرة **قوله**
 والجواب انه لا ينفصل عن المتماثلين نقطة فان كانت متماثلة
 بعد ارض النقطة بين المتماثلين اطراف الخطين المتساكين فانه ما
 من انما اتصال الا كونهما جوارب ان الاتصال في الانطباع ليس حرا
 و انما اتصال الخطين بطرفيهما اقوى من توجيدهما من السطح
 فوجود من انقطة النقطة الى اتصال من الله ارض اي مجموع انقطة
 الله ارضين وانما انه فناء الاتصال ولا يلحقه والله ارض
 لا انما اتصالهما لا اتصال الله ارض و اعلم ان الشيخ الرشي
 ذكر في موضعين من اشعاره ما عساه ان يكون جديا من انقطة

وكن جدي من الكيف كال في الدنيا الشفا واما المزاوية فتعبر
انها كية متعلقة غير السطح واما السطح فينظر ان ينظر في امر ما فيقول
ان المقدار حيا كان او سطحيا هو من ان يكون على طين ثمة
يكتسب عند نقطة واحدة فيكون من حيث هو من هذه الدنيا شيئا
وذا واذ من ان ينظر الى حال نهايات عند نقطة واحدة اي من
جدة اخرى واما مقداره اكثر من بعد من متعلق عند نقطة فان
شئت سميت نفس هذه المقدار من حيث هو كذا واذ من
شئت سميت الكيفية التي له من حيث هو كذا واذ من شيئا
ولا في كل من الدنيا كالتربيع فان اوقعت الاسم على الال
قلت زواوية واما مقداره واما مقداره واما مقداره لان هو
مقدار وان اوقعت الاسم على المقياس ان في ذلك لهما
سبب لهما الذي اوقعت كالتربيع انما هو في كل واحد
بمن الوجود ههنا ان المقدار وبعده من كيان به وحيث من
جدة هذه الاطراف سواء كانت هذه من مقدار الكيف او الوضع
والسفر من المزاوية في تقسيم الى جدة من انما سطح متساوي
او زواوية على طين بعد من متعلق عند نقطة من حيث هو كذا
وذلك السطح من حيث هو كذا لا يتقسم الى جدة واحدة
ولا في ذلك انما في جديان من حيث هو كذا من السطح
في حال به السطح في جديان او المزاوية او كانت كذا انما

له انما او سطح او انما من المزاوية من في انما السطح وبقية
كان ينبغي ان شئت من جدة وحيث واما من سلبه من جدة
ما في حال في نقطة واما من انما في السطح من ذلك انما
لا يجب انما ولا يجب شيئا واما من كيان من انما او في
الان من حيث وحيث مستوي في الجدة ان او من هذه الدنيا
انما واما من جدة من هذه الدنيا ليس على توحيد الكلام بان في
في مقداره انما في السطح او من انما متعلق بالمتساوية واما
منها واما كية كية بالان من انما في السطح او من
كية بالان من السطح او من جدة واحدة في السطح او من
بمن السطح او من جدة السطح او من السطح او من جدة
وانما من السطح او من جدة كيان الا انما من السطح
واما من جدة او من انما او من جدة او من جدة او من جدة
واما من جدة او من انما او من جدة او من جدة او من جدة
حققة حرا او من السطح او من جدة او من جدة او من جدة
كانما او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة
او ان او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة
في جدة او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة
ما كان ان او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة
لم يكن ذلك انما او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة او من جدة

زائد على هذا البعث وبما انفك من الشيخ لخبران ما ورد في القم
 من انه كما تعرض لحال الكلام الشيخ والواقع ان الشيخ عند المنطق
 والعلل بعد ان كان الراوي يترى نفس السطح كمن يشترط ان يكون
 بين خطين متقابلين عند نقط ان تلك السطح السمي راوية مستقيمة
 في جدران كاسطح كمن لا ينقسم الى راوية بين الى سطحين وليس
 من ضرورة اسطح ان يكون منقسم الى ما يكون سمي باسم كد وما
 يرى ان الراوية لا ينقسم الا في جهة واحدة لئلا ينقسم
 الى ما كان من انواع الراوية ووافقه تحت اسمها وهذا هو الال
 فلو شكك ان السطح ان الذي بين خطين ينقسم الى سطحين نعم ان السطح
 الى ما كان راوية هكذا فيجب ان يحكي هذا المقام والتوضيح
 من احد طائفتي الحق مرام **فصل** في بيان ما يحل فيها يقبلها القول
 بغير ما بان ان يقول للذي من الراوية ان تلك كيفية المنطق
 بالاشارة بالذات التي بانها السطح فاشترج نطق ثم اعلم ان
 مراد الشيخ بانها يكون صفر وكبري ان يكون لك الذوات مثلا
 على ما عرفت فلا يندفع بان التماس البصر متصرف بالصفر وكبري
 وكذا لا يندفع بان المراد من التماس لا يحدث عنه لانه كيفية
 ولم يتصرف بالصفر والكبري انما يتصرف **فصل** في بيان ما يحل فيها
 القول بالذات التي بانها يندفع ان يكون لوصف كلام البعض
 الذي قال بان الراوية من مقوله الحكم ان حقيقةها لا ينقسم

نفسكم كما هو الحال في آخر معكم على ما هو المبكور والما قبل من حلاوة
انما لكم في احوالكم ولو كانت كما ركبتم مع امر عارض له **فان** راضيا
وان يكون ذلك في عرض قولي هذا امر وروايتكم بالعلم بالعرض وروايتكم
فيكون لها مع قطع النظر من الغيرة طلقا وكلام الشيخ المقتول
مخرج في ذلك لا بد من **فان** في الحادثة او كانت تعطف قابلية
فانما يكون في التعريف مرتين وكل ذلك في ربيع قابلية او ثمنها
وكذلك في اصل الامر او كانت لها شبهة بالتعريف بالذات او
بالواسطة **فان** في هذا الموضع من النقص او كانت تعطف
مقدار قابلية ونصفها بعد التعريف يحصل في الجانب الاخر قابلية
بما ان النقص اربع اربع توابع فاذن هو في ذلك النقص
قد ركبتم توابع بحيث قابلية والقبول بتعريف على ما عرفت
بين الحق ان التعريف المنقوص من شئ اخر او كانت النقص
وتحق من قابلية وقد يحصل قابلية على ما عرفت وقد يحصل حادثة او كانت
واكثر من القابلية ونصفها ثم اقول الحق ان القابلية الحادثة في
الجانب الاخر ليس حاصل التعريف القابلية المنقوصة اما او لا فلا
الخط او ان هو في الجانب الاخر ان يثبت في رتبة في جانب اخر
فذلك كما يكون بعد ان حادثة تعطف واحد مع الخط الاخر وانهم
القابلية التي كانت والعدم لا بد من يحصل في رتبة اخرى
منكم انهم وحلف الشئ ما يوجد في رتبة واحدة وما كان في رتبة

فلو ان المراد به المادته قد يكون الحق من حيث هو كلف يكون شمس
 اقل من الشمس في مرتبة من مراتب التعريف التي هي شمس اوله
 وقد عرفت ما عليه وقد تحقق انما هو حقيقة وان جميع الزاوية يطل
 بالتعريف اما بمرارة او بمرارة او اكثر لا محالة فلهذا قد تحقق
قوله ان الظاهر قد يخلو المعروض مع حيث انه معروض اقل
 فيكون المعروض اقل في المقوم والعارض خارج عنه ولا يخفى
 ان قوله بعد ذلك حصل المقوم ثلث شمس بين المعروض والعارض
 وكذا قوله وكذا المقوم ثلث شمس وان كان مركبا للمعروض
 والمعرض بخلاف ما قرره فيما ذكره من كون المقوم اشتغال بالان
 المراد ما بينا ان اشتغال المعروض على العارض وانما لا يخلو
 المعروض من قبيل اشتغال الكل على جزءه بل على ما عرفت من
 ان المعروض جزء اخر للمعروض انما لا يخلو على العارض مع
 قبيل اشتغال المعروض على العارض مع نوع توسع فيه يكون
 توجيه التركيب بحيث يتبين ان الصف والعارض غير متماثلين
 بينهما شيئا ولا يخلو بهما وقع تبديل لفظ المعروض بلفظ العارض
 وما ان المراد من العارض المعروض فلا يخفى سيما قد عرفت
 قد عرفت ان التعريف ان المركب من الابدان والذات وانما
 لم يصدق عليه الحيوان بل هو الابدان والحيوان في هذا الحيوان
 مع الذات المتعبدية به في الصف والذات لا محالة والى اصل

والاصل ان هذا في شئ اخر وقد يكون من جهة اعتباره وحده لا
 يكون جهة واهتمامه ونظيره انما قد يخلو في حاشي المطالع ان شئ
 المشتق خارج عنه والذات المطلقة في شئ النسبة والبدان في غيره
 ان هذا اللفظ المركب كيف يخلو على مثل زيد وعمره وارجح ان
 اللفظ بهذا الاعتبار وان لم يصدق كمن من حيث انه يكون
 من لولا لفظ الشئ يخلو عليه هذا التحقيق ان الحيوان قد يوفى
 بلفظ لا شئ وهو غير محمول على زيد وعمره وقد يوفى لا بلفظ ان
 به يخلو فيه ما يمكن ان يدخل فيه وبهذا الاعتبار كان محمول لا بلفظ
 من الجسم على السبب المركب من القطعات والاشياء والاهلية
قوله ومع المعروض حده ان يقول لا يخفى عليك انه كما ان اللفظ
 انما لا يخرج من العرض يعني انه ليس عليه ولا داخل فيه كلف
 اللفظ ان لا يراجع العنبر الى كل منها كلف ومع هذا لا يخفى
 قول الله ولا لك سقلا لمظروا ولا لك ان يقر العرش فيكون
 المحذور يكون اللفظ ان هذا اللفظ لا يمكن الاضافة والافتقار
 لا يكون داخل فيه اللفظ خارج عن اللفظ الذي هو الكيف وكذا
 ان لا يثبت الصفات بالعرض اي الصفات لا يثبت عليه وانما
 مع انه تصف لا يثبت لا عرفت ان المعروض لا يخلو في اللفظ
 الذات **قوله** ويوجد ان معاني الحيوان والمطالع والاشياء
 معا وهو انما هو المعروض احد اثنين وهو ما يصدق عليه ذلك

بعضه من العري الذي ليس ابعدا الى الزمان فان التقدم العري
قد يكون وضعه قد يكون طبعه والاول راجع الى الزمان لا الضم
والثاني راجع الى طبعه اقر بين ارجاعه الى ما يتركان
ثم ارجاعه ما يتركان الى ما يطبع فتكونه ذلك القسم الذي
من العري راجع الى الزمان مع كونه من طبعه فلهذا القابل او
الظن من البعد اخر من في تلكه ان تلكه من بعيد
السوية الذي هو اقرب الى كونه ثم لا ينفك عنه وعلى القابل
في ارجاع التقدم الى الزمان ما هو في الزمان وهو في العري
على التقدم باعتبار اقرب من المبدأ والمفروض لا من جهة الزمان
قال بل لا يصح وجوده الا بعد انقضاء التقدم اقول في
لان عدم صح وجوده الى اخره لا بعد انقضاء التقدم لا ياتي
انقضاء المتأخر الى وجود التقدم سابقا لان انقضاء الشيء الى
الشيء قد يكون الى وجوده معه وقد يكون الى وجوده قبله
بعده كيف ولو كان الزمان كما ذكره فيكون التقدم المع
ما راجع الى التقدم بطبعه مع كونه على ناقصه المع وقد مر
بان كل على ناقصه متقدم بطبعه اعلم انه لا بد من اعتبار الحية
في الزمان المتضمن حتى يميز بعض من بعض فان التقدم بالزمان
لا يما مع المتأخر فيكون لا من جهة هذا التقدم وفي تعريف التقدم
بالطبع كون التقدم بحيث لا يتبع وجوده بدون المتأخر

نق

معناه انه لا يتبع من هذا التقدم الى هذا النوع من التقدم لا يتبع
يقضي ان يتبع وجوده بدون متبناه الى البعد انقضاء المتأخر
في بعض الاماكن كما في العري وغيره ولا يتحقق ما ذكره من تعريف
التقدم بالحيه بالزمان الذي لان الزمان العري لا يقضي انه يجب
بسبب وجود المع والى ان التقدم عليه لا يجب وجود المع عنده
وبينهم فرق وذلك لان وجوب المع هو من الغرض المتصل
لا غيره ولو لم تكن فرقك بقول على ما من تقدم بطبعه المراد
الوجوب النوع وذلك في تحقيقه **قال** والظاهر ما ذكره في
المثال في شرح المتصل ان قال لان ما ذكره الله على نظره
لان النصف جزء النصف فلما يكون معا بطبعه وعلى المراد
النصف والنصف مضمونهما وجه النصفان وبما مع
الشيء معا معلولا لعل واحد وجه الظاهرية انها معية
معلولا لعل واحد مستقلة كما في المعاني العلية بطبعه وعلى المراد
انها معا نظر الى العلة الناقصة المشتركة بينهما ويمكن ان يكون
ذلك من جهة ان المثالين المتصين والتعصيف والنظ
ان المراد فرقة المتصل ان المعية بطبعه عارض لكل واحد
الجزئين بالقياس الى كليهما فالمراد بالجزئين كل واحد منهما
عليهما راجع الى مجموعهما والى بالجزئين المتصين اللاحق
يكون احدهما جزءا والاخر جزءا فلا يوافق كان بينهما

وہابیہ

2

63.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

تعتبر البشر العلم لا يفتقر الى التجريب والاشهاد ان العلم كونه ذاته غير
مقدور ان يشترط ما عدا ان يكون مرآة للذات والاشهاد ان كان او راك
لها فليس هو ذاته لان علمه كونه مرآة لذاته لا اعتبار له
او لو كان كذلك لم يكن معلوما الى ما هو الا اعتبار به وحيث ظهر
ان قد كانت مرآة له وما هو علمه نفس العوارض واول ما
هو علمه العوارض بل وجهه مرآة لاشياء الذات واعلم ان
الذات معرفة عن العوارض **وقال** ولا بد فيه تعللها
المعنى في جوابه سواء اشيع الصانع القوي توحيده انه لا كان
الواجب ان يتعاطى في الزمان وليس منه وهو مستقيم
الموجودات الى ذاته بل في وقتها فاعلم ان علمه بانه متناه كانه
المتكلم الى كل منها فحق خبره المتكلم الى كل علمه
ما فقهه في البصر ليس المراد من ان علمه لا يتغير به من حيث
انها تغير لان علمه لا يتغير به بل كونه من ذلك بل كونه
انها غير متغيرة بالنسبة اليه بل كونه بانه انما متعاطى في الزمان
فهو يعلم انما يتغير وليس يتغير لكن من حيث انما متعاطى في وقتها
من حيث انما هو في وقتها في الزمان المتكلم في العلم ان هذا الزمان
هو وصف العلم غير متغير كونه بالقياس الى الزمانات لا بالقياس
الى ذاته فهو يعلم وجوده في الوقت الفلاني وكل العلم لا
يتغير من بصره في علمه بل في تغير وجوده في الوقت لا يتغير

استقيم وهو يعلم كونه ذاته كونه في العلم كونه العلم واول
فيه بحث لان وجوده في الوقت الفلاني يتغير في الوقت الفلاني
العلم ذاته العلم لا يفتقر الى التجريب والاشهاد ان العلم كونه ذاته غير
مقدور ان يشترط ما عدا ان يكون مرآة للذات والاشهاد ان كان او راك
لها فليس هو ذاته لان علمه كونه مرآة لذاته لا اعتبار له
او لو كان كذلك لم يكن معلوما الى ما هو الا اعتبار به وحيث ظهر
ان قد كانت مرآة له وما هو علمه نفس العوارض واول ما
هو علمه العوارض بل وجهه مرآة لاشياء الذات واعلم ان
الذات معرفة عن العوارض **وقال** ولا بد فيه تعللها
المعنى في جوابه سواء اشيع الصانع القوي توحيده انه لا كان
الواجب ان يتعاطى في الزمان وليس منه وهو مستقيم
الموجودات الى ذاته بل في وقتها فاعلم ان علمه بانه متناه كانه
المتكلم الى كل منها فحق خبره المتكلم الى كل علمه
ما فقهه في البصر ليس المراد من ان علمه لا يتغير به من حيث
انها تغير لان علمه لا يتغير به بل كونه من ذلك بل كونه
انها غير متغيرة بالنسبة اليه بل كونه بانه انما متعاطى في الزمان
فهو يعلم انما يتغير وليس يتغير لكن من حيث انما متعاطى في وقتها
من حيث انما هو في وقتها في الزمان المتكلم في العلم ان هذا الزمان
هو وصف العلم غير متغير كونه بالقياس الى الزمانات لا بالقياس
الى ذاته فهو يعلم وجوده في الوقت الفلاني وكل العلم لا
يتغير من بصره في علمه بل في تغير وجوده في الوقت لا يتغير

وادخل الوجود فيها وفقدت ما افادته قد هبت في جوابها لئلا
 اندي او رده بقوله فان قلت الامكان لازم المحوى لا يتك
 عنه او ان المتكلم لا يمكن ان يكون له وجود المحوى مع
 وجود المحوى على ان يكون كونه مع ضرورة عدم المحوى لا يمكن
 عدم المحوى مع وجود المحوى على ان يكون مع متعلقا بالمكان
 عدم المحوى وهو لازم على تقدير ان يكون المحوى على المحوى
 هو هذا اى الامكان معارضة عدم المحوى لوجود المحوى فيلزم
 الامكان الجلاء ويقتضيه ان لا يكون عليه له لا يلزم الا معارضة
 الامكان عدم المحوى لوجود المحوى وهو الذي الزم له عدم
 فيلزم الامكان الجلاء من البين ان معارضة عدم الامكان
 عدم المحوى لوجود المحوى في الجلاء لا يستلزم الامكان معارضة
 او يجوز ان يكون المعارضة التي هي لعدم الخاص المحوى
 على الامكان المتعلق له محك ذابا معارضا لا معارضا هو
 المحوى فتدبر **فقد** فيلزم ان الامكان المتعلق في نفسه وجود
 الحق لا يتك في ذاته الكلام وهو وجوده ان اراد بالوجوب
 بالغير او التعلق ما فقه الجلاء والتعريف هو وجوب بعد الامكان
 انتم افترضوا بان ان ثبت ان عدم الجلاء ليس وجبا لذاته
 لا في مع وجوده اما يمكن خاص او واجب لذاته هو المحوى
 ان ثبت هو كونه وجوده لا يمكن بالامكان العام وهو

من مذهبنا ان عدم المحوى لا يتك في ذاته
 او جواز معارضة الامكان عدم المحوى لوجود المحوى
 ذلك لعدم ما يحكي مع عارضة الامكان عدم المحوى
 على تقدير ان يكون المحوى معارضة الامكان

وهو يتك بالامكان الخاص والوجوب الذي وجبه الله ان الامكان
 ان يكون كونه بالامكان الخاص فتدبر **فقد** في اثبات
 وجوب كونه على احد المتكلمين على قدره في نفسه هو بان
 الامكان في الامكانين على قدره احد الامكان ان يكون احد المتكلمين
 على قدره كونه على قدره احد المتكلمين في نفسه كونه وجود المحوى
 على عدم الجلاء لا وجب لذاته ولم يكن ذلك كونه على قدره
 على قدره كونه على قدره احد المتكلمين وهو وجود المحوى في نفسه
 وعدم الجلاء وانما يتك في عدم الجلاء ان يكون على قدره
 فتبين ان كونه على قدره احد المتكلمين في الامكان المحوى على قدره
 كونه على عدم الجلاء وكونه على قدره احد المتكلمين في الامكان المتعلق
 بوجه فان قلت ان الزم به غير متعلق على تقدير كونه في نفسه
 او غير متعلق المحوى بل هو الامكان المتعلق به في نفسه كونه
 عدم الجلاء او وجود المحوى عند وجود المحوى على ما علمت
 وتوابع تقدير عدم المحوى والمحوى في نفسه عدم الجلاء او وجود
 المحوى ما في الامكان المحوى على قدره المحوى في نفسه كونه في نفسه
 متعلقا وان ما في الامكان المتعلق الذي في نفسه المحوى لم يتحقق احد
 المتكلمين بل هو وجود المحوى عند وجود المحوى في نفسه فان قلت
 بل يتحقق في العقل المتكلم يتحقق مع المحوى لا يتحقق في العقل
 متعلقا في العقل الاول قلت على تقدير كونه العقل في نفسه

بقوى الحقيقة المتكافئة بين وجودها والعدم المتكافئ بالمتعاضدة
 بتأدية الله تعالى عن أن يكون على المحوى صادرا عن الخالق تعالى
 عنه فباستقلال ذات وجوده المحوى لم يجب كونه مقارنا لوجوده
 المتكافئ المتكافئ بينه وبين عدمه المتكافئ المتكافئ من أن يكون
 شيئا بهذا الاعتبار وهذا الاعتبار ليس بضروري لذات وجود
 المحوى بخلاف ما إذا كان الوجودى عليه من أن وجوده المحوى
 حقيقى بطريق وجوده المحوى وفيه نظر لأن الله تعالى قد
 ولا يستلزم إلا على ما لا والله المتكافئ غاية الوجودات المتكافئ
 بهذا أيضا أن يكون على الخالق تعالى وليس كذلك لأنه تعالى قد
 من أن يكون على الخالق تعالى غير الوجودى على المحوى المتكافئ
 عدم المحوى مع وجود الخالق تعالى بل يكون أن حقيقى وجوده المحوى
 مع وجود المحوى وأما لا كان الوجودى عليه لوجود المحوى الكائن
 وجوده المحوى متافردا عن وجود الخالق تعالى فكان الوجود
 مقارنا لوجود الخالق وفى الله تعالى عدم الوجود والوجود
 لم يفرق منها أيضا لما عرفت أن عدم الله غير مقارن عليه ثم
 يتحقق مقارنه إمكان عدم المحوى لوجود الخالق تعالى سواء كان
 ذلك عدم مع وجود الخالق تعالى أو مع عدمه وهذا لعدم
 المحوى فبقوله ثم الوجود والعدم لا يفرق بينهما كما
 عدم الخلق وأما ما ذكره من أن الوجود والعدم لا يفرق بينهما

وبحثت في امتناع الحذف لا يدل الا على انه متعفن فليس لازم واما
 امتناع نقصه فانه علم يدل عليه نظيره ذلك من تامل في الاول والآخر
 وما بينهما **قال** كقولهم انفق انما صدر عن علمه فان قلت
 انهم خرجوا بانزاد وكان امر ان مقتضى العلم اني علمه واحد فانه
 مستلزم من كلف بيعه نفي التلازم قلنا قلنا قلنا اراد الحق بانه
 ههنا ما كان ناشيا من ذات اللازم وههنا ليس كذلك او يوجب
 بالتلازم ان يكون العقل مجردا عن تصور اللازم لم يكونا تفكيكا
 واللازم منه **قال** اذ هو غير متعلق بشئ من متعلقاته واعلم
 ان في هذا الدليل تقريرين احدنا مشتق على حديث المقابلة
 مانع المتأخر من التأخر على ان المتع لانه لا يكون ممكنا
 عند وجود ممكن لانه اولي هو تقرير الاول عام فشرحه الكاشف
 وما ذكره العلامة من نظرية التأخر لانه هو الذي كونه في الكتاب ثم
 يمكن اجرا مثل ما ذكره العلامة على تقرير الاول عام وتقرير الثاني
 وهو الذي قرره الحكم الحق بقوله والصلوات **وقال** او غيرها
 اقول كما هو في الكتاب غير مشهور بل المشهور ان بيع الثواب
 في ملكه واحد كان شخصيا وبالقدر غلظها فقد اراد عند من
 لم يجوز الفصل في التكاليف وقد نقل الفرغاني ان البعض
 ذهب الى ان الكل من التكاليف انما به ملك خاصا والبقية
 ملك خاصا ومن البعض نقل في الكتب المشهورة لانه

واولا حدوثها واما وقوعها من الوجود فهو من اولها وكونها في الحاضر
 من كلام بعض اهل الحق القائلين **قوله** بل في حال العدم
 والعدم في الاول اقول ينبغي ان يكون في حاله الحدوث في غير
 ان مراد السلك من الوجود في مقابل الحدوث في الوجود في
 الزمان الثاني الذي هو البقاء ومقصوده ان لا يتغير في
 حاله البقاء وان حاله العدم بل ليس في حاله الحدوث في حاله
 حدوثه بل هو عدم ثم وجه هذا الثاني انه الذي يوجد في
 ثبات في حاله الحدوث بناء على عدم التكاثر الاثر عن التثنية
 ولو تنزل عن ذلك يقول ينبغي ذكر الحدوث ايضا مع العدم على
 سبيل منع الحدوث عدم الاقتصار على العدم **قوله** فصره
 المقدمه بنيت على مقتضى سلكه في نظر ان المقدمه التي عليها اقول
 فيه نظرا في معرفته ان المراد بالوجود البقاء بغير شدة
 في حاله تقدير كونه الاثر مع التثنية في الوجود في البقاء
 بان لم يكن لعدم حدوثه في الوجود في الحدوث كما هو
 الحق في السلكين او عند فهم ان الوجود لا يكون الا في
 وقت ان الحدوث لا يمكن من الوجود **قوله** اثبت ان
 المكان بما فيه نظر واجاب اقول انظر يتوجه على ذلك الجواب
 ايضا على ما اشار اليه العقل في بقوله ان لا يتغير في حاله
 وتقصيده ان ما ثبت به وجوده في المكان في اوله في قوله

لا يلزم كون التثنية

قول الله والذى يكون ان في اوله النظر في قوله وان منع
 كونها واما الجواب في قوله فيقول وانظر عليه ان ما ذكره
 بقوله فلو لم ان انظر في السكون لا يكون الا في المكان منع في
 مكانه المنع في الجواب **قوله** ان كنت ايقينه غرضي
 الله التثنية في ذلك لا يثبت وان في غير ما يجري مشي
 فلو لم وان كان لا يقع تمام المقدمه **قوله** وانظر في آه
 وهو ان في محله في ذلك على انه لا يستلزم محله في المركب
 بنية الاجتماع **قوله** ومن انظر في ان لا يقتضي
 العدم ان لا يقتضي بعد كونه المختص متعين مع ان يعالج الحق
 بنفس المقدمه بقوله يقتضي ان لا يكون ليس مقناه
 يقتضي منه فيكون دون الثبات في غير ذلك فيكون
 واما ما ذكره من تهيئة الثبات في اقتضائه المقدمه فلو ان
 ذلك في اعتبار المقدمه وانما هو في كونه في التثنية
 فيه ان لا مجال له في السؤال وذلك لان مقتضى ان في التثنية
 يقتضي فيه بغيره ولم يغير في حاله سؤال مردود لان هذا
 انما يكون زيد وهذا يقتضي وثنى ان في المكان زيد زيد
 فلو ان لم يرد في قوله من يقتضي الا يقتضي بنية المقدمه هذا
 وان ينبغي ان يثبت ان يقتضي يتوجه ان المقدمه في ذلك في
 هو في التثنية يقتضي في حاله **قوله** في العدم والعدم

في ان لا يكون في اوله في حاله الحدوث في الوجود في البقاء
 في ان لا يكون في اوله في حاله الحدوث في الوجود في البقاء
 في ان لا يكون في اوله في حاله الحدوث في الوجود في البقاء
 في ان لا يكون في اوله في حاله الحدوث في الوجود في البقاء
 في ان لا يكون في اوله في حاله الحدوث في الوجود في البقاء

الحق له صفات الوجود المعلوم بالشيء لا بوجوده وله صفات الوجود المسمى
 به وادراكه في الصفات المستقلة والاعتناء بالاعتناء في كل نفس من انحاء العلم مع سائر
 فوائده بان يكون موجودا او معدوما ولا يفرض بان يكون الصفات لا يلزم
 يكون الوجود او المعدوم وذلك **قوله** من الصفات ما هو المركب بالذات
 اقول الحق ان المركب انما يكون بالذات عند وجوده وبجذبه الى اجزاء
 مجزئة واعتبارها ان المركب من اجزاء كلف وانقطاع الاعمال عن كل جزء
 جزئية جزئية متصلة من الازل الى الابد ثم فصل كما ان المركب متوحد
 بالذات بسبب ذاتها بما على ان المركب في الاستقلال من حاله الى حاله
 ان يكون مستقلا على ذلك الا على ذلك حصة المركب مستقلة بالذات المستقلة
 الا الغير مستقل بالذات من جهة وجوده وسواء كان ذلك الغير جزءا او كليا
 وهو ان مستقل بصفته المركب بحسب الحق عبارة عن مستقلا من جهة
 من الوجود ويجوز ان يكون هذا المفرد من الحق وقدرنا مفردا من المركب
 وكذلك اوداد وقد مر من كون حصة المركب مستقلة بالغير من حيث هي مستقلة
 كما ان الغير سابق على جميع افرادها وانما المستقل هو الحق الذي قرنا مفردا
 له ولا يستلزم الوجود والحق ان لا اثنى تحذف العنوان المستقلة
 نفي استنادها لكونه الى القديم لا بد من حواشي سلسلة متعاقبة من حركات
 والا وحاصل الصفة عند انفصاله وعند اهل الحق متعاقبات لا زواله
 وشكل هذا المسمى وان كان محال لا يراد به كمال لا محذور **قوله** لان ذلك
 على قدرتي معلوم اقول لا يخفى على المتأمل ان بناء هذا المسمى على
 وان لم يكن مركبا من الوجود والعدم والحق انما لم يكن له وجود جزئي
 الا عند المتكلمين لا تركب جزئين من الوجود والعدم فلو كان المسمى

[illegible]

ما به الامعان والادلة غير متحققة فذلك ولا يفر ذلك في اشتراك العلم
 بل نقول بغيره على تقدير انما والاشفاق ان يكون اما انت وفي
 ذلك ارجح من ان يحق على احد من اهل التميز ثم لا يحضرنا في الاشياء
 من السامح حيث او ردها ما في المستند من الكليات فذلك
 بقوله ان الجوانبات قد مع ان الجوانبات والكليات المستند
 وقت سند الشيخ الملازمة واما الكليات الغير المستند فانها
 يكون سند الشيخ بطمان انما لا يخلو بل ان يكون على سبيل
 الاول **قال الشيخ** وذلك لا يتصور بدون المقدار اقول كذا
 ان بين هذا وغيره من المسئلة في الادلة المقدارية المستند
 في الوضع والتميز انما لا يتصور بدون المقدار والوجود
 ان كذا لا يخلو ان كانت موجودة قبل التجزي لم يكن موجودة
 قبل التجزي وان لم يكن موجودة فيه قبل ان عدت بعده
 كان ذلك احد احوال اول واحد انما هو من اخرين فلا يرد
 امرنا في الحاصلين حتى لا يكون النتيجة احد احوال بالكلية
 يكون مادة وجوده وفيه نظر او يجوز العقل ان يكون هذا
 الحاصل حاصلا لا وجوده بان يكون انقض مثل حركة قدم جارية
 احد احوال لا يتصور على الجوارح لا بد منه ذلك من وليس
قال الشيخ اي ما به الامتياز وهو الملازمة من لا صوب ان يخل
 قول الحكم لا زاما على معنى منتهى الامكان عن الحقيقة انبساطا

وقول مع ما ذكره فيهم في
 قول الحكم لا امتياز من
 ما لم يرد من و هو في
 سون كلام الحق

بشا من نفسه العينية وكان البيان من ان لا يقع كونه الامتياز
 بالحقيقة **قال الشيخ** اقول يمكن ان يكون النظر عدم كونه الغالب
 على الظن وقول لا يقع على انظر المنصف ان يكون هذا المص
 كونه الغالب على الظن وجوده المستبعد تحت نوع واحد كالمادة
 وان كان منه وجوده المستبعد تحت نوع واحد موهبا والاصوب
 توحيد النظر بان المطر بان لا يقع فيه بعينه الظن بل المطلوب
 فيه اليقين **قال الشيخ** اقول ليس حده ما ذكره ومعلومه اقول انما
 منه غير مضر على انه لو اراد بالحد ما قبله من الرسم وندفع عنه
 ايقن وذلك لا شك ان الامتياز والحد يدل على الامتياز
 في النوع بناء على ان الحد هو لكل واحد كذا الامتياز والرسم
 يدل على ذلك بناء على ان الرسم لكل واحد او لو كانت لغيره
 مطابقا فلهذا كان لكل حقيقة ونوع رسم مطابق للرسم الباق
 وذلك لان رسم كل نوع لا بد ان يكون مستقلا على ما هو عليه
 لذلك النوع فلهذا ان يكون رسم النوع آخر ثم يرد ما ذكره
 بقوله لم لا يكون ان يكون حد البعد والاشتراك على تقدير ان
 يكون رسم البعد وذلك بان يكون ان يكون رسم البعد
 الاشتراك بين الامتناع والتميز التماثل والى اصل انه يمكن
 تحدد الامتناع الجوانبية بما هو عليه للحيوان وكذا يمكن
 رسمها بما هو رسم الحيوان وذلك **قال الشيخ** فينتهي بالادلة

المجوزاتية الطرية كل من يقب عليه فهو رشحاً يعلف نفسه
بعد البدل بدل الالاسه مثل السبب وج توجده انه كيف كره
بذو الملكة الفاسدة منها بل ربما تدر انما صارت اقوى لما كان
ويكمن ان يكون بذو الشخص نفسه يتعلق بعد البدل بدل ان
الذي كان منه ولان العلاج بالضم كمن بذو الضم يكون
الضام على بالضم يروكان من شانه ان يجبر النفس
على ان يتعلق بالبدل ان للعلاج صحيح واما اذا كان على
بالبدل بكان بذو الفعل على السبب فلا والله انما
على الاول قوله المقام بان زوال الملكات الروية من
جهة الربايات فتدبره لا يحقر انه وان لم يذهب احد الى
انه الاصل كمن كيف يمانع ان يكون العقل مع كان منه
قوله كما ذهب اليه اصحاب تشيخ الشيبه في جرح التشايع
لا يقدح في عدم التام واللام فيه بل **قوله** العلم
والا فخر الحق بغير لا يقابل العقل فيه اشرح العقاب
ان ينس انه لا بد منه فويكن مما يقبل للعقل لا بد
وليس **قوله** الجواز في بار تفاعل من الما بع اي لا يفت
من الما و كفت الى رغن ما و تفاعل به هو لا يفت
ان تخرج انه يفت الف لا بد في النفس من جرح امان
على قبا سماع الى المصطب هو انما على ما سار بالبره

كده في الحقيقة وتوهم ان النفس لا بد ان يكون في و ان كل
في الكلام القدر في الجواب عليه واما سبب في توهم ان القبول
بمعنى القبول والمعلوم هو المعنى الحقيقي للقبول مع ان
يتم في المعنى الجازي وانه لا يفتقن الذي و كره قد ستره
منه و ان لم يفت ما كره القدر في وضع الالاسه لال الجواز ان
يكون بالكل على ذلك الى حال و حقيقة **قوله** فان قيل
او اصل قول القدر لا يفتقن من له ادنى فانه ان هذا هو
لا يفتقن انما قد و لا يفتقن هذا انما سبب من العوارض اقوله
وهو ان قول القدر و ان كان في و ما يفتقن صورته كما
القدم في هذه الشريعة هو في النفس و ان في العارضة
والشيعه من ان لا يفتقن ان في شايخ منهم مع انه كان في
العبارة و القدر و في نفس الكلام لا الجرح كان معنى قول
القدر مع يكون فيها شيء بغير بالفعل اي جرح في النفس
كان فيها شيء بغير بالفعل و اذا انضم ذلك الى المقدم
الذكر و قبل و لا يفتقن النفس و حينئذ لا بد
فيها من شيء بغير بالفعل و شريقتي الف ثم الالاس
من جهة الالاسه ان لا افروض و هو في صورة النفس
و ما استدل به في زو و المقدم الفروض في هذا معنى قوله
و في كون الفروض في هذا يعادنا ارفع العجب في

جزاؤه يكون ان يحرك البطل ايضاً جزءاً او اكثر او اقل منها
الاول يشاوي الشكر والبطء والفت مع احدى وجهات زمانه
وقت وعلا الشك في كنهات رتب البطل اعظم ويلا الشك في تقسيم
الجزء وهو المثلث او اقل من ذلك والعكس ان اعظم جزءاً فقل يكون
اما ان يحرك الفلك الش من جزاؤه ايضاً او اكثر او اقل
والدولان باطلان فبين ان الش فيلزم انقسام الجزء
وثن عليه **فصل** ويمكن توجيهاً على طريق البرهان وذلك
بان بين لا شك في وجود الاطراف ومنها النقطة اع من
ان يكون الاعراف خارجة عن ذوى الطرف او وجودها
فيه وذلك لا يسجد ان المقدار المتاح لا بد ان ينتهي
الى شئ وذلك هو الطرف سواء كان خارجاً عن ذلك النقطة
كما هو رأي الفلاس فيكون في جزائه كما هو رأي الحكماء
ثم يقول لو كان وجوده ثابتاً وهو الجزء ولو كان عنده كان
كله جزءاً غير منقسم مثله وبق الكلام **فصل** **فصل** اعلم بان
ان يتصرف فيه بما لا يمكن ان يكون تاماً بانه اذا ثبت
وجود النقطة ووجودها الذي هو الجزء غير المنقسم
لكان جزءاً الذي الطرف ويشق الحكم على ما بينه انما
وجوده منقسم او عرضي ذلك فاعلم بوجه ذلك ليكون هو
العرضي وانما من اجزاء لا يتجزئ وهو المثلث وقابل للقسمة

لشئ فكان الطرف لا ينقسم فيقول الحكماء انه جزء وعرض فاعلم
بوجه غير منقسم وبذلك انهم تركب من الاجزاء التي لا يتجزئ **فصل**
اعلم ان اللازم منه تركب جسم من الاجزاء بالقوة واعلم انه
اراد بالقوة بالامكان سواء كان بالفعل ولا فان قلت ثم
كون الحكم مركبة من الاجزاء بالفعل وقد ثبت ان الحكم
شئ موجود والزمان انقسم غير موجود فيلزم وجود الحاصل
سبيل لا يستقل ان ذلك ليس بوجوده وان يكون تحقق الجزء
في شئ كما اعترف به وقع يقول بزم كون الش ايضاً مركبة
على ان قصه لا يطابق تحت منع قد امتنع جواز ان يطابق
المركب مع الاجزاء بالفعل على المركب الاجزاء بالقوة وعلية
على الحركات او انهم ان يكون بان كل جزء من الاجزاء
جزء من الاجزاء اما توافقاً بالقوة وبالفعل فيلزم والمثلث
هو هذا الشئ وقد بين الادوار عند الحكماء لا يجمع في
الوجه فيلزم ان لا يكون الزمان غير قار وان اراد انه
غير قار في الوجود الخارجي فانه ليس جزءاً موجودة فيه
ايستلزم ان المراد ان في كل جسم يجب لواقع من بعض
انه لو وجد في الخارج لا يجمع ويرد منع الشئ واستلزام
بانه لو لم يكن من ان الحاصل قد يزم منه الحاصل وانما بعض
الاجزاء بان المراد عدم الاجتماع من حيث الحدوث في محال

من حيث الوجود والبقاء لكن لا يجمع من حيث المحدث
وهو قول لو كان مرادهم ذلك من عدم الاستقراء
نرم من حكمة الميتة ان يكون المقدار والزيادة الى من
المركبة في الاركان اجزاءها غير متحدة بحسب حدوثها في
قضية **قضية** واعلم ان قطع اجزاء غير متساوية اقوال على
المتساوي النصف ان كل امر في كان اجزاء متعاقبة في
الوجود لو كانت غير متساوية لم يحصل من كل ما يحصل منها
كان متساوية وبعد ما حكمت بذلك وجدت في **قضية** المقادير
ما حفظ فانه ينقلب في موضع **قضية** وفيه نظر لان ذلك
انما يلزم وجوبه بان النظام انما قال يتلف الجسم من
الاجزاء الغير المتساوية لانه يوافق الحكم وان الجسم
يقبل القسمة الى اجزاء المقدارية المتساوية في الوضع
فانه بقسم الاجزاء الغير المتساوية ما كانت غير متساوية
لم ينفذ القول بالتساوي وان لم يوجع الا المتساوية في
القطع والقسم الى اجزاء المتساوية في الوضع عند
وصول القسمة الى تلك الاجزاء **قضية** ولا يذهب
عليك ان عدم حصول الجسم من اجزاء المتساوية انما هو
لعدم انساخ فيه منع او فعل هذا القابل الزم ان
خاصة عدم تناهي عدد الاجزاء ان يحصل الجسم بسببه

سببه ان يطلق الاجزاء لا بدلفه من قبل لكن هذا لا ينج
عن ثبوت المدة واعلم ان هذا شيا آخر ينبغي ان يتوض
وهو انه لو جعل الجسم الجسم المفرد كما هو الحق وانما رايه
في اوله من لم يتحقق الجسم المفرد لان كل جسم كان في النصف
الجسمين كان كل منهما موجودا في بعضه فكل مركب من
الجسمين لم يكن مفردا ولا بعد ان ين من وضع البسيط
موضع المفرد في التقسيم نظيرة الى ما ذكرنا في **قضية** واعلم ان
الجسم المؤلف من الاجزاء المتساوية كان مادة النقص لو كان
جسمه متساوية متساوية مركب من اجزاء غير متساوية على ما ادعاه
النظام وكذا يلزم في النظام ان يكون الغير المتساوي محصوا
بين المتساويين وانه يلزم ان يكون نسبة مقدار الجسم متساوي
ان اجزاء الى جسم الغير المتساوي نسبة مقدار الاول الى مقدار
الثاني وهي نسبة متساوية الى متساوية هه وهذا تفصيل في
البينة في **قضية** فلا تغفل **قضية** فهو حاصل للجسم على
القسمة وبيان له عليها ونعم ما قال اعلم ان مثل هذا **قضية**
قول لمحقق في شرح لوليات وهو القابل هو صاحب
الحكايات وقد وجه كلام المحقق في شرح المقاصد بان مادة
من جعلها قبل القسمة الوهية والظنون الى رتبة عليها
ان هذه قسمة وهية لكن كل مادة الاخر الى رتبة وهو متساوي

يشمل فيها وليس لها مصادره انما خارجة بمعنى ان الالات
تتحقق تمايزة في الخارج بالفضل وقد يتبع بعض اجلة المتأخرين
بالنظر في هذا التوجيه ويرجع اليه ما ذكره صاحب الحكمة
فقد برز لابن الاصحاح ان لا يقسم الالات الى اثنتين وقد بين
يكن اثبات الالات على انه بديهي بغير دليل مجرد عن
ان يفرض الالاتية منقضية محلبة الى شيئين فلا بد ان
الافصال الذي هو محل هو الالاتية وذلك بعض
بان اللازم منه وجود الالات ولكن في الوجود مقتضى
اثبات الالات في الخارج واجيب عنه بما في الصورة
الالاتية مطابقة للامر الخارج والاثبات والافعال
فقد وجد في الخارج البصر هو البصر ووجد بان
اللازم من الافصال الالات ان يكون له محل لعله
هو الذاتين وذلك كما بين في قسم سطح الجسم او كبحر فيه
كون الجسم محلا له هو في اخرى ومارة ان الالات
الافعال والالاتية للجسم دون الافعال بالفضل كما ينبغي
وفيه انه خلاف ما هو ويرجع الى ايضا في المتصور ان
والاثبات مختلف بالاثبات لكن الجسم طبيعة نوعية ومع
بالطريق نفس الطبيعة مع قطع النظر عن الصورة والالات
المختلفة بين القسمين جسم صوري بوضوح شيء من الخارج

الخارج اليه فلا بد ان يكون فيه شيء آخر فبالا من افصال هو
الالاتية فالاولى ان بين الزمان عندهم موجود في الخارج
والزمان الماضي موجود فيه لا في الحال وكذا في الحاضر
فيه موجود في الزمان الماضي وان لم يكن موجود في
فان كانت تبتل انقطاع المعينة المفروضة لم يجعل ذلك
وبعد الانقطاع انعدمت فيتحقق الحركات حيث بانها
تحقق في مجموع الزمان لا في شيء من اجزائه فان شأن
الاشياء التي يحصل على سبيل الله راجع ان يكون حصولها
على هذا النحو ولا يتصور فيها نحو آخر من الوجود وهي
ان وجودها في الزمان على نحو وجود الزمان وكان منطقا
عليه واستدل بعض الاجلة على نفو وجود الحركات وكذا الاشياء
الحاصلة على التدرج بان وجود كل شيء اما ان يكون متنا
وصف الحاضرية او مع وصف الالاتية او الاستقبالية
والاول والثالث بطلان البطلان وكذا اوصف الاشياء
في كون الشيء موجودا في اثنين الشئ فيكون غير منقسم اقول
فيه بطلان الحاضر كما يمكن ان يكون موجودا في طرف الزمان
لا في كانه موجودا في نفس الزمان منطقيا عليه فاما
ومنهم من يجاب عن دليل ان الامداد كانت الحركات مع قطع
فقد وجد في الخارج وان كان الامداد بغير التوسط

ففي غير منقطعة على الماضى اقول فيه بحث لانه يمكن ان يكون المراد
الاول وهو موجود في الجبال ويصح هذا ان قلت كيف يمكن
في هذه النسخ من الوجود مجتمع الاجزاء قلت لكن غير مجتمع
بسبب حدوثه فينقل الكلام الى الحركة الحادثة في الجبال
صورتها ليس في الماضى لانها قد انعدمت فيها وكذا في المستقبل
بما ذكره فان قلت لعلها في مجرى الماضى في لا حاجة
الى التزويد ولا الى نفي وجوده في الخارج فمن نظر الى الجواب
الاول ولم يستحسنه وعدل هذا الجواب الى شئ على التزويد
كما يجب ان يوصل الى الجواب الاول من غير منع منقطعة الاول
ونصوبت في فواصل وايضا لا يلزم من عدم الحركة
الى حقيقة انه اجيب انه يريد بالحركة ما هو بمعنى القطع تكونها
موجودة وان اريد الوجود في الجبال تكونها غير قارة
غير مستم وان اريد بالحركة بمعنى التوسط تكونها منقطعة على
الزمان غير صحيح اقول يمكن المراد بالحركة بمعنى القطع والاراد
بالوجود والحادث في الجبال ووظ ان الحدوث اجزاء الحركات
في الجبال ليس في زمان واحد بل حدوث نصف الاول في
النصف الاول من الزمان والنصف في الثاني في ذلك الوقت
يقول الوجود والحادث ليس في زمان الماضى ولا مستقبل
بما ذكره فتعين ان يكون بمعنى الحاضر وهو ان يقسم

